ολο.



م ٥٥٢٧

٤١٥

م ٠ أ المقدمة الازهرية فى علم العربية ،للازهرى،
خالد بن عبدالله - ٩٠٥هـ ٠ بخط محمد
ابن عبدالحي الحسينى المقدسى سنة ١٠٩٠هـ ٠

٥٨٥٠

٢٧٩ ق ١٩ س ٥ر٢٠×١٥سم
نسخة حسنة ،ناقصة من أولها ورقة واحدة
خطها نسخ ،طبع
الاعلام ٢: ٣٣٨ بروكلمان ٢: ٢٧ الذيل ٢: ٢٢
١ - النحو أ- المؤلف ب- الناسخ
- ج - تاريخ النسخ

٥٨٥٠٠
ف ٢/١١٧٨



يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ٧٤ توجه جوخدار افندينا قاضي حلب
الى الشام ان شاء الله تعالى الى اسلامبول بالخير

للشيخ علي الدباغ عندنا عن [illegible] غرشا ثمن الورق الذي الواصل له منها في دفعات
٢٦
وصل تماما

انظر الاسم في الصفحة الخامسة اسم الكتاب
المقدمة الازهرية في علم العربية
خالد الازهري

بيده مما تحت عهدته من غروش عن
وصل للشيخ محمد الشامي
٢٥
غروش في العشر الاخير من رمضان

ولي عندي ايضا ستة غروش ونصف
ثمن مصحف تغيرات الكتب وتاريخ
الخلفا للسيوطي في نصف

وللشيخ محمد المذكور
عنده كم غروش
١٨

٥٧
٧٧ الجملة
٢٧ وايضا
٣ وايضا
٣٧ ايضا
٣٧ وايضا
٥ ايضا

مصححه تعليم الشهاب محمد المفتي ابن الحاج خليل علي الطرابلسي
لذكر العلم

المقدمة الازهرية
في علم العربية

خالد الازهري

الشروع في العلم فعل اختياري فلابد ان يعلم اولاً فايدة ما والا لامتنع
الشروع فيه انتهى ومن الواجب استحسانا ان يتصور ماهية ذلك
الشي بحده او رسمه ليكون على نفس بصيرة في الشروع فيه ثم تزداد تلك
البصيرة بامور منها تصور موضوعه ومنها ان يعلم فايدته في نفس الامر
ليصون نفسه عن العبث في نظره ومنها ان تكون تلك الفايدة معتدا سعيه
بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشروع
فيه عبثا عرفا ومنها امور اخر ذكرها سيد المحققين لانطيل بذكرها
فحد النحو علم باصول يعرف بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناء
بناء على ان علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس الآن فان
اريد شموله له قيل بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا وفايدته صون
اللسان عن الخطا في اللسان وموضوعه الكلمات العربية من حيث
الاعراب والبنا على ما تقدم اذا علمت ذلك فاعلم ان الكلام على البسملة
والحمدلة وافتتاح الكتب بهما والكلام على الفاظ الخطب المشهورة قد بلغ
الغاية في الاشتهار حتى ملته الاسماع وكلت منه الابصار وعد المتكلم
به راسيا في مثل هذه المصنفات مما حلى جيده العاطل بحلي معار وجر
ذيل الافتخار وهو من اهل الافتقار وركض خيول الخيال في ظلال الظلال
فحقيق اني لا نستسمن ورمه ولا ننفخ ضرمه بل نتكلم عليه بما تقبله
الطباع وتلذه الاسماع فنقول اقتدى المصنف رحمه الله تعالى بالكتاب
المجيد المبدو بالتسمية والتحميد وبقول المنزه عن التكذيب والتفنيد

ل: الظلال جمع ظل والظلال ايضا ما اظلك من سحاب ونحوه وظل الليل سواده
صح



كل امر ذي بال اي شأن يهتم به شرعًا لا يبدؤ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
وفي رواية بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة بجعل الابتدا بالبسملة حقيقيًّا
وبالحمدلة اضافيا قريبًا من الحقيقي بان يذكر الحمدلة عقب ذكر البسملة بنأً على
ان البا في بسم الله وفي بالحمد صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة او الملابسة
فلا تعارض فقال اولا بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ اي بكل اسم من اسما
الذات الواجب الوجود لا بشئ من غيرها الموصوف بانه البالغ في الرحمة اي
ارادة الانعام او نفس الانعام بجلايل النعم واصولها ودقايقها وفضولها
فالرحيم في هذا المقام المنيف كالتتمة والرديف ابتدأ مصاحبًا وملابسًا
او مستعينًا ثم قال ثانيا اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ محافظةً على ما هو الاكمل في البداءة والاصل
البركة تحصل بالبداءة باحدهما بل وبغيرهما من كل ما هو ذكر الله تعالى تمسكا بما
دل عليه انه ليس المراد هنا بالبسملة والحمدلة خصوصهما بل كونهما ذكر الله تعالى
وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بالٍ لا يفتتح بذكر الله فهو اجذم لا يقال
في هذا حمل المقيد على المطلق والجايز انما هو عكسه لانا نقول ذلك فيما اذا ذكر مقيد
واحد ومطلق وهنا ذكر مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق فحمله على ذلك
المطلق وقولنا هنا احترازا عما ورد فيه نوع مخصوص من الذكر كالتسمية في الوضوء
ثم لا يخفى ان الحمد الصادر من العباد لغة هو الوصف بالجميل اي بصفة الكمال
ولو بزعم الحامد او المحمود بل او غيرهما على احتمال وان لم يكن اختياريا على
الجميل الاختياري حقيقة او حكما على جهة هي التعظيم بان لا يصدر ما ينافيه
وان لم يعتقد الحامد اتصاف المحمود بذلك الوصف حيث قصد به التعظيم

لا السخرية والمعنى اوجد جنس هذا الوصف وحقيقته او كل فرد من المختص او المملوك
او المستحق لواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وترك العاطف اشارة الى
استقلال كل ولم ينظر لما قيل ان بسم الله متعلق بالحمد لله فان الله تعالى لا يحمد
الا باسمايه عَلَى فى اوعع جَمِيْعِ الْاَحْوَالِ لكن في الحديث كان صلى الله عليه وسلم
اذا راى ما يكرهه قال الحمد لله على كل حال واذا راى ما يعجبه قال الحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات وفي هذا كالذي بعده براعة الاستهلال وهي ان يكون
في الكلام المبتدا به اشارة الى ما سيق الكلام لاجله كقول ابى الطيب المتنبي
وهو سيف الدولة صح
مهنيا ممدوحه المجد والكرم زال عنك الى
اعاديك الالم وقول ابى تمام مهنيا بعض الخلفا بفتح البلاد وقد زعم اهل بعض ٤
التنجيم انها لا تفتح في الوقت التي فتحت فيه السيف اصدق انبا من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب وقول بعضهم متعتبا بعض احبته من
باسياف هجرهم كلمونا ما عليهم لو انهم كلمونا قال المحقق في المطول ومنه السعد التفتازاني
ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه ومن ذلك قول جار
الله الزمخشري في المفصل الله احمد على ان جعلني من علما العربية انتهى ثم
عمل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما
فقال وَاَشْهَدُ اي اعترف واذعن اَنْ لَا اِلٰهَ اي لا معبود حق في الوجود اِلَّا الله
بالرفع على البدلية من محل لا مع اسمها وهو الرفع بالابتدا او بالنصب على الاستثنا
لا على البدلية من اسم لا لان لا لا تعمل في معرفة وَحْدَهُ اي حال كونه منفردا
عن المشابه والمماثل لَا شَرِيْكَ لَهُ في شيء مما يتعلق بعلي ذاته وسني صفاته

لصحب بسكون العين ايضا جمع صاحب لان افعالا لا يكون جمعا لفعل صحيح
العين الا شذوذا بخلاف معتلها نحو ثوب واثواب والصحابي هنا من
اجتمع بالنبي ولو في ظلمة ولو كان اعمى اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به
او راى النبي او راه النبي وهو من جنس من يعقل ولو من غير الانس ولو غير
مميز مومنا اي محكوما بايمانه بمحمد صلى الله عليه وسلم اي بما جاء به من الشرع
في حياته **الموصوفين بالسلامة من اللحن** وهو مخالفة صواب
الاعراب **في الاقوال صلاة وسلاما** منصوبان على المفعولية المطلقة
لتقوية العامل وتقدير معناه **دائمين متلازمين** اي مستمرين باقيين
على غاية من الكمال **لا يعتريهما نقص ولا زوال وبعد** الواو عوض
عن اما وبعد هنا من الظروف المبنية على الضم لانقطاعها عن الا
ضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيها اما التي نابت عنها الواو لنيابتها
عن فعل الشرط وهو يكن كما نابت عن اداة الشرط وهي مهما والاصل كما
قال سيبويه وتبعه الجمهور مهما يكن من شي بعد ما تقدم فكذا والقصد من
ذلك تحقق مدخول الفا وهو الجزا وانه واقع لا محالة لانه علق على ما هو
محقق الوجود وهو وجود شي ما اعم من الزمان والمكان وغيرهما وذلك
محقق الحصول لان الكون لا يخلوا عن وجود شي من ذلك وبعض الناس
سلك في افادة التحقق غير هذه الطريق وهو مكان من التحقيق وقد بينت
ذلك في خير الكلام على بسملة شيخ الاسلام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه
فعليك بالرجوع اليه والمضاف اليه بعد هنا ما تقدم من البسملة والحمدلة

والتشهد

والتشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه
قال بعضهم ويستحب الاتيان باما بعد في الخطب والمكاتبات اقتدا برسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان المص قال اما بعد ما ذكر **فيقول العبد**
الفقير اى كثير الاحتياج او دايمه **الى مولاه** سيده **الغني** عما سواه وفيه
الجمع بين العبد والمولى بمعنى السيد والفقير والغني وابدل من العبد قوله
خالد ونعته اولا بقوله **ابن عبد الله** وثانيا بقوله **الازهري** منسوب الى
الجامع الازهر الذى هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة المعزية بناه جوهر
قايد المعز والمعز هذا اول من ملك مصر من الفاطميين بعد موت كافور
الاخشيدي لانه بعد موته تولى احمد بن علي بن الاخشيدي فلم تجتمع الكلمة
عليه فارسل بعض امرايه للمعز يستنهضه لاخذ مصر فارسل المعز مولاه
جوهر المذكور وكان روميا ويعرف بالكاتب في مائة الف مقاتل ومعه
من الاموال الف ومائتا صندوق فانزعج الناس وارسلوا يطلبون منه
الامان فامنهم فلم يرض غالب الجند وبرزوا للقايه فكسرهم ثم جدد
الامان ودخل يوم الثلاثا لثمان عشرة خلت من شعبان سنة ثمان و
خمسين وثلاثمائة فدخل مصر ونزل في مكان القاهرة اليوم واسس من
ليلته القصرين وخطب الناس يوم الجمعة ولم يذكر بني العباس بل عرض
بمولاه وذكر الايمة الاثنى عشر واذن بحي على خير العمل وفرغ من بنا الجامع
المذكور لسبع خلون من رمضان واقيمت به الجمعة في الشهر المذكور سنة
احدى وستين وثلثماية وهذا المسجد الجامع بر بوا فيه الايمان والمجالس

فيه يجد الراحة من قبل الرحمن كما يشهد به الوجدان لا زال كنزا تحصل فيه الأعلام
جواهر العلوم وتنفق من مطالب منبر علماء الاسلام انواع المنطوق والمفهوم
معمورا بصلاة الصلوات وعوايد الطاعات والمبرات ومزدحما لمناكب
الفضلاء واقدام الاذكيا النبلاء ما دخل اليه الذليل الا فصار عزيزا ومجيرا مجيزا
آمين ثم بين المصنف السبب الحامل له على وضع هذا الشرح بقوله
قد سألني من اعتقد صلاحه اي قيامه بحق الله وحقوق عباده ولا
تسعني مخالفته فيما سأل فيه أن أشرح أبين وأوضح مقدمتي هي الالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على المختار وهي بكسر الدال إما
من قدم اللازم بمعنى تقدم اي متقدمة لما اشتملت عليه مما يقتضي تقدمها
بنفسها وإما من قدم المتعدي اي تقدم من اعتنى بها وفهم معناها على غيره
ويجوز فتحها من قدم المتعدي اي قدمت لما اشتملت عليه مما يقتضي تقديمها
على غيرها وفي خير الكلام بيان ما الاولى من ذلك المسماة تلك المقدمة الازهرية
في علم العربية اي النحو التي امليتها اي تلك المقدمة لبعض الطلبة شرحا
لطيفا مختصرا ظريفا فاجبته الى ذلك اي بادرت الى الاجابة بالشروع
فيه طالبا للثواب ممن يحسب مثاقيل الذر لكل عامل منه فضلا واحسانا
وجودا وامتنانا وترغيبا للطلاب اي مرغبا لطالبي هذه المقدمة في طلبها
والاشتغال بها فان الشرح يكشف مبانيها ويظهر معانيها جعله الله
خالصا لوجهه اي ذاته لا يشوبه شيء من الريا المحبط للثواب وجعله
موجبا للفوز اي الظفر بالمطلوب لديه اي عنده وفرق في المغني بين

لدي وعند من وجهين انه سبحانه على ذلك قدير وبالاجابة للسوال جدير
بفتح الجيم وكسر الدال المهملة حقيق الكلام اي هذا اللفظ حال كونه عند
اللغويين اي في اصطلاحهم وعرفهم وهم جمع لغوي منسوب الى لغة العرب
وهي الفاظ وضعها الواضع يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والواضع قيل هو
الله تعالى بمعنى انه خلق الفاظا ووضعها بازا المعاني وخلق علما ضروريا في
الناس بان تلك الالفاظ موضوعة لتلك المعاني وقيل هم البشر باصطلاح
وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم القاطع والكلام في المسيلة شهير وقد
اوضحته بما لا مزيد عليه في مختصري المسمى بزهر المزهر في اللغة عبارة
اي معبر به عن القول اي ما يتقول به اي يتلفظ به قل او كثر مهملا كان
او مستعملا افاد او لا ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس وفي كلام بعض شيوخنا اقل ما يبنى الكلام منه لغة حرفان انتهى
وهل يشترط عندهم ان يكون هذا القول صادرا عمن له قصد وروية
الظاهر نعم وعبارة عن ما كان مكتفيا بنفسه في ادا المعنى المراد
سوا كان لفظا كالحرف الواحد المفهم او غيره كالخط المفهم ومنه
الحديث ما بين دفتي المصحف كلام الله واشترط الشلوبين ان يكون
بحيث يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا قال فلو كتب قام وحده
لا يسمى كلاما واعترضه الجمال ابن هشام بان تسمية الخط كلاما مجاز
اي في اللغة فلا يشترط فيه ما ذكر انتهى فليتامل والاشارة المفهمة
ومنه قول بعض المولدين كلمته بجفون غير ناطقة وفيه السوال

المتقدم وجوابه كما ذكره اي اطلاق الكلام على كل من المعنيين المذكورين الامام
مجد الدين في القاموس والذى رايته فيه او بدل الواو ولعلها نسخة وظاهر
كلامه ان اطلاق الكلام على كل من المعنيين حقيقة واليه ذهب ابن عصفور
في مرة وقال في اخرى الكلام في اصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل اي
المركبات سوا كانت مفيدة او غير مفيدة وقد تخرجه العرب عن ذلك
فتستعمله في غيره على جهة المجاز انتهى وقد يطلق الكلام في اللغة ايضا
اما حقيقة او مجازا على معانٍ اخر منها ما يفهم من حال الشي وعلى المعنى
القايم بالنفس قال الاخطل ان الكلام لفي الفواد لكن اشترط فيه بعضهم
ان يكون ذلك المعنى مما يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحا احترازا عما لو
تصور ذات زيد مثلا من غير حكم عليها بشي وانما اقتصر المصنف على
ماذكره في بيان المعنى اللغوي لانه انسب بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى
الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا وان لم تكن الفايدة
المرادة في الاصطلاح وهو حالة كونه في اصطلاح اي عرف المتكلمين وهم
اهل اصول الدين اشتهروا بذلك لان عنوان مباحثهم كان قولهم
الكلام في كذا او لان مسيلة الكلام اشهر مباحثهم واكثرها نزاعا الى غير
ذلك مما اطال به المحقق في شرح العقايد عبارة اي معبر به عن المعنى
ما يعني ويراد القايم اى ذلك المعنى بالنفس ويقال له الكلام النفسي
ولا بعد في تحقيق هذه الصفة لان من يامر وينهى ويخبر يجد في
نفسه معنى ثم يدل عليه بنحو العبارة فمعنى كونه متكلما الثابت ذلك

في

باجماع

السعد التفتازاني

يعني يقصد ويراد بلا

باجماع الامة وتواتر النقل عن الايمة عن الصادقين من الانبيا والمرسلين
صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه قايم بذاته تعالى معنى قديم
يدل عليه بالنظم المخصوص الذى ليس من تاليف المخلوقين الذى يقال له
كلام الله ايضا حقيقة ومعنى الاضافة على الاول واضح وهو كونه
صفة له سبحانه وعلى الثاني تقدم بيانه فهو متكلم باعتبار تلك
الصفة النفسانية وخص المعتزلة بل وجميع الفرق كما قال بعضهم
الكلام بالثاني اي الالفاظ المخصوصة اوجدها سبحانه في شي فسمعت
فهو متكلم بمعنى موجد الكلام في الغير ورد عليهم بما منه ان المتحرك
من قامت به الحركة لا من اوجدها فان قيل يلزم ان يكون ذلك المعنى
القايم هو المسموع لموسى صلى الله عليه وسلم وكيف يعقل ذلك قلنا
قال الشيخ الاشعري كما لم تتعذر روية ذاته مع انه ليس جسما ولا عرضا
لا يتعذر ولا يستحيل سماع نفس ذلك المعنى الذى ليس بحروف ومن
نفى وجود هذه الصفة قال يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف وموسى
صلى الله عليه وسلم انما سمع الحروف المخصوصة الدالة على ذلك
المعنى وخص بالكليم لكونه سمع تلك الحروف بغير واسطة الملك
وهو حالة كونه في اصطلاح النحويين اي في عرفهم وهو جمع
نحوي منسوب الى علم النحو عبارة اي معبر به عما اي مولف اشتمل
اي ذلك المولف من حيث المجموع على كل واحد من ثلاثة اشيا اشتمال
الكل على اجزايه فالمغايرة بين المشتمل والمشتمل عليه ظاهرة اذ الملحوظ

كما علمت في الاول المجموع من حيث انه مجموع وفي الثاني تلك الاشيا من حيث
تفصيلها لا زايد عليها على القول الصحيح وهي اي تلك الثلاثة اللفظ
اي العرفي اي كونه ملفوظا كما سياتي انه عندهم حقيقة في ذلك والافادة
التامة اي كونه مفيدا معنى تاما وسياتي بيانه والقصد اي كونه مقصودا
اي ان يتصف ذلك المولف بكل واحد من هذه الاوصاف الثلاثة فاندفع
ما عساه يقال كيف يصح اشتمال المولف على كل من اللفظ والافادة والقصد
ويتصف به مع انها من صفات المتكلم وقيد التركيب الذي زاده
بعضهم في حد الكلام على اللفظ والافادة لا حاجة اليه اي الى التصريح
به كما يعلم من كلامه الاتي ان الافادة تغني عنه وفيه ان المصنف هنا اتى
مع اللفظ والافادة بما هو اخص من التركيب وهو التاليف على ما اشتهر
حيث فسر ما مولف فكان المناسب لهذا ان يفسر ما بني وممن صرح
بان التاليف اخص من التركيب للالفة وهي الملايمة ابن القواس
في شرح الفية ابن معط وفي كلام سيد المحققين التاليف والتركيب
واحد انتهى اي ومن ثم لم يشترط احد من النحويين وجود الالفة
المشعر بها التاليف بين اجزا الكلام بل المدار [المدار] على وجود التركيب
وجدت الالفة بين الاجزا او لا لكن في التعليقة لابن النحاس والفرق
بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فايدة
تامة مع التركيب مثل قولنا زيد منطلق وقام زيد فالمركب اعم
من المولف انتهى ولتتامل فيه فانه عجيب وفي المغني لابن فلاح

التاليف

التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف اي المتالية تشبيها لها بالا
جسام واذا اردت معرفة كل من اللفظ والافادة والقصد فاللفظ في
الاصل اي اللغة لان المعنى اللغوي اصل بالنسبة للمعنى الاصطلاحي لتقدمه
عليه مصدر لفظت الشي اذا طرحته بفتح التا اي تقول ذلك اذا طرحته
ثم نقل في عرف النحاة جمع ناح وهو العارف بالنحو عن هذا المعنى المصدري
الى اسم المفعول اي الملفوظ به كالنقل الحاصل في خلق اذ اريد
به الموجود فانه في الاصل مصدر خلق بمعنى اوجد فمعناه الايجاد
نقل عن ذلك المعنى المصدري وجعل بمعنى المخلوق اي الموجود اسم
مفعول الا انه فرق ما بينهما من جهة ان الخلق بمعنى المخلوق مجاز
لغوي من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم
يشتهر في ذلك بحيث هجر [اي الخلق] المعنى الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة
فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية واللفظ اشتهر بمعنى الملفوظ بحيث
هجر معناه الاصلي وصار لا يراد منه الا بقرينة فحكم عليه بانه حقيقة
عرفية ومن هذا التقرير علمت الفرق بين المجاز اللغوي والمنقول
وهو ان الاول لا يترك ويعتبر فيه المعنى الاول بخلاف الثاني فادعا
النقل في الخلق فيه مسامحة ومن ثم اي من هنا اي من اجل ان اللفظ
بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ جاز استعماله في الحد اذ لو بقي
على معناه المجازي ولم يدع انه مشهور لم يسغ استعماله في الحد
لان الحدود اي حدود اهل الميزان تصان اي يجب صناعة صيانتها

اهل المناطقة

وحدود نحو النحاة لاولى صيانتها عن المجاز الغير المشهور لان المراد منه غير
ظاهر الا بالقرينة الواضحة بخلاف المشهور فانه كالحقيقة ومن ثم قال امام
الحرمين ذو البصاير لا يودعون مقاصد الحدود الا في عبارات هي قوالب لها
تبلغ الغرض في غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتديون ويحسنها المنتهيون
انتهى لكن في كلام ابن السبكي لم ار تعريفا الى الان لا مجاز فيه لا في المنطق
ولا في الكلام ولا في الاصول وهي العلوم التي تحرر فيها التعاريف اكثر من
غيرها فما ظنك بغيرها انتهى كالنحو لان التعاريف فيه لا يراد بها الكشف
التام عن حقيقة المُعَرَّفَاتِ وحيث جعل اللفظ بمعنى الملفوظ في عرف
النحاة كَانَ قِيَاسُهُ اَنْ يَشْمَلَ كُلَ ملفوظ اي مطروح لا بخصوص الحروف
والحركات من اي جارحة لا بخصوص الفم كَمَا أَنَّ الخَلْقَ بمعنى المخلوق
يَشْمَلُ كُلَ مَخْلُوقٍ الا ان النحاة لم يبقوه على هذا العموم بل خصوه بما
يلفظه ويَطْرَحُهُ اللسان والحلق والشفتان دون غيرها من الجوارح
اي من شانه ذلك كما سياتي وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الالات
الثلاثة وبين ما بقوله من الصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجايية او الحركات ولما كانت الحركات تابعة للحروف في المخرج اقتصر
على الحروف وتلخص من هذا التقرير ان النحاة تصرفوا فيه اي
اللفظ تصرفين وهما النقل عن معناه الاصلي الذي هو المعنى المصدري
الى اسم المفعول والتخصيص بما تلفظه اللسان والشفتان والحلق
من الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجايية او الحركات وهذا تصريح

بان

مطلب قال ابن السبكي لم ار تعريفا لا مجاز فيه

بان النحاة خصوه بما ذكر بعد جعله بمعنى اسم المفعول وقد تردد بعضهم
في ذلك فقال اللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء اي
باقيا على معناه المصدري او بعد جعله بمعنى اسم الملفوظ الى ما يمكن ان
يتلفظ به الانسان وحينيذ يصدق اللفظ على كلمات الله وكلمات
الملايكة والجن بنا على انه ليس لهما الة النطق المعهودة للانسان من
اللسان والشفتين والحلق وتسبيح الحصا ونحوه لان ذلك مما يمكن
ان يتلفظ به الانسان وانما لم يقل والفاظ الله رعاية للادب اى
لانه اشتهر ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم ففي ذلك ايهام اثبات
الجارحة له تعالى وبهذا تعلم ان الصوت المذكور الخارج من غير هذه
المخارج يكون لفظا اصطلاحا ويكون ذكر اللسان والشفتين و
الحلق فيما سياتي جريا على ما هو الغالب المعهود كيف وثم حروف
لا تخرج من ذلك عند بعضهم وهي حروف الجوف ثم ان هذا الذي
ذكره المص من ان النحاة تصرفوا في اللفظ تصرفين هو المشهور بين
الناس وفي شرح رسالة الوضع واعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر
بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما هو صوت معتمد على مخرج وما هو
غير ذلك صادرا من الفم او غيره لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر
من الفم من الصوت المعتمد على مخرج انتهى وعليه فلم تنفرد النحاة لا بالنقل ولا
بالتخصيص لوجود ذلك عند اهل اللغة ويوافق هذا قول شيخ المحققين الرضي
اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الدينار ضرب

الامير اي مضروب به اي اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الصوت
المعتمد على مخرج كما هو المتبادر وفي كلام سيد المحققين واللفظ في اصل اللغة الرمي ثم السيد الجرجاني
استعمل في الرمي من الفم والمعنيان مصدريان انتهى وهو يفيد ان اللفظ لم يستعمل في
اللغة بمعنى الملفوظ بل بقي فيها على معناه المصدري اي فيخالف ما سبق وقوله من
الفم هو ظاهر في الصوت المعتمد على مخرج وحينئذ فهذا فرد للغاة بالنقل دون
التخصيص وهذا غير ملائم لما قال به كثير واستعماله اي اللفظ في الحد اي حد
الكلام اولى من استعمال الصوت فيه لان الصوت جنس بعيد بالنسبة
للفظ لانطلاقه اي الصوت على الصوت ذي صاحب الحروف اي جنسها
او الحركات وغيرها اي وعلى غير ذي الحروف اي او الحركات ويقال له الصوت
الساذج بخلاف اللفظ فانه جنس قريب بالنسبة للصوت اذ لا يطلق الا على
الصوت ذي الحروف لانه اسم لصوت مشتمل على ذي صاحب مقاطع
اي مخارج كما سيصرح به ولانه يلزم على حمل المقاطع على حقيقتها قصور في تعريف
اللفظ وصاحب المخارج اي جنسها الحرف او الحركة وان لم يكن المخرج لها
استقلالا وذلك كالظواهر والضماير البارزة او مشتمل على ما هو في قوة
ذلك الصوت المشتمل على ما ذكر وذلك كالضماير المستترة وجوبا او جوازا فانها
الفاظ بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني المرادة من غير ان تقصد
بلفظ اي لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما
الا ترى انها اي تلك الضماير المستترة مستحضرة عند النطق بما لا بسها من
العوامل استحضارا لا خفا معه ولا لبس فكانها ملفوظة فهي لفظ حكما

ومن

مثال التوكيد والعطف اسكن انت وزوجك اهـ

ومن ثم اجروا عليها ما اجروه على الملفوظ به بالفعل من الاحكام كالاسناد
اليها وتوكيدها والعطف عليها ومجي الحال منها الى غير ذلك وهذا كما لا يخفى انما
في القول بان الضمير المستتر لفظ حقيقة وهو ظاهر صنيع المصنف لان
قايله عني الحقيقة العرفية لا الحقيقة اي اللغوية ايضا فان قيل قد
ذكرت ان الضمير مستتر وجوبا وجوازا وسمع من السنة المعربين ان في نحو
اضرب ضميرا مستترا وجوبا تقديره انت وفي نحو قام من زيد قام ضميرا
مستترا جوازا تقديره هو فقد لفظ بالضمير المستتر اجيب بان هذا الملفوظ
به ليس هو عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا
عن ذلك المستتر لضيق العبارة وتسهيلا على المتعلم كما يفهمه قولهم تقديره
ومن ثم لو قيل اضرب انت او زيد قام هو كان انت وهو تاكيدا لذلك
الضمير المستتر فان قيل حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه فما معنى
كونه مستترا جوازا اجيب بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي ان عامل ذلك
الضمير ان كان يرفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر
جوازا والا قيل انه مستتر وجوبا ووجه هذه التفرقة ظاهر وقد علمت
ان الحركة لفظ وان المصنف كغيره انما اقتصر على الحرف لان الحركة تابعة
له في المخرج لا استقلال لها بالمخرج فقول بعضهم اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف
واحد لم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل راي لما ذكرنا خلافا لمن اخذ
فظاهره على ان سيبويه سمى الحركات حروفا صغيرة حيث عبر عن الضمة
بالواو الصغيرة الى اخره وفي كلام ابن يعيش المتقدمون كانوا يسمون

الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة لان الحركات
والحروف اصوات وانما راي النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا
والضعيف حركة وان كان في الحقيقة شيا واحدا انتهى ثم لا يخفى ان قول المصنف استعمال
اللفظ اولى من استعمال الصوت قيل فيه انه من خلط اصلاح باخر لان حدود
النحاة لا يراد بها الكشف التام عن المحدودات كما هو شان اهل الميزان بل تمييزها
وهذا يكتفى فيه بالاجناس البعيدة ويرد بان هذا لا يمنع دعوى الاولوية وانما يمنع
دعوى الاخلال نعم يقال كان الاولى حينيذ للمصنف ان ياتي بدل اللفظ
بالقول لان اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول لانطلاقه على المهمل اي غير المستعمل
وغير الموضوع وقول ابن هشام في شرح القطر والقول خاص بالموضوع
اي والمستعمل وحينيذ لا يخرج عن ذلك المجاز بناء على انه غير موضوع قال
سيد المحققين في حواشي المطول المجاز غير موضوع البتة وقال في حواشي العضد
الخلاف في ان المجاز موضوع او لا لفظي منشاوه الاختلاف في معنى الوضع انتهى
والحق ان المجاز موضوع بالنوع واجيب بان القول وان كان اخص من اللفظ
لما ذكر الا انه استعمل في الراي والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة العرفية فصار
كالمختص بذلك **والصوت** الذي هو مسمى اللفظ لا مطلق الصوت كما لا يخفى **عرض**
وهو عند المتكلمين ما لا يقوم بذاته من الممكنات بل بغيره ومن ثم قال **يقوم**
ذلك العرض **من داخل الرية الى خارجها** والرية بالهمز عضو ذو **بمحل يخرج** وهي ذات ثلاث شعب صح
شعبتين احداهما في الجانب الايمن والاخرى في الجانب الايسر وهي ذات
شعبتين محيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين له يجذب للقلب

بانبساطه

بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني المحترق **مع النفس**
مصاحبا للنفس حال كونه **مستطيلا** اي **ممتدا متصلا بمقطع** اي بمخرج **من**
مقاطع مخارج **حروف الحلق واللسان والشفتين** التي هي آلة النطق
المعهودة اي يستمر متصلا حتى يعرض له في الحلق واللسان والشفتين
مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فكل من الحرف والحركة عبارة عن
الصوت الذي يسمع عند انحباس الهوى في المخرج وكان المصنف اراد بهذا
الكلام اعني قوله والصوت عرض الى اخره ايضاح ما قدمه من قوله اللفظ
اسم لصوت مشتمل على ذي مقاطع لاشتمال هذا على بيان كيفية اشتمال
الصوت على الحروف والا فكان الاولى ان يقتصر هاهنا على تعريف مطلق
الصوت وهو عند اهل السنة كيفية للهوا تحدث بمحض خلق الله
وعند الحكما يحدث من تموج الهوا واصطكاك بعضه ببعض ولا يزال الهوا
المتكيف بالصوت يدفعه ما بعده الى ان يصل الى الدماغ فيسمع ثم ان
المصنف تجوز في اطلاقه لفظ المقطع على المخرج لما بينهما من العلاقة
وقد اشار الى ذلك بقوله **واطلاق المقطع على المخرج** المعين لارادة
ذلك زيادة لفظة حروف التي لولاها كان تعريف اللفظ قاصرا **من**
اطلاق اسم **الحال** وهو الخارج **على المحل** اي محل خروج ذلك الخارج
فهو من تسمية المحل باسم الحال فيه كما يسمى الحال باسم محله كالغايط مرادا
اذ المقطع عندهم **حرف مع حركة او حرفان ثانيهما** المخصوص به الفضلة صح
ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقي والموسيقي

كلمة يونانية معناها علم الالحان ويعرف الآن بالغنا لان النفس تستغنى
به عن غيره من الملاذ البدنية في حال سماعه قال بعض الحكما فضل الغنا كفضل
المنطق على النثر والدينار المنقوش على القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم
الغنا يحرك الهوا الساكن ويسكن الهوى المتحرك وفي كلام بعضهم الصوت
الشجي يوصل الى نعيم الدنيا والاخرة لانه يونس الوحيد ويريح التعبان ويسلي
الكئيب ويحض على الشجاعة واصطناع المعروف قال افلاطون هذا العلم
اي علم الموسيقي لم يضعه الحكما للهو واللعب لكن للمنافع الذاتية ولذة الروح
الروحانية وبسط النفس وترطيب اليبوسات وتعديل السودا وترويق
الدم انتهى والمقطع ما ذكر على ما صرح به ايضا الامام ابو نصر الفيلسوف ناصر
الدين الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف والمخرج محل خروج الحرف
اي جنسه وسكت عن الحركة لما تقدم والافادة في الاصل مصدر افاد
وليس المراد بها هنا ذلك ولا الخلاف ما سبق من جعله صفة للمولف بل
المراد بها افهام معنى من اللفظ لم يكن عند السامع اي ان يفهم اللفظ معنى
يحسن السكوت عليه اي على ذلك المعنى الذي يفهمه اللفظ من المتكلم
بذلك اللفظ او من السامع له او من كل منهما اي المتكلم والسامع على خلاف
في ذلك اي في حسن السكوت ممن ذكر واصحها اي هذه الاقوال الثلاثة
اولها ومن ثم قدم وانما كان اصحها لمناسبة لفظية وما ذاك الا لان
السكوت خلاف التكلم وقد اتصف المتكلم بالتكلم لصدوره عنه فكما ان
التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته ايضا اي المناسب ذلك

وبهذا

١٢

وبهذا يندفع ما قيل السامع يصح ان يتصف بالتكلم ايضا وكما يكون التكلم صفته
يكون السكوت صفته ايضا وحاصل الدفع ان تعلق السكوت بالمتكلم اتم
واولى لوجوبه للمتكلم منه بالفعل ووصف السامع بالتكلم انما هو على ضرب من
التجوز واشار بعضهم الى ان هذا الخلاف لفظي اي لان معنى حسن سكوت
المتكلم ان لا يصير السامع بعد فهم المعنى من اللفظ الذي اتى به المتكلم منتظرا
لشيء اخر ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى كالمسند اليه
ومعنى حسن سكوت السامع ان لا يصير بعد فهم المعنى من اللفظ الذي اتى به
المتكلم منتظرا لشي اخر ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى المتقدم كالمسند اليه
فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس فان قيل متى
يحسن السكوت قيل اذا اتى المتكلم بالمسند والمسند اليه مع الاسناد والا لم
يحسن ومنه يعلم ان حسن السكوت لا يتوقف على ذكر شي من الفضلات
كالمفعول والحال وانتظاره لذلك لا عبرة به ومن ثم قيل له الانتظار الناقص
فقد علم ان الفايدة المذكورة تستلزم الاسناد الذي هو على المشهور اي ولو بحسب
الاصل عند المصنف كما يدل عليه كلامه الاتي ضم كلمة الى الاخرى على وجه يفيد فايدة
تامة فخرج بذلك اي باشتراط الفايدة المذكورة المفردات كلها ونحوها
نحو عبد الله علما على الراجح كما سياتي ولا يقال المفردات خارجة بما لانها واقعة
على المولف لانه قد يراد بالمولف ولو من الحروف وخرج بذلك المركبات
التي لا تفيد فايدة الكلام المذكور لكونها غير مشتملة على اسناد اصلا
كغلام زيد وعبد الله غير علم وخرج ايضا المركبات الاسنادية اي

[Margin note:] ومعنى حسن سكوت السامع ان لا يصير [illegible] بعد فهم المعنى [illegible] صح

[Margin note:] ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فايدة تامة صح

المشتملة على اسناد بحسب الاصل **التي لا تفيد** الفايدة المذكورة لعدم اشتمالها
على اسناد الآن لان الاسناد الذي كان فيها قد زال و اضمحل وهي التي يقال لها
المركبات الناقصة ومن ثم قال **لكونها ناقصة** نحو ان قام زيد وقد عبر
عن ذلك بانه قد زاد على التام فيعود ناقصا جملة الصفة والصلة والخبر والحال
او المشتملة على اسناد حاصل الآن لكن تخلفت عنها الفايدة **لكون مضمونها**
معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة اى لا يكاد احد يجهله فلم يفهم منها
غالبا معنى لم يكن عند السامع وبهذا التقدير يعلم ان الاسناد في كلامه محمول
على الاعم من الموجود بحسب الاصل او بحسب الآن وبه يندفع ما قيل كيف يدعى
ان الجملة الشرطية مشتملة على اسناد ومتى وجد الاسناد توجد الفايدة التامة
واذا اردت معرفة كل من معلوم الثبوت او الانتفا بالضرورة **فالاول** اي
معلوم الثبوت بالضرورة **نحو الجزء اقل من الكل** والواحد نصف الاثنين
والثاني اى معلوم الانتفا بالضرورة **نحو الكل اقل من الجزء** والاثنان
نصف الواحد والحكم على ذلك بانه غير كلام اصطلاحًا لان الاصل والظاهر
في ذلك عدم جهله لاحد ولو خوطب به من يجهل مضمونه بان كان في اول سن التمييز
ولا يدرى معنى الكل ولا معنى الجزء اذ رب ضروري لشخص يكون نظريا او كسبيا
لاخر على ان عدم العلم بوضع الالفاظ لا يمنع الضرورة وهذا هو المناسب لما
ذكروه من عدم صحة الاخبار عن النكرة حيث لا فايدة ومن صحة الاخبار حيث وجدت
الفايدة وجعلوا من الاول في الدنيا رجال لان العادة توجب عدم خلو الحال
مما ذكر وجعلوا من الثاني عندنا رجل لان العادة لا توجب عدم خلو الحال

مما ذكر

مما ذكر قال الشيخ ابو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب لهولا النحاة
ايهولا الطايفة منهم يجيبون لاصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا
النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان الى لان ذلك
من العلوم بالضرورة لا يقال هلا يسمى ما مضمونه معلوم بالضرورة كلاما حيث
خوطب به من يجهل مضمونه لعدم علمه بوضع الالفاظ لحصول الفايدة منه بالفعل
لما ذكر والمدار على حصول الفايدة حتى فيما ليس مضمونه معلوما بالضرورة بالفعل وعدمها
كما يفيده كلامه الاتي في قوله ومثال اجتماع هذه الثلاثة الاخيرة اى بنا على ان
ذلك من معلوم الثبوت بالضرورة وهو المفهوم من كلامه ويوافقه قول ابن
عصفور والمفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه قبل ذلك انتهى لانا
نقول يلزم عليه ان الكلام كما قال الشيخ ابو حيان اذا طرق سمع الانسان فاستفاد
معناه ثم طرقه ثانيا وهو قد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة
الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام
بحسب افادة السامع هذا خلف انتهى اى لان العرف لا يفرق بين هاتين
الحالتين سيما مع قرب الزمن ومن ثم صرح بعضهم بانه اذا قيل جا زيد
جا زيد كانت الجملة الثانية كلاما اتفاقا وان كانت معلومة من الاولى ويلزم
عليه ايضا انه لو خوطب اثنان بقام زيد احدهما يعلم مضمون ذلك والاخر
يجهله ان يكون هذا كلاما وغير كلام في آن واحد وهو بعيد عرفا فهذا لا التفات
اليه بل الاول هو المنظور اليه ولا ينافيه قول الجمال ابن هشام انما الحكم على
المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فايدة لان المراد ما من شانه

ان يجهله وكذا الا يخالفه قول ابن عصفور والمفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم
ما لم يكن يعلمه لانه يجوز ان يكون المراد الذي من شانه ان يحصل منه للمخاطب ما ذكر
والحاصل انما كان مضمونه مما يقتضي العادة بعدم جهله لايكون كلاما وان
خوطب به من يجهل مضمونه وان كان مضمونه مما يقتضي العادة بجهله يكون
كلاما وان خوطب به من لا يجهل مضمونه وهذا هو الموافق لكلام المصنف
في شرح التوضيح حيث ذكر فيه ان علمت وظننت ليس بكلام لان الانسان
لا يخلو عن علم او ظن غالبا بخلاف اعلمت فانه كلام لان الاعلام يخلو
الانسان عنه غالبا فسقط ما تقدم به الاعتراض عن ابي حيان وغيره
نعم كلام المص في قوله ومثال اجتماع هذه لا يخالف ذلك وسانبه عليه
ثم والقصد الارادة اي مطلق الارادة وهي هنا أن يقصد اي يريد
المتكلم افادة السامع مضمون ذلك اللفظ الذي يخاطبه به وليس المراد
سامع معين فلذلك قال اي سامع كان اي وجد ومقتضى هذا ان من
قال في خلوته ولم يقصد اسماع احد قام زيد مثلا لا يكون كلاما اصطلاحا
وقد يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحي وقد لا يلتزم وهو الظاهر والتقييد
بما ذكر جري على ما هو الغالب من ان العاقل لا يوجه كلامه الا نحو الغير ولو
بالتنزيل فقد قال بعض المحققين الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخا
طب بالفعل بل يكتفي ان ينزل المعدوم منزلة الموجود فالمجاز في التنزيل
لا في الخطاب والمراد بذلك ان يكون المتكلم قاصدا لما يتكلم اي لم يصدر
منه على طريق السهو والغفلة فخرج بقصد افادة السامع كلام النايم

والساهي

والساهي ونحوهما كالمغمى عليه والسكران فان نحو النايم لا قصد له وذهب
الاستاذ ابو الحسن بن الضايع بمعجمة فمهملة احترازا عن الصايغ بمهملة
فمعجمة الاول ممن اخذ عنه ابو حيان والثاني ممن اخذ عن ابي حيان الى ان
القصد اي كون المتكلم قاصدا لما يتكلم به لا يشترط اي التصريح به بدليل
قول المص فانه مستفاد من حصول الفايدة فيلزم من كون المولف مفيدا ان
يكون مقصودا اي صادرا عن قصد فيكون ذكره من التصريح بما علم
التزاما وفاء بما هو الاصل في القيود فان قيل يرد نحو كلام النايم لانه مفيد
غير مقصود اجيب بانه لا يرد كلام نحو النايم لأن قول النايم قام زيد
مثلا لا يستفاد منه شيء فانتفى القصد لانتفا الفايدة وفيه ان مقتضى هذا
الكلام ان ابن الضايع يقول باشتراط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصر ح
به استغنا عنه بالمفيد وليس كذلك فقد رد رحمه الله على من اشترطه
اي كون الكلام صادرا عن قصد حيث اعترض على جمع فسروا الوضع
الواقع من الجزولي في حد الكلام بالقصد واخرجوا به كلام الساهي
والنايم وقالوا الا ترى ان كلام الساهي والنايم مفيد لكن بغير الوضع
اي القصد بقوله وقول المتاخرين ان كلام الساهي والنايم والمجنون
مفيد الا انه بغير الوضع اي القصد لا ينبغي ان يقال لان مثل هذا اي
كلام الساهي وما عطف عليه لا يفيد بوجه فهو اي هذا القول غلط
من قايله ولا بد وانما يمكن هنا ان يحترز بالوضع مما لا يفيد الا بالعرض
لا بالوضع وذلك انك اذا قلت قام غلام زيد افاد هذا الكلام

مفهومين احدهما الاخبار عن غلام زيد بالقيام وهذا هو المعنى الذى وضع له
اللفظ والثانى ملك زيد للغلام وليس اللفظ موضوعا له فاذا هو مفيد له بغير وضع
فمن هذا يحترز القايل بالوضع انتهى كلام ابن الضايع اي فالمراد بالوضع فى كلام الجزولى
الوضع العربى لا القصد ومن ثم قال ابو حيان وفهم من كلامه اى ابن الضايع انه
لا يشترط فى الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع
فى لسان العرب انتهى فكان على المص ان يسقط قوله فانه مستفاد من حصول
الفايدة ثم ان فى نفى ابن الضايع الفايدة مطلقا عن كلام نحو الساهى نظرا اذ غايته
ان يكون مما لم يطابق الواقع وقد تقرر انه لا يشترط فى الكلام ان يكون مطابقا
للواقع بل يجوز ان يكون مما استحال معناه كقولك صعدت السما وحملت الجبل
الا ان يقال لما كان شان العقلا الاعراض عما يتكلم به نحو النايم لا يلقون له
بالا لم يسم كلاما اصطلاحا وان حصلت منه فايدة فهى فى حيز العدم لا اعتداد
بها هذا **والمتاخرون على خلاف قوله** اي قول ابن الضايع ان القصد لا يشترط
التصريح به على ما ذكر المص عنه حيث صرحوا بالقصد فى حد الكلام **منهم**
الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه
ولو كان القصد مستفادا من حصول الفايدة كما زعم لما صرح به هولاء الايمة
مع ذكرهم الفايدة والا لكان من ذكر ما لا يحتاج اليه وهو كلام هولاء الايمة يصان
عن مثل ذلك هذا تقرير كلام المص وفيه ان تصريح هولا بالقصد لا يقتضى
مخالفة ابن الضايع اذ ليس فى التصريح بذلك دلالة على عدم استفادة القصد
من الفايدة اذ يجوز ان يكون من التصريح بما علم التزاما جريا على ما هو

الاصل

الاصل فى القيود التى تذكر فى التعاريف وايضا الجزولى لم يصرح بالقصد انما
ذكروا الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم
من فسره بالوضع العربى كابن الضايع كما علمت والحاصل ان ابن الضايع يقول
بعدم اشتراط القصد فى الكلام ويحكم على ان كلام نحو النايم ليس بكلام اصطلاحا
لعدم وجود الفايدة وقد علمت وجهه وغيره ممن لم يشترط القصد قال بان كلام
نحو النايم يسمى كلاما اصطلاحا لوجود الفايدة فلا يضر كونها صادرة عن شخص
لا قصد له ولا روية اى من جنس من يعقل بخلاف ما لو صدر ذلك عن بعض الطيور
فلا يسمى كلاما اصطلاحا عند هولا ومنهم من قال باشتراط القصد وبنى عليه
ان كلام نحو النايم لا يسمى كلاما اصطلاحا وان حصل منه معنى يحسن السكوت
عليه وعدم التصريح به فى بعض كتب من يقول باشتراطه للاستغنا عنه
بالفايدة لانهم اشترطوا ان تكون الفايدة مما يحسن سكوت المتكلم عليها وحسن
سكوت المتكلم عليها يستدعى ان يكون قاصدا لما يتكلم به فوصف الكلام
بكونه مفيدا بالمعنى المذكور يستلزم وصفه بكونه مقصودا فليتامل **ولا حاجة**
الى ذكر التركيب اي التصريح به فى حد الكلام الذى وجد فيه اللفظ و
الافادة كحد المص **لما سياتى** ان الفايدة تستلزمه وان كان التصريح
به هو الاصل اكتفا بدلالة الالتزام وفيه ما علمت من ان المص لم يكتف
بذلك بل صرح بما هو اخص منه عند بعضهم وهو التاليف **ولا حاجة الى ذكر**
الوضع فى حد الكلام لان الوضع ليس بمعتبر فى الكلام اصلا **لان الصحيح**
اختصاصه اي الوضع **بالمفردات والكلام** هنا **فى المركبات** لانه فى بيان

حقيقة الكلام والكلام منها كما علم **و** المركبات **دلالتها** على معانيها **غير وضعية**
بل عقلية **على الاصح** والا لتوقف فهم معانيها عن نقلها عن العرب ولدونها
ايمة اللغة كتبهم كالمفردات مع ان العرب تركتها لاختيار المتكلم يتكلم بها كيف
اراد على القانون العربي وهذا المذهب الذى سلكه المصنف تبع فيه
بعضهم قال ابن اياز كان شيخي سعد الدين المغربي يقول في اشتراط
الوضع نظر لان واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات وبرهن
على ذلك اى بنحو ما قدمناه ورد بان المراد بالوضع في المركبات
الوضع النوعي وفي المفردات الوضع الشخصي وفرق ما بينهما والذى
برهن شيخ ابن اياز على انتفايه في المركبات هو الوضع الشخصي و
ايضاح الفرق بين الوضعين ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة
لمعان مخصوصة كالقرء للحيض او الطهر فهذا وضع شخصي واما ان
يضع قانونيا كليا يعرف به الفاظ قياسية كان يقول مثلا متى اجتمع
المضاف والمضاف اليه قدم المضاف على المضاف اليه فتقول نحو غلام
زيد وثوب زيد وعبد زيد مما لا يتناهى وعلى اعتبار الوضع في الكلام
فالمراد به الوضع العربي وبذلك يخرج ما افاد المعنى المتقدم بالعقل كما
اذا قال شخص غير مشاهد للسامع قام زيد فان هذا المولف يفيد معنى
يحسن السكوت عليه وهو حياة المتكلم به لكن لا بالوضع لان الواضع لم
يضع قام زيد لحياة المتكلم به واستفادة المعنى المذكور منه انما هو بمحض
العقل لان العقل يقضى بان كل متكلم حي فتسمية هذا المولف كلاما لافادته

المعنى

المعنى المذكور بل لافادته المعنى الموضوع هو له وضعا نوعيا وهو نسبته القيام الى
زيد ويخرج بذلك ايضا ما افاد المعنى المتقدم بسبب التصحيف فلا يسمى كلاما
لان استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع ويخرج ايضا المفيد للمعنى المذكور
بالوضع الغير العربي فلا يسمى كلاما لان مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام
العربي وغيره قال ابن مالك وزاد بعض العلما اى من الاصوليين وهو الامام
ابو بكر ابن الباقلانى فى حد الكلام من ناطق واحد لانه عمل واحد فلا يكون عامله
الا واحدا ورد بانه لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب لتسميته خطا انتهى ووا
فقه على ذلك الشيخ ابو حيان واعترضه المرادى والبدر الدماميني بانه
يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة ان كل كلام يشتمل على نسبة احد
طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني اي قايم بالنفس لا يقبل التجزي
ورد بان النسبة التى بين طرفي الكلام هى ارتباط احد الطرفين بالاخر
وهذه قايمة بالكلام لا بالنفس ويقال لها النسبة بين بين والقايم
بالنفس انما هو النسبة بمعنى الحكم بهذا الارتباط والاولى تقبل التجزى دون
الثانية والحاصل في الكلام انما هو الاول دون الثانى لان كلام نحو الشاك
لا يتصور فيه نسبة بمعنى الحكم ثم اشار المصنف الى ايضاح ما اعتبر في
حد الكلام بمثال وهو جزي يذكر لايضاح القاعدة فقال **مثال اجتماع** هذه ع
الثلاثة التى اعتبر اشتمال المولف عليها اعني بذلك **اللفظ والافادة**
والقصد اى كونه ملفوظا به مفيدا مقصودا كقول من له قصد وروية **العلم**
نافع فالعلم نافع لفظ لانه صوت مشتمل على مقاطع اي مخارج **بعض**

حروف الحلق واللسان والشفتين وهي بعض الحروف الهجائية منسوب
الى الهجا وهو كالتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها تلك الكلمة
بذكر اسما تلك الحروف فالالفاظ التي متهجيا بها اسما مسمياتها الحروف البسيطة
التي يقال لها حروف المباني وهي تسعة وعشرون حرفا وفي الحديث من لم يومن
بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفا لا يخرج من النار من لم يعد لام الف
فهو بري مني وانا بري منه مثلا جيم اسم للحرف الاول من جعفر مثلا ومن
اصحابه صح
ثم لما سيئل الامام الخليل بن احمد كيف تقولون اذا اردتم ان تنطقوا بالجيم من
جعفر فقالوا له جيم قال انما اجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو
المسمى وانما يقال جه اي بدون افصاح بالها وانما رسمت وفاقا لعدة
الخط وقد راعوا في هذه التسمية معنا لطيفا هو جعل المسمى صدر الكل اسم
منها ليكون المسمى اول ما يقرع السمع من الاسم الا الالف فانهم استعاروا
الهمزة مكان مسماها لان الالف عند الاطلاق ليست الا ساكنة وربما سميت
تلك الالفاظ التي يتهجا بها حروفا مجازا باسم مدلولاتها التي هي حروف
المباني ومنه قولهم حروف الهجا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من قرا
حرفا من كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر امثالها لا اقول الف لام
ميم حرف بل الالف حرف واللام حرف والميم حرف فقد حكم على الالفاظ التي
يتهجا بها بانها حروف باعتبار مدلولاتها فالثواب حاصل باعتبار الحرف
المسمى لا باعتبار حروف اسمه ومفيد لانه افهم معنى يحسن السكوت
عليه من المتكلم بحيث لا يصير السامع اي سامع منتظرا لشيء اخر

نسخه
فالهمزة والعين والالف من الحلق واللام والنون من اللسان والميم والفا من الشفتين
وجعل الفا من الشفتين نظر ح ح

يأتي

ياتي به المتكلم مما يتوقف عليه تمام ذلك المعنى انتظارا تاما لوجود المسند والمسند
اليه والاسناد ولا نظر لانتظار ما عداهما كما علمت ومقصود ذلك المعنى بالا
فادة لان المتكلم قصد افادة السامع اي سامع وهذا مستفاد مما افصحنا
عنه فيما سبق لا من مجرد كلامه وقوله اذا كان السامع يجهل ذلك المعنى
مخالف للحاصل الذي قد مثل لانه لا يخلو اما ان يكون هذا المثال من المعلوم ثبوته
بالضرورة اي لا يجهل غالبا او لا ان كان من الاول فلا يحسن التقييد بما ذكر
لما علمت ان معلوم الثبوت بالضرورة ليس بكلام وان خوطب به من يجهله ومن
ثم اطلق فيه المصنف ولم يقيده بذلك وان كان الثاني فكذلك لما علمت ان
غير معلوم الثبوت بالضرورة كلام وان خوطب به من يعلم مضمونه فلا وجه
لهذا التقييد لا يقال ما المانع ان يدعي ان مذهب المصنف ان غير معلوم الثبوت
او الانتفا بالضرورة لا يكون كلاما اصطلاحا الا ان حصلت منه فايدة بالفعل
بان خوطب به من يجهل مضمونه ويويد ذلك بانه مثل في شرح الاجرومية
بما لا يحتمل ان يكون معلوم الثبوت بالضرورة وهو قام زيد ويوافقه ظاهر
ما تقدم عن ابن هشام وابن عصفور لانا نقول المانع من ذلك مخالفة ما ذكره
في شرح التوضيح وكلام ابن هشام وابن عصفور مصروف عن ظاهره والمراد
منه ظاهر ما تقدم واختار المصنف خصوص هذا المثال لاشتماله على
بعض حروف المخارج الثلاثة كما بينه في بعض النسخ ولينشط الطالب
بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب ولم ينظر الى ايهام اختصاص الكلام
بما اشتمل على بعض حروف المخارج الثلاثة خصوصا وقد بينها في تعريف اللفظ
جميع

الموافق لكلامه في الشرح ح

ولعله لضعف هذا الايهام والافادة اي الفايدة المذكورة تستلزم التركيب
اذ ليس لنا لفظ مفيد الا وهو مركب واما احرف الجواب فليست هي الكلام
كما زعمه ابن طلحة بل الكلام المقدر بعدها والاصل اذ اقلت نعم في جواب
هل قام زيد نعم قام زيد بدليل عمل فعل تلك الجملة المحذوفة في التابع نحو قولك في
جواب الم تضرب زيدا نعم وعمرا التقدير نعم ضربت زيدا وعمرا وفيه
ان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف وقد علم جوابه مما تقدم فالكلام
من المركب وكل مركب من المعلوم انه لا بد له من اجزا اثنين فاكثر
يتركب منها فلذلك شرع المص في بيان اجزا الكلام التي يتركب منها
بقوله واجزا الكلام التي يتركب منها اي من مجموعها لا من كل واحد منها
كما ستبينه ثلاثة اشيا احدها الاسم اي ما صدقه لا هذا اللفظ وقدم
الاسم لشرفه بالاسناد له واليه غالبا ولان الكلام لا يخلو عنه كما سياتي
وثانيها الفعل اي ما صدقه لا هذا اللفظ وقدم على الحرف لشرفه باسناده
الاسم وثالثها الحرف اي ما صدقه لا هذا اللفظ وهي اي الاسم والفعل
والحرف الكلمات الثلاث عندهم ولا رابع لها بالاستقرا وهو ان ايمة
العربية تتبعوا الالفاظ التي نطقت بها العرب فلم يجدوا غير هذه
الثلاثة وصرح به الامام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه فقد ذكر الزجاجي
في اماليه بسنده الى ابي الاسود الدؤلي انه قال دخلت على علي بن ابي طالب
رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيما تتفكر يا امير المومنين
قال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية فقلت
ان

نعم قام زيد صح

عليهم ح

١٨

ان فعلت هذا احييتنا وثبتت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف الخ وفي
رواية ان ابا الاسود هو الذي سمع اللحن من ابنته حيث قالت له وقد
رات النجوم ليلا تزهر ما احسن السما برفع نون احسن اي ولم تظهر اعراب
السما فقال لها نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ينبغي ان تقولي
ما احسن بنصب احسن وقيل سمع قاريا يقرا ان الله بري من المشركين ورسوله
بالجر فذهب الى الامام واخبره وقيل غير ذلك وذهب الاستاذ ابو جعفر
ابن صابر الى ان اسم الفعل الماضي والمضارع والامر قسم رابع ولم يسمه بذلك
اي باسم الفعل بل سماه خالفة وانما سماه بذلك لانه خلف عن الفعل
اي يقوم مقامه في افادة معناه فان اسما الافعال انما وضعت لتكون عوضا
من افعالها حملهم على ذلك روم الاختصار لانها بلفظ واحد مع المذكر و
المونث والمفرد وغيره مع المبالغة في المعنى فان هيهات ابلغ في الدلالة
على البعد وكذلك باقيها وبهذا يسقط قول الشاطبي ان تسميته اسم فعل
يدل على انه اسم لان هذا القايل كما علمت لم يسمه بذلك والجواب الواضح
ان اسم الفعل من افراد الاسم لان الاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو
يشمل اسم الذات كزيد في قولنا زيد قايم واسم اللفظ كقولنا زيد
ثلاثي واسم المعنى كسبحان واسم الفعل اما اسم للفعل الاصطلاحي الذي
هو الصيغة وهو الراجح الذي قال به بعض البصريين وجرى عليه شيخ
المحققين فان كان الاول فهو من الثاني وان كان الثاني فهو من الثالث

بذلك ح

من بعد ح

او اسم للفعل اللغوي الذي هو المصدر وهو المرجوح صح

وهذا الجواب اولى من جواب المصنف عنه تبعاً للشاطبي **وهذا القول** بان اسم
الفعل كلمة رابعة ليست داخلة تحت واحدة من الكلمات الثلاث **حدث بعد انعقاد
الاجماع** اى اجماع النحاة واتفاقهم **على الثلاثة** المذكورة انها اقسام الكلمة **فلا
يعتد به** اي بهذا القول لان فيه خرقا للاجماع بنا على ان الاجماع في الامور اللغوية
يجب اتباعه بل هذا الجواب ساقط لان فيه تسليم ان اسم الفعل ليس داخلا
تحت كلمة من الكلمات الثلاثة وقد علمت بطلانه ومن ثم ذكر الشيخ ابو حيان
ان شيخه الاستاد ابا جعفر بن الزبير حكى لهم هذه المقالة عن صاحبه الاستاد
ابي جعفر بن صابر على سبيل الاستغراب لها قال الشاطبي فان قيل اين الاجماع
وقد خالف الفرا في المسئلة وهو من الصدر الاول الذي لا ينعقد اجماع دونهم
لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين حيث قال في كلا انها ليست
اسما ولا فعلا ولا حرفا واجيب بان الفرا لم يحكم بانها غير الثلاثة بل قال
بالوقف لتعارض الادلة ومن المعلوم ان اجزا الشي المركب لابد من اجتماعها
فيه **وليس** هذا مرادا هنا بل **المراد ان الكلام يتركب من مجموعها** اى تلك
الاجزا **لا من جميعها** اى لا من كل واحد منها حتى لا يسمى كلاما الا ما وجدت فيه
هذه الثلاثة اذ ليس ذلك بشرط وحيث كان التركيب من مجموعها فليس كل تركيب
من ذلك يكون كلاما **فان التركيب** الثنائي **الواقع بينها** اى بين مجموع تلك
الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف **على ضربين احدهما** لا يسمى كلاما لانه
**غير مفيد فايدة الكلام وهو ستة اقسام احدها تركيب حرفين نحو
ليتما والثاني تركيب حرف واسم** اي والحرف مقدم **نحو ارجل والثالث**

تركيب

**تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد والرابع تركيب فعل وحرف
نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس تركيب
اسم وحرف** اي والحرف متاخر **نحو ذاك** فلا يرد ان هذا القسم هو عين
القسم الثاني في كلامه اي لان الملحوظ في القسم الاول تقدم الحرف وفي هذا القسم
تقدم الاسم كما هو المفهوم من تعبيره واعترض بانه لو نظر لذلك لزادت الاقسام
على ما ذكر فالصواب اسقاطه وان يذكر بدله الفعل مع الفعل اي لتتم الاقسام
الستة بحسب القسمة العقلية فقد قال شيخ المحققين والتركيب العقلي الحاصل الثنائي
بين الثلاثة الاشيا اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسم
والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف او الحرفان انتهى وقد
يقال انما ترك هذا القسم لانه لا تركب بين الفعلين بحيث يكونان كالكلمة
الواحدة كباقي الاقسام **والضرب الثاني** يسمى كلاما وهو **ما يفيد فائدة
الكلام** المتقدمة **وهو قسمان احدهما تركيب فعل** ظاهر **واسم** كذلك
على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو بالرفع اي وذلك نحو او بالنصب اعني نحو **قام زيد** او فعل ظاهر واسم مضمر بارز نحو قمت وبعت
او فعل ظاهر واسم مضمر مستتر وجوبا نحو استقم او جوازا نحو قام
في جواب ما فعل زيد خلافا لما صرح به المصنف في التوضيح او فعل مقدر
واسم مستتر فيه نحو يا زيد لان التقدير الكلام ادعو امع فاعله
المستتر ومنه ما بعد احرف الجواب كما تقدم **وتسمى** هذه الجملة الحاصلة
من الفعل والفاعل **جملة فعلية** لتصديرها بالفعل **والثاني من**

القسمين **تركيب اسمين على وجه يكون احدهما خبرا عن الاخر** اي فلابد
ان يكون بينهما اسناد وعدم عد المص لم جزا من الكلام لانه لكون الفايدة
تستلزمه على ما تقدم بل لكونه شرطا في الكلام لا شطرا منه والا لزم ان لا يوجد
كلام ملفوظ به حقيقة اصلا وهو في غاية البعد على ان بعضهم قال الاسناد
من الكيفيات والكيفيات من قبيل اللفظ ثم مثل لما اولهما مبتدا والاخر
خبرا عنه بقوله **نحو زيد عدل** وعبدي حر ومثل للخبر فاعل اقيم مقام
الخبر نحو اقايم الزيدان **وتسمى** اي هذه الجملة الحاصلة من المبتدا والخبر او ما
قام مقامه **جملة اسمية** لتصديرها بالاسم فعلم ان الكلام لا يوجد ويتحقق
من نوع الحرف فقط ولا من نوع الفعل فقط ولا منهما فقط ويتحقق من
نوع الاسم فقط واقل ما يوجد ويتحقق من اسمين او من اسم وفعل والا
فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قايما او من فعل وثلاثة اسما
منطلقا نحو علمت زيدا عمرا منطلقا او من جملتي الشرط والجزا نحو ان قام زيد
قام عمرو او من جملتي القسم والجواب نحو والله لاكرمنك او من
اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوه هذا وقد ذكر شيخ المحققين ان الكلام ليس
الا جملة الجزا فقط وجملة الجواب فقط وقال سيد المحققين الحق ان الكلام
مجموع الشرط والجزا لا الجزا وحده وجواب القسم كلام بلا نزاع ووجه
ذلك بما يطول وادعى ابن الحاجب ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
اسم وفعل وما عدا ذلك خارج عن حقيقة الكلام ولا ينافي ذلك اطلاق
الكلام على المجموع فقد قال بعضهم حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراء مسند

او من فعل واربعة اسما نحو اعلمت زيدا عمرا
صح

والمسند

ومسند اليه لكن ساغ اطلاقه على المركب منهما وما زاد عليهما **و**من هذا كله
يعلم ان الفعل له دخل في تحقق الكلام **انه لا دخل للحرف في ذلك** اي
في تحقق الكلام وهو واضح **وانما يؤتى به للربط بين اسمين نحو زيد
في الدار او بين فعلين نحو ان تضرب اضرب** وفيه ان هذا ربط
بين جملتين واجيب بانه لما اثر الحرف في كل من الفعلين نسب الربط اليهما
او بين فعل واسم نحو مر بزيد وفيه ان هذا ربط بين جملة وهي
فعل الامر وفاعله واسم وفي بعض النسخ مررت بزيد واجيب بان الفعل
لما كان هو المقصود من الجملة نسب الربط الى الفعل **او بين جملتين** فعليتين
نحو ان جا زيد اكرمته او فعلية واسمية نحو ان دخلت الدار فعبدي حر
هذا وفي المغني ما يفيد ان الحرف له دخل في تحقق الكلام عند سيبويه ولم
يذكر عن احد مخالفته وهو لا التي للتمني لا خبر لها عن سيبويه لا لفظا
ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم
الكلام لذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء انتهى فعلم ان الكلام لا يوجد
بدون الاسم ويوجد بدون الفعل والحرف وبذلك صرح الاستاذ ابو علي
الشلوبين حيث قال الكلام المفيد لا يخلو عن الاسم اصلا ويوجد كلام
مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ومن ثم كان في الكلام اصلا للفعل
والحرف انتهى وحينئذ يقال جزو الشي ما لا يوجد ذلك الشي بدونه
فكيف اطلق لفظ الجز على كل من الفعل والحرف ويجاب بان اطلاق الجز
عليهما لا باعتبار تحقق توقف الكلام عليهما بل باعتبار توقف بعض

لانه ليس مقصودا بالذات ولهذا لم يكن للابتدا ... ولا ابتدا للجملة

صورة عليها اما الفعل فواضح واما الحرف فبعناية وفي التعليقة لابن النحاس
ان قيل لا نسلم ان الحرف من اجزا الكلام لان الكلام لا يفتقر الى وجوده بوجه
ما قلنا وان لم يكن له مدخل في الاسناد الا ان له مدخلا في الكلام اذا حصل
الكلام من علتين انتهى اي مثلا فكل من الفعل والحرف من الاجزا العرفية
التي لا ينعدم اصلها بانعدامها كشعر الانسان وغصن الشجرة واما الاسم
فكالجز الحقيقي واذا اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف **فَعَلَامَةُ الاِسْمِ**
اي ماصدق عليه اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد لا كل فرد
منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول **المُمَيِّزَةُ لَهُ عَنْ قَسِيمَيْهِ** يعني الفعل و
الحرف **الخَفْضُ وَهِيَ الكَسْرَةُ** وما ناب عنها **الَّتِي تَحْدُثُ** لفظا او تقديرا
عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الخَفْضِ به وبسببه **سَوَاءٌ كَانَ** ذلك العامل الذي هو
الخَافِضُ حَرْفًا اَوْ اِسْمًا مضافا **وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا عَلَى** القول **الاَصَحِّ** ومقابله
يثبت الخفض بالاضافة نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة
وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور وكان حقه
الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قايما ولا قاعد
بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح يقول
بان التابع في غير البدل مجرور بعامل متبوعه اي وهو الحرف او الاسم
وفي البدل بحرف او اسم مماثل للجار متبوعه لا بالتبعية وان الجر في المجاورة
يرجع الى الجر بالمضاف اي لان مجاوره مجرور به لا بالمجاورة والجر في
التوهم يرجع الى الجر بالحرف اي الحرف المتوهم لا بالتوهم وسياتي ذلك

وقيل بالجر بالحرف المقدر لا بالمضاف وبثبت الخفض بالتبعية صح

... بالطاقة

فسرى ذلك الجر اليه فكانه مجرور به صح

في كلامه في باب الاضافة فالمجرور بالحرف **نحو مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَ**المجرور بالاسم
المضاف نحو **غُلَامُ زَيْدٍ** ومقابل الاصح يقول الجار في ذلك هو الاضافة وقيل
الحرف المقدر والخفض عبارة اهل الكوفة ويرادفه الجر وهو عبارة اهل
البصرة وتفسير المصنف الخفض بالكسرة يناسب ما ذهب اليه الجمهور
ان الاعراب من قبيل اللفظ لا ما ذهب اليه المصنف في المتن من ان
الاعراب من قبيل المعنى كما سياتي اذ المناسب له ان يقول الخفض تغيير
مخصوص علامته الكسرة اي وما ناب عنها فان قيل في تعريف الخفض
دور لانه اخذ الخفض في تعريف الخفض اجيب بانه من التعريف
اللفظي وسياتي في كلامه حكمة اختصاص الخفض بالاسم فان قيل
قد وجدت اضافة الاسم للفعل المضارع نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فان ينفع في محل خفض باضافة يوم اليه اجيب بان المضاف
اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وان لم تكن
ان موجودة ولا مقدرة فهو وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم الاسم
وهو كاف **وَ**علامته المميزة له عن قسيميه ايضا **التَّنْوِينُ** واخره
عن الجر لان التنوين يتاخر عن الجر عند اجتماعهما والمراد التنوين
المطلق اي الذي يذكر من غير قيد بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كتنوين
الترنم او الغالي فانه لا يكون علامة للاسم وهو في الاصل مصدر نونت
الكلمة اذا ادخلت فيها نونا وفي الاصطلاح **نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الاَخِرَ**
حقيقة او حكما **تَثْبُتُ وَصْلًا غَالِبًا فِيهِنَّ** اي في السكون واللحوق الاخر

وثبوتها وصلا **ويحذف خطاً ووقفاً** فهو من تسمية الشيء باسم ذلك
الشيء فخرج بساكنة النون الاولى من نحو ضيفن وهو الذي يتبع الضيف
من غير دعوة وقد الغز في هذا الحريري بقوله • وما وصف اذا اردف بالنون
نقص صاحبه في العيون • وقوم بالدون • وخرج من الزبون • وتعرض
للهون • فان ضيف اذا الحقه النون صار ضيفن وقد علمته وبلحوق الاخر
نحو انكسر والنون اللاحقة لنحو احمد من قولك احمد انطلق لان المراد
للحوقها للاخر ان تلزم اخر حركته بان لا يمكن التلفظ بها دون حركة الاخر
وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاخراجها بقوله تحذف خطا كما فعل
المصنف في التصريح وبالحذف خطا نون اصابن وقدن وانجعن وان
لثبوت ذلك خطا وهذه النون في الاول والثاني يقال لها تنوين الترنم
وفي الثالث والرابع يقال لها التنوين الغالي وبذلك يخرج ايضا نون
التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة او كسرة نحو لتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند لانها ترسم نونا وكذا الواقعة بعد فتحة ان خيف اللبس اتفاقا
نحو قولك امرا للواحد اضربن زيدا ونهيا لا تضربن زيدا لانها لو
رسمت الفا لالتبس امر الواحد ونهيه بامر الاثنين ونهيهما وعند
الامن من ذلك على المرجوح واما على الراجح فترسم الفا وعليه فلا بد
ان يزاد في التعريف بغير توكيد فان قيل لا حاجة لذلك ويراد بقوله تحذف
خطا هي وبدلها وبدلها هنا لم يحذف قلنا يصير التعريف غير جامع
لانه يخرج عنه التنوين اذا ابدل الفا حالة النصب وهنا قيل ولا حاجة

لذكر

لذكر السكون ولحوق الاخر لان ما يخرج به يخرج بالحذف خطا وهو سوال عما
جا عند الاحتياج اليه وايضا هو مما جا على الاصل اذ الاصل في التعريف
التصريح بجميع القيود وان لزم من احدها الاخر لان الاولى عدم الاكتفا
في التعاريف بدلالة الالتزام كما علمت وقيد بالغالب حتى يصير التعريف
جامعا ولا يخرج بعض افراد التنوين فالتقييد به للادخال بدليل قوله
فمن غير الغالب ان التنوين قد يحرك لعارض وذلك لالتقاء الساكنين
نحو محظورا انظر والساكنان التنوين والنون وحرك ولم يحذف كما حذف
نون التوكيد الخفيفة عند التقا الساكنين في نحو اضرب القوم مع ان
وضعها السكون ايضا لان التنوين منزل من الاسم منزلة الجزء للزومه له
حيث خلا عن ال والاضافة والنون المذكورة لا تلزم الفعل وايضا قصدوا
ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل **و**من
غير الغالب ان التنوين لا يلحق الاخر بل **قد يلحق الاول** اي ما ليس باخر
او بحسب ما كان **نحو شربت ما بالقصر** اي في لغة القصر لان الميم اول الاسم
واخره الالف وقد نقل المصنف عن الجمال بن هشام ان التنوين انما يلحق
الاخر الذي هو الالف ثم حذفت للالتقاء الساكنين انتهى على انه لا يبعد
اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شيء بعدها فليتامل **و**من غير الغالب ان
التنوين لا يثبت وصلا بل **قد يحذف وصلا** لزوما كما في المغني وذلك
اذا كان في علم اسم او كنية او لقب قيل او ما هو كناية عن العلم كفلان
وفلانة **موصوف** ذلك العلم **بابن** متصلا به قال في المغني او ابنة

وعليه فلا حاجة لاخراج ذلك بتقييد اللاحق بالغالب ح

باتفاق او بنت عند قوم من العرب انتهى وخالف ابن عصفور في ابنة
مضاف ذلك لابن ونحوه الى علم اخر اسم او كنية او لقب قيل او ما هو كناية
عند على ما تقدم وذلك نحو قال زيدُ بنُ عمرٍو او ابن ابي بكر او ابن زين العابدين
او هند ابنة او بنت عمرو او ابي الخير او ضيا الدين او فلان ابن فلان او فلانة
ابنة او بنت فلان فيحذف تنوين زيد في المثال الاول تخفيفا لانه اكثر
استعمال ابن ونحوه بين علمين وصفا لا يكاد ينفك عن ذلك فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه ومن ثم لم يحذف اذا لم يكن ابن صفة بان جعل
خبرا عما قبله او فصل نحو جا زيد الفاضل ابن عمرو او لم يكن بين علمين
بان كان بين وصفين كجاني كريم ابن كريم او بين علم وصفة كجاني زيد ابن
اخينا لقلة الاستعمال ومن ثم اشترط بعضهم ان يكون العلم الثاني ابا للاول
حقيقة فان كان جدا لم يحذف التنوين لان الاكثر نسبة الانسان الى ابيه
لا الى جده ومنه قد يلتنا توقف في الحاق الكناية عن العلم به لانه لا يكثر
استعمالها كالعلم ومن هذا يعلم ضعف القول بان التنوين انما حذف في ذلك
لالتقا الساكنين وهما التنوين والبا لا للتخفيف وهل المراد لا يحذف فيما ذكر
لزوما كما تدل عليه المقابلة او لا يجوز حذفه محل نظر وكما خففوا الموصوف
بحذف تنوينه لفظا خففوا الصفة وهي ابن ونحوه بحذف الفه خطا
على خلاف القياس كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لان الصفة و
الموصوف كالشي الواحد وهذا يمكن ان يكون هو المراد من تشبيه سيبويه
له بامرو وابنم لا ما فهمه منه بعضهم ان حركة الموصوف حركة اتباع

لحركة ابن لا حركة اعراب وانما كان حذف الالف خطا على خلاف
القياس لان القياس والقاعدة في الخط ان كل كلمة تكتب بالحروف التي
تنطق بها عند الابتدا بها والوقف عليها وابن ونحوه اذا ابتدي به تثبت
فيه الالف ومن ثم لم يرسم التنوين نونا لانه يسقط في الوقف وانما
رسم بدله الفا في حالة النصب وقفا ولم يرسم بدله واوا ولا يا في حالتي
الرفع والجر وقفا لخفة الالف وهذا حيث لم يقع ابن ونحوه اول سطر
والا رسمت الالف لانه في محل الابتدا به غالبا لان القاري ينتهي الى
اخر السطر الذي بعده وهو اي التنوين المذكور اي الذي يصح ان يذكر غير
مقيد اقسام واشهر ان الخاص منه بالاسم اربعة وانما المراد عند الا
طلاق حتى اذا اريد غيرها قيد القسم الاول تنوين التمكين ويقال
له تنوين الصرف وسمي بالاول لانه يدل على تمكن الاسم ورسوخ
قدمه في صفة الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيما ياتي فيبني ولا الفعل
فيمنع من الصرف الذي هو التنوين المذكور وربما قيل لمطلق التنوين
ويسمى بالثاني لانه يدل على انصراف الاسم عن شبه الفعل والحرف
هذا وفي شرح الايضاح لابن ابي الربيع ان لفظ التنوين اذا اطلق
يراد به تنوين التمكين فان اريد غيره قيد وهذا التنوين هو اللاحق
للاسم المعرب الذي لم يشبه الفعل ولم يكن مجموعا بالف وتا معرفة
كان او نكرة نحو تنوين زيدٍ ورجلٍ ورجال وقيل هو في رجل للتنكير
نظرا الى ان مدلوله غير معين وفي المغني تنوين رجل تمكين لا تنكير

ثم يبتدي باول السطر مح

ل

كما قد يتوهم بعض الطلبة انتهى ولهذا نص عليه المص في التمثيل وفي كلام
شيخ المحققين انا لا ادري منعا من ان تكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معا فقوله التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فان جعل علما محض للتمكين
انتهى اي فليس التنوين مع العلمية هو عين التنوين الموجود قبلها وحينئذ
يسوغ استدلاله في المغني تبعا لابن الحاجب على نفي كون تنوين رجل
للتنكير بقوله ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال
التنكير انتهى ومن هذا التنوين تنوين صرف ما لا ينصرف نحو رب احمد
ودنانير وهو مخصوص بالضرورة وما احسن قول ابن حجة وقد اشار
الى هذا المعنى بقوله وقد منعتم صرف الدنانير عني ولكم في الورى هبات نظمي
كثيرة وانا شاعر وفي شرع الحجي صرفها واجب لاجل الضرورة وقول
ابن الوردي ايضا صرف الشاعر نصف ازغلا عند خباز ان عرف قال علماء
هذا زغل قال نعم يصرف الشاعر ما لا ينصرف وتنوين المنادي في
الضرورة وتنوين الحكاية كان سميت رجلا بعاقلة فانك تحكي اللفظ المسمى
به بتنوينه كما قال ابن هشام انه الحق ونوزع في الثالث لانه تنوين تمكين
قبل العلمية لا بعدها لان تنوين التمكين لا يوجد فيما فيه علتان يمنعان
منه قال الا ترى ان الحركة قبل الحكاية اعراب وبعدها ليست اعرابا
اي فهو قسم اخر وفي كلام شيخ المحققين واما التنوين في نحو رب
احمد وابراهيم اي صرف ما لا ينصرف فليس بمحقق للتنكير بل
هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف انتهى واما تنوين الشذوذ

فيما

فيما حكاه بعضهم من قوله هولا قومك بالتنوين فاختار ابن مالك انه
ليس بتنوين وانه كنون ضيفن كثرت به اللفظ والقسم الثاني تنوين
التنكير اي الدال على ان ما دخل نكرة اي اريد به غير معين وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبنية وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم
الصوت ويلحق الاول قياسا مطردا والثاني والثالث سماعا فالاول
نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه فتقوله من غير تنوين اذا
اردت شخصا معينا مسمى بهذا الاسم فغير المنون معرفة بالعلمية والثاني
نحو صه وايه من كل ما يدخله التنوين جوازا من اسم الفعل فتقول
لمخاطبك اذا اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا اردت سكوتا
ما صه بالتنوين وان اردت استزادة مخاطبك من حديث لا ما قلت
ايه بالتنوين والثالث غاق غاق فتقول صاح الغراب غاق غاق
بالتنوين ان اردت صوتا ما وان اردت صوتا مخصوصا غاق غاق بغير
تنوين فغير المنون من ذلك كالمعرف بال الحضورية وذكر المص في
التصريح ان قولهم اسم الفعل يكون نكرة ويكون معرفة مبني على
ان مدلول اسم الفعل المصدر اي الذي هو الفعل اللغوي وهو
قول بعض البصريين واما على القول بان مدلوله الفعل الاصطلاحي
الذي هو قول الجمهور كما تقدم فلا لان جميع الافعال نكرات انتهى اي كما
اجمع عليه اهل البلدين ومن ثم افاد العموم اذا وقع في حيز
النفي ويؤيد ذلك ان قولهم المذكور مبني على ما ذكر ان الجالـ

وبالتنوين اذا اردت شخصا ما مسمى بهذا الاسم صح

بغير مخصوص قلت ايه بغير تنوين وان اردت ... من حديث صح

هشام في التوضيح مثل للنكرة التي لا تقبل ال ولكن تقع موقع ما يقبلها
بصه منونا قال فانه يقع موقع قولك سكوتا انتهى وانما كان سماعيا في
اسم الفعل لان منه ما الزم التنوين نحو واها في التعجب وويها في
الاغرا ومنه ما الزم عدمه نحو نزال ودراك ومنه ما جاز فيه
الوجهان وهو صه وايه ومما يجوز فيه الوجهان اسم الصوت كما علمت
وذكر الاصمعي ان العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وانكر ما ورد من
قول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم قال ابو حيان والصواب
ما قاله الجمهور من جواز ذلك انتهى قلت ذكر بعضهم انه جرى
ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثنا
عليه وتفضيله على اعيان العلما في ايامه فرايت ابا علي كالمنكر لذلك
وقال للقايل ما بلغ من امره قال كان يخطي الفحول من الشعرا انكر على ذي
الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها
ومراميها في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم بان الصواب ان ينون
ايه فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب و
هذه من اوابد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم وفي الصحاح ايه اسم
يسمى به الفعل تقول للرجل اذا استزدته من حديث او علم ايه
بكسر الها فان وصلت نونت فقلت ايه حديثا وقيل اذا قلت ايه
يا رجل تامره بان يزيدك من الحديث المعهود بينكما كانك قلت
هات الحديث وان قلت ايه بالتنوين كانك قلت هات حديثا ما

لان

لان التنوين تنكير وصه كلمة بنيت على السكون وهو اسم مسمى به الفعل ومعناه
اسكت تقول للرجل اذا اسكته صه فان وصلت نونت فقلت صه صه
وقيل فان قلت صه يا رجل بالتنوين فانما تريد الفرق بين التعريف
والتنكير لان التنوين تنكير انتهى وبه يعلم ان ما اشتهر في صه وايه
بين الناس خلاف المشهور في اللغة والقسم الثالث تنوين المقابلة
اي الذي جعل في مقابلة شيء اخر وهو ما لحق ما جمع بالف وتا نحو
تنوين هندات من الاعلام ومسلمات من الصفات فانه اي التنوين
المذكور في مقابلة النون في اصله وهو جمع المذكر السالم نحو زيدين و
مسلمين في المعنى الذي جي بها فيه لاجله من كونه علامة لتمام — الاسم ع
وانفصاله عما بعده على المشهور في ذلك من ستة اقوال كما ان النون
في ذلك الاصل الذي هو جمع المذكر السالم قايمة مقام التنوين الذي
في الواحد اي واحد هذا الجمع وهو زيد ومسلم في ذلك اي في الدلالة
على تمام الاسم وانفصاله عما بعده قاله شيخ المحققين الرضي بمعنى
هذا اللفظ فان قيل لم لم يجعل التنوين في جمع المونث في مقابلة
التنوين الذي في واحده ايضا قلنا لان واحده قد لا يكون فيه
تنوين بان يكون ممنوعا من الصرف بخلاف واحد جمع المذكر قال
الشيخ ابو حيان ونقل لي عن بعضهم انه اي هذا التنوين عوض
وفسره اي ذلك البعض بانه عوض عن الفتحة التي كانت يستحقها
في حالة النصب وهذا فاسد لثبوته في حالتي الرفع والجر انتهى

هذا الذي في التصريح نقلا عن الرضي انه التنوين في جمع المونث في مقابلة تنوين مفرده لا ح
ونحو يقال ثبت فيهما صح

زاد في المغني ولان الكسرة قد عوضت عن تلك الفتحة فما هذا التعويض
الثاني وذهب جمع منهم جار الله الزمخشري الى ان هذا التنوين للتمكين
واعترض بانه لو كان للتمكين ما ثبت فيما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات
علما لموقف الحاج لوجود العلمية والتانيث قال الله تعالى فاذا افضتم من
عرفات فثبوته في ذلك دليل على انه للمقابلة لا للتمكين واجاب الزمخشري
بان التنوين انما لم يسقط في عرفات لان التا التي فيه التانيث فيها
ضعف لان هذه التا مع الالف علامة الجمع اي ليست متمحضة للتانيث
بل له وللجمعية فضعف امرها عن كونها علة ونظر فيه شيخ المحققين
بان عرفات مونث وان قلنا لا علامة تانيث فيها اصلا وانه لا يقصر
عن تانيث الذي هو بتاويل البقعة ثم قال والاولى عندي ان يقال ان
التنوين للصرف والتمكين وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه
متبوع لا تابع فهو كالتنوين في غير المنصرف للضرورة انتهى ويقال من
جانب هولا لو كان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة كما تقولون لوجب
بقاؤه في نحو عرفات دايما وابدا مع انه يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف
فيجر بالفتحة من غير تنوين اجيب بان هذا الوجه ممنوع عند البصريين
ومن ثم اعترض ابو حيان على ابن مالك في قوله ان اعراب عرفات اعراب
ما لا ينصرف لغة وبانه فعل به ذلك لكونه يشبه تنوين التمكين في الصورة
والذي يظهر الان ثم رايت كلام المصنف يصرح به ان الحكم على تنوين جمع

المونث

المونث بانه للمقابلة محله ما دام جمعا فان جعل علما خرج تنوينه عن المقابلة
وصار للتمكين والصرف ويويد هذا ان المحقق صرح بان تا عرفات علما
تبدل في الوقف ها وجمعا لا تبدل وحينيذ يندفع ما يقال شرط التا التي تمنع
من الصرف ان تبدل في الوقف ها فان قيل لو كان تنوين نحو عرفات
للتمكين والصرف لوجب اعرابه اعراب ما لا ينصرف دايما وابدا وكيف
جاز جره بالكسرة مع التنوين اجيب بان من اجاز ذلك استصحب بعد
العلمية صورة حاله قبل العلمية وعبارة المصنف في التصريح واختلف العرب
في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه
بعضهم على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة
فاستصحب بعد التسمية انتهى وهو كما ترى يصرح بما ذكرته من ان تنوين
نحو عرفات ليس للمقابلة ولعل هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله وانما
نون وكسر اي عرفات وفيه العلمية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة
لا تنوين التمكين انتهى اي فاستصحب صورة تلك الحالة بعد العلمية لكن
قوله ولذلك اي لكون تنوين الجمع للمقابلة يجتمع مع اللام فيه نظر لان التنوين
المطلق لا يجامع اللام وبهذا قررناه يظهر لك ان استدلال المصنف في
التصريح تبعا لشيخ المحققين والمغني والمرادي على ان تنوين جمع المونث
للمقابلة بوجوده في نحو عرفات فيه نظر وسياتي لهذا مزيد بيان
عند الكلام على جر جمع المونث بالكسرة **والرابع تنوين العوض** اي الذي
جعل عوضا عن شيء اخر وهو اما عوض عن حرف اصلي او عن جملة

فالاول **نحو جوارٍ** من كل جمع تكسير معتل على وزن فواعل في حالتي الرفع
والجر او من كل منقوص مستحق لمنع الصرف حتى يشمل نحو أُعَيْم تصغير اعمى
فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو افيعل كابيطر ونحو
قاض علما لامراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي **و**الثاني
نحو **يومئذٍ فالاول عوض عن حرفٍ** اصلي وهو اليا المحذوفة رفعا
وجرا لان الاصل في الاول جواريٌ بالرفع مع التنوين وفي الثاني جواريٍ
بالجر مع التنوين اي بتنوين التمكين نظرا الى ان الاصل في الاسما الصرف
والاعلال مقدم على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو الثقل
الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة وهي غير ظاهرة
استثقلت الضمة او الكسرة على اليا فحذفت فصارت اليا ساكنة والتقت
مع التنوين وهو ساكن لان التنوين بعد الحركة التي هي الضمة او الكسرة
حذفت اليا لانها جزء كلمة لدفع التقا الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
استحقت الكلمة منع هذا التنوين اعني تنوين التمكين لانها من صيغ منتهى
الجموع تقديرا لان الحرف الخامس وهو اليا محذوف لعلة والمحذوف
لعلة كالثابت فحذف ذلك التنوين فلما حذف خيف رجوع اليا لزوال
ضدها ورجوعها يحصل ثقل في الكلمة فجي بتنوين عوضا عنها لخفته
اذ جوارٍ بالتنوين اخف من جواري باليا فالتنوين الموجود حينيذ
عوض عن تلك اليا المحذوفة لالتقا الساكنين ومثل هذا يقال في أُعَيْمٍ
وقاض علما لامراة وقيل التنوين في نحو جوار عوض عن حركة اليا

التي

التي هي الضمة او الكسرة لا عن اليا بنا على ان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله في حالة الرفع جواريُ بالضمة وفي حالة الجر جواريِ بالكسرة من
غير تنوين التمكين لان هذه الصيغة لا تقبله لما علم انها من صيغ منتهى الجموع
واستثقل كل من الضمة والكسرة على اليا فحذف ثم عوض عنها التنوين فالتقى
ساكنا مع اليا الساكنة فحذفت لدفع التقا الساكنين فصار جوار بتنوين عوضا
عن تلك الحركة التي هي الضمة والكسرة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة
ليتوصل به لحذف اليا الموجبة للثقل في الكلمة واعترض بانه لو كان منع الصرف (هذا القيل)
مقدما على الاعلال لوجب الفتح اي فتح اليا في قولك مررت بجواريَ ولا وجه
لكسرها لان منع الصرف يقتضي شيين حذف التنوين والجر بالفتحة اي و
حينيذ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتى يكون سببا لحذف اليا في حالة الجر لان
الفتحة خفيفة ويجاب بانهم عبروا بالكسرة نظرا للاصل والا فلو قالوا
الاصل جواريَ بالفتحة استثقلت الفتحة على اليا فحذفت لكان صحيحا لان الفتحة
حينيذ ليست خفيفة بل ثقيلة لنيابتها عن الكسرة فاستثقلت على اليا فحذفت
ثم حذفت اليا (لا) واما في النصب فلا خلاف ان جواري باثبات اليا ونصبها بالفتحة
الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة في ذلك اصلية ليست نائبة عن حركة
ثقيلة هذا وادعى الاخفش ان تنوين نحو جوار تنوين تمكين فهو منصرف
قال لان اليا لما حذفت التحق هذا الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف
وهو مردود بان اليا كما علمت محذوفة لعلة فهي كالثابتة فلم تخرج عن صيغة
الجموع المتناهية المخالفة لاوزان الاحاد وقد يكون عوضا عن حرف زايد غير

ثم رأيت المصنف في التصريح ذكر ذلك نقلا عن الجرد فقال ليس التنوين عوضا عن ضمة اليا وفتحها الا انه عوض عن الكسرة خلافا لمن ... انتهى ح

اصلي نحو جندل بالتنوين عوضا من الف جنادل التي هي الف الجمع كما قاله ابن مالك لكن
في المغني الذي يظهر انه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف
التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار انتهى **والثاني عوض عن جملة** لان
اذ يجب اضافتها الى الجملة اتفاقا والاصل يوم اذ كان كذا وكذا فحذفت تلك الجملة
المضافة لاذ جوازا قال ابو حيان كما يظهر من قواعد العربية انتهى وكسرت
ذال اذ لالتقاء الساكنين وربما فتحت نحو قوله تعالى فعلتها اذا وانا من
الضالين وذهب الاخفش الى انه تنوين تمكين والكسرة اعراب المضاف اليه
واضافة الي اذ من اضافة الاعم للاخص اي يوم هو وقت كذا وقيل من اضافة يوم صح
احد المترادفين الى الاخر **وليس منه** اي من تنوين العوض **العوض** اي الواقع عوضا
عن المفرد اي عن كلمة مفردة اي المتوهم كونه عوضا عن المفرد **في مثل كل وبعض**
فالحكم عليه على انه من العوض عن المفرد انما هو بحسب ما يتوهم لا بحسب نفس الامر
فلا يناقض ما ذكر قوله **فان تنوينهما** اي كل وبعض ليس عوضا بل **تنوين تمكين**
لصدق ضابطه السابق عليه لان الاضافة كانت تمنع منه فلما قطع كل منهما
عنها دخله التنوين لانه اسم معرب لم يشبه الفعل حقه ان تدخله حركات
الاعراب مع التنوين ولعل هذا مراد المص بقوله **يزول عند الاضافة ويوجد**
عند عدمها اي كون تنوين كل للتمكين لا للعوض **هو الصحيح** ومقابله انه تنوين
عوض عن المضاف اليه المحذوف لان حق كل منهما ان يضاف الى ما بعده فلما
قطع عن الاضافة لدلالة ما قبله عليه عوض التنوين وجرى عليه في المغني
حيث قال والثالث اي من تنوين العوض تنوين كل وبعض اذا قطعا

عن الاضافة وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه
انتهى وفي كلام بعض شيوخ مشايخنا ان تنوينهما اي كل وبعض لا عن المضاف عوض صح
اليه بلا مرية الا انه مع ذلك تنوين صرف لان مدخوله معرب اي لم يشبه
الفعل فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين
عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني فهو من القسم الرابع انتهى وكلام
المص يمكن حمله على هذا بان يكون مراده انه ليس من تنوين العوض فقط بل
تنوين تمكين ايضا وحينئذ لا يحتاج كلامه الى ما اولته به فليتامل وانما
اختصت هذه الاقسام الاربعة بالاسم لان المعاني التي يجي بتلك الاقسام
لاجلها لا يتصور في غيره وبيانه ان تنوين التمكين يجيء به للدلالة على تمكين
مدخوله في صفة الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصطلاحا
فضلا عن تمكينه فيها وتنوين التنكير يجيء به للدلالة على تنكير مدخوله والحرف
لا يتصف بتعريف ولا تنكير والفعل وان وصف عند اهل البلد بذلك الا ان
المراد انه في حكم النكرة وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه يجي به في مقابلة ما
وجد في جمع اخر هو اصل لذلك الجمع كما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل
الجمعية وتنوين العوض قد يقع عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف
لا يضاف اي وحمل ما عدا ذلك من بقية اقسام تنوين العوض كجوار فقط عليه صح
ما قبل الفعل يشارك الاسم في الحذف نحو لم يغز فلم خصوا تنوين العوض
بما حذف من الاسم هذا وقد اقتصر ابن الحاجب في شرح منظومته على ان
الذي من خصايص الاسم تنوين التمكين والتنكير فقط و**علامة** الاسم

الميزة له عن قسيميه ايضا **الالف واللام** اي وجودهما اوله والمراد بهما
الزايدتان على بنية الكلمة المعرفتان المرادتان عند الاطلاق ويكونان **في الاسم**
والصفة اي المشبهة وافعل في التفضيل فالاول **نحو الغلام** لانه وان كان
وصفا في الاصل ماخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع الا انه غلبت عليه الاسمية
كالمومن والكافر **والثاني نحو اليقظان** من الصفات المشبهة واليقظان
الحذر ونحو الافضل وقيل هي في الصفة المشبهة موصولة لا معرفة وجرى
عليه الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال ابن هشام في شرح القطر وفي الاوضح
لكنه قال في المغني ان هذا القول ليس بشي لان الصفة المشبهة للثبوت
فلا تول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا كانت الداخلة على اسم
التفضيل ليست موصولة اتفاقا وانما اختصت ال المعرفة بالاسم
اي ما قابل الفعل والحرف حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم قال البدر ابن مالك
اي لان معنى الاسم مستقل ملحوظ بالذات يقبل التعيين بخلاف معنى الفعل
والحرف لا استقلال له حتى يقبل التعيين فان قيل سياتي في كلام
المص ان معنى الفعل مستقل قلنا ذاك معناه التضمني الذي هو
الحدث دون الزمان او النسبة لعدم استقلالهما لا المطابقي الذي
هو مجموع الحدث والزمان والنسبة كما سنبينه ثم فان قيل هلا قبل
التعيين باعتبار هذا المعنى التضمني الذي هو الحدث قلت ذكر بعضهم
ان الحدث هو جز معنى الفعل مبهم فلو عين خرج عن وضعه وفيه
الذي

من اين ان الواضع اعتبر الحدث في الفعل مبهما يجوز ان يكون اعتبره من غير
ابهام ولا عدمه وجوز بعضهم ان يراد بالالف واللام اي الزايد تين على
بنية الكلمة ما يعم الموصولة كالضارب والمضروب من الصفات الخالصة
للوصفية اي التي لم يغلب عليها الاسمية حيث لا عهد والزايدة اي
التي ليست معرفة ولا موصولة سوا كانت مقارنة للوضع كاليسع
والآن والذي او عارضة للضرورة نحو وطبت النفس يا قيس عن
عمرو او للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول او للمح الاصل كالحارث
او في العلم بالغلبة كالعقبة او الاستفهامية كال رجل في الدار اي هل
ودخول الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق يهجو شخصا
من بني عذرة بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضي
حكومته ضرورة عند الجمهور بنا على ان الضرورة ما وقع في الشعر
وان كان للشاعر عنه مندوحة خلافا لابن مالك حيث قال انه اختيار
لا ضرورة بنا على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه لان الشاعر هنا
متمكن من ان يقول المرضي قال في البهجة المرضية ورد بانه لو قاله
لوقع في محذور اشد من جهة عدم تانيث الوصف المسند الى المونث
انتهى وفيه ان تانيث الوصف حينيذ جايز لا واجب كما في المغني
في الباب السادس على ان حكومة مصدر مول بان والفعل ودخول ال
الاستفهامية على الفعل الماضي نحو ال فعلت كذا نادر لان المتبادر من الدخول
الشايع الكثير الخالي عن الضرورة والندور هذا وفي المغني ومن

فلا ينظر لتانيثه

الغريب ان ال تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل
فعلت وهو من ابدال الخفيفة ثقيلة انتهى فعلم ان ال باقسامها المذكورة
زايدة على بنية الكلمة وهو واضح فقد قيل ليس لنا ال من بنية الكلمة الا
ماكان في لفظ الجلالة على ارجح القولين ولو عبر المصنف بال لكان اولى
لان ما وضع على حرف بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال
البا للجر والواو للعطف ولا ننطق بلفظها فلا يقال ب للجر و للعطف
ومن ثم يقال للمتصل بالفعل من نحو ضربت التا فاعل كما نقل عن بعض
المعربين بخلاف ما وضعه على حرف عارض نحو قِ نفسك وَلِ هذا الامر
[illegible] لا باسمه فلا يقال القاف ولا اللام لان الحرف في ذلك عارض فاعتبر
فيه الاصل وما وضع على اكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب
من الالف واللام ال وللمركب من الها واللام هل وللمركب من القاف و
الدال قد ولا يقال الالف واللام ولا الها واللام ولا القاف والدال كراهة
الاطالة قال في المغني وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام
ولا يخفى ان مثل ال وال بدلها وهي ام عند حمير لانهم يقلبون
اللام ميما ولو مدغمة وبها نطق صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال
ليس من امبر امصيام في امسفر وبهذا الحديث رد على من ادعى ان
هذه اللغة مختصة بالاسم الذى لا تدغم فيه لام التعريف في اوله نحو
غلام وكتاب بخلاف رجل وناس لدخولها فيه على النوعين وعلامته
المميزة له عن قسيميه ايضا دخول اي وجود حرف الخفض اوله

والمفعول نائب فاعل اه

قوله [illegible] فيما [illegible] اه

اي كل حرف من الحروف الموجبة للخفض نحو مِنَ اللّٰهِ وَمِنَ الرَّسُولِ
وَقِس البَاقِي من حروف الخفض وانما اختصت بالاسم حتى صح جعلها علامة
عليه لانها توجد الخفض المختص به كما علمت فان قيل فلا حاجة لذكرها
فان الخفض يغني عنها اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسما المبنية لانها
ليست الا في محل خفض وقد تقرر ان ما في محل خفض لا خفض فيه ومن
ثم رجح بعضهم التعبير بحرف الجر على التعبير بالجر لقصور الثاني
ورد بان الجر يوجد حيث لا يوجد الحرف وذلك مع المضاف ففي التعبير
بالحرف قصور ايضا ومن ثم جمع بينهما المصنف وايد الثاني بان
حرف الجر يدخل على ما ليس باسم في اللفظ كقول القايل والله
ماليلي بنام صاحبه ورد بان المضاف يدخل ايضا على ما ليس باسم
في اللفظ نحو قوله تعالى يوم ينفع الصَّادقين صدقهم وانما اقتصر المصنف
على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة
قال الجلال السيوطي في الاشباه تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين
علامة ثم عدها وقد علمت ان اثنين منها يوجدان اول الاسم واثنان
يوجدان اخره واتى في الوضع بعكس ما يقتضيه حيث قدم ما للاخر
واخر ما للاول وهو في قوة الخطا عند المحصلين كما قاله بعضهم
لطول الكلام على بعض ما للاول وهو حروف الخفض ولم يقتصر
على عدم تقديمه ليلا يلزم الفصل بين المتجانسين واخره لطول
الكلام عليه وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان

معظم افراد هذا الاسم لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الاسما لا يقبل
شيا من هذه العلامات المذكورة التي يتميز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي يتميز
بها الفعل بقوله **وعلامة الفعل** من حيث هو اعم من ان يكون ماضيا او
مضارعا او امرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان
معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول المميزة لذلك
الفعل عن قسيميه **قد** الحرفيه لانها المرادة عند الاطلاق ومن ثم استغني
عن التقييد وهي مشتركة بين الماضي والمضارع **وتدخل على الماضي
نحو قد قام وتدخل على المضارع نحو قد يقوم** ومعناها معهما مختلف
قال الشيخ ابو حيان الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد
حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل
اي المضارع انتهى اي لان الماضي وقع وانقضا والمضارع منتظر
الوقوع وفي المغني ان الاكثرين قالوا بانها للتوقع مع الماضي ومنه
قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون قيامها وان بعضهم انكر كونها
للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع واجاب
بان مراد من اثبت ذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار
متوقعا لا انه الآن متوقع قال والذي يظهر لي انها لا تفيد التوقع اصلا
لا في الماضي ولا في المضارع وبين ذلك بما يطول وتكون للتقريب
مع الماضي اي لقرب زمنه من الحال لانك اذا قلت قام زيد مثلا
كان محتملا للماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام

اختص

اختص بالقريب وتكون للتقليل اما تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب
واما تقليل متعلق الفعل قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته
سبحانه وبعضهم جعلها في ذلك للتحقيق ومنهم الزمخشري حيث قال في
الثاني دخلت قد لتوكيد العلم ووجه ذلك في الاول ان التقليل مستفاد
من قولك يصدق الكذوب لا من قد اذ لو لم يحمل على ان صدور الصدق
منه قليل لكان فاسدا لان اخر الكلام يناقض اوله وتكون للتكثير
ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما
اي ربما نري ومعناه تكثير الروية وانشد بيت الهذلي قد اترك القرن
مصفرا انامله وخرج بالحرفية الاسمية وهي اما بمعنى حسب اي كافي
اي مرادفة لهذا اللفظ واما اسم فعل اي اسم ليكفي فان كان الاول فالاكثر
استعمالها مبنية فتقول على البنا قد زيد بسكون الدال او قدني بنون الوقاية
في الغالب او قدي بحذفها في القليل درهم على المبتدا والخبر اي حسبي
او حسبه درهم وادعي البدر ابن مالك ان حذف النون اعرف من اثباتها
وغلط في ذلك بان الصواب العكس وهو ما قدمناه من ان الحاقها او
اثباتها هو الغالب فيكون الاعرف لان في بقا النون في ذلك محافظة على
بقا السكون الذي هو في اصل البنا وتقول على الاعراب قد زيد برفع
قد وقدي بغير نون الوقاية درهم على المبتدا والخبر كذلك وان كان
الثاني فهو اسم فعل مضارع فلا تكون الا مبنية كسائر اسما الافعال
ولا تفارقها النون محافظة على ما تقدم فتقول قدني درهم اي

يكفيني درهم فدرهم فاعل وبالمتكلم في محل نصب على المفعولية وعلامته
المميزة له عن قسيميه ايضا السين اي مسماها والمراد بها الدالة على التنفيس
اي تاخر الفعل في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال لانها المرادة عند
الاطلاق ومن ثم استغنى عن التقييد وهي كما في المغني صيغة مستقلة
ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولازمن الاستقبال فيها
اضيق من سوف خلافا للبصريين وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على
كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد فهما مترادفان ويمتنع الجمع بينهما وينازع في الثاني
قول ابن اياز التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقرا كلامهم وفي
الاول قول الشيخ ابن مالك زعموا ان السين اصل براسها غير متفرعة على
سوف وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل فقد اجمعنا على ان
سف وسو فرع سوف ولتكن السين ايضا فرعها لان التخصيص دون
مخصص مردود انتهى فليتامل وهي مختصة تختص من انواع الفعل
بالمضارع نحو قوله تعالى سيقول السفهاء و علامته المميزة له ايضا تا
التانيث الساكنة اي مسماها والمراد الدالة على تانيث المسند اليه
ذلك الفعل او تانيث فرده المقصود منه بالحكم وهذا اولى من قول المصنف
الاتي وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي لخفته لقصوره كما سنبين
ذلك ثم والمراد بكونها ساكنة ان وضعها السكون فلا يخرج عن كونها للتانيث
ماحرك لعارض في نحو ضربتا وقالت امراة العزيز وقالت [illegible] بالنقل ١٧ امنه مح
فخرجت التا الساكنة في ربت وثمت على لغة من سكن التا لانها في ذلك

لتانيث

لتانيث اللفظ وخرج المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم نحو
قايمة او بحركة بنا فانها توجد في الاسم نحو لاقوة وهي في ذلك دالة على تانيث
الكلمة وتانيث المسند اليه وفي الحرف نحو ربت وثمت على الاكثر ومن ثم لات
قال المصنف في التصريح وزيادة التا في لات احسن منها في ثمت وربت
وانما اختص الفعل بالساكنة لانها لخفتها تناسب ثقله الاتي بيانه في كلام المصنف
كما اختص الاسم بالمتحركة لثقلها المناسب لخفته وتختص اي تلك التا من
انواع الفعل بالماضي نحو قامت وقعدت هند وتباركت اسما الله وانكر
بعضهم دخول تا التانيث في تبارك وعلامته المميزة له ايضا يا المونثة المخاطبة
حال كونها مع الطلب بالصيغة اي بنفس الصيغة الموضوعة لذلك وان
استعملت في نحو الاباحة وهي مختصة تختص من انواع الفعل بالامر
نحو قومي يا هند بخلافها مع الطلب بغير الصيغة كالطلب باللام ظاهرة
او مقدرة او بغير الطلب بالكلية فانها لا تختص بالامر بل تدخل على المضارع
مع اللام الظاهرة نحو لتقومي يا هند ومع اللام المقدرة نحو والوالدات في تمثيله بيرضعن نظر لا يخفى للمتامل
يرضعن اي ليرضعن ومع غير الطلب نحو اتفعلين هذا يا هند وسيذكر المص
في علامات الافعال ان اللفظ اذا دل على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة كان
اسم فعل امر نحو صه وان قبل يا المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل
مضارع نحو تقومين فان قيل حيث كان غرض المص بيان الفعل من
حيث هو فايدة هذا التقييد بكون الطلب بالصيغة لا يخرج عن كونه ٣٤ مع ان سالا يدل على الطلب
فعلا كما علمت قلنا المص لاحظ في بيان مطلق الفعل معنى لطيفا وهو

بيانه بعلامة مشتركة بين الماضي والمضارع وهي قد وبعلامة مختصة
بالمضارع وهي السين وبعلامة مختصة بالماضي وهي تا التانيث وبعلامة
مختصة بالامر وهي يا المونثة المخاطبة ولا تكون علامة للامر الا اذا كانت
مع الطلب بالصيغة فقد ظهر لك حسن قوله له في قد وتدخل على الماضي
والمضارع وقوله في السين وتختص بالمضارع وقوله في التانيث وتختص
بالماضي وقوله في يا المونثة المخاطبة مع الطلب بالصيغة وتختص بالامر
فتدبر ذلك واقتصر المص على هذه العلامات لما علم في الاسم والا
فعلامات الفعل كثيرة فقد ذكر الجلال السيوطي ان جميع ما ذكره الناس
من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها في الاشباه وقد علمت
ان اثنين منها يوجدان اوله واثنين اخره وقد جاء بذلك على الترتيب
المذكور وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معظم افراد
الفعل لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الافعال لا يقبل شيا من
هذه العلامات المذكورة كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا
نواصب وحب من حبذا وكفى من كفى بهند ان تفعل كذا وذكر المصنف
تبعا للشاطبي جوابا عن ذلك وهو ان هذه افعال ماضية تقبل تا
التانيث بالنظر الى اصلها اي بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض
لان العرب التزمت عدم دخول تا التانيث فيها والعبرة بالاصل
ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي يتميز بها الفعل بعد العلامات التي
يتميز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي يتميز بها الحرف بقوله

وعلامة

وعلامة الحرف اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان
معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول عدمية
اي ماخوذ في مفهومها العدم وهي النفي وهي ان لا يقبل شيا من ذلك المذكور
في هذا الكتاب من علامات الاسم وعلامات الفعل وما لم يذكر فيه
من علاماتهما الثابتة لهما المتعرض لها في غير هذا الكتاب فترك الا اي
كل علامة علامة له لانه قام الاجماع على انحصار اجزا الكلام في الاسم
والفعل والحرف وانه لا وجود لغيرها فمتى انتفت الاسمية والفعلية
عن كلمة ثبتت لها الحرفية فان قيل القول بان انتفا الاسمية والفعلية
يثبت الحرفية للانحصار الذي قام عليه مقبول الا ان المصنف جعل
الدليل على وجود الحرفية انتفا كل من الاسمية والفعلية بانتفا علامته
وهو لا يتم الا اذا قلنا بوجوب انعكاس العلامة والمقرر عدم وجوب
انعكاسها فاذا لا يلزم من انتفا علامة الاسمية عن كلمة انتفا الاسمية
عنها ولا من انتفا علامة الفعلية عن كلمة انتفا الفعلية عنها فاذا كان
كذلك فلا تثبت الحرفية قلنا ذاك اذا اريد علامة معينة والمص
اراد جميع العلامات ويستحيل وجود كلمة من الاسم والفعل عند المتعلم
مع عدم وجود علامة ما لهما وليس هذا من انعكاس العلامة على ان
العلامة قد يدعى انها من حيث القبول شرط لازم فيلزم من عدم قبولها
العدم من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اشار الى
ذلك البدر ابن مالك فان قيل في قول المص وما لم يذكر حوالة على مجهول

العلامة صح

الدليل ح

اجيب بانه وان كان مجهولا للمخاطب بهذا الكتاب لكنه معلوم للموقف ولعل هذا
مراد بعضهم بقوله المحال عليه هنا غير مذكور لا مجهول انتهى فتسمح المص في ذلك
اعتمادا على الموقف للعلم بان المبتدي لا يستغني عنه للمقطع بعجزه عن الاستقلال
وفيه ان ايقاف المبتدي على جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل وان
هذه الكلمة لا تقبل شيا من ذلك غاية العسر والمشقة المنافي ذلك لحاله
فان قيل اي محوج الى ذلك وهلا اكتفى المص في الاستدلال بالعلامات المذكورة
في كلامه هنا قلنا لو فعل ذلك لكفاه ولا يتاتى كيف ذلك بكميه مع قول الجمال ابن
هشام كم من كلمات لا تقبل شيا من العلامات المذكورة وليست حروفا بالاتفاق
وحينئذ يصير المخاطب بهذا يخطي باعتقاد حرفيتها كلما انتفى عنه قبول
تلك العلامات المذكورة للاسم والفعل وبعضه غير حرف قطعا لانا نقول على
تسليم ما قاله الجمال ابن هشام قد قدمنا ان الغرض بيان معظم صح افراد كل من الاسم والحرف والفعل صح
لا جميعها وهذا كاف في حق المبتدي لان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي
انما هو استفادته منها في الجملة للمقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل
وغالب الاسماء والافعال تتميز بما ذكر من العلامات ولا يخرج عن ذلك الا ما قل
فحينئذ يكون غالب الالفاظ التي لا تقبل شيا من هذه العلامات المذكورة للاسم
والفعل حروفا فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا قبول هذه العلامات
المذكورة ولا يضر انه قد يخطي باعتبار اعتقاده حرفية بعض الالفاظ
لانتفا قبول العلامات المذكورة مع انه ليس بحرف في الواقع لقلة ذلك
بالنسبة لغيره لما علم انه مظنة الخطا على ان الموقف قد يبين له

ما يستفيد به علم حرفية تلك الكلمات التي انتفى عنها قبول تلك العلامات
المذكورة هنا وليست حروفا في الواقع فكان المصنف قال علامة الحرف ان لا يقبل
الخفض ولا التنوين الى اخره ولا قد والسين الخ اي كونه لا يقبل ما ذكر فان قيل
الضمير في يقبل يرجع للحرف وحينئذ يلزم الدور فكانه قال علامة الحرف
ان لا يقبل الحرف كذا وايضا علامات الاسم والفعل المذكورة حروف فكانه
قال علامة الحرف ان لا يقبل شيا من هذه الحروف وفيه دور واجيب عن
الاول بان الضمير عايد على الحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه
لفظا لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا وعن الثاني بان
العلامات لم تذكر بعنوان الحروف وان كانت حروفا في الواقع فلا دور وحتى
لو فرض ذكرها بعنوان كونها حروفا لا دور لامكان الجواب عنه بما تقدم ثم
للاستيناف او الترتيب الذكري اللفظ مطلقا ولو مهملا لا الدال على معنى
بالمطابقة كما فعل المناطقة قسمان لا زايد عليهما مفرد ومركب وبدا بالمفرد
لان التقسيم بحسب الذات وذات المفرد مقدمة على ذات المركب احتياج
المركب اليه وانما انحصر اللفظ في ذلك لانه الموجود في الخارج بحسب الاستقرا
ولانه اي اللفظ اي ما صدقه لا يخلو اما ان لا يدل جزوه اي شي من
اجزايه على جز معناه من حيث انه جز معنى ذلك اللفظ بان لا يكون
لذلك اللفظ جزو او يكون له جزو لكن ذلك الجزو غير دال على معنى او
يكون ذلك الجزو دالا على معنى لكن ذلك المعنى ليس جزا لمعنى اللفظ من حيث
انه جزو او يدل جزوه اي شي من اجزايه على جز معناه واحد الجزيين

في جميع جز معناه

يعقب الاخر في اللفظ بان يكون له جزو لذلك الجز دلالة على معنى وذلك المعنى
جزو معنى اللفظ من حيث هو جزوه فالاول المفرد كهمزة الاستفهام
فانه لا جزو لها وكزيد فانه لا شيء من اجزايه له معنى بحسب الاصطلاح
اللغوي ولا يضر دلالة شي منها بحسب اصطلاح غير اهل اللغة على عدد
كديز مقلوب زيد لانه لا معني له فضلا عن جزيه والقول بانه لو كان مفردا
لزم ان لا يوصف بالفصاحة ساقط لانه ليس كل مفرد يوصف بالفصاحة وكعبد
الله علما فانه وان دل من اجزايه كعبد على معنى ذلك المعني جز المعنى الموضوع
له اللفظ الذى هو المعنى العلمي لكن لا من حيث انه جز لذلك المعنى بل من غير هذه
الحيثية وهو جز معناه الغير العلمي او الذي هو جزوه ومن هذا التقدير
تعلم ان مثل عبد الله علما حيوان ناطق علما على انسان لان جزوه وهو حيوان
مثلا وان دل من حيث الوضع الغير العلمي على جزو المعنى العلمي وهو الحيوانية
لان المعنى العلمي هو الماهية الانسانية مع التشخص ولا شك ان كلا من معنى
لفظ حيوان ولفظ ناطق جز الماهية التي هي جزو المعنى العلمي وجزو الجزو
جزو لكن لا يدل على ذلك من حيث انه جزو المعنى العلمي اذ لا يتصور
دلالة جزو اللفظ باعتبار احد وضعيه على جزو معني الوضع الاخر من
حيث انه جزو معنى ذلك الوضع الاخر وقيد الحيثية مراد في تعريف
الامور التي تختلف بالاعتبار فلا حاجة لاخراج ذلك عما زاده بعض
اهل الميزان بقوله المقصود لان معنى حيوان ناطق علما للذات
المشخصة لا نظر فيه للحيوانية والناطقية ولا يقصدا وان وجدا

فيه

فيه والثاني المركب كغلام زيد غير علم فانه يدل شيء من اجزايه على ما ذكر وهو
غلام او زيد فقد علمت انه لا يشترط في المركب ان يدل كل جزء من اجزائه و
حينئذ يسقط ما عسى يقال الغين من غلام زيد جز اللفظ المذكور وهي
لا تدل فيه على معنى فيكون مفردا وفي تقديمه تعريف المفرد على تعريف
المركب نظر لان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فكان الاولى تاخير المفرد في
التعريف وهذا التعريف للمفرد والمركب ذكر في كتب المنطق واطالوا الكلام
عليه بما يخرج عن الصدد واكثر النحاة على ان المفرد ما يلفظ به مرة واحدة
والمركب ما يلفظ به مرتين بحسب العرف وعليه فغلام زيد علما مركب
فقد قال بعضهم المفرد عند المحققين من النحاة الملفوظ به بلفظ واحد
بحسب العرف فالعلم المركب غير مفرد اذ نظرهم في المعاني اصالة
وبقولنا واحد الجزيين يعقب الاخر في اللفظ يندفع ما اورد على تعريف
المركب من نحو الفعل كما افصح عنه شيخ المحققين بما يطول ذكره والمفرد المذكور
باعتبار ما صدقه بحسب الاستقرا لما وجد في الخارج ثلاثة اقسام لا زايد
عليها اسم وفعل وحرف ولانه لا يخلو اما ان يستقل معناه ولو التضمني
بالمفهومية بان لا يحتاج فهمه منه الى انضمام غيره او لا يستقل معناه
بالمفهومية بان يحتاج فهمه منه الى انضمام غيره اليه الثاني الذي
لا يستقل معناه الحرف فالحرف له معنى لكنه غير مستقل لانه لا يفهم منه
بمجرد ذكره بل لا بد له من انضمامه الى غيره وهذا هو المراد بقولهم ان

في اللفظ من حيث الاعراب والبنا وكل علم مركب مشتمل على اعرابين و في اصطلاح المنطق مفرد اذ نظرهم في

اليه في

الحرف يدل على معنى في غيره اي فقط لا في نفسه ففي التعليقة لابن النحاس
اعلم ان قول النحاة الكلمة لها معنى في نفسها او لامعنى لها في نفسها يعنون
به ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها
بان لها معنى في نفسها وان كان فهم تمام معناها متوقفا على ضميمة فهي المعبر عنها
بان معناها في غيرها فالحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب انتهى
وهو كلام في غاية النفاسة واما قول الجلال السيوطي انه خرق لاجماعهم
حيث قال في الهمع ماذكرناه من ان الحرف لايدل على معنى في نفسه هو الذي
اجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاي الدين بن النحاس فذهب
في تعليقه على المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه انتهى ففيه نظر لايخفى
وعن تحقيق سيد المحققين مخالفا للنحاة ان الحرف لامعنى له اصلا لا في
نفسه ولا في غيره نقله السيوطي في الاشباه في الغرايب واخر الحرف في
التقسيم لما تقدم وقدمه في البيان لانه شي واحد ومقابله يشتمل على
شيين وهوما اشار اليه بقوله والاول اي الذي يستقل معناه ولو
التضمني بالمفهومية لايخلوا اما ان يدل بهيئته وزنته وضعا على
احد الازمنة الثلاثة المستقبل والحال والماضي اولا يدل على ذلك كذلك
الثاني الذي لايدل بهيئته وزنته على احد الازمنة الثلاثة وضعا الاسم
والاول اي الذي يدل بما ذكر على ماذكر الفعل والعناد اي التنافي بين هذه
الثلاثة اعنى الاسم والفعل والحرف حقيقي يمنع الجمع بينها فلا يوجد لفظ
هو اسم وفعل وحرف او بين اثنين منها فلا يوجد اسم وفعل او وحرف

قوله بهيئته اي بصيغته واحترز بذلك عن صبوح وغبوق لان صبوح هو شرب اللبن صباحا وغبوق هو شرب اللبن مساء ام

ولا فعل وحرف في ان واحد والخلو عنها فلا يخلوا اللفظ عن واحد من هذه
الثلاثة وقد علم بذلك اي بهذا الحصر حد كل واحد منها اي الاسم والفعل
والحرف جامعا مانعا للاحاطة بالمشترك بين هذه الثلاثة اي الاسم
والفعل والحرف وهو اللفظ المفرد وبين الاسم والفعل فقط وهو
اللفظ المستقل بالمفهومية وذلك المشترك هو الجنس وللاحاطة بما به
يمتاز كل واحد عن الاخر وهو بالنسبة للحرف عدم الاستقلال بالمفهومية
وبالنسبة للاسم عدم دلالته بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وبا
لنسبة للفعل دلالته بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وبالنسبة للفعل
دلالته بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وذلك الممتاز به كل واحد هو
الفصل والغرض من معرفة الحد معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس
بالفصل فعلم ان حد الحرف لفظ مفرد غير مستقل معناه اي المطابقي بالمفهومية
وضعا وان دل مع ذلك بالتضمن على معنى غير مستقل بالمفهومية كاسما
الشرط والاستفهام وان حد الفعل لفظ مفرد مستقل معناه اي بالمفهومية
يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة وذلك المعنى هو الحدث وانما قلنا ذلك
لدفع ما عساه يقال او قيل كيف يدعي ان الفعل مستقل بالمفهومية ومعناه
مجموع الحدث والزمان والنسبة المخصوصة يدل على الاول والاخير بذاته
وعلى الثاني بهيئته وتلك النسبة غير مستقلة اتفاقا وكذا الزمان
على ما اقتضاه كلام سيد المحققين وصرح به بعض الحذاق حيث قال
الزمان قيد للنسبة ملحوظ بالتبع مثل النسبة وحاصل الدفع ان

لفظ مفرد مستقل معناه اي [illegible] ان حد الاسم [illegible] بالمفهومية

له معنى مستقل صح

معناه صح

الفعل له معنى تضمني مستقل بالمفهومية وهو الحدث وان كان له معنى غير
مستقل بالمفهومية الذي هو الزمان او النسبة لعدم استقلالها وان
كان معناه المطابقي الذي هو المجموع غير مستقل لعدم استقلاله وقد
اشرنا الى ذلك فيما سبق بقولنا ولو التضمني وهذا تعريف في الكلام
على معنى الفعل الذي زلت فيه اقدام اوهام الاعلام ولما قسم المفرد
ثلاثة اقسام اخذ يقسم كل قسم منها كذلك فقال القسم الاول من هذه
الاقسام الثلاثة الاسم وهو ثلاثة اقسام ايضا مظهر وما بعده
بدل من الثلاثة او من اقسام او خبر لمبتدا محذوف اي الاول مظهر نحو زيد
ورجل والثاني مضمر اسم مفعول من قولك اضمرته اذا اخفيته وسترته
لان تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس
الصوت الخفي وحينئذ لا يكون اطلاقه على البارز توسعا كما قيل ويقال له
الضمير ماخوذ من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف اي
على حرف او حرفين وهو اصطلاح بصري واهل الكوفة يسمونه
الكناية والمكني لانه يكنى به عن الاسم الظاهر اختصارا نحو انا وانت
وهو من كل ما دل على شخص متكلم او شخص مخاطب او شخص غائب بناء على
الذات المشخصة مع تلك الصفة على ما سياتي والثالث مبهم نحو هذا
وهذه والذي والتي وهذا اي كون اسم الاشارة مبهما هو المشهور وذهب
بعضهم الى ان اسماء الاشارة من المظهر كما قال ابن يعيش وهو القياس
قال وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر

لان

لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر فمن حيث انه لا يفارقه تعريف الاشارة
كالمضمر ومن حيث انه يوصف به كالظاهر وانما كان الاسم منحصرا في هذه
الاقسام الثلاثة لانه لا يخلوا اما ان يصلح لكل جنس اولا الاول اي
الصالح لكل جنس المبهم والثاني اي الذي لا يصلح لكل جنس اما ان يكون
كناية عن غيره اولا الاول اي ما يكون كناية عن غيره المضمر لانه
كني به عن الظاهر اختصارا كما علمت هذا مناسب لمذهب الكوفيين والثاني
اي الذي لا يكون كناية عن غيره المظهر ومنع بعضهم صلاحية المبهم لكل جنس
قال على ما لا يخفى على ذكي وضع والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة الفعل
اي مطلق الفعل وهو باعتبار ما صدقه ثلاثة اقسام ايضا على القول
الاصح القسم الاول ماض نحو قام قدمه لانه اصل المضارع والثاني مضارع
اخره عن الماضي لزيادة حرف المضارعة كما سيصرح به نحو يقوم والثالث
امر نحو قم وانما كان الفعل منحصرا في هذه الاقسام الثلاثة لانه بحسب
الاستقراء الموجود لانه لا يخلوا اما ان يدل وضعا على الاستقبال اي الزمن
المستقبل وضعا اولا يدل على المستقبل اي الزمن المستقبل وضعا الثاني الذي
لا يدل على الاستقبال وضعا الماضي وانما قلنا لا يدل على الاستقبال اذ اقترن
باداة الشرط نحو ان قام زيد فعارضة نشات من اداة الشرط فان قيل
الذي لا يدل على الاستقبال لا ينحصر في الماضي بل منه ما يدل على الحاضر الذي
هو الحال قلنا ما يدل على الحاضر يجب ان يدل على المستقبل لانهم لم يضعوا
للحاضر بخصوصه صيغة تخصوصها والاول الذي يدل على الاستقبال

لانه الماضي

وضعا اما ان يختص بالدلالة على الاستقبال او لا الثاني اي الذي
لا يختص بالدلالة على الاستقبال بل يدل عليه وعلى الحاضر الذي هو الحال
المضارع لانه حقيقة في الحال والاستقبال على الاصح وكل من القول بانه *وعلم ان الاصح ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال*
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعكس ذلك وغير ذلك مما قيل
مرجوح لا يعول عليه واما عدم دلالته على ذلك اذا جزم بلم نحو لم يقم فعارض
نشا من لم والاول اي الذي يختص بالدلالة على الاستقبال الامر لان
الامر يعني الصيغة يدل على طلب ايجاد الحدث في الزمن المستقبل وقد علم
بذلك حد كل واحد منها للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل
واحد عن الاخر وهو الفصل ولعل المص انما سكت عن الافصاح بذلك
لانه في بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لما سيصرح به بعد وقد علمت
من هذا ان الزمن الحاضر الذي هو الحال لم تضع العرب له صيغة مستقلة
لا يشركه فيها غيره ومقابل الاصح ما ذهب اليه الكوفيون ذهبوا الى انه
اي الفعل قسمان لا ثالث لهما ماضي ومضارع واما الامر فمقتطع من المضارع
كما سياتي في الكلام على اعراب الفعل والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
الحرف وهو ثلاثة اقسام ايضا قسم منها يشترك بين جنس الاسما
والافعال فيدخل عليهما ولا يعمل فيهما شيا اي حقه ذلك فلا يرد ما ولا النا
فيتان فانهما يعملان عمل ليس مع اشتراكهما بين الاسما والافعال وذلك
المشترك الذي لا يعمل نحو هل اي ونحوها فان هل لطلب التصديق لا غير
فيدخل على الجملتين الا ترى انك تقول هل زيد اخوك وهل قام زيد

اذا

اذا كان المطلوب التصديق بحصول الاخوة لزيد والقيام له وانما تكون
هل مشتركة اي تبقى على اشتراكها وجواز دخولها على الاسما اذا لم يكن في
حيزها اي مدخولها مع الاسم فعل كما مثلنا فان كان في حيزها اي
مدخولها مع الاسم فعل فتختص به اي بالفعل ولا يجوز دخلة مع وجود *ان تكون نحو*
الفعل في الكلام على الاسم حينئذ وان كان معمولا لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور
بل لا بد من ايلائها الفعل لفظا في الاوضح ولا يليها في نثر الكلام الاسم الفعل انتهى
فلا يجوز اختيارا نحو هل زيدا ضربته بالضمير ولا يجوز بالاولى هل زيدا ضربت
بغير الضمير وهل زيد خرج برفع زيد هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك
فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل اختيارا اي سوا كان مرفوعا او منصوبا هذا *نحو زيد خرج* *نحو زيدا رايته*
هو المفهوم من كلام المص في التصريح لكن قال المحقق ان الثالث قبيح باتفاق
النحاة قال وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل
فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا لانه شايع حسن انتهى ومن هذا تعلم ان قول المص
نحو زيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور تقديره اي ذلك
الفعل منضما للتركيب المذكور هل قام زيد قام تصحيح للقول القبيح لا لانه حسن
سايغ ولا يجوز ان يكون مبتدا وجملة قام خبره فان قيل كيف الجمع بين قولهم
هنا ان هل مشتركة بين الاسما والافعال وبين قولهم في باب الاشتغال ان
هل مما تختص بالافعال اجيب بان قولهم ثم مخصوص فيما اذا كان الفعل
في حيزها لا مطلقا والسر في ذلك اي اختصاصها بالفعل اذا كان في حيزها
ولا يجوز ان تكون داخلة مع وجوده على الاسم ان هل في الاصل بمعنى قد

وقد مختصة بالفعل فحق هل ان تكون كذلك وكان مقتضى هذا ان لا يصح دخولها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك الا ان هل لما تطفلت على
همزة الاستفهام في افادتها له لان اصلها اهل قال الشاعر اهل عرفت الديار
بالعرنين ثم تركت همزة الاستفهام لكثرة الاستعمال واقيمت هل في مقامها في
افادته وحينئذ انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به بحيث
تراه في حيزها لانها حينئذ تتذكر الاخا والالفة فتحن الى الفها المالوف فتعانقه
ولا ترضى بفصل غيره بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومن ثم
قيل من غاب عن العين غاب عن الخاطر وهذا التوجيه الذي ذكرناه لعدم جواز
تقدم الاسم على الفعل مع هل هو احد توجيهين ثم لا يخفى ان كون هل تاتي بمعنى
قد اثبته جماعة منهم جار الله الزمخشري حيث قال في المفصل وعند سيبويه
ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام انتهى
وعبارة سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد وبين السيرافي ان مراد
سيبويه بذلك ان هل يستقبل بها الخبر ومن ثم انكر جماعة مجي هل بمعنى قد
قال الجلال السيوطي على سبيل المجاز فضلا عن كونها موضوعة له وذكر
الشيخ ابو حيان انه لم يقم على ذلك اي كونها هل بمعنى قد دليل واضح انما هو
شيء ذكره المفسرون في الاية يعني هل اتى على الانسان وهو تفسير
معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انتهى قال الجلال السيوطي
وبالجملة فاكثر النحاة متفقون على انها عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى
قد انتهى وقد اشرنا الى ذلك في صدر توجيه اختصاصها بالفعل وقسم

بها الاستفهام كما
ان قد يستقبل ح

منها

منها يختص بالاسما اي بجنسها وتدخل عليها فلا تتعداها الى غيرها و
يعمل فيها العمل الخاص بها وهو الجر اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد
لا يعمل بالكلية كال او يعمل العمل الغير الخاص كان واخواتها فانهما مختصان
بالاسما ولا يعملان فيها العمل الخاص الذي هو الجر بل النصب والرفع فالمختص
الذي يعمل العمل الخاص نحو في اي في ونحوه ومن معانيها بل قيل انه اصلها
الظرفية كقوله تعالى وفي السماء رزقكم وقسم منها مختص بالافعال اي
بجنسها وتدخل عليها ولا تتعداها الى غيرها ويعمل فيها العمل الخاص بها وهو
الجزم اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين او يعمل
العمل الغير الخاص كلن فانها واخواتها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي
هو الجزم بل النصب وذلك المختص الذي يعمل العمل المذكور نحو لم اي لم ونحوها
كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ثم لا يخفى ان قولنا حقه وطريقته كذا يقتضي
انه انما هو كالجزء من الاسم والفعل حقه ان يعمل العمل الخاص وفيه نظر ومن ثم
قيد بعضهم بقوله ولم يكن كالجزء ولما فرغ من تقسيم المفرد وذكر اقسامه شرع
في بيان السبب الذي اقتضى تسمية الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا
تتميما للفائدة فقال سمي الاسم اي الاصطلاحي الذي هو قسيم الفعل والحرف
اسما لسموه اي علوه وارتفاعه على قسيميه الفعل والحرف بالاخبار به
وعنه اي بمعناه وعن معناه معبرا عن ذلك المعنى بمجرد لفظه دونهما او لكونه
سمة وعلامة على مسماه الاول على ان الاسم مشتق وماخوذ من السمو وهو
ما ذهب اليه اهل البصرة والثاني على انه مشتق وماخوذ من الوسم بمعنى

العلامة وهو ما ذهب اليه اهل الكوفة واورد على الثاني ان كلا من الفعل والحرف
علامة على مسماه ويرد بان وجه التسمية لا يلزم اطراده وانما اخبر بالاسم وعنه
بالمعنى المذكور لان معناه المطابقي مستقل وملحوظ بالذات كما علمت واما الفعل
فمعناه المطابقي الذي هو الحدث والزمان والنسبة غير مستقل وملحوظ بالذات
وكذا التضمني الذي هو الزمان والنسبة كما علمت فلا يصح الاخبار به ولا عنه لعدم
استقلاله واما معناه التضمني الذي هو الحدث فمستقل ملحوظ بالذات كما
علمت فهو وان صح الاخبار به لا يصح الاخبار عنه لان الحدث وضعه الاخبار به
لا عنه واما الحرف فمعناه غير مستقل وملحوظ بالذات بل بالتبع كما علمت فلا
يخبر به ولا عنه لان شرط المخبر به او عنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات
حتى يتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره ومن هذا التقرير تعلم ان الاخبار
بالاسم وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى والا
خبار بالفعل لا عنه باعتبار معناه الموضوع له ضمنا الذي هو الحدث اي اذا كان
مستعملا في ذلك المعنى وعدم الاخبار بالحرف وعنه باعتبار معناه الموضوع
له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع
له الذي هو الحدث بان استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه تقول هذه
ضرب وضرب ثلاثي وكذا الحرف اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالا
بتدا مثلا بالنسبة لمن بان استعمل في مجرد لفظه يجوز الاخبار به وعنه تقول
هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار بالاسم وعنه ح اي حين اذ يستعمل
في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوصة بالنسبة لزيد مثلا بان

استعمل

استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشارة الى الصيغة المركبة من الزاي والياء والدال
وزيد ثلاثي فاقدام الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها
وعنها وح يكون قولهم المبتدا لا يكون الا اسما محله اذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع
له لا لمجرد لفظه والا لم يجب ان يكون المبتدا اسما حينئذ بل يجوز ان يكون فعلا
اي صيغة فعل وحرفا اي صيغة حرف له لا ما هو ثابت لذلك اللفظ وبه صرح ابن
مالك في التسهيل وشرحه فقد علمت انه لا حاجة في صحة الاخبار عن الفعل
وفي صحة الاخبار بالحرف وعنه الى دعوى ان كلا منهما يصير في مثل هذه التراكيب
اسما للفظه فيكون هناك دال هو اسم ومدلول هو مسمى محكوم عليه حتى يكون
الاسناد دايما وابدا من خصايص الاسما ويكون الاسناد اليه باعتبار معناه وهذا
قوله محافظة على ان المبتدا لا يكون الا اسما كما ادعاه بعض المحققين ودار على
السنة المحصلين وعلى ذلك فالاسناد في ذلك ليس باعتبار المعنى الموضوع له
بل باعتبار المعنى المستعمل فيه من غير وضع لان الواضع لم يضع الالفاظ لانفسها
لان هذا موجود في الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل اي هذا اللفظ مهمل ودعوى
وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ
ويلزم ان الالفاظ موضوعة لانفسها ان تكون الالفاظ كلها مشتركة بين انفسها
وبين معانيها ولا قايل به واجاب المحقق عن هذا بان هذا وضع غير قصدي
والموجب للاشتراك انما هو الوضع القصدي اي ولا يضر وجود الوضع الغير
القصدي في الالفاظ المهملة ومن هذا تعلم ان ضرب فعل ماضي على ما قلنا مثل
ضرب ثلاثي اي من الاسناد الى مجرد اللفظ اي هذه الصيغة المركبة من الضاد

وحينئذ فالاسناد الخاص
بالاسم ان يسند للفظ ما هو
ثابت لمعناه الموضوع له
بالفعل وبالصحة الاخبار به

والراو البا من صيغ الفعل الماضي اي الموضوعة للدلالة على الحدث في الزمن الماضي
وان كانت غير مستعملة في ذلك الان فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو مسمى
محكوم عليه بما ذكر ومن ثم قيل كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا بقرينة كضرب
فعل ماض اي فان الحكم على ما ذكر ليس باعتبار مدلوله بل باعتبار نفسه وعلى
ما ادعاه بعض المحققين ليس من الاسناد الى مجرد اللفظ بل من الاسناد اليه باعتبار
معناه ومدلوله وهو لفظ ضرب ومعنى كونه فعل ماض انه صيغة من صيغ
الفعل الماضي فعلى كل من قولنا وما ادعاه بعض المحققين يكون قولهم الفعل
يدل على الحدث ولا بد له من فاعل محمولا على ما اذا استعمل في معناه الموضوع
له وضعا قصديا وادعى بعضهم ان هذه الصيغة اسم للفظ ضرب الدال
على الحدث في الزمن الماضي في نحو قولك ضرب زيد ليصح الحكم على ذلك الاسم
بانه فعل ماض محافظة على ان الفعل يدل على الحدث وانه لا بد له من فاعل ثم
رايته في المغني صرح بذلك حيث قال فان قلت فاذا كان اي ضرب اسما
فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قايم
الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت
عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان انتهى
وحينئذ لا يحسن الاستثنا المذكور لان الحكم في هذا على المدلول ومن ضرب
فعل ماض يعرف من حرف جر وهذا محصل ما اطلت به الكلام مما لا مزيد
عليه ولا يعول الا عليه في هذا المقام في خير الكلام في شرح بسملة شيخ
الاسلام **وسمي الفعل** الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف اعني

الصيغة

الصيغة المخصوصة كضرب ويضرب واضرب **فعلا باسم** مدلول **اصله**
المشتق ذلك الفعل منه **و**ذلك الاصل المشتق منه الفعل **هو المصدر** يعني اللفظ
الدال على الحدث الجاري على لفظ فعله كلفظ الضرب لضرب عند البصريين
لان المصدر اي مدلوله الذي هو الحدث **هو فعل الفاعل حقيقة** فسمي
الفعل الاصطلاحي الذي هو الصيغة فعلا باسم مدلول المصدر الذي هو الحدث
لان الحدث فعل الفاعل وسمي المصدر مصدرا لان فعله يصدر عنه اي يوجد
منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه وهذا التعبير الموهم
تبع فيه المص التعليقة لابن النحاس ففيها وانما سمي الفعل فعلا لانه
مشتق من المصدر على مذهب البصريين وهو الصحيح والمصدر فعل
حقيقة لانه الذي يفعله الانسان فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو
اصله انتهى وقد علمت ان المراد بالمصدر مدلوله الذي هو الحدث لان
ذلك الحدث هو فعل الفاعل حقيقة وفي التعليقة قبل وسمي فعلا
لان لفظ فعل يعبر به عن كل الافعال فسمي الفعل الصناعي بما يعبر به عنه
انتهى **وسمي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حرفا اي طرفا** لانه **ليس مقصودا**
بالذات ومن ثم لم يقع ركنا للاسناد وانما يوتى به للربط كما علمت هذا
ونقل عن المبرد انه كان يقول أُجيزُ انْ أُسَمِّيها اي الكلمات الثلاث
كلها اسما لان كل واحد اسم لما دل عليه واجيز ان اسميها كلها افعالا
لانها صادرة عن المتكلم واجيز ان اسميها كلها حروفا لانها قطع من الكلام
متفرقة ولعل س لحظ هذا في اطلاق الحرف على الاسم والفعل كما نقله

شارح كتابه الامام الصغار وفيه ان هذا خلاف الاصطلاح المشهور وقد قال
سيد المحققين بعد قول المواقف ولا مشاحة في الاصطلاح ما لفظه الا ان
رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور اولى واجب انتهى فان
قيل قد اشتهر ان الاسماء لا تعلل قلنا معناه لا يجب ان تعلل بناء على انه لا يجب ان
يكون بين اللفظ ومعناه مناسبة تحمل الواضع على الوضع وهو الصحيح كما بينته
في مختصري المسمى بزهر المزهر في اللغة ثم لما قسم المص المفرد الى ثلاثة اقسام
شرع بتقسيم المركب الى ذلك ايضا فقال والمركب من حيث هو لا المعرف بما سبق
ولا الاشكل قوله ثلاثة اقسام لا زايد عليها الاول منها مركب اضافي ويقال
في ضابطه هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله كغلام
زيد فان زيدا نزل منزلة التنوين مما قبله بجامع ان المضاف اليه و
التنوين كل منهما ملازم حالة واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون
بالنسبة للتنوين والاعراب على ما قبله اي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين
وقد يجعل علما بل هو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر في الاعلام الكنية
وهي كل مركب اضافي صدر باب او ام وح يبقى على اعرابه قبل العلمية كعبد الله
وزين العابدين وابي الخير والثاني منها مركب مزجي اي مزج فيه الكلمتان وصارتا
كالكلمة الواحدة حتى اتصلتا في الخط ويقال في ضابطه هو كل كلمتين نزلت
ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها كبعلبك اسم بلدة مركب
من بعل اسم صنم ومن بك اسم صاحب البلد فان كلمة بك نزلت منزلة تاء
التانيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول منهما ملازم حالة واحدة وهي

الفتح

الفتح فيهما والاعراب فيهما على الجزء الثاني لانه اخر المعرب حقيقة
انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف اي بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا من غير تنوين للعلمية والتركيب لان هذا القسم لا يكون في الغالب
الا علما ومن ثم قال فيه بعضهم هو الذي تركيبه للعلمية وح فوصفه بالتركيب انما
هو باعتبار اصله المنقول عنه والا فهو الان من قسم المفرد لانه لا شيء من الاعلام
يدل شيء من اجزايه على جزء معناه ومن ثم لم يجعل ال في المركب للعهد وفيه
انه يصير حينئذ المراد بالمركب ما ضم فيه كلمة الى اخرى وحينئذ لا وجه
لحصره في هذه الاقسام الثلاثة بل منه ما ركب من حرفين او من حرف
وفعل او من حرف واسم الا ان يقال لما كان تركيب هذه لا يكون الا مزجيا
والمزجي لا يكون غالبا الا علما ولم يتفق ان العرب سمت بشيء منها لم
يتعرض لها فان سمي بشيء منها حكي كالجملة ولم يذكر المركب من فعلين
لعدم وقوعه وفيه ايضا ان هذا الضابط للمركب المزجي الذي ذكره
لا يشمل نحو معدي كرب اسم رجل بكسر دال معدي على خلاف القياس
مع ان هذا من المركب المزجي ويعرب الاعراب المذكور اي اعراب
ما لا ينصرف على الجزء الثاني والاول يلزم حالة واحدة وليست
الفتح بل السكون ويجوز ان يعرب اعراب المركب الاضافي فيضاف
الجزء الاول للثاني وح يكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة
على اخر الجزء الاول وهو الياء والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون
على المشهور فان قيل هلا ظهرت الفتحة حالة النصب كياء القاضي

لخفة الفتحة اجيب بان بعضهم جوز ذلك وهو خلاف المشهور لانه بالتركيب حصل
مزيد الثقل فلم تقبل اليا الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف ولا يشمل الضابط ايضا
الاعلام المختومة بويه مع انها من المركب المزجي نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه
وخالويه لعدم الاعراب على الجزء الثاني بنا على ما اشتهر فيهما من البنا على الكسر
لا يقال يراد بالاعراب ولو المحلي وهي معربة محلا لانا نقول الاعراب المحلي
لا يقال انه على الجزء الثاني واما على غير ما اشتهر من انها معربة اعراب
ما لا ينصرف وهو ما اختاره الجرمي فيشملها قال الشيخ ابو حيان وهو مشكل
الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البنا لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا انتهي والثالث منها مركب اسنادي وهو على المشهور
كل كلمتين اسندت احداهما الي الاخري على وجه يفيد فايدة تامة كقام
زيد وقد يطلق على ما يشمل غير المفيد كما علمت نحو ان قام زيد فلو جعل
علما نحو شاب قرناها وبرق نحره وتابط شرا كان مبنيا ولم يبينوا
على ما ذا بني وحكم على محله بالرفع او النصب او الجر وحكيت حالته المذكورة
قبل العلمية قال الشاعر كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر
وتحلب ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية ولكن النحاة
قاسوه ثم لما قسم الاسم الى ثلاثة اقسام من حيث الاظهار والاضمار
والابهام اخذ يقسمه الى قسمين من حيث الاعراب والبنا فقال ثم فيهما تقدم
الاسم من حيث الاعراب والبنا بعد التركيب مع العامل كما ذكره في الاوضح
قسمان قسم معرب اي بالفعل فهو بدل من قسمان ويجوز ان يكون

خبر

الاعراب ح

خبر المبتدا المحذوف اي احدهما معرب اي جار عليه لفظا او تقديرا وقد وقع
الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل يقال فيه معرب اصطلاحا او مبني
او لا يحكم عليه بواحد منها ذهب جمع منهم جار الله الزمخشري الى الاول ومعنى
كونه معربا انه صالح لاجرا الاعراب عليه ومستحق له لو ركب مع العامل ومن ثم
يقال لم يعرب الاسم وهو معرب اي لم يعرب بالفعل اي لم يركب مع العامل مع
انه معرب اي صالح ومستحق للاعراب ومن ثم قيل لم يشترط احد في كون
الاسم يسمى معربا اي اصطلاحا وجود الاعراب فيه بالفعل وذهب جمع
الى الثاني للشبه الاهمالي اي ولا يقال معرب اصطلاحا الا لما وجد فيه
الاعراب بالفعل بان ركب مع العامل وقد بينت ذلك بما يروي الغليل
ويشفي الغليل في رسالة سميتها جلاء الاذهان بالكلام على اوايل سورة
الدخان ومنه الجواب عما عساه يقال لم وقع الاختلاف في الاسم ولم يقع
في الفعل المضارع الخالي من النونين وهو ان الفعل المذكور لا يخلو عن
العامل اصلا فهو ابدا معرب لعدم مفارقته العامل له ولا يخفى وقسم
مبني اي بالفعل ولا ثالث لهما اي للمعرب والمبني اي وليس من الاسم
ما ليس بمعرب ولا مبني فقد قال ابو البقا ليس في الكلام كلمة لا معربة و
لا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين
هنا واسطة انتهى وهذا القول بانه لا ثالث لهما هو الراجح خلافا اي
اقول ذلك مخالفا او ذا خلاف لقوم ذهبوا الى ان المضاف الى يا المتكلم
نحو غلامي من جا غلامي من ذلك اي ليس معربا لعدم ظهور الاعراب فيه

محل الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل هو معرب او مبني

ولعله ولا يخفى ما فيه

ولا مبنيا لعدم مقتضي البنا لان الاضافة الى المبني ليس سببا موجبا للبنا **و**
لذلك اي لكونه لا من المعرب ولا من المبني **سموه خصيا** واعترضه ابو البقا
بانه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين اي وهذا احداث قول
ثالث قال على ان تسميته خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة وكان الانسب
ان يسمي خنثي مشكلا انتهى ويرد بان الخنثي المشكل ليس حقيقة ثالثة اذ لا
يخرج عن كونه ذكرا او انثى غاية الامر انه لا يدري حاله فلا يحكم عليه بانه ذكر
ولا بانه انثى وقد يقال هو مراد من قال انه لا معرب ولا مبني اي لا يدري
حاله لكنه خلاف ظاهر كلام المص وخلاف ظاهر ما في التعليقة وهو اختلف
في المضاف ليا المتكلم فقيل معرب وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني
لان الاعراب غير موجود اي غير ظاهر فيه والبنا لا علة له فوجب ان يحكم
بعدمهما ويكون للاسم منزلة بين منزلتين انتهى ويرد بان عدم ظهور
الاعراب فيه لا يخرجه عن كونه معربا اذ يبعد ان يكون هذا القايل لا يري
الاعراب التقديري ويحكم على كل ما قدر فيه الاعراب وانتفى عنه مقتضي
البنا بانه واسطة ثم رايت عن العزة لابن الدهان الاشارة الى هذا الاعتراض
ونصه وهذا اي القول بان غلامي لا معرب ولا مبني خطا عند الاكثر لانه
يودي هذا القول الى ان عصاك كذلك انتهى اي وفي ذلك بعد ظاهر فان قيل
المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبنا ومعرفة المشتق منه سابقة
على معرفة المشتق فكان المناسب ان يقدم الكلام على الاعراب والبنا اجيب
بان المص يجوز ان لا يكون اراد بالمعرب والمبني المتصف بالاعراب

والبنا

والبنا كما سلكناه في شرح كلامه بل اراد الاعم منه ومن الصالح لذلك وح
يحتاج ان يبين الصالح وغيره فبين اولا الصالح وغير الصالح ثم بين الاعراب
والبنا لان من عرف الصالح للاعراب وغير الصالح تاتى له اجرا الاعراب
وعدم اجرايه فالمعرب والمبني محل والاعراب والبنا حال والمحل مقدم على
الحال فيه وخلافا لقوم ذهبوا الى ان امس لا يعرب ولا يبني ولقوم ذهبوا
الى ان المنادي المفرد نحو يا زيد لا معرب ولا مبني والصحيح ان كلا منهما مبني
واذا اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الاسم **فالمعرب** منه اي الجاري
عليه الاعراب او الصالح للاعراب بنا على ان الاعراب معنوي **ما** اسم او الاسم
الذي **تغير** اي حصل له التغير او صلح لان يتغير لفظا او تقديرا **اخره
حقيقة كاخر زيد او مجازا** اي حكما **كاخر يد** لان ما بعده ترك نسيا
ومن الاخر الف اثنا عشر لان عشر حال محل النون القايمة مقام التنوين
وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه اخرا فكذا ما حل محل النون
ولا فرق في تغير ذلك الاخر بين ان يتغير صفته او ذاته فالاول ان يبدل
حركة ذلك الاخر بحركة حقيقة لفظا كزيد او تقديرا كالفتى في حالتي
النصب والجر او اعتبارا لفظا او تقديرا وذلك كزيد والفتي في حالة
الرفع لان حالة الرفع اول الاحوال وفي غير المنصرف في حالة جره بعد
نصبه كاحمد وموسي والثاني ان يبدل ذلك الحرف الاخر بحرف اخر
حقيقة لفظا او تقديرا كواو جمع المذكر السالم وكالف المثنى في حالتي
النصب والجر او اعتبارا كما في ذلك في حالة الرفع لان واو الجمع والف

كذلك

في حالتي النصب والجر او اعتبارا لفظا او تقديرا وذلك كزيد والفتي ح ح

المثنى صارا علامتين للاعراب ايضا بعد ان كانا علامتين للجمع والتثنية فقط
ولابد ان يكون ذلك التغير بسبب عامل ملفوظ به او مقدر او معنوي والعامل
مابه اصطلاحا يتقوم و يتحقق المعنى المقتضي للاعراب والاصل فيه ان يكون
فعلا ثم حرفا ثم اسما والمقتضي للاعراب فى الاسم وجود معانى مختلفة
تركيبيه اى حاصلة بسبب التركيب يفتقر فى تمييزها الى اعراب
لتواردها على صيغة واحدة من صيغه على المشهور فى ذلك كما اشار الي
ذلك فى علة بنا الحرف كما سياتي وتلك المعانى الفاعلية والمفعولية
والاضافة ومن ثم قال يقتضي ذلك العامل رفعه اي رفع ذلك الاسم
المحصل للفاعلية او نصبه المحصل للمفعولية او جره المحصل للاضافة اي
ايصال الفعل الى مابعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزايد والا فالفعل
لا يضاف تقول اذا اردت التمثيل للاخر الحقيقي المتغير صفة لفظا
اعتبارا جا زيد و حقيقة رايت زيدا ومررت بزيد و للاخر المجازي كذلك
طالت يد و قبلت يدا و نظرت الي يد وللاخر المتغير صفة تقديرا حقيقة
رايت الفتى ومررت بالفتى وللاخر المتغير صفة تقديرا اعتبارا
جا الفتى ومررت باحمد و موسي بعد قولك رايت احمد و موسي
وللاخر المتغير ذاتا لفظا اعتبارا جا الزيدان وتقديرا كذلك جا
صالحا القوم ومثل ذلك جا الزيدون وصالحوا القوم وابوك
وابو القوم و للاخر المتغير ذاتا لفظا حقيقة رايت الزيدين
ومررت بالزيدين بصيغة المثنى او الجمع ورايت ابا القوم

ومررت

ونحو ... صح

ومررت بابي القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم وهذا
كله فى العامل الملفوظ به واما العامل المقدر فكالعامل في زيدا من
قولك زيدا فى جواب من ضربت واما المعنوي فالابتدا في المبتدا
والتقييد بالاخر لبيان الواقع كما نبه عليه الجمال ابن هشام فى شرح
الشذور ان الاعراب لا يكون الا فى الاخر و سياتى توجيهه عند الكلام
على الاعراب وسبب عامل يخرج ماتغير اخره لا بسبب عامل كحيث
بالفتح بعد الضم مثلا و يدخل ماحرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله
او المجاورة نحو جحر ضب خرب او الحكاية نحو من زيد باعتبار الحركة
المقدرة لتغير اخرها تقديرا بسبب عامل ودخل امرء و ابنم لتغير
اخرهما لفظا بسبب عامل وقد اختلف اهل البلدين هل في امرء
وابنم فى قولك جاني امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم
على اللغة الفصحي اعراب واحد او اعرابان فقال البصريون اي
النحويون المنسوب الى البصرة وهي بتثليث البا لكن لم ينسب اليها
بالضم فيه اعراب واحد وهو حركة الاخر وحركة ماقبل الاخر
اتباع لحركة الاخر اي اتبع فيه حركة العين للام قال بعضهم
ولا ثالث لهما فى اتباع حركة العين للام وقال الكوفيون
اي النحاة المنسوبون الي الكوفة فيه اعراب على الاخر واعراب على ماقبل — اعرابان ح
الاخر فهو معرب من مكانين وكذا ابوك واخوك وحموك وفوك وذو
مال فانها معربة عندهم من مكانين كما سياتي فى الكلام على الاسما الستة

قال الجمال ابن هشام في شرح الشذور وقول البصريين هو الصواب انتهى قالوا
لانه لو جاز ان يجعل في اسم واحد رفعان لجاز ان يجتمع فيه اعرابان مختلفان
فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان وهناك لغة اخرى في امرء وابنم غير فصحى
وهي فتح الرا والنون في الاحوال الثلاثة والاعراب على الهمزة والميم قبل اخذ الا
عراب في تعريف العامل الماخوذ في تعريف المعرب يوجب دورا وهو توقف كل
من المعرب والاعراب على الاخر ورد بان غاية مايوجب توقف معرفة المعرب
على معرفة العامل المتوقف على معرفة الاعراب لا توقف معرفة الاعراب على
معرفة المعرب وماقيل ان قوله ماتغير غير مانع لتناوله الاسما حال عدم
تركيبها مع العامل بعد ان ركبت مع العامل اي واجري عليها الاعراب
بالفعل لانها تغيرت فيما مضى ساقط لانه يجوز ان لايكون المراد بالمعرب
والمتغير في كلامه المعرب والمتغير بالفعل بل الصالح للاعراب والتغير كما
علمت على ان الافعال في الحدود لايراد بها الا مجرد الحدث مجردا عن الزمان
هذا مايتعلق بالمعرب من الاسم بنا على ان الاعراب معنوي والمبني منه
بنا على ان البنا معنوي وكذا على انه لفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المعرب
في معناه المذكور وحينئذ يكون هو ما اسم او الاسم الذي لم يتغير اي
لم يحصل فيه تغير اولم يحصل لان يتغير اخره حقيقة او حكما لفظا او تقديرا
بسبب عامل يقتضي رفعه او نصبه او جره ولم يكن ذلك التغير لنحو
حكاية او اتباع او مجاورة بان لم يتغير اصلا نحو هولاء من قولك
جا هولا ورايت هولا ومررت بهولا فان اخره لم يتغير اصلا ولذلك

كان

كان بكسر الهمزة التي هي اخره في الاحوال الثلاثة اعني حالة الرفع
والنصب والجر او تغير لا بسبب عامل ولم يكن التغير لنحو ماذكر فان
قلت كان من الواجب ان يعبر بدل الخلاف بالضد لان الموجود بين
المعرب والمبني التضاد المفيد لعدم جواز اجتماعهما لا الخلاف الصادق
بجواز اجتماعهما اجيب بانه ليس المراد بالمخالفة مطلق الصادق بجواز
اجتماعهما اجيب بانه ليس المراد بالمخالفة مطلق المخالفة بل مخالفة بها يتنافيان
ولا يجتمعان بقرينة تقسيم الاسم اليهما لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها
هو الاصل في التقسيم على انه يجوز ان يكون المص قصد بذلك ارشاد الطالب
الى هذه النكتة الدقيقة وحينئذ لايكون التعبير بالضد اولى على ان التعبير
بالضد يوهم ارتفاع البنا والاعراب فاولى منه في التعبير النقيض لان
النقيضين لايجتمعان ولا يرتفعان هذا مايتعلق بتعريف المعرب والمبني
على القول بان كلا من الاعراب والبنا معنوي واما تعريفهما على القول بان كلا
من الاعراب والبنا لفظي فلا يخفى انه يقال في تعريف المعرب حينئذ
انه ماحصل في اخره حقيقة او حكما اثر ظاهر او مقدر حقيقة او اعتبارا
بعامل ملفوظ به او غيره والمبني مالم يحصل في اخره المذكور ماذكر وليس
نحو حكاية ثم لما قسم الاسم الى المعرب والى المبني اخذ يقسم كل واحد منها
الى قسمين فقال والمعرب قسمان لا ثالث لهما ما اي قسم يظهر اعرابه اي لفظا من الاسماء
علامة اعرابه بنا على ان الاعراب معنوي وعلى انه لفظي لاحاجة
لتقدير هذا المضاف وظهور ذلك لصلاحية اخره لذلك وما اي وقسم

اي علامة اعرابه لايظهر اعرابه بل يقدر فهي صفة جرت على غير من هي له فكان يجب ابراز
الضمير فيقول وما يقدر هو الا ان يقال جري على مذهب الكوفيين وهو
ان الابراز لا يجب حينئذ الا اذا احيف اللبس ويدعي هنا انه مامون وانما قدر
فيه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك ثم قسم القسم الاول الى قسمين واذا اردت
معرفة ذلك فالقسم الاول الذي يظهر اعرابه اي علامة اعرابه على ما تقدم
لفظا حيث لا مانع قسمان لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم
علامة اعرابه حركة والذي علامة اعرابه حركة قسمان لا ثالث لهما قسم
صحيح الاخر وهو ما اخره حرف صحيح بان لم يكن من حروف العلة
وهي الواو والالف واليا جانسها حركة ما قبلها اولا والاضافة فيها
للبيان لانها تزيل قوة الكلمة بحذفها وبتغيرها وانقلاب بعضها الى بعض
تشبيها بالمرض المسمى علة لانه يزيل قوة الانسان او بمعنى اللام اي
حروف للعلة لانها تقال عند العلة اي المرض فان العليل في حال شدة
علته يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف كواي فالصحيح كزيد وقسم
غير صحيح الاخر لكنه يشبه صحيح الاخر وهو ما اخره حرف من حروف
العلة يشبه الصحيح وهو ما كان في اخره واو او يا لم يتحرك ما قبلها
بحركة تجانسهما وهي الضمة بالنسبة للواو والكسرة بالنسبة لليا بل
ما قبلهما ساكن نحو دلو وظبي وغزو وعدو ورمي وغلي وانما
اشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا تشبه الصحيح ابدا

انها

لانها لا تكون الا ساكنة وقبلها محرك بحركة تجانسها وهي الفتحة فتقول اذا
اردت التمثيل لما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه من المعرب بالحرف جا
ابوك وجا الزيدان وجا الزيدون الخ ومن المعرب بالحركة من الصحيح
الاخر جا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومما يشبه الصحيح هذا دلو
وظبي وغزو وعدو ورمي وغلي ورايت دلوا وظبيا وغزوا وعدوا ورميا
وغليا ومررت بدلو وظبي وغزو وعدو ورمي وغلي فتظهر فيه اي فيما
اخره حرف يشبه الصحيح الحركات كما يظهر في الصحيح اي حيث لا مانع يمنع من الثلاث
ظهور ذلك فيهما كما تقدم وذلك كالوقف والادغام والتخفيف والحكاية
والاتباع والمجاورة وسياتي بيانه فيما تقدر فيه حركة فقد علمت ان ظهور
علامة الاعراب في الاسم لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصار المص ولعل
اقتصاره عليها لكونها الاصل لكن الانسب بما ذكره في المقدر ان يذكر الحرف
ايضا كما ذكرنا لانه ذكره فيما يقدر ولم يقتصر على الحركة حيث قال والقسم
الثاني الذي يقدر فيه الاعراب اي علامته قسمان ايضا لا ثالث لهما اي قسم
يقدر فيه حرف قدمه لانه في محل الخفا وما اي وقسم يقدر فيه حركة واذا
اردت معرفة كل من القسمين فالقسم الذي يقدر فيه حرف الاسما الستة
اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن في الاحوال الثلاثة فيقدر فيها الواو
والالف واليا نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن
والمثنى اذا اضيف الى ذلك في حالة الرفع خاصة فتقدر فيها الالف
نحو جا صاحبا القوم وجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ذلك في الاحوال

الثلاثة فيقدر فيه الواو واليا نحو جا صالحو القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم والسالم بالرفع صفة لجمع وبالجر صفة لمذكر
لانه الموصوف بالسلامة حقيقة وجمع المذكر السالم المضاف الي يا المتكلم
في حالة الرفع خاصة فانه يقدر فيه الواو نحو جا مسلمي اصله
بعد الاضافة مسلموي اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت احداهما
بالسكون وهي الواو قلبت الواو يا وادغمت اليا العوضية في اليا
الاصلية وقلبت الضمة التي علي الميم التي كانت لمناسبة الواو كسرة
لمناسبة اليا ولان بقا الضمة قبل اليا يوجب تغيرها وظاهر كلامه كغيره
انه يبدا بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني
حيث اختار ان يبدا بقلب الضمة على قلب الواو قال اقداما على الحركة
الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي انتهى وقدرت الواو التي هي الفرع
دون الضمة التي هي الاصل لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف لا با
لحركات على المشهور من الخلاف الاتي هذا وذهب الشيخ ابو حيان الي ان اعراب
مسلمي من القسم الاول اعني من الملفوظ به لا من المقدر قال لان ذات الواو
باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشي خلو المحل من المقدر ولا يتاتى
ذلك هنا لان تلك الواو انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك
في الجسمانيات استحالة الخمر خلا لا يقال ان الذات انعدمت اذ لو انعدمت
ما وجد الخل انتهى وهو معارض بان قلب الف المثنى يا وقلب واو الجمع
يا من تغير الذات الا ان يفرق بين المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها وخرج

بحالة الرفع

بحالة الرفع حالتا النصب والجر فان اعرابه فيهما لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
فيهما وادغامها لا يخرجها عن حقيقتها وكذا يقال في المثنى اذا اضيف الى كلمة
اولها ساكن في حالتي النصب والجر اعرابه لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
لعدم ما يدل عليها لو حذفت ومما ذكرته يعلم ان هذا القسم لا ينحصر فيما
ذكره كما هو مقتضى عبارته ولعل اقتصاره عليه لما فيه من الخلاف الذي
علمته ونص ابن الحاجب علي ان تقدير الواو في مسلمي للاستثقال واعترضه
بعض المحققين بانه حكم بالتعذر في عصا بعد الاعلال والقلب وبالا
ستثقال في مسلمي وهو تحكم لم يظهر له وجه وجيه انتهى وظاهر
صنيع المص ان هذا التقدير لا يتصف بتعذر ولا استثقال حيث
سكت عنه هنا اي فيما تقدر فيه الحرف وتكلم عليه في مقابله اي فيما
تقدر فيه الحركة حيث قال والذي يقدر فيه الحركة قسمان ما اي قسم تقدر
اي الحركة فيه رفعا ونصبا وجرا للتعذر اما الزائد وذلك كالفتي والعصي
من كل اسم معرب اخره الف لازمة غير مهموزة منصرفا او غير منصرف
فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتعذر وهل الفتي
يائي او واوي في القاموس والفتي الشاب والسخي الكريم وهما فتيان
وفتوان والجمع فتيان وفتوان انتهى وبه يعلم ان ما في شرح القطر
من الجزم بانه يائي فيه نظر وقد تبعه المص في التصريح حيث قال
بعد قول التوضيح نحو الفتي ما لفظه مما الفه منقلبة عن يا وبعد قوله
والمصطفي مما الفه منقلبة عن واو انتهى ويسمى ما انطبق عليه الضابط

المذكور مقصورًا اي غير ممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة بعد الف
زايدة ككساء ورداء لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها
اذا كانت الهمزة بعدها فقد منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل سمي بذلك
لانه قصر اي منع وحبس عن ظهور الحركات فكانه قصر على حالة
واحدة فعلى الاول لا يسمي نحو يسعى مقصورا لانه لا يقابله ممدود لانه
ليس في الافعال ممدود حتى يقال ان هذا منع المد وعلى الثاني مقتضاه
ان يسمى مقصورا لانه ممنوع من ظهور الحركات وكذا نحو غلامي لانه قصر عن
ظهور الحركات ولا يسمى مقصورا كما سيعلم مما يخرج عن الضابط الذي ذكرناه
فانه بالاسم يخرج الفعل كيرضي ويخرج نحو غلامي مما ليس اخره الف وبا
لمعرب المبني نحو ذا وبالالف اللازمة اباك ونحوه حالة النصب والمثنى
حالة الرفع لانقلاب الفهما يا في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب
ايضا في الثاني وبغير مهموزة المهموزة نحو ردا وكسا واما ان
يكون التعذر لعارض وذلك كغلامي بكسر ما قبل اليا وفتح اليا واسكانها
من كل اسم مضاف الي يا المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم
ولا مقصورا ولا منقوصا فان ذلك يقدر فيه الضمة والفتحة و
الكسرة للتعذر وانما استثني ما ذكر لان المثنى اذا اضيف الي
يا المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة كجا مسلماي
ورايت مسلمي ومررت بمسلمي والجمع المذكر السالم يعرب بالحرف الظاهر
في حالتي النصب والجر نحو رايت مسلميّ ومررت بمسلمي وفي حالة

الرفع وان اعرب بالحرف المقدر كما تقدم لكنه للثقل لا للتعذر على ما علمت
والمقصور اذا اضيف الي يا المتكلم وان قدرت فيه الحركات الثلاث
للتعذر نحو فتاي لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص اذا اضيف
الى ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة والكسرة
للثقل والفتحة للتعذر لا لذاته بل للسكون العارض للادغام فعلم
ان جمع التكسير وجمع المونث السالم اذا اضيف الي يا المتكلم يكون
اعرابهما مقدرا للتعذر بسبب الاضافة كالمفرد تقول اذا اردت
التمثيل لذلك جا الفتى وفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة
في الاول والمحذوفة لالتقا الساكنين في الثاني للتعذر وغلامي وغلماني
وهنداتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل يا المتكلم للتعذر ورايت الفتى
وفتى وغلامي وغلماني وهنداتي ومررت بالفتى وفتى وغلامي وغلماني
وهنداتي وموجب هذا التقدير في الاول ان ذات الالف لا تقبل
الحركة لان وضعها السكون وما قبل يا المتكلم في الثاني وان قبل الحركة
لكن اشتغل بحركة المناسبة للياء وهي الكسرة قبل دخول العامل والحرف
لا يتحرك بحركتين في ان واحد فتقدر فيهما اي في الالف وما قبل اليا
الحركات الثلاث للتعذر لكن لذاته في الاول ولعارض الاضافة في الثاني
هذا اي تقدير الحركات الثلاث في نحو الفتى اذا كان منصرفا فان كان
غير منصرف نحو موسي قدرت فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة
في حالتي النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لانها لا تدخل علي غير

المنصرف وذهب بعضهم الى تقديرها قال لان الكسرة انما امتنعت في غير
المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير وجوابه ان الثقل يحاشي عنه مطلقا ولان
الفعل لا يدخله الكسر مطلقا فكذا ما اشبهه وعلى قياسه تقدير الكسرة في جمع
المونث المضاف ليا المتكلم في حالتي النصب والجر والقول بان الحركات
الثلاث تقدر فيما اضيف الي يا المتكلم هو ماذهب اليه الجمهور قال الشيخ
ابوحيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا انتهى ومقابله
ماذهب اليه الشيخ ابن مالك فانه ذهب الي ان المضاف لليا المذكورة
يقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب فقط وتظهر
الكسرة في حالة الجر واعترض عليه في ذلك اي اعترضه الشيخ ابوحيان
بان هذا مخالف لمذاهب الناس في المسئلة اي حيث اتفقوا على تقدير
الاعراب حينئذ وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة
ولان الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة اليا قبل
دخول عامل الجر لان الحكم انما هو على الغلام مع صفة الاضافة لا على
مطلق الغلام فلا يمكن ان تكون تلك الكسرة اثرا للعامل والا لزم ان يكون
مجي العامل لتحصيل الحاصل واشار المص للجواب عن ذلك بقوله وله اي
الشيخ ابن مالك ان يجيب عن هذا الاعتراض بان يدعي ان الكسرة مع
العامل غيرها قبل وجوده التي كانت للمناسبة وان كسرة المناسبة
ذهبت عند دخول العامل وخلفتها كسرة الاعراب الذي جلبه العامل
وتحصل بها المناسبة ويكون هذا القول كما قالوا اي كقولهم اي النحاة
في

في شرب اذا بني للمفعول ان تلك الكسرة فيه غير الكسرة في شرب
المبني للفاعل حتى يطرد قولهم فان كان الفعل ماضيا واريد بناؤه للمفعول ضم
اوله وكسر ما قبل اخره وفي اسناد هذا القول للنحاة نظر لان هذا القول انما
قاله الشيخ ابوحيان بحثا ونصه هل كسرة شرب اذا بني للمفعول تبقي ظاهر
كلامهم نعم ولو قيل انها اي كسرة شرب المذكور زالت وجائت كسرة اخري
لكان وجها كما قالوا في يا منصو اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر
فانهم زعموا انها ضمة بنا غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية
انتهى اي ومن ثم الغز بعضهم في هذه الضمة بقوله وما هي ضمة صلحت
لامر حديث اولما قد كان قدما اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان
ردا على الكوفيين ولك ان تقول المغايرة التي زعموها لا يوخذ منها التبدل
المذكور هنا اي في غلامي وشرب لعدم توقف المغايرة على التبدل ولو
الفرضي لانه يجوز ان يقال ضمة منصور جات بعد الترخيم للبنا بعد ان
كانت للمناسبة وحينئذ يقال ان الكسرة هنا اي في غلامي قبل دخول
العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت للاعراب ايضا من غير تبدل
ولا شك في ثبوت المغايرة حينئذ على ان ما تكلفه الشيخ ابوحيان في شرب
مبنيا للمفعول لا حاجة اليه لان قول النحاة يضم اول الماضي ويكسر
ما قبل اخره محمول على غير المكسور علما بانه لا معنى لكسر المكسور فان
كان مكسورا يبقى على حاله وقد صرح المحقق في شرح التصريف بنظير ذلك
في المضارع حيث قال فان كان اي ما قبل اخر المضارع مفتوحا في

الاصل يبقى عليه ولا يفتح انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد صرح الشيخ
ابن مالك في الف المثنى وواو الجمع في حالة الرفع الموجودتين قبل دخول العامل علامة
للتثنية والجمع بتقدير مغايرتهما وانهما صارا اعرابا ايضا قال كما تقدر ضمة فلك
في الجمع غير ضمته في الافراد انتهى وحينئذ يقال ما وجه موافقة المص وغيره لابن
مالك في الف المثنى وواو الجمع حيث جعلوهما اعرابا او علامة عليه في حالة الرفع
ومخالفتهم له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة الجر مع ان
كلا من الف المثنى وواو الجمع والكسرة موجود قبل دخول العامل لغرض لا يفوت
بدخول العامل وجعله اثرا له ومما تقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر لا لذاته
بل لعارض زيادة على ما تقدم اي وهو المحرك بحركة المناسبة ستة اشيا احدها
ماحرك بحركة الحكاية نحو قول الشاعر سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت
لصيدح انتجعي بلالا فان الرواية برفع الناس وكان الشاعر سمع قايلا يقول
الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ونحو من زيد في جواب
من قال جا زيد فالناس منصوب بفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها
التعذر وزيد في ذلك خبر من مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من
ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها في الاخير
حركة اعراب لا حركة حكاية قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجوده
بالفعل وانما قلنا بانها حركة حكاية في حالة النصب والجر للضرورة ورد
بان تقدير حركة الاعراب هو قياس النظاير وهذا كله خلافا لبني تميم
فانهم يقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال ابن الانباري

وهو

[في الهامش: صح نقط]

[في الهامش: قف على ان ما يقدر فيه الحركات الثلاث لا لذاته كغلامي ستة اشيا]

[في الهامش: [illegible]]

وهو القياس ثانيها ما حرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام في قراءة الحسن البصري فالحمد مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الاتباع وهي لغة بني تميم وهي
ضعيفة ففي الكشاف ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا
في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله اي بكسر الدال لان القياس ان يكون الثاني هو
التابع للاول وبذلك قرا يزيد المكي اي الحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال
قال ابن جني وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب
اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال ووجه ذلك
ايضا بان حركة الدال اعراب وحركة اللام غير اعراب وحركة الاعراب
اقوى فالاولى ان تكون متبوعة لا تابعة انتهى وهذا دليل على ان الاتباع
في الحركة لا يتقيد بكونه من كلمة واحدة ثالثها ما حرك بحركة المجاورة
وفي المغني والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا
انتهى نحو هذا جحر ضب خرب بكسر البا من خرب لمجاورته لضب
المجرور وهو صفة لجحر فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
التعذر لاشتغال المحل بحركة المجاورة رابعها ما سكن للوقف نحو جا
زيد ومررت بزيد ورايت زيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة
في الثالث فزيد مرفوع في الاول بضمة مقدرة منع من ظهورها
التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها
ما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الى باريكم واعبدوا باريكم وباريكم

[في الهامش: ومجرور في الثاني بكسرة مقدرة ومنصوب في الثالثة بفتحة مقدرة ح]

متفضل بالسكون للهمزة تخفيفا فباري في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني
منصوب بفتحة مقدرة وفي الثالث مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر
لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف السادس ما سكن للادغام نحو
وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا فداود فاعل فهو
مرفوع بضمة مقدرة على اخره والناس مفعول وهو منصوب بفتحة مقدرة
والعاديات مجرور بكسرة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال
المحل بالسكون العارض لاجل الادغام فعلم ان الموجب لتقدير الاعراب مع
الحركات اربع حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة الاتباع وحركة المجاورة
واما المجرور بالحرف الزايد نحو كفى بالله شهيدا وبحسبك درهم فيقال فيه
انه في محل كذا كما هو جوابه في غيرما محل ففي المغني واعلم ان مجرور لعل في موضع
رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما
بينهما من عدم التعلق بعامل انتهى فان قلت هلا كان من المعرب
تقديرا كما ادعاه بعض شيوخنا كالمحرك بحركة المجاورة وما الفرق بينهما
وكيف وصف بانه في محل مع ان المحل انما هو للمبني قلت انما حكموا عليه
بانه في محل ولم يعربوه تقديرا لما يلزم عليه ان يصير الاسم معربا باعرابين
في محل واحد وان كان احدهما لفظا والاخر تقديرا ولا نظير له في كلامهم
ولا يلزم ذلك فيما حرك بحركة المجاورة وكون المحل لا يكون الا للمبني ممنوع
بل غاية الامر انه اشتهر عندهم ان المحل للمبني والا فقد وصفوا المعرب
تقديرا بانه في محل ففي التعليقة لابن النحاس اذا قلنا ان الفتى والقاضي

هذا ويحتمل ان تقدير الاعراب فيما سكن للوقف والتخفيف للثقل لا للتعذر ويفرق بينهما وبين ما سكن للادغام لان الادغام لا يمكن بغير تسكين فالتسكين منه واجب بخلافهما وربما يؤيد الذي ما نقل عن ابن ناظر الجيش ما يقدر فيه الحركة قسمان قسم امتنع منه النطق بالحركة لعارض فلزم فيه التقدير كالمدغم وقسم يمكن فيه الاتيان بالحركة فسكن صونا للتخفيف انتهى بمعونة تتهن مح

على ان المحل ليس خاصا بالمبنيات بل يكون في المعربات ايضا

٤

في موضع رفع نعتي به ان الضمة مقدرة على الالف والياء ولولا امتناع الالف
من الحركة واستثقال الضمة على ياء القاضي لظهرت الحركة انتهى فتدبر
ذلك تدبرا جيدا ولا تكن ممن يفهم تقليدا ثم لما فرغ من ذكر القسم الاول
اعني ما تقدر فيه الحركة للتعذر شرع في الكلام على القسم الثاني وهو
ما تقدر فيه الحركة للاستثقال فقال وما اي وقسم تقدر اي الحركة
فيه رفعا وجرا للاستثقال وذلك كالقاضي وقاضٍ من كل اسم معرب
اخره يا لازمة قبلها كسرة منصرفا او غير منصرف ويسمى ما انطبق عليه
هذا الضابط المذكور منقوصا لنقص لامه اي حذفه للتنوين او لانه
نقص منه ظهور بعض الحركات فخرج بالاسم الفعل نحو يرمي والحرف
نحو في وبالمعرب الذي وبالياء ما اخره الف كموسى وباللازمة يا نحو
ابيك ويقبلها كسرة يا نحو كرسي فانه اي القاضي ونحوه تقدر فيه
الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر لثقلهما وثقل هذه اليا
وانثقلها الضمة وتظهر فيه الفتحة في حالة النصب حيث لا مانع لخفتها
لما سنذكره تقول اذا اردت التمثيل لذلك جا القاضي وقاض بضمة
مقدرة على اليا الموجودة في الاول والمحذوفة لالتقا الساكنين في الثاني
ومنه زانٍ في قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك ومررت بالقاضي وقاض
بكسرة مقدرة على اليا كذلك وربما ظن بعض ضعفة الطلبة من
المبتديين ان الكسرة الظاهرة في نحو قاض في المثال المذكور علامة الجر
ومن ثم سال بعضهم في الاية المتقدمة كيف عطف المرفوع اي وهو مشرك

على المجرور اي وهو زان وقيل له كان الاولى بك ان تقول كيف جر الفاعل
وتقول رايت القاضي وقاضيا وجواري بفتحة ظاهرة على اليا الموجودة
حيث لم تكن نايبة عن الكسرة ولم يتعرض لذلك لان كلامه في المقدر
وانما قال وتظهر فيه الفتحة ليتحقق المقدر وعدم ظهور الفتحة على اليا
في قول القايل اعط القوس باريها بسكون اليا لغة وقيل ضرورة ويويد
الاول قراة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم وقراة غيره
اهليكم قراة بسكون اليا وموجب هذا التقدير للضمة والكسرة ان
اليا المكسور ما قبلها ثقيلة وتحريكها بالضمة والكسرة يزيدها ثقلا
وظهورها اي الضمة في قول جرير يهجوا الفرزدق
وعرق الفرزدق شر العروق . خبيث الثرى كابي الازند . والكسرة
في قول الشاعر . لا بارك الله في الغواني هل . يصبحن الا لهن مطلب .
ضرورة وموجب ظهور الفتحة خفتها كما علمت ومحل تقدير الكسرة اذا
كان المنقوص منصرفا والا قدرت فيه الفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجر
نحو مررت بجوار وليال من قوله تعالى والفجر وليال ولا تقدر فيه الكسرة
خلافا لبعضهم لما علمت في المقصور وانما قدرت الفتحة حينيذ ولم تظهر
لانها نابت عن حركة ثقيلة التي هي الكسرة فلحقها الثقل لان نايب الثقيل
ثقيل كما تقدم في الكلام على تنوين العوض ومحل ظهور الفتحة في حالة النصب
ما لم يكن من المركب المزجي الذي جزؤه الاول يا نحو معدي كرب واعرب
اعراب المركب الاضافي والا قدرت الفتحة في حالة النصب نحو رايت

معدي

معدي كرب لما قدمناه في الكلام على المركب المزجي وهو مزيد الثقل الحاصل
بالتركيب فلم تقبل اليا الحركة مطلقا وسكنت للتخفيف وعن هذا احترزنا بقولنا
حيث لا مانع وفيه ان هذا التقدير حينيذ ليس للثقل بل للتعذر بالسكون العارض
لاجل التخفيف فليتامل فان قيل قد اقتصر المص فيما يظهر اعرابه على ذكر
الحركات مع انه لا يختص كما علم ولم يقتصر على ذلك فيما يقدر اعرابه بل ذكر
تقدير الحرف وقدمه على تقدير الحركة فما سر ذلك قلنا تقدم الجواب عن
ذلك وهو انه انما اقتصر فيما يظهر اعرابه على الاصل وانه لما كان تقدير
الحرف محل خفا واستغراب نبه عليه وقدمه على الحركة ثم لما ذكر تقسيم
القسم الاول الذي هو المعرب شرع في تقسيم القسم الثاني الذي هو
المبني فقال والمبني قسمان لا ثالث لهما ايضا ما اي قسم يظهر فيه
حركة البنا اي حركة للبنا بنا على ان البنا معنوي او حركة هي نفس
البنا بنا على انه لفظي وما اي وقسم يقدر اي حركة البنا فيه فالقسم الاول
الذي يظهر فيه حركة البنا ثلاثة اقسام قسم يبنى على الفتح وقسم يبنى
على الكسر وقسم يبنى على الضم ولم يذكر ما يبنى من الاسما على السكون
ويظهر فيها ويمكن دخوله في كلامه بان يراد بالحركة وجودها او عدمها فكانه
قال فالذي تظهر فيه حركة البنا او عدم حركته كذا لان السكون عدم الحركة
بسكون الفم وعدم تحركه عند النطق به ومن ثم سمي سكونا ولا يضر
عدم تمثيله له فحينيذ تكون الاقسام اربعة فالمبني على الفتح نحو اين
بالبنا على الفتح اي على علامته وهي الفتحة او هو نفس الفتحة وسمي فتحا

الحركات لانها صح

لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شي من العضلتين عند
التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط وكان بناوه علي
حركة ليلا يلتقي ساكنان او ليعلم انه له اصلا في الاعراب وكان على خصوص الفتح
للخفة لانه اقرب الى السكون ومن ثم كثر في كلامهم ولذلك بدا به المص اذ
لو حرك بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين لثقل لثقل
الكسرة مع اليا مع كثرة استعمال هذا اللفظ فيلزم كثرة استعمال الثقيل
فلا ينقض بنحو جَيْرِ لقلة استعماله ولما كان الكسر هو الاصل في التخلص من
الساكنين وكان اعدل الحركات لانه بين الضم والفتح في الثقل وابعد الحركات
عن الاعراب واقربها الى البنا لانه لا يكون اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه من ال
والاضافة كان المبني عليه اكثر من المبني على الضم ولذلك قدمه عليه فقال
ونحو امس بالبنا على الكسر اي علامة وهي الكسرة او هو نفس الكسرة وسمي
كسرا لانه ينشا عن كسر اللحي الاسفل اي انجراره الى اسفل انجرارا قويا عند
التلفظ به وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين
وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الايام
الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال
بما فيه ال في قولهم لقيته امس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير ما ذكر لما وصف
بذلك وانما قلنا بتقدير ما ذكر لانه ليس احد المعارف المعروفة التي هي
الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بال والمضاف لواحد منها
وكان بناوه على حركة لما تقدم وكان على خصوص الكسر لما انه على اصل

الاول فكانه معرفا بالعهدية تقديرا ومن ثم وصف ع

التقا

التقا الساكنين اي الاصل في التخلص من التقا الساكنين وانما كان الكسر
هو الاصل في ذلك لان الجر مختص بالاسما كما علمت والاصل ان يدل عليه بالكسرة
كما سياتي والجزم مختص بالافعال كما علمت والاصل ان يدل عليه بالسكون
كما سياتي فصارت الكسرة ضد السكون والاصل ان يتخلص من الشي بضده وفي
كلام الشاطبي وانما كان الاصل ذلك لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون
حركة الاعراب الا مع التنوين او ما عاقبه انتهى اي كما تقدم بخلاف الضمة والفتحة
فان كلا منهما يكون اعرابا مع عدم ما ذكر كما في الاسم الذي لا ينصرف ثم بنا
امس على الكسر في الاحوال الثلاثة هو لغة اهل الحجاز ووافقهم اكثر بني
تميم في حالتي النصب والجر واعربوه في حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف
اي رفعوه بالضمة من غير تنوين وذهب اقلهم الى اعرابه الاعراب المذكور في
الاحوال الثلاثة للعلمية اي الجنسية والعدل عن الامس ومحل هذا الخلاف
اذا توفرت في امس ست شروط احدها ان يراد به معين سوا كان ذلك
اليوم المعين هو اليوم الذي يليه يومك الذي انت فيه كما هو المتبادر الغالب
في الاستعمال كما تقدم ثم رايت بعض الشيوخ بحث في هذا اخذا من اطلاق
قول الشذور اذا اريد به معينا ثانيها ان لا يعرف بال ثالثها ان لا تضاف
رابعها ان لا يكسر خامسها ان لا يصغر سادسها ان لا يستعمل ظرفا فان
فقد شرط من هذه الشروط بان اريد به غير معين اي اريد به يوما ما من
الايام الماضية قبل يومك كمضي امس او عرف كمضي الامس او اضيف كمضي
امسنا او كسر كمضت ... اموس او صغر كمضي اميس وفي كلام بعضهم

معين

او قبله من الايام الماضية

امس

ولا نصغر امس كما لا يصغر غدا او استعمل ظرفا نحو اعتكفت فلا خلاف في اعرابه في غير فوات الشرط الاخير وانما اعرب لزوال علة البنا وهي تضمنه معنى حرف التعريف ويكون منصرفا فيما عدا المعرف والمضاف وانما صرف لفوات العلمية الجنسية التي هي احدى علتي منع الصرف فان قيل لم اعرب عند تعريفه بال مع انه في حالة بنايه متضمن لمعناها كما علمت قلنا لان عند ارادة تعريفه بذلك ينوى تنكيره وقد قال بعضهم ليس في العربية مبني يدخل عليه ال الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف بال صار معربا والمراد انه مبني في حال تعيينه لا في حال تنكيره فلا يرد ان خمسة عشر ونحوه لا يصير معربا بدخول ال عليه بل يبقى معها على بنايه لانه مبني حال تنكيره وفي فوات الشرط الاخير يكون مبنيا اجماعا كما في الاوضح وفي كلام سيبويه وقد جا اي في ضرورة الشعر امس بالفتح ثم ختم بالمبني على الضم فقال ونحو حيث بالبنا على الضم اي على علامته وهي الضمة او هو نفس الضمة وسمي ضما لانه ينشا عن ضم الشفتين عند التلفظ به وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الشرط ان كانت شرطية او لافتقارها الى الجملة افتقارا لازما وكان بناوها على حركة لما علم وكانت على خصوص الضم تشبيها لها بقبل وبعد واخواتهما من الغايات التي بنيت على ذلك للفرق بين حركة اعرابها وحركة بنايها لان الضم ليس حركة لها حال الاعراب فجعل حركة لها حال البنا ووجه الشبه ان حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد التي كان حقها ان تضاف اليه كساير اخواتها كما ان قبل وبعد قطعا عن الاضافة

الى ذلك فلا يقال حيث ملازمة للاضافة ونحو قبل وبعد غير مضاف فاين المشابهة وبناوها على الضم هو احدى اللغات التسع المشهورة الحاصلة بتثليث الثا المثلثة مع اليا او الواو او الالف ووجه بنايها على الكسر والفتح يعلم مما تقدم في اين وامس وحكى الكسايي ان فقعس يعربونها مطلقا اي في الاحوال الثلاثة وقراة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل الاعراب والبنا وذهب الزجاجي الى ان حيث اسم موصول بمعنى الذي وليست مضافة فبنا حيث وكونها غاية هو المشهور وذهب بعضهم الى اعرابه موافقة لفقعس والمبني على السكون من الاسما نحو كم بنيت للشبه الوضعي او المعنوي لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام ان جعلت استفهامية ومعنى رب التي للتكثير ان جعلت خبرية ومما بني على السكون نحو ذا ومتى والظاهر انه مقدر للتعذر لان الالف ساكنة بالذات فلا تقبل سكونا اخر فقد علمت ان الاسم بالنسبة للبنا اربعة اقسام لانقسام انواع البنا اليها كما سياتي مبني على الفتح ومبني على الكسر ومبني على الضم ومبني على السكون وعلمت ان الفتح على ان البنا لفظي هو الفتحة والكسر هو الكسرة والضم هو الضمة وعلى ان البنا معنوي تكون الفتحة والكسرة والضمة علامات وعلمت وجه التسمية بذلك وعلمت ان الاسم اذا بني على الفتح او الكسر او الضم يسال فيه ثلاث اسيلة لم بني ولم كان بناوه على حركة ولم كانت الحركة خصوص الفتحة او الكسرة او الضمة ولا يخفى انه اذا بني على السكون يسيل عنه سوال واحد وهو لم بني ولم يذكر المص ما بني من الاسما على ما ينوب عن الحركة كما فعل في المعرب فمما بني على نايب الفتح المثنى

فيه ان ذا ومتى مبنيان على سكون مقدر

وجمع المذكر وجمع المونث السالم اذا وقع كل اسما للا العاملة عمل ان نحو لا مسلمين
ولا مسلمين ولا مسلمات باليا في الاولين والكسرة في الاخير نيابة عن الفتحة
ومما يبنى على نايب الكسر ما بني على الفتحة نيابة عن الكسرة نحو سحر على القول
ببنايه ومما يبنى على نايب الضم المثنى وجمع المذكر السالم في الندا نحو يا زيدان المعينين
ويا زيدون كذلك والتمثيل بسحر لما ناب عن الكسر ذكره الجلال السيوطي
في النكت وقال كما بين ذلك في الشذور واقول فيه نظر لانه في الشذور وشرحه
لم يمثل لما بني على نايب الكسر لا بهذا المثال ولا بغيره وكنت تخيلت سابقا
ان يمثل له بلا مسلمات بالفتحة على القول به وهو الراجح وحينيذ تكون
نايبة عن الكسرة لانه حينيذ بني على خلاف ما ينصب به لو كان معربا
لان النصب في ذلك بالكسرة لا بالفتحة لانه اصل مهجور لا يلتفت اليه
ويقربه قوله في المغني في اسم لا ويبنى على الكسرة في نحو مسلمات وكان
القياس وجوبها ولكنه جا بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها
المركب انتهى اي لان المركب حقه ان يبنى على الفتحة لحقتها فليس المراد
ان استحقاقه للفتحة هنا لانها الاصل في نصب ما ذكر لانه اصل مهجور كما
علمت ثم ظهر ان هذا يعارضه جعل بنا مسلمات على الكسرة بطريق النيابة
عن الفتحة اذ لو كان النصب بالفتحة في ذلك اصلا مهجورا لما وقعت
النيابة عنها واما السكون في بنا الاسما فلا نايب عنه ثم ظهر انه لا يحسن
دخول السكون في كلام المص وانه انما اقتصر على المبني على حركة دون
المبني على السكون ودون ما يبنى على نايب الحركة لقوله والذي يقدر

فيه

فيه حركة البنا لان كلا من السكون والالف والواو واليا لا يقدر في البنا في الاسما
فلا يستقيم التقسيم والذي يقدر فيه حركة البنا من الاسما نحو المنادي المفرد
المبني قبل الندا فالمنادى نحو سيبويه من قولك يا سيبويه من كل علم مختوم
بويه وعلة بنايه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف وقيل لمشابهته لاسم الصوت
فبناوه لمشابهته المبني ونحو حذام من قولك يا حذام من كل علم لمونث جا على
فعال سوا كان اخره را كوبار وحضار وسفار ام لا كقطام فان هذا النوع
مبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تا التانيث وقيل لمشابهته للمبني
وهو اسم الفعل الذي على وزن فعال للامر كنزال في الزنة المبني لمشابهته الحرف
في الاستعمال او لوقوعه موقع المبني الذي هو الفعل كما قيل وكان على حركة لما تقدم
وكانت كسرة لما علم في امس وقيل لانها تشعر بالتانيث ومن ثم كسرت التا في
انت للمونث وذهب اكثر بني تميم الى بنا ما ختم برا واعراب ما لم يختم بها اعراب
ما لا ينصرف للعلمية والتانيث وقيل العدل عن فاعله فانك تقدر فيه
اي في نحو سيبويه وحذام في الندا الضمة لان المنادي المفرد يبني على ما يرفع
به لو كان معربا فهذا يبنى على الضمة تقديرا ونحو المنادى المذكور اسم لا العاملة
عمل ان المبني قبل دخولها نحو لا سيبويه بالتنوين عندنا فانك تقدر فيه الفتحة
لان اسمها المفرد يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فهذا يبنى على الفتحة تقديرا
وهذا التقدير وان كان لا يظهر اثره في المتبوع الذي هو الاسم المبني لكن
يظهر اثر ذلك التقدير في الاسم المعرب التابع لذلك الاسم المبني تقول في
تابع المنادي يا سيبويه العالم او نفسه او زين العابدين بالرفع لذلك التابع

اتباعا للضم ايلاذلك الضم المقدر في اخره اي اخر ذلك الاسم المنادي الذي
هو المتبوع فحركة المتبوع بنا وحركة التابع اعراب كما علم من تعبيره وفي جعل حركة
التابع اعرابا اشكال قوي لان عامل المتبوع لا يقتضي الرفع وقد تقرر ان العامل في
التابع هو العامل في المتبوع واجاب الفاضل الهندي في شرح الكافية بان العامل
فيهما يا الندا لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا وفيه نظر لا يخفى وعندي
ان حركة التابع اتباع لا اعراب والتعبير عنها بالرفع فيه مسامحة وحينئذ يكون
منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع او ان
العامل متوهم كانه توهم ان المتبوع نايب فاعل الفعل الذي ناب عنه يا بان يقدر
مبنيا للمجهول ويجوز ان تقول العالم او نفسه او فقه بالنصب اتباعا للنصب
الثابت لمحله اي لمحل ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع لانه في محل نصب على
المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا وظاهر كلامهم استوا الوجهين
فيما ذكر ثم رايت ابن الانباري قال والحمل على الموضع هو الاختيار عندي لان الاصل
في وصف المبني هو الحمل على الموضع انتهى ويمتنع العالم او نفسه او بطة بالجر
اتباعا للكسر الثابت للفظه اي للفظ ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع وتقول
في تابع اسم لا لاسيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدر وكانه ركب مع الموصوف
قبل دخول لا ويجوز نصبه فيقال ظريفا نظرا لمحل ذلك الموصوف ويجوز رفعه
فيقال ظريف نظرا لمحل ذلك الموصوف مع لا ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ
به وما ذاك الا لان حركة البنا الاصلية لا يجوز اتباعها لضعفها بلزومها
وعدم مفارقتها بخلاف العارضة بسبب الندا ونحوه كدخول لا فانه يجوز

اتباعها

اتباعها لانها شبيهة بحركة الاعراب من حيث انها تطرا وتزول وحركة الاعراب
مع كونها طارية اقوى من حركة البنا الاصلي بخلاف حركة البنا وقد الغز بعضهم
في هذه المسالة بقوله • يا هولا اخبروا سايلكم • ما اسم له لفظ وموضعان •
• • • • ولا يراعي لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان •
ولما قسم الاسم من جهة وصفه بالاعراب والبنا الى قسمين اي معرب ومبني
قسم الفعل من الجهة المذكورة الى ذلك فقال والفعل من حيث هو قسمان
قسم معرب على خلاف الاصل عند جمهور البصريين اي جاري عليه الاعراب
او صالح له وقدمه لشرفه وقسم مبني على الاصل ولا ثالث لهما ولم يحك المص
خلافا في اثبات الواسطة هنا كما قدمه في الاسم وهو بظاهره ربما يفيد انه
لا قايل بذلك هنا مع ان قياس من اثبت الواسطة في الاسم بما لم يظهر اعرابه ان
يثبتها هنا في الفعل المضارع الذي لا يظهر فيه اعراب وهو الفعل المعتل الاخر
ثم رايت المص في التصريح نقل ذلك عن ابن السراج ومن تبعه وعللوا على
تقدير الاعراب فيه بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره فيه انتهى
ومن المعلوم انه غير مبني فهو واسطة ثم رايت الشاطبي نقل عن بعضهم ان
الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة او غير مباشرة لا معرب ولا مبني
قال فهو حالة بين حالتين كالمضاف ليا المتكلم اي عند من قال انه واسطة كما
تقدم وسيعلم ضعف هذا القول وان المضارع المذكور مبني في الاول ومعرب
في الثاني على الاصح وان اردت معرفة كل من المعرب والمبني من الفعل فالمعرب
منه بالمعنى المتقدم الفعل المضارع للاسم في المعنى الذي اقتضى اعراب

الاسم وهو وجود معاني تركيبية تفتقر في تمييزها الى اعراب لتواردها
على صيغة واحدة على المشهور وتقدم انها في الاسم الفاعلية والمفعولية والا
ضافة واما في الفعل فهي النهي عن كل من امرين والنهي عن الاول واباحة
الثاني كما سياتي ايضاحه وذلك الفعل المضارع هو المجرد من نون الاناث
اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن من الذكور ضميرا او علامة ونون
التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بان لا يفصل بينها وبينه فاصل في اللفظ
او التقدير ثقيلة كانت او خفيفة كما سياتي في كلامه ولم يذكر للمعرب هنا
ضابطا فلم يقل هو ما تغير اخره بسبب عامل الخ كما فعل في الاسم لانه نوع
واحد وذلك المجرد اما مرفوع نحو يضرب او منصوب نحو لن يضرب
او مجزوم نحو لم يضرب والمبني منه الفعل المضارع غير المجرد مما ذكر على
الاصح كما سيذكره المص في علامات الافعال واحكامها والمبني منه ايضا الفعل
الماضي اتفاقا اي بالاتفاق او حال كونه بناء متفقا عليه ولاحظ له في الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا لعدم ما يقتضي اعرابه وفيه ما ستعلم واما محلا فقد
حكموا عليه في قولك ان قام زيد قام عمرو بانه في محل جزم وان الجزم محكوم
به لذلك الفعل وحده لا للجملة باسرها اي لا مع فاعله وكان حقه ان
يبنى على السكون لانه اي السكون الاصل في البنا اي الغالب لانه البنا
ضد الاعراب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لتتميز تلك المعاني
المقتضية له فالمناسب ان يكون البنا بعدم الحركة وهو السكون لتحقق
المضادة او لانه اخف فهو اليق بالمبني الثقيل بلازمة حالة واحدة
اولانه

في النهي عن الاول والنهي

اولانه عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استصحابه ولا يعدل عنه الا
لسبب وقد ذكروا للبنا على حركة اسبابا منها خوف التقا الساكنين ومنها
الاعلام بانه له اصلا في الاعراب وقد تقدما ومنها مشابهة المعرب وح
انما عدل هنا عن الاصل و بني اي الفعل الماضي على حركة لمشابهة
الاسم اي المعرب وهو اسم الفاعل وفي التصريح للمص لمشابهته للمضارع
في الجملة ولو قال لمشابهته المعرب لشملهما والمشابهة في امور منها وقوعه
ظاهرا صفة وصلة وخبرا وحالا فصفة في قولك مررت برجل
ضرب وصلة في قولك جا الذي ضرب وخبرا في قولك زيد
ضرب وحالا في قولك رايت زيدا قد ضرب وانما قلنا ظاهرا لان
المحكوم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة لا الفعل وحده وذكروا للبنا على خصوص
الفتحة اسبابا منها الخفة فلذلك قال وكانت تلك الحركة فتحة اي
خصوص الفتحة لفظا او تقديرا لتعادل خفتها اي الفتحة ثقل الفعل
لما سننبه عليه ومن المبني فعل الامر على الاصح فلذلك قال والامر اي فعل
الامر مبني لكن لا اتفاقا كالماضي بل على القول الاصح عند جمهور
البصريين على ما هو الاصل في البنا وهو السكون او نايبه ومقابله في
مقابل الاصح ما ذهب اليه الكوفيون وبعض البصريين ذهبوا الى
انه مضارع معرب مجزوم بالسكون او ما ناب عنه بلام الامر حال
كونها مقدرة غير ملفوظ بها فاصل اضرب مثلا عندهم اي
الكوفيين وبعض البصريين لتضرب بلام الامر وبنا المضارعة

حذفت تلك اللام حذفا مستمرا تخفيفا ثم حذفت تلك التا تخفيفا
ايضا او لخوف الالتباس بالمضارع الصحيح الاخر المرفوع وقفا اي في
حالة الوقف فلا يقال الالتباس مدفوع لان المرفوع محرك الاخر بالضمة
والمجزوم ساكن الاخر ويكفي الالتباس ولو في صورة فعلم ان ما لا لبس فيه
محمول على ما فيه لبس طردا للباب ثم بعد حذف التا لما صارت الضاد ساكنة
ولا يمكن الابتدا بالساكن اتى بهمزة الوصل توصلا الى النطق بتلك
الضاد الساكنة ولم يكتفوا بتحريك الضاد مع انه ايسر من اجتلاب الهمزة
محافظة على صيغة المضارع التي هي الاصل وفيه ان هذا خلاف الاصل فلا
يعول عليه من غير ضرورة تدعو اليه لكنه قال في المغني وبهذا القول اقول
واستدل له بامور منها انهم قد نطقوا بهذا الاصل كقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش ... وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا
وفي الحديث لتاخذوا مصافكم بالتا الفوقية ثم لما قسم المعرب من الاسما الى
قسمين ما يظهر اعرابه وما يقدر اخذ يقسم المعرب من الافعال الى ذلك فقال
ثم المعرب من الافعال اي الذي هو كما علمت الفعل المضارع المجرد من نوني
الاناث والتوكيد قسمان ما اي قسم يظهر اعرابه اي علامة اعرابه
لفظا لصلاحية اخره لذلك وما اي وقسم لا يظهر اعرابه بل يقدر هو اي
اعرابه اي علامة اعرابه لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك وكان من حقه
ان يبرز هذا الضمير لان يقدر صفة جرت على غير من هي له وفيه
ما تقدم فالقسم الذي يظهر اعرابه اي علامة اعرابه لفظا حيث لا مانع

قسمان

قسمان لا ثالث لهما قسم علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة او
عدمها وهو السكون والقسم الثاني من القسم الاول هو الفعل المضارع
الصحيح الاخر وهو ما اخره حرف صحيح اي ليس من حروف العلة المتقدم
ذكرها ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة ولم يقم به
مانع يمنع من ظهور ذلك بقرينة تمثيله للمرفوع بقوله كيضرب وللمنصوب
بلن يضرب وللمجزوم بلم يضرب والقسم الاول من القسم الاول هو
الفعل المضارع الذي اتصل به الف اثنين او واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة ولم
يوكد بالنون الثقيلة نحو يفعلان ويفعلون وتفعلين ولم ولن تفعلا ويفعلوا
وتفعلي فقد علمت ان ظهور علامة الاعراب في الفعل لا يختص بالحركات كما هو
ظاهر اقتصار المص عليها وتقدم له نظير هذا في الاسم وقلنا فيما سبق ان
اقتصاره لعله لكونها الاصل وان الانسب بما ذكره في المقدر ان يذكر الحرف ايضا
كما ذكرنا انه ذكره فيما يقدر ولم يقتصر على الحركات وهذا ياتي نظيره هنا فانه
ذكر الحرف فيما يقدر حيث قال والذي يقدر اعرابه اي علامة اعرابه قسمان
ما اي قسم يقدر فيه حرف وقدمه لما سبق في الاسم وما اي قسم يقدر فيه
حركة فالذي يقدر فيه حرف الفعل المضارع المرفوع المتصل به
واو الجماعة او الف اثنين او يا المونثة المخاطبة اذا اكد بالنون
اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ ويقدر فيه نون
الرفع وخرج بالمرفوع المجزوم والمنصوب فان اعرابه يكون ظاهرا كما سياتي فالمضارع
المرفوع المتصل به واو الجماعة المؤكد بما ذكر نحو لتبلون والمتصل به الف

اثنين نحو لتبلوان والمتصل به يا المخاطبة نحو لتبلين واذا اردت معرفة
اصل كل واحد منها فلتبلون اصله بعد التوكيد بالنون المذكورة لتبلوون بواوين
اولاهما لام الفعل لانه مضارع بلي يبلو من الابتلا وهو الاختبار والتجربة وثانيهما
واو الجماعة وثلاث نونات زوايد نون الرفع ونون التوكيد تحركت الواو
الاولي التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها قلبت الفا وفا بالقاعدة فاجتمع
حينيذ ساكنان تلك الالف المنقلبة وواو الجماعة حذفت الالف لالتقا
الساكنين اي للتخلص منه او يقال استثقلت الضمة على الواو الاولي التي
هي لام الفعل فحذفت تلك الضمة للثقل فاجتمع ساكنان الواو الاولي والثانية
حذفت الاولي لانها جزء كلمة للتخلص من التقاء الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
توالت امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع
لتوالي الامثال فاجتمع ساكنان على غير حده بنا على ان الذي على حده ان يكونا
في كلمة واحدة ويكون الاول منهما حرف مد والثاني مدغما والساكنان هما
واو الجماعة ونون التوكيد الاولي المدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا
ساكنا فلم يمكن تحريكها فحركت الواو بالضمة المناسبة لها لالتقا الساكنين
اي التخلص منه وخصت بالتحريك ولم تحذف تلك الواو لعدم وجود ما
يدل عليها من الحركات قبلها وهي الضمة ولم تحذف النون المشددة لانه
جيء بها لغرض يفوت بحذفها وهو التاكيد فان قلت قد علم مما سبق ان
القاعدة انه اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها يجب قلبها الفا وما السبب
في ان الواو لم تنقلب ههنا الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها قلت السبب

مطلب

قوله

وفي بعض النسخ [illegible]

فخذ

في ذلك ان الحركة وهي الضمة هنا عارضة للتخلص من الساكنين والحركة
العارضة لا اعتداد بها في الاعلال فلا يعل لاجلها ولتبلوان اصله بعد
التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك النونات الثلاث فاجتمع فيه ساكنان
على غير حده على ما تقدم الف الاثنين ونون التوكيد الاولي المدغمة في الثانية ولم
تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا يمكن تحريك النون الاولي
ولم تحذف النون المشددة لما تقدم ولم تقلب الواو الفا مع تحركها وانفتاح
ما قبلها لئلا يلزم التقا الساكنين وهما الالف والنون الاولي المدغمة على غير
حده وغاية ما فعلوا ان حركوا النون الثانية بالكسرة كنون المثنى فعلم
ان هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقا الساكنين كما قد يتوهم ولتبلين
اصله بعد التوكيد لتبلوين تحركت الواو التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها
قلبت الفا وفا بالقاعدة فالتقى ساكنان على غير حده تلك الالف المنقلبة
ويا المونثة المخاطبة فحذفت الالف لالتقا الساكنين اي للتخلص منه
وخصت بالحذف لانها جزء كلمة بخلاف اليا بعد هذا الاعلال توالت امثال
ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد حذفت نون الرفع لتوالي تلك
النونات فاجتمع ساكنان يا المخاطبة والنون الاولي من نوني التوكيد
المدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلا يمكن تحريكها كما علمت فحركت
تلك اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقا الساكنين
وخصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها
وهي الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي اليا ما تقدم في الواو

لتبلوان توالت فيه امثال ثلاثة زوايد وهي نون الرفع ونونا التوكيد صح

ايضا والحاصل انهم اغتفروا هنا التقا الساكنين صح

من السوال والجواب المذكورين في كلام المص وبالتقييد بزوايد لا يرد انه قد جمع بين
ثلاث نونات نحو النساجنن في الماضي ويجنن في المضارع لان منها ثنتين من نفس
الكلمة وواحدة زايدة والثقل انما يحصل بالزايد وحيث حذفت نون الرفع لعارض
توالي النونات فانها تقدر علامة الرفع حرصا على بقا علامة الرفع بخلاف ما اذا
حذفت لا لتوالي الامثال بل للجازم بان كان المضارع المذكور اي الذي اتصلت به
واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة مجزوما فانها لا تقدر
نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين وعن هذا احترز المص بقوله المرفوع وقد
اشرنا اليه فيما سبق ووعدنا ثم بجيه فالمضارع المذكور المجزوم من المعرب لفظا لان
اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع للجازم وهو لا
الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة
والنون المدغمة حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها فصار يصدنك وهذا من
المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل فواو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ
فهي فاصلة في التقدير وقد قدمنا ان نون التوكيد لا يقتضي بنا المضارع
الا ان باشرته في اللفظ والتقدير وقولنا ثم اكد بالنون اي بعد دخول الجازم
هو الواضح لا قول الجمال ابن هشام في شرح القطر اصله قبل دخول الجازم
يصدوننك لانه انما ياتي على شذوذ وهو توكيد الفعل الخالي عن الطلب وما في
معناه واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون الرفع
للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقا ساكنان وهما
الالف والنون المدغمة لا يجوز ان يحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل

الواحد

الواحد ولا النون لئلا يفوت ما جي به لاجله والنون المدغمة لا يمكن تحريكها كما
علمت فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى الى اخر ما تقدم في تبلوان واصل
الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترايين بوزن تفعلين فالرا فا الكلمة والهمزة
عينها واليا الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى الرا ثم حذفت الهمزة تخفيفا
لكثرة الاستعمال فصار تريين بفتح الرا وكسر اليا الاولى وسكون الثانية
قلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او استثقلت الكسرة عليها
فحذفت فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جز كلمة فصار ترين
بفتح الرا وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزايدة
فحذفت النون فصار اما تري بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالثقيلة فالتقى
ساكنان وهما يا المخاطبة والنون المدغمة وحذف احداهما متعذر لما علمت
فحركت اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة وفيه ما تقدم فكون الاعراب في هذه اي من السوال والجواب في يا تبليين
الثلاثة لفظيا واضح لانه يحذف النون للجازم لا تقديرا وان النون حذفت
لتوالي الامثال كالثلاثة قبلها كما توهمه بعضهم وممن توهم ذلك الجمال ابن
هشام في التوضيح وقد يقال هو منه بنا على ما يراه من خلاف المشهور الذي
قدمناه عنه من ان نون التوكيد في ذلك جي بها قبل دخول الجازم اذ عليه
قد يقال حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فلما دخل الجازم قدر وجوده ثم حذفوها
وحينئذ سقط الاعتراض عليه لان من اعترض بني اعتراضه على ما هو
المشهور من ان التاكيد متاخر عن الجازم فليتامل وربما حذفت نون الرفع من
المضارع المرفوع الذي اتصل به ما ذكر لغير توالي الامثال بل لمجرد التخفيف

كقول الشاعر • أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي • وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي •
وهو نادر وهذا ما يتعلق بما يقدر فيه حرف ولم يذكر ان تقدير هذا الحرف للثقل او
التعذر وظاهر صنيعه ان هذا لا يتصف بتعذر ولا استثقال حيث سكت عنه في
ذلك وذكره فيما تقدر فيه الحركة حيث قال والذي تقدر فيه الحركة قسمان ما اي
قسم تقدر اي الحركة فيه تعذرا لذاته وهو ما في اخره اي ما اخره الف
كيخشى لما علمت ان ذات الالف لا تقبل الحركة فانه تقدر فيه الضمة في حالة
الرفع والفتحة في حالة النصب على الالف للتعذر لذاته نحو هو يخشى ولن
يخشى ومما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا لذاته بل لعارض ولم يعرج عليه كما اشار
في الاسم اليه ما اشتغل اخره بحركة النقل كما في قول القائل ونهنهت نفسي بعد
ما كدت افعله بفتح اللام والاصل بعد ما كدت افعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم
نقلت حركة الها التي هي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع
فصار الرفع مقدرا او بالسكون للادغام نحو يضرب بكر وقد يقدر عدم الحركة
وهو السكون للتعذر لا لذاته بل لعارض بان اشتغل اخر المضارع بحركة التخلص
من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وعن هذا العارض احترزنا
فيما سبق بقولنا ما لم يتصل به مانع يمنع من ظهور ذلك وما اي وقسم تقدر
اي الحركة فيه استثقالا وهو ما في اخره اي ما اخره واو كيدعو وما
في اخره اي اخره يا نحو يرمي فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع
فقط على كل من الواو واليا للثقل فان كلا من الواو واليا حرف ثقيل وتحريكه
بالضمة يزيده ثقلا واما ظهورها على الواو في قول الشاعر •

اذا قلت علّ القلب يسلو • وعلى اليا في قول الشاعر • تساوي عنزي غير
خمس دراهم • فضرورة وتظهر الفتحة على كل من الواو واليا حالة النصب
لخفتها وعدم ظهورها على الواو في قول الشاعر • ارجو وآمل ان تدنو مودتها •
وعلى اليا في قول الشاعر • ما اقدر الله ان يدني على شحط • ضرورة وقال بعضهم
هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون
الواو وفيه انه يجوز ان يكون ذلك على اهمال ان في المعطوف عليه والمبني من
الافعال قسمان لا ثالث لهما القسم الاول مبني على الفتح لفظا او تقديرا
فالمبني منه على الفتح لفظا كضرب واستخرج وعلى الفتح تقديرا نحو كفي
وضربت بتثليث التا وضربنا زيدا وضربتما وضربتم وضربتن وضربن
والزيدون ضربوا فانه مبني على الفتح تقديرا منع من ظهوره التعذر لذاته
في نحو كفي ولعروض السكون للتخفيف في ضربت وضربنا وضربتما وضربتم
وضربتن لخوف توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما سيصرح
به وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت وقولهم كالكلمة الواحدة احترازا عن
الكلمات فربما اجتمع فيها ثمان حركات متوالية كقوله تعالى اني رايت احد
عشر كوكبا ولا يرد نحو علبط وجندل لانه مزال عن اصل اذ اصل الاول
علابط والثاني جنادل حذفوا الالف تخفيفا وما حذف للتخفيف في
حكم المنطوق به وقيل انما سكن ما قبل نا في ضربنا لتمييز الفاعل من المفعول
ثم حملت التا والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وبهذا القيل قال
الشيخ ابن مالك ولعروض الضمة لمناسبة واو الجماعة في ضربوا فعلم ان محل بنا

اي لفظا فيختص بضرب او تقديرا فيعم نحو رمى وكذا
فيما اتصل به ضمير الرفع المتحرك وعلى الاصح في قوله
لنظائر كلامه الان جعل الشرط اخذه كفاه بقوله
بما يتصل اخره قبل اي اللفظي الشامل له كلامه وليس
السكون والضم بناء على الاصح بل الثاني للمناسبة
والاول لكراهة الثقل باجتماع اربع متحركات
متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو
ضربت وحمل عليه نحو اكرمت

وقسم مبني على الضم اي الضمة وانما بني على حركة لما تقدم وكانت ضمة تشبيها بالغايات التي هي قبل وبعد واخواتهما في شدة الابهام والاحتياج الى ما تضاف اليه نحو منذ الجارة قال في العزة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ انتهي بخلاف منذ الرافعة فانها اسم مبتدا او خبر مبنية للشبه اللفظي في نحو ما لقيته منذ يومان فعلى الاول يكون التقدير امد عدم اللقي يومان وعلى الثاني يكون التقدير بيني وبين لقايه يومان فيكون هذا التركيب كلاما يتضمن جملتين مستانفتين الاولى مستانفة استينافا نحويا والثانية مستانفة استينافا بيانيا لانها جواب سوال مقدر ناشي عن الجملة الاولى كانك لما قلت ما لقيته قيل لك على الاول ما امد ذلك اي مدته فقلت امده اي مدته يومان وعلى الثاني قيل لك ما بينك وبين لقايه فقلت بيني وبينه يومان وعلى الاول اقتصر ابن هشام في القواعد لان الثاني بعيد من جهة اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان فيه جعل اللفظ الواحد بمعنى ظرفين مضافين ولا نظير له في كلامهم واما المعنى فلان المناسب ان لا يكون السوال عن عدم اللقا وان يكون جوابه كذلك لا عن اللقي لانه لا ينشا عن ما لقيته السوال عن اللقي بل عن عدمه وقيل هو ظرف مضاف للجملة بعده ويومان فاعل بفعل محذوف اي انتفى اللقي منذ مضى يومان فعاملة في منذ لما فيها من معنى النفي وقيل يومان خبر لمبتدا محذوف وتلك الجملة صلة للذال من منذ لانها ذو الطايية تركبت مع من الابتدايية والتقدير من الزمان الذي هو يومان وقيل ان منذ وما بعدها جملة اسمية في موضع نصب على الحال والتقدير ما لقيته في حالة عدم لقيه يومان والكلام على هذه الاقوال

على الاقوال في اعراب منذ يومان

الثلاثة

الثلاثة جملة واحدة مستانفة لا جملتين مستانفتين كما في القولين الاولين وضعف الاول من هذه الاقوال الثلاثة بان فيه حذف الفعل من غير احتياج والثاني بان فيه حذف صدر صلة غير اي من غير استطالة ولا دليل على ان منذ مركبة من من الابتدايية وذو الطايية وضعف الثالث بانه يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا من غير رابط واما الجواب عنه بانه يكفي الربط من جهة المعنى وهو موجود وان كان من جهة اللفظ مفقودا ففيه نظر لان الربط اللفظي في الجملة الاسمية الواقعة حالا لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو والضمير او هما وهذا توضيح لخلاصة الكلام في هذا المقام وقد علمت فيما سبق حكمة تقديم الفتح على كل من الكسر والضم وتقديم الكسر على الضم ثم لما فرغ من ذكر المعرب والمبني شرع يتكلم على الاعراب والبنا مقدما للكلام على البنا لقلة الكلام على احكام انواعه فقال والبنا على القول بانه معنوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدما النحاة وبعض المتاخرين يقال في تعريفه انه لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لفظا وتقديرا لغير عامل اي عدم تغير ذلك الاخر لفظا وتقديرا بعامل ملفوظ به او غيره بان لا يتغير اصلا او يتغير لا بسبب عامل نحو حيث لان اخرها وان تغير لكن لا بعامل على ان لك ان تمنع تغير اخر حيث لان الفتح والكسر والضم لغات مختلفة زاد بعضهم في التعريف ولا اعتلال حتى لا يرد لزوم اخر المعتل كالفتي ولا حاجة اليه لان المعتل اخره حالة واحدة لفظا لكن لا يلزم اخره حالة واحدة تقديرا وذلك كلزوم كم وقد ولم للسكون وقد علمت وجه بناكم ولزوم اين وبان وان للفتح وقد علمت وجه بنا اين وعلمت ايضا وجه البنا على حركة ووجه خصوص كونها فتحة ولزوم هولا وجير للكسر وانما بنيت هولا

وان لزم ع

لمشابهتها للحرف في المعنى وهو الاشارة وقد علمت وجه البنا على حركة ووجه
خصوص كونها ضمة والبنا على القول بانه لفظي وهو ما عليه الجمهور
يقال في تعريفه انه ما شي جي به لفظا او تقديرا لا لبيان مقتضى العامل اي
الامر الذي يطلبه العامل ويقتضيه من شبه الاعراب بيان لما اي المشابه له في
كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا في الاخر وليس اي ذلك الشبه حكاية ولا نقلا
ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا فالحكاية
نحو من زيدًا بالنصب ومن زيد بالجر جوابا لمن قال رايت زيدًا ومررت بزيد
وكذا زيد بالرفع لمن قال جا زيد على الراجح كما تقدم فالمص اقتصر على المتفق عليه
والنقل نحو من اوتي بضم النون نقلا اي بنقل تلك الضمة من الهمزة الى تلك النون
والاتباع نحو الحمدِ لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام على ما تقدم والتخلص من التقاء
الساكنين نحو لم يكنِ الذين كفروا بكسر النون وفيه انه علم مما سبق ان من
اسباب البنا على حركة خوف التقا الساكنين وهو تصريح بان حركة البنا تكون
للتخلص من الساكنين والمناسبة نحو ضربوا والتخفيف نحو ضربت على ما تقدم
والوقف نحو جا زيد بالسكون فليس هذا السكون ولا شي من الحركات المذكورة بنا
ثم لما ذكر حقيقة البنا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي مقدما للاول
على الثاني عكس ما ياتي له في الاعراب اخذ بذكر انواع البنا فقال وانواع البنا على
القولين اربعة ضم اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالضم
وعلامته على الاول الضمة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها وعلى الثاني
هو نفس الضمة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الضم ضما لكن اذا كان بمعنى

قوله خصوص كونها ضمة ... حيث ... ويعلم ... [illegible]

ويمكن ان يدفع بان ما علم مما سبق ان من اسباب البنا على حركة خوف التقا الساكنين انما هو اذا كانا في كلمة واحدة كما في نحو امس وما ذكر هنا فيما اذا كانا في كلمتين نحو لم يكن الذين كفروا ... حركة التخلص المعدودة من حركات البنا هي حركة التخلص الاول ... والثاني ... انما التقا الساكنين ... واحدة وهو على تقدير الانفكاك ... والنون ... لازمة واللزوم ... حركة البنا للمناسبة

الضمة

الضمة واما اذا كان بمعنى اللزوم فلعله باعتبار علامته ولم ينظروا الى وجه التسمية
لما ناب عن الضمة وكسر اي نوع من اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص
يسمى بالكسر وعلامته على الاول الكسرة ملفوظا بها وعلى الثاني هو نفس الكسرة
وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة
وتقدم وجه تسمية الكسر كسرا لكن اذا كان بمعنى الكسرة وفيه نظير ما سبق
وهما اي الضم والكسر ثقيلان واثقلهما الضم كما تقدم ولثقلهما المعلوم مما
سبق تقدم وثقل الفعل المعلوم مما ياتي لم يدخلا فيه اي الفعل ودخلا
الاسم والحرف وقد قدمنا ان ذلك دليل على ان الضمة في ضربوا للمناسبة
لا للبنا وفتح اي نوع من انواع اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالفتح
وعلامته على الاول الفتحة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية
الفتح فتحا لكن اذا كان بمعنى الفتحة وفيه نظير ما سبق وسكون اي نوع من انواع
اللزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالسكون وعلامته على الاول قطع
الحركة لفظا او تقديرا وما ناب عنها او هو نفس قطع الحركة وما ناب عنها وتقدم
وجه تسمية السكون سكونا لكن اذا كان بمعنى عدم الحركة وفيه نظير ما سبق
وهما خفيفان اي الفتح والسكون ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث يعني الاسم
والفعل والحرف فعلم ان هذه الانواع الاربعة قسمان قسم مشترك بين الاسم
والفعل والحرف وقسم مختص بالاسم والحرف والى ذلك اشار بقوله فحينئذ
السكون والفتح يشترك فيهما الاسم فيوجدان فيه نحو كم من اسما
الاستفهام واين من اسما الشرط والاستفهام والفعل فيوجدان فيه

كالفتحة في اين ...

كاضرب الى ... [illegible]

نحو قم فعل امر وبان فعل ماض والحرف فيوجدان فيه نحو لم من
الحروف الجازمة وان من الحروف الموكدة والكسر والضم يختص بهما الاسم والحرف
ولايدخلان الفعل لما تقدم مثال دخول الكسر في الاسم والحرف امس وجير
وتقدم الكلام عليهما ومثال دخول الضم في الاسم والحرف منذ في لغة من
رفع بها او جر فالرافعة اسم والجارة حرف وتقدم الكلام على ذلك مستوفي وكان
المناسب لما سياتي في الاعراب ان يقول هنا ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وعلامات فروع ثم اشار الى الكلام على الاعراب بقوله والاعراب مصدر
اعرب اذا غير او حسن او ابان وقد ياتي لازما بمعني تكلم بالعربية او صار
له خيل عراب او اعطي العربون وكل المعاني التي ذكرت للمتعدي وكذا اللازم
بالنسبة لمعناه الاول تناسب المعني الاصطلاحي المقابل للبنا على القول
بانه لفظي وهو مذهب الجمهور قال بعضهم الوجدان يدل على انه الحق
لانه انما جي به للتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بما يظهر انتهي ويقال في تعريفه
ما اي شي جي به لفظا او تقديرا اخر الاسم الذي لم يشبه الحرف
او الفعل المضارع الخالي من النونين سوا كان ذلك الاخر حقيقة او حكما
لبيان مقتضي العامل اي ما يقتضيه العامل ويطلبه وهو الرفع والنصب
والجر والجزم ومن ثم بين ذلك بقوله من حركة او حرف او سكون او حذف
فخرج حركة الاتباع والحكاية والنقل والتخلص من الساكنين فليس
شي من ذلك اعرابا كما انه ليس بنا كما تقدم والاعراب على القول بانه
معنوي وهو ما عليه غير الجمهور من قدما النحاة وبعض المتاخرين ونسبه

[illegible]

بعضهم

بعضهم لاكثر اهل العربية وايد بانه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات نفس
الاعراب لم تصح الاضافة اذ لا يضاف الشي الي نفسه وبان الحركات قد تزول
بالوقف مع الحكم بالاعراب ورد الاول بانه قول صادر عن غير تامل اذ الاضافة
في ذلك من اضافة الاعم الى الاخص ولا شبهة في تغايرهما ورد الثاني بان
الحركة في الوقف مقدرة يقال في تعريفه تغيير اي تغير اخر الاسم حقيقة او
حكما اذاتا او صفة حقيقة او اعتبارا وقد بيناه في المعرب والمراد بالاسم الاسم المتمكن
اي الذي له تمكن في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف شبها قويا بمعني ان لا يعارضه
ما يرجع به الى الاعراب مما هو من خصايص الاسما وممن ذكر ان سبب بنا الاسم
مشابهة الحرف لا غير ابن جني والزجاجي وذكر ابن العطار انه مذهب الحذاق من النحاة
وجري على ذلك الشيخ ابن مالك وجعله في الخلاصة اربعة اشيا احدها الشبه الوضعي
بان يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بان يكون على حرف او حرفين بحسب الوضع
الاصلي ومن ثم اعرب ما وضع من الاسما على اكثر من حرفين ثم دخله الحذف حتي
صار على حرفين نحو يد ودم واب واخ ولهذا الشبه الوضعي بنيت الضماير علي
اشهر الاقوال لان اكثرها على حرف او حرفين بحسب الوضع وما وضع منها على اكثر
من ذلك فبطريق الالحاق وقد انكر الشيخ ابو حيان هذا الشبه حيث قال لم اقف
علي الشبه الوضعي الا لهذا الرجل يعني ابن مالك ثم لا يخفي ان محل اعتبار الشبه
الوضعي في غير باب التسمية لان من يري الشبه الوضعي اعرب الاسم المسمي به
وان كان على حرف او حرفين وقد قال سيبويه اذا سميت بـا ضرب قلت
جاني اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وكانهم نظروا الى ان وضع

التسمية طاري فهو ضعيف عن تاثير البنا اي وجوبا والا فاعراب ماذكر ليس بواجب
اذ يجوز فيه البنا ومن ثم جوزوا بنا اذ الاسمية لشبهها بقد الحرفية بخلاف ما
هو باصل وضع اللغة لقوته فاندفع ماقيل هذا من سيبويه ينفي الشبه الوضعي
ثانيها الشبه المعنوي بان يودي بالاسم معنى من معاني الحروف اي معنى غير مستقل
ملحوظا تبعا وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة فمن ذلك اسما الا
ستفهام والشرط الا اي فانها اعربت لوجود المعارض وهو ملازمتها الاضافة
الى المفرد واسما الاشارة الا ذان وتان فانهما اعربا لوجود المعارض وهو مجيهما
على صورة حتى يقال له مثنى حقيقة ان يكون معربا يقبل التنكير وايضا لم يجيا
على قياس المثنى اذ قياسه فيهما ذيان وتيان بقلب الفهما يا لان اصل ذا ذيي حذفت
لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا ومثل ذا تا كما يقال في تثنية الفتى فتيان او فتوان
بقلب الالف يا او واوا لانها اصلها لانهم فرقوا بين تثنية المعرب والمبني وبهذا
يعلم رد اعتراض المص على الجمال ابن هشام في قوله في التوضيح وانما اعرب هذان
وهاتان لضعف الشبه بما عارضه من مجيهما على صورة المثنى انتهى بان هذا
القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن
قال بانهما مبنيان قال مجيهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة فقوله
اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما حقيقة فقوله اولا وانما اعرب
هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة وقوله ثانيا لمجيهما على صورة
المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما
معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه انتهى ثالثها الشبه

الاستعمالي

الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف بان يكون عاملا غير معمول اولا عاملا
ولا معمولا لان من الحروف ما ليس عاملا ولا معمولا فيشمل الشبه الاهمالي والمعنى الاول
بنيت اسما الافعال لانها تعمل ولا يعمل غيرها فيها على ماقاله الاخفش وجرى عليه
الشيخ ابن مالك وللمعنى الثاني بنيت الاسما قبل التركيب مع العامل عند الشيخ ابن
مالك رابعها الشبه الافتقاري وهو ان يفتقر الاسم الى جملة افتقارا لازما
ومن ثم بنيت الظروف المضافة لزوما الى الجمل كاذا وحيث وبنيت الاسما المو
صولة لافتقارها الى الصلة الا اي فانها اعربت في غالب احوالها عند سيبويه
وفي ساير احوالها عند غيره لوجود المعارض وهو ملازمتها الاضافة الى المفرد والا
اللذان واللتان فانهما اعربا لوجود المعارض وهو مجيهما على صورة المثنى وليسا
من المثنى لما علمت ان من شرط المثنى الحقيقي ان يكون مفرده معربا يقبل
التنكير وايضا لم يجيا على قياس التثنية اذ قياس التثنية فيهما اللذيان
واللتيان باثبات اليا كما يقال في تثنية القاضي قاضيان وفيه ما تقدم في
ذان على ان المص نقل ان الشيخ ابن مالك قال في شرح التسهيل العرب استغنت
بتثنية اللذ بحذف اليا واللت كذلك عن تثنية الذي والتي باثبات اليا لان
العرب لم تثنهما انتهى فان قيل هلا اعرب اللذين بالواو رفعا وباليا نصبا
وجرا كما فعل بعض العرب لان الجمع من خصايص الاسما فقد عارض شبه الحرف
ما هو من خصايص الاسما وهو مجيه على صورة الجمع وليس من الجمع الحقيقي
لان من شرط الجمع المذكر الحقيقي ان يكون مفرده معربا يقبل التنكير والذي
ليس كذلك كما تقدم وايضا هذا مفرده اعم منه معنى ومن ثم حكم عليه

بانه اسم لا جمع قلنا فرق الشيخ ابن مالك بين صورتي المثنى والجمع حيث قال
ولم تعرب اكثر العرب الذين اي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وان كان الجمع من
حضايص الاسما المتمكنة اي كما ان التثنية كذلك لان الذين مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى انتهى وفيه ان المقتضي
للاعراب كونه على صورة الجمع لا ان يكون جمعا حقيقيا فكونه ليس على سنن
الجمع هو المراد واجاب بعض الشيوخ بانه وان كان المدعي انه على صورة الجمع
لكن كونه على صورته مع مخالفته لواحده لا اثر له لضعف المشابهة في الصورة
مع اختلاف المعنى انتهى ومن هذا يعلم ان الشبه الوضعي والاستعمالي لا فعالها رض
واعترض على حصر سبب البنا في شبه الحرف بان الناس قد ذكروا للبنا اسبابا
غير شبه الحرف كالاضافة الى المبني والوقوع موقع المبني ومشابهة المبني في
الخروج عن النظير كذا قال بعضهم واشار الشيخ ابن مالك للجواب حيث
قال في شرح العمدة جعل شبه الحرف سببا لبنا الاسم اولى من غيره لان
اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره انتهى
اي فسائر الاسباب التي ذكروها للبنا لا تخرج عن هذه الانواع الاربعة
وقد قال بعضهم شبه الحرف لا ينحصر في هذه الانواع الاربعة اذ منه سقوط
موجب الاعراب ومنها الجمود ومنها اللزوم لموضع واحد واجاب بعضهم
بان الشيخ ابن مالك اراد الشبه الموجب للبنا وهو شبه الحرف المذكور في
هذه الانواع الاربعة وما عداه يجوز معه الاعراب وهذا كله على تسليم
ان عبارته في الخلاصة تفيد الحصر في هذه الانواع الاربعة بان تكون

الكاف

الكاف داخلة باعتبار تعدد مثل هذه الانواع المذكورة والا فعبارته ظاهرة في
عدم حصر شبه الحرف في الانواع المذكورة اذ في الكاف تنبيه على ان ثم اشيا من
شبه الحرف لم يذكرها اذ لو اراد الحصر لقال في الشبه الوضعي الخ ومن ثم
قال بعضهم اشار الى الشبه الاهمالي الذي ذكره في الكافية بالكاف وقد علمت
دخول الشبه الاهمالي بالبنا لا لاجل مشابهة للحرف في هذه الانواع الاربعة ان الحرف
لم يبن لاجل شي منها وانما بني لما تقدمه المص وهو عدم تداول المعاني التر
كيبية عليه بصيغة واحدة ومن شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم
واجيب بان هذه الانواع وان لم تكن اسبابا لبنا الحرف الا انه يصح الالحاق
بسببها على طريقة قياس الشبه وهو حمل الفرع على الاصل لضرب من
الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل وفي البنا بالمشابهة سوال
هو اذا اشبه الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم فلم اثرت مشابهة
الاسم للحرف حتى بني ذلك الاسم ولم تؤثر مشابهة الحرف للاسم حتى
يعرب ذلك الحرف اجيب بان الحرف ثبت استغناؤه عن الاعراب فلو اعرب
لكان الاعراب فيه ضايعا كما تقدم وعطف على الاسم المتمكن قوله و الفعل
المضارع الخالي اي وتغير اخر الفعل المضارع حقيقة او حكما الخالي
عن النونين اي نون الاناث ونون التوكيد حال كون ذلك التغير لفظا اي
ملفوظا به او بعلامة الدالة عليه او تقديرا اي مقدرا ومفروضا وجوده
اي وجود تلك العلامة الدالة عليه ولا بد ان يكون ذلك التغير بسبب
عامل ملفوظ به اي بذلك العامل او مقدر وهو ما به اصطلاحا يتقوم

الاهمالي في الاستعمالي ثم ان بعضهم اعترض بانه لا يصح الحكم على الاسم الخ

قوله بعامل ملفوظ به او مقدر فيه قصور لانه لا يتناول العامل المعنوي كالابتدا لانه ليس بملفوظ ولا مقدر انتهى شيخ

اي مفروض وجود ذلك العامل وقد قدمنا تعريف العامل

٩

المعنى المقتضي للاعراب وهو في الاسم تمييز الفاعلية والمفعولية والاضافة
لتواردها على صيغة واحدة من صيغه وفي الفعل تمييز النهي عن كل من امرين
والنهي عن الجمع بينهما والنهي عن الاول واباحة الثاني لتواردها على صيغة
واحدة من صيغه وسياتي في كلام المص قريبا بيان كل من الصيغتين وسنو
ضح الكلام على ذلك وقد اختلف كلامهم في توجيه جعل الاعراب في الاخر ومنه
ان هذه المعاني التي جيء بالاعراب لاجلها احوال للذات وهي متاخرة عنها
والمناسب ان يكون الدال على المتاخر متاخرا وهذا ما وعدناك به ثم لما بين
حقيقة الاعراب في الاسم والفعل المضارع اخذ يذكر امثلة يتحقق فيها
ذلك الاعراب ليتضح كل الايضاح فقال مثال تغير اخر الاسم حقيقة
صفة لفظا او تقديرا حقيقة او اعتبارا بعامل ملفوظ به جاء زيد والفتى
ورايت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغير اخر الفعل المضارع الخالي من
النونين حقيقة صفة لفظا او تقديرا حقيقة بعامل ملفوظ به لن يضرب
ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش ومثال تغير اخر الاسم حقيقة
صفة لفظا او تقديرا حقيقة او اعتبارا بعامل مقدر جوازا زيد
والفتى في جواب من قال من قام وزيد والفتى وفي جواب من قال من
رايت فزيد والفتى في الاول مرفوعا على الفاعلية بفعل محذوف اي مقدر
جوازا تقديره قام زيد والفتى لان قوله في السوال من قام كناية عن اقام
زيدا وعمروا وخالدا الى غير ذلك فجملة السوال في الحقيقة فعلية فالمناسب
ان يكون جملة الجواب كذلك وبهذا يندفع ما قيل كان المناسب ان يعرب

زيد

قف على حكمة كون الاعراب على الاخر

زيد مبتدا لا فاعلا حتى تكون الجملة اسمية كجملة السوال وفي الثاني منصوبان
على المفعولية بفعل محذوف اي مقدر جوازا تقديره رايت زيدا والفتى
ومثال تغير اخر الفعل المذكور حقيقة صفة لفظا او تقديرا حقيقة
بعامل مقدر جوازا حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان
بعامل مقدر وجوبا وهو ان المصدرية وبقية الاقسام قدمنا امثلتها
في الكلام على المعرب فلا عود ولا اعادة وقد يكون العامل مقدرا وجوبا نحو وان
احد من المشركين استجارك ولم يتعرض للعامل المعنوي وهو شيان على الاصح الابتدا
والتجرد وقد يعني بكلام المص فيجعل داخلا فيه بان يراد بالمقدر ما عدا اللفظي
ولا يضر عدم تمثيله له هنا فقد مثل به فيما ياتي في اجتماع الرفع والنصب والجر
في الاسم ~~واجتماع الرفع والنصب والجر في الاسم~~ واجتماع الرفع والنصب
والجزم في الفعل ثم لما ذكر حقيقة الاعراب والامثلة التي يتحقق فيها اخذ يبين
انواعه فقال وانواع الاعراب اربعة رفع اي نوع مخصوص من التغير
او مما جيء به لبيان مقتضي العامل يسمى بالرفع وعلامته على الاول الضمة او ما
ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس
الضمة او ما ناب عنها كذلك وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ
به او بعلامته وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل
سمي رفعا لارتفاعه على اخويه لانه اعراب العمدة ومن ثم قدم وهو مشتق
من الرافع الذي هو عامله ونصب اي نوع كذلك يسمى بالنصب وعلامته
الفتحة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او مقدرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني

هو نفس الفتحة او ما ناب عنها كذلك وسمي نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ
به او بعلامته وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة واليا وحذف النون
وهو مشتق من الناصب الذي هو عامله وقدمه على ما بعده لان عامله قد يكون فعلا
والعمل له بطريق الاصالة **وخفض** اي نوع كذلك يسمي بالخفض وعلامته على الاول
الكسرة او ما ناب عنها ملفوظا بذلك او بعذرا كما سياتي في كلامه وعلى الثاني
هو نفس الكسرة او ما ناب عنها كذلك وسمي خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند
التلفظ به او بعلامته وهو ظاهر في الكسرة واليا دون الفتحة وهو مشتق من الخافض
الذي هو عامله وقدمه على الجزم لانه مختص بالاشرف **وجزم** اي نوع كذلك سمي
بالجزم وعلامته على الاول السكون او ما ناب عنه كذلك وسمي جزما لانجزام اي
انقطاع الحركة او الحرف المشبه لها وهو مشتق من الجازم الذي هو عامله ثم ان
هذه الانواع الاربعة ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاسم والفعل فيوجد فيهما
وقسم مختص بالاسم فيوجد فيه دون غيره وقسم مختص بالفعل فيوجد فيه
دون غيره واذا اردت معرفة ذلك **فالرفع والنصب يشتركان في الاسما**
والافعال والخفض يختص بالاسما والجزم يختص بالافعال فعلم ان الاسما
يوجد فيها الرفع والنصب والخفض ولا يوجد فيها الجزم **مثال** ذلك اي **دخول** اي
وجود **الرفع و**والنصب صح **والخفض في الاسما** في صيغة واحدة محتملة لها **نحو** قولك **ما**
احسن زيد فان زيدا في هذا التركيب محتمل للرفع والنصب والجر فلذا قال
برفع زيد على النفي اي بنا على ان ما نافية وزيد فاعل باحسن وهو فعل
ماض اي لم يوجد من زيد احسان **وبنصبه** اي زيد **على التعجب** اي بنا

على

على ان ما تعجبيه وهي نكرة تامة او ناقصة او اسم موصول مبتدا وزيدا مفعول
باحسن وهو فعل ماض ايضا وفاعله ضمير يعود على ما والجملة على الاول خبر ما
وعلى الثاني صفة له وعلى الثالث صلة له والخبر عليهما محذوف وجوبا و
التقدير على الاول شي احسن زيدا شي عظيم وفي هذا الوجه الذي هو النصب
ان الرسم لا يساعد عليه الان قلنا بان الالف تسقط في الخط تبعا للنطق بنا على
انه يوقف عليه بالسكون **وبخفضه** اي زيد **على الاستفهام** اي بنا على ان
ما الاستفهامية مبتدا واحسن خبره وزيد مجرور باضافة احسن اليه لانه
اسم تفضيل اي اي شي في زيد احسن **والنون** اي نون احسن **في الوجهين**
الاولين وهما رفع زيد ونصبه **مفتوحة** اي محل الحركة الفتح لانه فعل ماض
وفي الوجه الثالث وهو خفض زيد **مرفوعة** اي محل الحركة الرفع لانه افعل
تفضيل وانما قلنا اي محل الخ لان الذي يتصف بكونه مفتوحا او مرفوعا انما
هو كلمة احسن بتمامها لا النون فقط كما هو ظاهر ولتوارد هذه المعاني على صيغة
واحدة من صيغ الاسم اعرب الاسم لتتميز تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة
عليها اي حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس وهذا هو المشهور كما تقدم
قال الزجاجي وهذا قول جميع النحويين الا قطرب فانه عاب عليهم ذلك
وقال انما دخل الاعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف عليه انتهى
وقيل انما اعرب الاسم ليتميز الفاعل عن المفعول لوقوع اللبس بينهما
في بعض الصور التي يجوز ان يكون كل منهما فاعلا ومفعولا نحو ضرب
زيد عمرا ثم حمل غير هذه الحالة اي ما يتميز فيها الفاعل عن المفعول نحو

علم اعراب ما احسن زيدا

وعلى الثاني شي احسن زيدا شي عظيم وعلى الثالث الذي احسن زيدا شي

شرب زيدا لمآ على هذه الحالة وعلم ان الافعال يوجد فيها الرفع والنصب والجزم
ولا يوجد فيها الخفض **مثال** ذلك اي **دخول** اي وجود **الرفع والنصب والجزم**
في الافعال في صيغة واحدة محتملة لها نحو قولك **لا تاكل السمك وتشرب اللبن**
فان تشرب في هذا التركيب محتمل للرفع والنصب والجزم فلذلك قال **برفع**
تشرب على الاستيناف اي بنآ على ان الواو للاستيناف اي لا تاكل السمك
ولك شرب اللبن فقد نهاه عن الاكل واباح له الشرب **وبنصبه** اي تشرب **على**
المصاحبة في النهي اي بنآ على ان الواو للمصاحبة بمعنى مع اي لا تاكل السمك
مع شرب اللبن مصاحبا له اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب والنسك في مثل هذا
مطرد من غير سابك خلافا لما يفهم من كلام المص في التصريح لانه لو انصب
تشرب بان مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع وقد نهي
عن الجمع بينهما طبا ففي شرح الشفا لابن نفيس قال اصحاب التجارب من
الهند وغيرهم ان الجمع بين اللبن والسمك يولد امراضا رديئة من منسر يعا مثل
الجذام والبرص والفالج والهيضة والقولنج مما بين وجه ذلك مما يطول **وبجزمه**
اي تشرب **على النهي عن الشرب ايضا** اي كما وقع النهي عن اكل السمك اي
بنآ على ان الواو للعطف اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن فقد نهاه عن
كل من الاكل والشرب في كل حال اي ظاهرا فلا يعترض بان على كل تقدير جعل
الواو للعطف لا يتعين ان يكون النهي عن كل منهما في كل حال بل يجوز ان يكون
النهي عن الجمع بينهما ويرجحه ان المنهي عنه طبا كما علمت فقد قالوا اذا قلت
ماجاني زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما في كل حال ويحتمل ان يكون

المراد

المراد نفي اجتماعهما وقت المجي فاذا اجي بلا وقلت ما جاني زيد ولا عمرو كان للاول
نصا في المعنى الاول وحاصل الجواب ان على الجزم يكون النهي عن كل واحد منهما
في كل حال اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما وهذه المسيلة
الغز فيها بعضهم بقوله وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا وينصب بعده
ايضا وكل جا مسموعا وقد علمت انه لفظ الواو في هذا التركيب ولتوارد
هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الفعل اعرب لتتميز تلك المعاني ثم
حمل غير هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس ولهذا
قيل لهذا الفعل مضارع لمضارعته اي مشابهته للاسم في المعنى المذكور
على المشهور واعترض بان الفعل الماضي يتوارد عليه معان تركيبية
بصيغة واحدة فكان حقه ان يعرب نحو قولك ما صام زيد واعتكف
فان هذا التركيب يحتمل نفي كل من الامرين في كل حال ويحتمل نفي الاول
مصاحبا للثاني ويحتمل نفي الاول واثبات الثاني واي فرق بين النفي
والنهي واعترض ايضا بانه حيث كان المعنى المقتضي لاعراب الاسم
والمضارع واحدا وهو توارد معان تركيبية بصيغة واحدة فلم
حكموا بان الاعراب اصل في الاسم فرع في المضارع وهلا كان اصلا
فيهما لذلك كما قال الكوفيون واجيب عن الثاني بان الاسم احوج
للاعراب من المضارع لان تلك المعاني في الاسم لا يميزها الا الاعراب
اذ ليس لتلك المعاني صيغ تدل عليها لان الرافع والناصب والخافض
لزيد على كل حال هو لفظ احسن وفي المضارع يميزها اظهار

العوامل المقدرة كاظهار ان والخبر في النهي عن الاول فقط بان يقال ولك ان
تشرب واظهار ان فقط في النهي عن الجمع بان يقال وان تشرب واظهار لا في النهي عن
كل واحد بان يقال ولا تشرب فكان الاعراب في المضارع فرعا هكذا احتج الشيخ ابن
مالك لاصالة الاعراب في الاسم وفرعيته في المضارع ولغيره على بيان وجه ذلك
ازدحام والمالة كلام فمن ذلك قول ابي الحسن بن خروف لان اكثر الاسما معرب والقليل
مبني واكثر الافعال مبني والقليل معرب والكثرة دليل الاصالة والقلة دليل الفرعية
قال الشيخ ابو حيان وليس بذاك الدليل اذ تكثر الفروع وتقل الاصول وفيه ان
ابن خروف نظر لما هو الاصل ومن ذلك قول ابي الحسن بن عصفور ان الاسما
كلها معربة الا ما اشبه منها المبني والافعال كلها مبنية الا ما اشبه منها المعرب
والاعراب انما دخل الفعل من جهة الشبه لا من جهة انه فعل والا لاعربت
جميع الافعال فاذا لم يشبه المعرب بقي على اصله من البنا والاسم اذا لم يشبه
المبني بقي على اصله من الاعراب فان قيل اذا كان الاعراب في المضارع
فرعا فما بالهم عللوا بناه مع نون الاناث والتوكيد وقد تقرر ان ما جا على
الاصل لا يعلل قلنا قد اشرنا للجواب عن ذلك فيما سبق بان الاعراب
فيه صار اصلا فرعيا هذا الاصل الطاري ومثال دخول الرفع فقط
في الاسما والافعال نحو قولك زيد يقوم على جهة الابتدا اي بزيد وعلى
جهة الخبر اي بجملة يقوم فزيد اسم مرفوع بالابتدا وهو جعل الشي اولا
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ويقوم مع فاعله المستتر فيه جوازا خبره
وهو اي يقوم فعل مضارع مرفوع بالتجرد وهو خلاوه من الناصب

والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثال دخول النصب فقط
في الاسما والافعال ان زيدا لن يضرب فزيدا بالنصب على الحكاية وفيه
ان حكاية المفرد بعد غير من شاذة وهو اسم منصوب بان على انه اي زيدا
اسمها اي اسم ان وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ويضرب فعل مضارع
منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ومثال اختصاص الاسم
بالخفض نحو بزيد مررت فزيد اسم مخفوض بالبا الموحدة وعلامة
خفضه الكسرة الظاهرة ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقم
فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر وفي
كلامه ادخال البا على المقصور وهو قليل لكنه عربي جيد والشايع الكثير دخولها
على المقصور عليه وبقولنا فقط يعلم وجه الجمع في التمثيل بين ما في شرح المص
ومتنه ولا يخفى ان ذكر ما يختص الاسم به وهو الخفض وما يختص الفعل به
وهو الجزم لمجرد الايضاح تتميما للاقسام والا فقد علم مما سبق اول الكتاب
وقد سبق الوعد بانه سياتي في كلام المص بيان حكمة اختصاص الاسم
بالخفض واختصاص الفعل بالجزم وقد اشار الى ذلك هنا بقوله وانما
اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما اي بين الاسم
والخفض وبين الفعل والجزم لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون
الذي هو علامة الجزم اخف من التحريك الحاصل بالكسرة التي هي علامة
الخفض فاعطي الخفيف الذي هو الاسم الثقيل الذي هو التحريك
الحاصل بالكسرة واعطي الثقيل وهو الفعل الخفيف الذي هو السكون

لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما
قلنا الاسم خفيف والفعل ثقيل لان مدلول الاسم اصالة بسيط وهو
الذات او المعني او اللفظ ومدلول الفعل اصالة مركب من الحدث والزمان
والنسبة على ما تقدم والمركب ثقيل والبسيط خفيف ولان الاسم يوجد
فيه الثلاثي ساكن الوسط اصالة بخلاف الفعل فالثقل فيه من جهة اللفظ والمعني
والخفة في الاسم من جهة اللفظ والمعني وفي كلام ابي البقا الخفة والثقل
يعرفان من طريق المعني لا من طريق اللفظ فالخفيف من اللفظ ما قلت مدلولاته
والثقيل ما كثرت وعلل بعضهم ثقل الفعل بافتقاره للفاعل فيثقل بخلاف
الاسم قال فان قلت فان المبتدا يحتاج الي الخبر فليكن كاحتياج الفعل الي الفاعل
قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل منزل منزلة
الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدا انتهى وعلل ذلك بامور اخر انطيل
بها هذا وفي كلام بعض شراح الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الي التسلسل
فلا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم
قلت ويويد ذلك ان الخليل لما سال اصحابه لم رفع الفاعل ونصب المفعول
وهلا نصب الفاعل ورفع المفعول قال لهم ارايتم لو كان الامر اليكم وفعلتم
ذلك لكان لقايل ان يقول لم نصب الفاعل ورفع المفعول قالوا كان سواله
كسوالنا فقال قد اوجدتم انه لا جواب لسوالكم اذ كانت اجابتكم عنه تعود
الي مثل سوالكم انتهى واقول لعل الامر في ذلك على قياس ما قدمنا في
تعليل الاسما فيكون المراد انه لا يجب السوال عن مبادي اللغة والا فقد

على

علل الخليل رفع الفاعل ونصب المفعول بما يطول ثم لما فرغ من ذكر انواع الاعراب
وبيان المشترك منها والمختص شرع في بيان علامات تلك الانواع بنا علي
القول بان الاعراب معنوي كما علمت فقال ولهذه الانواع الاربعة اعني
اي اقصد واريد بذلك انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم
علامات وهي على قسمين علامات اصول وعلامات فروع يعرف بها
اي بتلك العلامات تلك الانواع الاربعة وتتميز بها عن انواع البنا
الاربعة التي تقدمت في كلامه وهي الضم والفتح والكسر والسكون ولك ان
تقول تميز انواع الاعراب من انواع البنا حاصل باختلاف التسمية فاذا
قيل مرفوع مثلا يعلم انه معرب واذا قيل مضموم مثلا يعلم انه مبني فتميز تلك
الانواع لا يتوقف على تلك العلامات على انه كيف تتميز انواع الاعراب عن
انواع البنا بهذه العلامات لانها كما هي علامات لانواع الاعراب هي علامات
لانواع البنا ايضا بنا على القول بان البنا معنوي فاي تمييز على انه يلزم على
جعلها علامات لهما عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البنا
ويلزم على القول بان كلا من الاعراب والبنا لفظي ان تكون تلك العلامات
اعرابا وبنا فيلزم اجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة مثلا الضمة
تسمي رفعا وتسمي ضما ويجاب عن قولنا ويلزم عدم التمييز بين علامات
الاعراب وعلامات البنا الخ بانه لا محذور في جعل الفتحة والضمة والكسرة
والسكون علامات لانواع الاعراب ولانواع البنا ولا في جعلها اعرابا وبنا
ولا يلزم من ذلك عدم تمييز علامات الاعراب عن علامات البنا ولا اجتماع

الاعراب والبنا على ذات واحدة لان الضمة مثلا ان جيء بها العامل فهي اعراب
او علامة عليه وان جيء بها لا العامل ولزمت الاخر فهي بنا او علامة عليه وان لم
يلزم الاخر فليست اعرابا ولا بنآ ولا علامة عليهما فاذا قيل مرفوع وعلامة رفعه
او رفعه الضمة يعلم ان الضمة علامة اعراب او هي نفسه واذا قيل مضموم
وعلامة ضمه او ضمه الضمة يعلم انها علامة بنا او هي نفسه فان قيل هل لا
فرقوا بين حركات الاعراب وحركات البنا في التسمية كما فرقوا بين انواع
الاعراب والبنا في ذلك فسموا انواع الاول رفعا ونصبا وخفضا وجزما
وسموا انواع الثاني ضما وفتحا وكسرا وسكونا فيقولون في حركات الاعراب
رفعة ونصبة وخفضة وجزمة لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمعرب
الذي هو الرفع والنصب والخفض ويقولون في حركات البنا ضمة وفتحة والجزم ع
وكسرة وسكون لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمبني الذي هو
الضم والفتح والكسر والسكون اجيب بانهم اكتفوا في التمييز بالمغايرة
في التسمية بين انواع الاعراب والبنا ولم يغايروا بين حركات الاعراب
والبنا بل اطلقوا على حركات الاعراب ضمة وفتحة وكسرة وسكونا
للخفة لان الضمة اخف من الرفعة والفتحة اخف من النصبة والكسرة
اخف من الخفضة والسكون اخف من الجزمة واكتفوا في التمييز
بين تلك الحركات بما تقدم واذا اردت معرفة كل من العلامات الاصول
والعلامات الفروع فالعلامات الاصول اربعة جات على عدد انواع
الاعراب الاربعة كل علامة منها اي من تلك العلامات تختص بنوع
من

من تلك العلامات تختص بنوع من تلك الانواع الاربعة العلامة الاولى من
تلك العلامات الاصول الضمة وهي علامة الرفع الذي هو النوع الاول عند المص
من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد نحو جا زيد فزيد فاعل بجآء وهو مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والعلامة الثانية من تلك العلامات الفتحة
وهي علامة النصب وهو النوع الثاني من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد
نحو رايت زيدًا فزيدًا بالنصب على الحكاية وفيه ما علمت مفعول وهو منصوب
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والعلامة الثالثة من تلك العلامات
الكسرة وهي علامة الخفض وهو النوع الثالث من انواع الاعراب بها يتحقق
ويوجد نحو مررت بزيد فزيد مخفوض بالبا الموحدة وعلامة خفضه
الكسرة الظاهرة والعلامة الرابعة السكون وهو علامة الجزم وهو النوع من تلك العلامات صح
الرابع من انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد نحو لم يضرب فيضرب
مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر فان قيل المص بصدد بيان
العلامات الاصول وسياتي تبيين المواضع التي تكون فيها علامة فما وجه ذكر
هذه الامثلة اجيب بانه ذكرها لمجرد الايضاح فان قيل قد ذكرت ان جعل
ما ذكر علامات انما هو على القول بان الاعراب معنوي مع انا نجد من يعتقد
ان الاعراب لفظي يعبر بالعلامة فيقول تارة يرفع الاسم مثلا بكذا
واخرى وعلامة رفعه كذا اجيب بان هذه عبارة من يعتقد ان
الاعراب معنوي الفتها الالسن فصارت تسبق اليها حتى تداولتها
السن المعربين من القبيلين لا ترى واحدا يقول مرفوع وعلامة رفعه

الضمة مثلا وهذا اولي مما اجاب به المص في التصريح من ان العلامة في قول من
يعتقد ان الاعراب لفظي وعلامة رفعه ضمة مثلا بمعنى العلم اي فالضمة علم
مسماه الرفع وكذا الباقي اذ لا يأتي ذلك في العلامات الفروع اذ لا يقال ان الرفع
يسمى بالضمة وبالواو وبالالف وبالنون وان كلا علم على الرفع ثم لما بين
تلك العلامات الاصول شرع في بيان مواضعها التي تكون فيها علامة علي
ما ذكر فقال **ولها** اي لتلك العلامات الاصول **مواضع** احد عشر موضعا
تقع فيها علامة على ما ذكر اذا اردت معرفة تفصيل تلك المواضع **فاما الضمة**
فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع الموضع **الاول** من تلك المواضع تكون
في الاسم المفرد اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد به هنا ما ليس مثنى
ولا مجموعا ولا من الاسما الخمسة وان دل على جماعة كقوم ورهط ونساء وان
كان غير منصرف وذلك الموضع هو اخر ذلك الاسم المفرد ولا شك ان اخر
الشي موجود في ذلك الشي فاندفع ما يقال يلزم على هذا ظرفية الشي
لنفسه لان الاول هو عين الاسم المفرد في الواقع وذلك **نحو** زيد واحمد
والقاضي وقاض والفتى وفتي وغلامي من قولك **جا زيد** واحمد و
القاضي وقاض **والفتى** وفتي وغلامي **فزيد والفتى مرفوعان على**
الفاعلية بجا حقيقة في الاول وحكما فيما بعده **وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة**
في اخر **زيد مقدرة في** اخر **الفتى** اي والقاضي الملفوظ به والمحذوف
في فتي وقاض وقد الغز بهذا فقيل • ما معرب اعرابه قد رفي حرف
ذهب • وتقديرها في الفتى وفتي للتعذر لذاته وفي القاضي وقاض

للثقل

فقف علي اعراب وجني الجنتين

للثقل وللتعذر لعارض في غلامي فالضمة تكون في الاسم المفرد للرفع ظاهرة
ومقدرة وقد اجتمع التقدير للتعذر والثقل في قوله تعا وجني الجنتين دان فان
جني مبتدا مرفوع بضمة مقدرة للتعذر على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين ودان
خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة للثقل على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين
والموضع **الثاني** من تلك المواضع يكون **في جمع التكسير** اي التغيير اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وفيه ما تقدم **و**جمع التكسير **هو ما** دل على اكثر من اثنين
وتغير فيه بنا اي لفظ **واحده** عن حالته قبل الجمع تحقيقا او تقديرا لغير اعلال
سوا كان منصرفا او غير منصرف وذلك **نحو** الرجال والاساري من قولك
جا الرجال والاساري فالرجال والاساري مرفوعان على الفاعلية
بجا حقيقة في الاول وحكما في الثاني **وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في الرجال**
مقدرة في الاساري للتعذر لذاته او لعارض كجا غلماني وغير المنصرف نحو هذه
مساجد فالضمة تكون في جمع التكسير علامة للرفع ظاهرة ومقدرة والتغير
الحقيقي حصره الشيخ ابن مالك في ستة اقسام فقال التغير اما بالزيادة اي

نعم علي ان التغيير في جمع التكسير ستة اقسام

لما ليس عوضا نحو صنو وصنوان لاكثر من اثنين والفرق بين صيغة
المثنى والجمع ان نون الجمع منونة ونون المثنى غير منونة والصنوان النخلة التي
لها راسان او بالنقص نحو تخمة وتخم او بتبديل الشكل نحو اسد واسد
او بالزيادة وتبديل الشكل نحو رجل ورجال واما بالنقص وتبديل الشكل
كرسول ورسل وبالنقص والزيادة مع تبديل الشكل نحو غلام وغلمان
والتغير المقدري نحو غلام وغلمان والتغير التقديري نحو فلك ودلاص

وهجان وكناز مما جا للمفرد والجمع بصيغة واحدة ولا مميز لانه يقال للواحدة والجمع من
السفن فلك فيقال فلك مشحون اي مملو ومشحونة اي مملوءة اومشحونات اي
مملوءات قال تعالى في الفلك المشحون وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ويقال
للواحد والجمع من الدروع دلاص فيقال درع دلاص اي براق ودروع دلاص اي براقات
ويقال للواحد والجمع من الابل هجان فيقال جمل هجان اي ابيض وابل هجان ويقال
للواحد والجمع من النوق كناز فيقال ناقة كناز اي مكتنزة اللحم ونوق كناز
فيقدر حركات الجمع غير حركات المفرد فالحركات في فلك مفردا كحركات قفل وفيه
جمعا كحركات بدن والكسرة في نحو دلاص مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة
في كلام ودعاهم الى ذلك اي تقدير التغيير ولم يجعلوه من المشترك بين المفرد
والجمع كجنب حيث قالوا هذا جنب وهولاء جنب ولم يقدروا التغيير في جنب
انهم قالوا في تثنية فلك فلكان ولم يقولوا هذان جنبان بل قالوا جنب فلم
يقصدوا بذلك ما قصدوا بجنب فالفارق بين ما يقدر تغييره وبين ما لا
يقدر تغييره مما لفظه في الافراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها اي وقد
وجدت التثنية فيما بعد فلك ايضا ويعرف الجمع من المفرد بالنعت والضمير فان
قيل هلا اعتبر تبدل الشكل في صنو وصنوان وتخمة وتخم مع الزيادة في الاول
والنقص في الثاني تقديرا اجيب بانهم انما اعتبروا تبدل الشكل تقديرا حيث
لا سبب ظاهر يحال عليه وهنا السبب الظاهر موجود وهو الزيادة او
النقص فلا حاجة معه الى تقدير شي وبهذا يسقط قول الشيخ ابي حيان اعتراضا على
الشيخ ابن مالك ماذكره يعني ابن مالك لا عبرة فيه لان قوله بزيادة كصنو

وصنوان

وصنوان وبنقص كتخمة وتخم هو في التحقيق من زيادة وتبديل شكل ونقص
وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ففي تقسيمه تداخل
انتهى وخرج بقولنا بغير اعلال ما تغير لاجله نحو قاضون والاعلون من جموع التصحيح
والملحق به لان اصلها قاضيون والاعليون نقلت حركة اليا الى ما قبلها بعد
ان سلبت حركته طلبا للتخفيف في الاول وحذفت حركة اليا لثقلها في الثاني ثم
حذفت اليا فيهما لالتقا الساكنين وبقولنا لما ليس عوضا خرج نحو الزيدون
فان الواو وان زيدت فيه لكن عوضا عن الضمة على ما سياتي تحريره في الكلام
على اعراب جمع المذكر السالم ويستثنى من اطلاقه ما الحق من هذا الجمع بجمع المذكر
السالم في اعرابه سوآ اطردت صيغة جمع المذكر السالم فيه اولا فالاول نحو
سنين وبابه والثاني ارضون وابون واخون وحمون وهنون وبنون وظبون
والموضع الثالث من تلك المواضع يكون في جمع المونث السالم اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ وفيه ما علم وهو كما سياتي في كلام المص انه ما جمع بالف وتا
مزيدتين اسما كان ذلك المونث اوصفة وتكون فيه ظاهرة ومقدرة و
ذلك نحو قولك جات الهندات المسلمات وجات العاديات ضبحا ثم
شرع في بيان ما يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا قياسا مطردا وما يقتصر فيه
على السماع وقبل ذلك يعلم ان الذي يجمع هذا الجمع قياسا مطردا خمسة انواع
الاول ما فيه تا التانيث علما كان كفاطمة وطلحة او اسم جنس كبنت وذات
بمعنى صاحبة وذات الموصولة التي بمعنى التي بنا على القول باعرابها اعراب
ذات بمعنى صاحبه وجمعها ذوات الثاني علم المونث سواكان فيه التا كما

علم ان ما يجمع بالالف والتا قياسا مطردا خمسة انواع

تقدم اولا كهند لعاقل او لغيره كعفرا علما على دابة لونها اعفر الثالث صفة المذكر الذي
لا يعقل مثل راسيات ومعدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات الخامس
اسم الجنس المونث بالالف اسما كان كصحرا او صفة كحبلى غير فعلى فعلانة وفعلى افعل
وما عدا ذلك مقصور على السماع لا يقاس على شي منه وحينئذ يكون منه بنات
اوبر وبنات عرس فقد ذكر المص في التصريح ان الاول جمع ابن اوبر والثاني
جمع ابن عرس قال ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانه لا يعقل والمص ذكر ما لا يشمل
هذه الانواع الخمسة فقال **فان كان ذلك المونث** اسما **علما** اي علما لمونث
فانه يجمع هذا الجمع اي بالالف والتا **بلا شرط** اي سوا كان فيه التا او لا سوا كان
لعاقل او لا كفاطمات و**هندات** وسجدات وعفراوات واشترط ابن ابي الربيع
ان يكون لعاقل وعليه فلا يقال عفراوات قال الشيخ ابو حيان ولا احد ذكر هذا
الشرط غيره انتهى ويستثنى من هذا النوع ما بني من اعلام المونث نحو حذام
ووبار لان الجمع يناقض للبنا وعلى من اعرب ذلك اعراب ما لا ينصرف يجمعان
هذا الجمع فيقال حذامات ووبارات ويستثنى نحو شاة وشفة وامة اعلاما
للمونث فلا يجمع هذا الجمع لانه استغني بجمع تكسيرها عن جمعه هذا الجمع **وان كان**
ذلك المونث **صفة** لمن يعقل او لغيره **وله** اي لذلك المونث الواقع صفة
مذكر فشرطه اي شرط جمع ذلك المونث هذا الجمع **ان يكون مذكره قد جمع**
جمع مذكر سالم اي **بواو ونون** في حالة الرفع اي قياسا مطردا لا ما هو المتبادر
ويجوز الاخذ بالاطلاق **كمسلمات** واخريات جمع مسلمة واخرى فان
مذكر هذه الصفة في الاول مسلم وفي الثاني اخر وقد جمع بواو ونون

فقيل

فقيل فيه مسلمون واخرون وان لم يجمع مذكره بذلك فلا يجمع هذا الجمع نحو سكرى
صفة لامراة وحمرا كذلك لان مذكرهما وهو سكران واحمر لم يجمع بواو ونون
كما سياتي فلا يقال سكريات ولا حمراوات فان جعلا علما لمونث جمعا هذا
الجمع **وان لم يكن له** اي لذلك المونث الواقع صفة **مذكر** اصلا **فشرطه**
اي شرط جمع ذلك المونث الواقع صفة هذا الجمع **ان لا يكون مونثه** اي لا يكون
ذلك المونث **مجردا من التا كحايض** صفة لامراة بمعنى متاهلة للحيض اي
بلغت سنه فان اريد بها من طرا لها الحيض لحقتها التا فيقال حايضة وجمع
يجمع هذا الجمع وكلامه يفيد ان نحو عجز الكبيرة العجز وعذرا لمن لم تزل عذ
رتها اي بكارتها لا يجمع هذا الجمع لانه لا مذكر لذلك والمونث مجرد من التا اذ لم
يسمع رجل اعجز لكبير العجيزة والرجل لا عذرة له حتى يقال له اعذر وهو
خلاف ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك حيث قال يقال عجزاوات وعذراوات
لانه انما امتنع هذا الجمع في سكرى وحمرا لمنع مذكرهما من الواو والنون
وذلك مفقود فيما ذكر لانه لا مذكر لهما اصلا وقد سمع في خنفا وهي
الناقة التي خنفت اي اتسع جلد ضرعها وهي نظير عجزا لانه لا مذكر لها
انتهى بالمعنى وخالفه الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي ان يجري فعلا
من هذا النوع اي الذي لا افعل له مجرى ما له افعل ولا يجمع هذا الجمع كما
اجروا افعل الذي لا فعلا له نحو اكمر لعظيم الكمرة مجرى افعل الذي له
فعلا نحو احمر في منع جمعه بالواو والنون فكما امتنع افعل الذي لا فعلا له
من الجمع بالواو والنون فكذلك يمتنع مقابله من المونث وهو فعلا الذي

لا فعل له من الجمع بالالف والتا واما جمعهم خيفا فشاذ انتهي بالمعنى فعلم من كلامه ان
كل ما فيه تا التانيث من الاعلام المونثة وما فيه تا التانيث من الصفات يجمع
هذا الجمع نحو الصفات علامة ونسابة وبنت واخت فيقال علامات و
نسابات وبنات واخوات وانه يخرج من كلامه علم المذكر الذي فيه تا
التانيث نحو طلحة وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو ايام معدودات وجبال
راسيات وذكر الشيخ ابو حيان ان ابن عصفور لم يذكر في كتبه ان صفة ما لا
يعقل يجمع بالالف والتا وانه يخرج مصغر ما لا يعقل نحو دريهمات واسم
الجنس المونث بالالف نحو صحراوات وجبليات بقلب الالف واوا في الاول
وياء في الثاني مع ان كل ذلك يجمع هذا الجمع قياسا مطردا على ما علمت فعلم
ان ما عدا الانواع الخمسة التي ذكرناها لا يجمع قياسا مطردا وان سمع شي منه
حفظ ولا يقاس عليه نحو ذلك سماوات وارضات وحمامات وسرادقات
واصطبلات وجوالقات وفراسنات لكن في كلام سيبويه ان ما لم يجمع
تكسيرا من اسم الجنس الذي لم يونث بالالف ولا بالتا ولم يصغر يكون
جمعه هذا الجمع اي بالالف والتا قياسا مطردا حيث قال لا يقال جوالقات
ولا فراسنات لانهما كسرا على جوالق وفراسن ويقال حمامات وسرادقات
لانهما لم يكسرا فقد جعل علة جواز جمع حمام وسرادق هذا الجمع كونهما لم
يكسرا وجعل علة منع جمع جوالق وفراسن كونهما كسرا وح يضاف هذا
النوع للانواع الخمسة فعلم ان جمع المونث السالم ما تحققت جمعيته
بزيادة الف وتا قياسا مطردا او ما عدا ذلك من الملحق به ومنه اولات

وكذا

وكذا ما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات وانما كان اولات وعرفات من الملحقات لان
الاول اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات والثاني لا مفرد له بالكلية
وقد جروا على الغالب في تسميتهم هذا الجمع بجمع المونث السالم لانه كما علمت لا يختص
بالمونث بدليل دريهمات ومعدودات وراسيات ولا يختص بالسالم بدليل
صحراوات وجبليات ومثل المص في شرح الاجرومية للاول باصطبلات
وقد يقال لما كان ما لا يعقل في حكم المونث سموه مونثا ويجوز ان يكون من
سمي هذه التسمية لا يرى جمع نحو صحراو جبلي هذا الجمع قياسا مطردا وربما يوييده
ما تقدم ان ابن عصفور سكت عن ذلك في كتبه اذ لو كان ذلك مذكورا في كلام
القوم لم يسعه السكوت عنه في ساير كتبه واصطبلات علمت انه غير مقيس
على ما فيه واما سجدات ففي حواشي المغني للشمني نقلا عن الجاربردي لكن
بصيغة التبري انه ليس من جمع التكسير بل من جمع التصحيح حيث قال كل ما جمع
بالف وتا فهو جمع تصحيح لا تكسير وان تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة
الافراد كدعد ودعدات وتمر وتمرات وقطرة وقطرات لان التغيير انما
عرض له بعد مجي الالف والتا وفي كلام بعض المشايخ ان جمع المونث السالم
صار علما بالغلبة على جمع تحققت جمعيته بالف وتا اي ولو غير قياسي فيدخل
فيه ما جمع هذا الجمع من غير الانواع المتقدمة وما مفرده مذكر وغير سالم
ويخرج عنه ما ليس بجمع كاولات وما جعل علما كاذرعات وعرفات فانهما
من الملحقات وسياتي محترز الزيادة في الالف والتا في نصب هذا الجمع
بالكسرة والموضع الرابع من تلك المواضع يكون في الفعل المضارع المعرب

اي مايصدق عليه هذا اللفظ والمراد المجرد من نوني الاناث والتوكيد الذي
لم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة لفظا او تقديرا ولا يا مخاطبة بقرينة
تمثيلية بقوله نحو يضرب ويخشي فيضرب ويخشي مرفوعان
بتجردهما عن الناصب والجازم وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب
مقدرة في يخشي منع من ظهورها التعذر لذاته او لعارض نحو يضرب
بكر واما الفتحة التي هي العلامة الثانية من تلك العلامات الاصول فيكون
علامة للنصب في ثلاثة مواضع الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة
يتحقق في الاسم المفرد اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وان كان غير
منصرف وقد علمت حقيقة المفرد وفي هذا التركيب نظير ما مر وذلك
الاسم المفرد نحو زيدا والقاضي وقاضيا واحمد والفتي وفتا وغلامي
من قولك رايت زيدا والقاضي وقاضيا واحمد والفتي وفتي وغلامي
فزيدا والفتي منصوبان علي المفعولية برايت حقيقة في الاول وحكما
فيما بعده وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في اخر زيد والقاضي وقاضيا
واحمد مقدرة في اخر الفتي الملفوظ به والمحذوف في فتي للتعذر
لذاته او لعارض في وتري الناس سكاري ورايت غلامي فالفتحة تكون
علامة للنصب في الاسم المفرد ظاهرة ومقدرة والموضع الثاني من تلك
المواضع الثلاثة يكون في جمع التكسير اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد
علمت حقيقة جمع التكسير والمراد غير ما الحق منه بجمع التصحيح وقد (في)
علمته ولو كان غير منصرف نحو الرجال والاساري والمساجد وغلماني

من قولك رايت الرجال والاساري والمساجد وغلماني فالرجال والاساري
منصوبان علي المفعولية بفتحة ظاهرة في اخر الرجال اي والمساجد مقدرة
في اخر الاساري للتعذر لذاته وفي اخر غلماني لعارض فالفتحة تكون علامة
للنصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدرة والموضع الثالث وبه تتم تلك المواضع
الثلاثة يكون في الفعل المضارع المعرب اي الخالي من نوني الاناث والتوكيد
الذي لم يتصل به الف اثنين او واو جماعة لفظا او تقديرا او يا مخاطبة بقرينة
قوله نحو لن يضرب زيد ولن يخشي فيضرب ويخشي منصوبان بلن
وعلامة نصبها فتحة ظاهرة في اخر يضرب مقدرة للتعذر لذاته
في اخر يخشي او لعارض نحو لن يضربْ بكر فالفتحة تكون علامة للنصب
في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة واما الكسرة التي هي العلامة الثالثة
من تلك العلامات الاصول فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع ايضا
يقع فيها علامة علي ما ذكر الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة يكون في
الاسم المفرد المنصرف وقد علمت حقيقة المفرد واما المنصرف
فستعلم انه ما سلم من شبه الفعل وذلك نحو زيد والفتي وفتا و
القاضي وقاض وغلامي من قولك مررت بزيد والفتي وفتي والقاضي
وقاض وغلامي فزيد والفتي مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة
ظاهرة في اخر زيد مقدرة في اخر الفتي والقاضي الملفوظ به
والمحذوف في فتا وقاض للتعذر لذاته او للثقل او للتعذر لعارض في نحو
غلامي فالكسرة تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة

ومقدرة والموضع الثاني من تلك المواضع الثلاثة تكون في جمع التكسير المنصرف غير
الملحق بجمع التصحيح نحو الرجال والاساري وغلماني من قولك نحنا يعودون
برجال وقولك يرفقون بالاساري وقولك مررت بغلماني فالرجال
والاساري مخفوضان بالبا الموحدة وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في اخر
الرجال مقدرة في اخر الاساري للتعذر لذاته وفي اخر غلماني لعارض فالكسرة
تكون علامة للخفض في جمع التكسير المنصرف ظاهرة ومقدرة والموضع الثالث
وبه تتم تلك المواضع الثلاثة يكون في جمع المونث السالم حالة كونه باقيا
على جمعيته وقد علمت حقيقة جمع المونث السالم ولما كان كل من الاسم المفرد
وجمع التكسير يكون منصرفا تارة وغير منصرف اخرى قيدهما هنا بالمنصرف
ولما كان جمع المونث لا يتصف بالمنصرف ولا عدمه لان تنوينه للمقابلة كما
تقدم اطلقه وبه يعلم ما في قول المص في شرح الاجرومية ولا يكون الا منصرفا
الخ وذلك نحو هندات ومسلمات ومسلماتي والعاديات ضبحا بالادغام
من قولك مررت بهندات ومسلمات ومسلماتي والعاديات ضبحا بالادغام
فهندات ومسلمات مخفوضان بالبا الموحدة وعلامة خفضهما كسرة
ظاهرة فيهما ومقدرة للتعذر لا لذاته في نحو مسلماتي والعاديات ضبحا
بالادغام فان لم يبق على جمعيته بان زال معنى الجمعية منه بان جعل
علما كعرفات فانه علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته
بقولهم هذه عرفات مباركا فيها على الحال لانه لو كان نكرة كان ذلك صفة
لا حالا منه وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفرا لا واحد له وقول الناس

نزلنا

نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج عرفة وعرفة كلها موقف
فليتامل وقد علمت مما تقدم في مبحث التنوين ان تنوين ما جعل علما من هذا
الجمع للتمكين والصرف لا للمقابلة فحق هذا العلم المونث ان يمنع الصرف اي يمنع
هذا التنوين ويجر بالفتحة والعرب لم تلتزم ذلك بل جاز فيه عندهم الصرف
اي ان يكون منصرفا وعدمه اي عدم الصرف اي ان يكون غير منصرف فعلى
الصرف اي على انه منصرف يخفض بالكسرة مع التنوين وهي اللغة
الفصحى ووجهه كما قال المص في التصريح انه هذا اعرابه على ما كان عليه
قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل اي في حال الجمعية قبل التسمية
للمقابلة فاستصحب بعد التسمية انتهى وقد تقدم ان هذا تصريح من
المص بان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع نحو عرفات ليس للمقابلة اي بل
للصرف وان بري لا استدلال على ان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة
بوجوده في نحو عرفات علما ومع تركه اي او مع ترك التنوين ووجهه
كما قال المص في التصريح ان قابل هذا اعرابه على ما كان عليه قبل التسمية
اي من جهة الجر بالكسرة مراعاة للجمعية اي الاصلية وترك تنوينه مراعاة
للعلمية والتانيث اي لما علم من ان تنوينه للتمكين والصرف وهو لا يجامع
ذلك وفيه اي في تسمية ما جر بالكسرة مع عدم التنوين منصرفا ان هذا
لا ياتي على ما هو المشهور من ان الصرف هو التنوين الدال على تمكن الاسم
في باب الاسمية وانه متى سقط تبعه الجر بالكسرة ولا على انه اسم لهما
بل على انه الجر بالكسرة كما سياتي في الكلام على ما لا ينصرف ثم رايته في

التسهيل ذكر ان هذا الوجه غير لا اعرف ورايت بعضهم ذكر ان الكسرة في ذلك
نايبة عن الفتحة التي كان حقه ان يجر بها لانه غير منصرف وهو يخالف ما
ذكره المص وعلى منع الصرف اي على انه غير منصرف يخفض بالفتحة نيابة
عن الكسرة بلا تنوين وكان ينبغي ان لا يجوز الا هذا الوجه الوجيه لكن اللغة
سنة متبعة ثم رايت في شرح الشواهد للعيني ان هذا الوجه ممنوع عند
البصريين ولعله تبع في ذلك قول الشيخ ابي حيان ذكر ابن مالك ان اعراب
عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة وهو خلاف مذهب البصريين وانما قاله
الكوفيون وليس لهم دليل على ذلك من سماع وانما قالوه قياسا على فاطمة انتهى
اي لم يبين الكوفيون ان مستندهم في ذلك السماع بل القياس فلا ينافي
ذلك ثبوت السماع بما قالوه فقد روي النحاة اذرعات بهذه الاوجه الثلاثة
في قول امرء القيس تنورتها من اذرعات البيت والحاصل ان الوجه الاول
راعي في نحو عرفات معنى الجمعية فقط حيث جره بالكسرة مع التنوين و
الوجه الاخير راعي العلمية فقط حيث جره بالفتحة من غير تنوين والمتوسط
بينهما راعي الجمعية من حيث جره بالكسرة وراعي العلمية من حيث منعه
التنوين ثم لا يخفى انه لا حاجة للتقييد بقوله باقيا على جمعيته لانه اذا
جعل علما صار مفردا لا علما جمعا كما تقدم الا ان يقال قيد بذلك لانه
قد يطلق عليه لفظ الجمع باعتبار ما كان واما السكون التي هي العلامة الرا
بعة من تلك العلامات الاصول فيكون علامة للجزم ظاهرا ومقدرا
في موضع واحد وابدل من ذلك الموضع باعادة الجار قوله في الفعل

المضارع

المضارع الصحيح الاخر وهو كما علمت ما ليس في اخره اي اخره حرف
علة وقد علمت حرف العلة نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر ولم يضرب الرجل عمرا فيضرب
فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال
المحل بالحركة العارضة لحذف التقا الساكنين فالسكون يكون علامة للجزم في
الفعل المضارع الصحيح الاخر ظاهرا ومقدرا ولما فرغ من العلامات الاصول
شرع يذكر العلامات الفروع فقال واما العلامات الفروع فسبع اربعة
احرف وحركتان وحذف فالاحرف الواو وتكون نايبة عن الضمة في با
بين باب جمع المذكر السالم وما الحق به وباب الاسماء الستة والالف وتكون
نايبة عن الضمة في باب المثنى وما الحق به وباب جمع المذكر السالم وما
الحق به وتكون نايبة عن الكسرة في ذلك وفي باب الاسما الستة والنون
وتكون نايبة عن الضمة في باب واحد وهو باب الافعال الخمسة والحركتان
الكسرة نيابة عن الفتحة في باب واحد وذلك في جمع المونث السالم
وما الحق به في حالة النصب وكذا في حالة الجر فيما جعل علما من ذلك نحو
عرفات عند بعضهم كما قدمناه والفتحة نيابة عن الكسرة في باب
واحد وذلك فيما لا ينصرف والسابعة الحذف للحرف في بابين باب
الفعل المضارع المعتل وباب الافعال الخمسة فهذه العلامات السبع
تنوب عن الحركات الثلاث التي هي الضمة والفتحة والكسرة وعن
السكون فمنها ما ينوب عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها

وعن الفتحة في باب الاسما
الستة والياء وتكون نايبة
عن الفتحة في باب المثنى وما
الحق به صح

ماينوب عن الكسرة ومنها ماينوب عن السكون واذا اردت معرفة كل
من ذلك فينوب عن الضمة ثلاثة وهي الواو والالف لانهما من حروف
اللين التي هي اولي بالقيام مقام الحركات والنون الشبيهة بحروف اللين
من جهة الخفا والغنة وستاتي امثلتها اي امثلة ماتنوب فيه وينوب
عن الفتحة اربع وهي الكسرة والالف واليا لانهما من حروف اللين وحذف
النون كما سياتي بيان ذلك وينوب عن الكسرة اثنان وهما الفتحة واليا
وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف الاخير حقيقة وهو
الواو والالف واليا من المعتل او حكما وهو النون من الافعال الخمسة ولها اي
لهذه العلامات الفروع مواضع اربعة عشر موضعا تكون فيها اي اذا
اردت معرفتها فالاول مما ينوب عن الضمة الواو وهو الحرف الاول من احرف
النيابة تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما
الموضع الاول منهما يتحقق في جمع المذكر السالم اي مايصدق عليه هذا اللفظ
وهو اسم دل على اكثر من اثنين بزيادة واو اويا على مفرده الذي من لفظه
المجعول علما لمذكر عاقل اوصفة له فخرج مالم يدل على اكثر من اثنين
وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما على رجل مثلا وخرج بزيادة
واو اويا على مفرده الذي من لفظه ما لا مفرد له كذلك بان لا يكون له
مفرد اصلا نحو عشرين وتسعين وما بينهما لانه لا مفرد لذلك
اصلا اذ لا يجوز ان يكون مفرد عشرين عشرة والا وجب اطلاق
عشرين على ثلاثين لانه يجب اطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقادير

الواحد

الواحد ومنه يعلم انه لا يجوز ان يكون مفرده اربعين اربعة الخ اوله مفرد لكن ليس من
لفظه بل من معناه نحو اولوا بمعنى اصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب فكل من
نحو عشرين واولوا ليس جمعا بل اسم جمع وخرج بالمجعول علما لمذكر عاقل
اوصفة له نحو عالمون واهلون ووابلون فان مفرد الاول عالم وهو
ماسوي الله ومفرد الثاني اهل وهم العشيرة ومفرد الثالث وابل
وهو المطر الغزير وهي اسما اجناس لا اعلام ولا صفات وكذلك يخرج
به اللذون في لغة من اعرب اللذين فان مفرده وهو الذي لا علم ولا صفة وح
لا يحسن زيادة المعرب في الحد لاخراج ذلك ويخرج به ايضا نحو ارضون
وبنون وابون واخون وسنون وان كانت صيغة هذا الجمع مطردة
في نحو سنين وشاذة فيما ذكر معه لان مفرد ذلك ليس علما لمذكر عاقل
ولا صفة له فلا حاجة لزيادة السالم من التغيير حالة جمعه في الحد
لاخراج ذلك ويخرج به ايضا نحو ظبون جمع ظبة بكسر الظا وهي طرف السيف
لانه ليس علما ولا صفة فلا حاجة لزيادة الذي لم يستغن عن تصحيحه
بتكسيره في الحد لاخراج ذلك فالجمع المذكر السالم حقيقة ما انطبق عليه
هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق بالجمع المذكور في اعرابه
واطلاق الجمع عليه باعتبار ذلك فقد اشترطوا لكل ما يجمع هذا الجمع قياسا
مطردا شروطا الاول ان يكون علما اوصفة لمذكر عاقل ولو حكما فيهما
الثاني ان يكون كل من العلم والصفة خاليا من تا التانيث وان لم
يقصد بها التانيث في الصفة الثالث ان يبقى على حاله قبل الجمعية

مطلب في شروط ما يجمع بالواو والنون

بان لا يتغير اصلا او يتغير تغيرا يقتضيه القياس الاعلالي فلا يرد نحو
قاضون فان التغيير الذي في اخره لا يخرجه عن السلامة اذ هو بمقتضى
القياس الاعلالي الرابع ان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا او مزجيا
الخامس ان يكون له في الخارج ما يوافقه في لفظه السادس ان يكون ذلك
الموافق له في اللفظ موافقا له في المعنى ايضا السابع ان يكون معربا
الثامن ان ينكر التاسع ان تكون تلك الصفة قابلة باطرادها لتا التانيث
التي يقصد بها التانيث او تدل تلك الصفة على التفضيل فلا يجمع هذا
الجمع قياسا مطردا غير العلم كرجل حيث لم يجعل علما ولا علم المونث
كزينب وزيد علما لامراة فان جعل زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا
الجمع ولا صفة المونث كحايض ولا علم غير العاقل كواشق علما لكلب
ولا صفة غير العاقل كسابق صفة لفرس فلو جعل الاول علما لمذكر عاقل
والثاني صفة له جمع هذا الجمع ولا علم لمذكر فيه تا التانيث كطلحة ولا صفة
لمذكر فيها تا التانيث وان لم يقصد بها التانيث كعلامة ونسابة فان
المقصود بها تاكيد المبالغة وخرج بتا التانيث ما فيه الف التانيث فيجمع
هذا الجمع قياسا مطردا سوا كانت مقصورة وح تحذف نحو حبلى علما لمذكر
عاقل فيقال الحبلون او ممدودة وح تقلب واوا نحو حمرا علما لمذكر عاقل
فيقال الحمراوون وقد علم انه لا يرد فيه هذا الجمع من جموع التكسير وهو كل (ما اطرد مع)
ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب
بالحركات نحو سنة وعزة وعضة وبنت بمعنى الجماعة ولاما شذ

منها

منها ما لم يكسر كذلك اما لعدم التعويض وذلك نحو ابون واخون وحمون وهنون
اذ اصلها ابو واخو وحمو وهنو واما لتعويض غيرها التانيث نحو بنون
فان العوض فيه همزة الوصل اذ اصله بنو واما لكونه كسر تكسيرا يعرب
بالحركات (نحو ظبون لانهم وان عوضوا فيها التانيث لكنهم كسروه تكسيرا يعرب بالحركات ح) واما المريد جميع ما ذكر لان المعرف منه ليس علما ولا صفة ولا
يجمع هذا الجمع العلم المركب الاسنادي اتفاقا نحو برق نحره وتابط شرا فان
اريد جمع ذلك هذا الجمع جي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاذو
برق نحره وذووا تابط شرا ولا المركب المزجي على الاصح نحو بعلبك
وسيبويه فان اريد جمعه هذا الجمع جي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة
ايضا فيقال جاذووا بعلبك وذوو سيبويه ومقابل الاصح يقول جا
بعلبكون وسيبويهون وقيل سيبون بحذف الجز الاخير الذي هو كلمة
ويه وهذا الخلاف في المختوم بويه محله على القول ببنايه وهو المشهور
كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف في
جواز جمعه هذا الجمع واما المركب الاضافي فيجمع منه الجز الاول هذا الجمع ويضاف
للثاني فيقال في غلام زيد جا غلاموا زيد وجوز الكوفيون جمع الجزين
فيقال غلاموا الزيدين ولا يجمع ما ليس له في الخارج ما يوافقه في لفظه واما
نحو عشرون واولو فيحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع ما لا يوافقه في معناه
ايضا كالمشترك واجازه ابن مالك وهو مبني على الاصح من صحة اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه معا لغة والاول على منع ذلك وقال بعضهم
يجوز الجمع وان قلنا بامتناع اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معا

لان الجمع في قوة تكرار المفردات بالعطف فكانه استعمل كلا في معناه ومثل
المشترك الحقيقة والمجاز فيجوز جمعه بناء على جواز استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه معًا وهو الصحيح عند امامنا الشافعي رضي الله عنه
وغيره ولا يجمع غير المعرب نحو الذين يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع
ما لا يقبل التنكير نحو فلان وفلانة مما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقيا
على علميته فان قيل اشتراط التنكير ينافي اشتراط العلمية اجيب بانه لا منافاة
لان العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتنكير شرط لتحقق ذلك
الحكم فاذا اريد جمع العلم لابد ان ينكر اي يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم
فيحصل بتجرده عن المشخصات فيصير كسائر اسماء الاجناس كرجل وما ثم
قال في اللباب وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به
فيصير كاسم الجنس وهذا واضح في علم التشخص واما علم الجنس فهو نكرة
معنى فلا معنى لتنكيره الا ان يقال معناه ان لا يلاحظ فيه التعيين
في الذهن الذي هو تشخص ما وقد الغز البدر الدماميني بهذا المعنى
اي اشتراط العلمية ثم اجاب التنكير في جملة ابيات الى ان قال يعني نفسه
مخاطبا لعلما الهند فقال

فيا ما امر شرطه وجوده * لحكم فلم تنقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده

واجاب عنه بنحو ما تقدم ولا يجمع من الصفات ما لا يدل على التفضيل

كافعل

كافعل فعلا نحو احمر فلا يقال احمرون ويلتحق به في منع هذا الجمع افعل الذي
لا فعلا له نحو اكر لعظيم الكمرة وادر لعظيم الادرة فلا يقال اكرون وادرون
كما لا يقال احمرون وما لا يقبل باطراد تا التانيث التي يقصد بها التانيث
بان لا يقبل التا اصلا نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر اذ لا يقال
جريحة وصبورة وكذا سكران اذ لا يقال سكرانة الا على لغة ضعيفة
او يقبل التا التي لا يقصد بها التانيث نحو علامة ونسابة لان التا فيهما
لا يقصد بها التانيث بل تاكيد المبالغة كما تقدم او يقبل التا التي يقصد بها التانيث
لكن لا باطراد نحو مسكين فانه جا على خلاف القياس مسكينة للمونث فمسكينة
يحفظ ولا يقاس عليه فلو خرج كل من احمر وجريح وصبور وسكران عن الصفة
وجعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع ذكره المص في التصريح وذكر في التسهيل
ان مما يجمع هذا الجمع ما اطرد المصغر نحو رجيل وغليم وفتي واحيمر
وسكيران فيقال رجيلون وغليمون وفتيون واحيمرون وسكيرانون
فهذا الجمع الذي توفرت فيه هذه الشروط وما الحق به مما تقدم يرفع بالواو
ظاهرة او مقدرة اسما كان او صفة فالظاهرة نحو جا الزيدون
المسلمون فالزيدون المسلمون فاعل والمفاعل مرفوع وعلامة
رفعه الواو الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة نحو مسلمي كما تقدم
هذا اي رفع جمع المذكر السالم بالواو هو القول المشهور وانما رفع
بالواو لانها تقع ضمير الجمع ولانه اقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل
للقليل تعادلا ومقابل هذا هو المشهور اقوال منها وهو اصحها انه مرفوع

على الاقوال في اعراب الجمع بالواو والنون ورده

بضمة مقدرة على الواو كما انه ينصب بفتحة مقدرة ويجر بكسرة مقدرة على اليا منع
من ظهورها الثقل ورده ابن مالك بوجوه منها انه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على
اليا قال ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة على اليا علم انتفا الملزوم وهو تقدير
الحركة واعترضه الشيخ ابو حيان بانهم حملوا حالة النصب على حالة الجر
فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة ومنها انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل
الواو كما انه منصوب بفتحة مقدرة ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل اليا
منع من ظهور تلك الضمة ضمة ما قبل الواو ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة
ما قبل اليا ورده الشيخ ابن مالك بوجوه منها ان الاعراب لا يكون الا اخرا
ومنها اقوال اخر في غاية الضعف لا نكثر بذكرها وتقدم في كلام المص عند
الكلام على اقسام التنوين ان نون هذا الجمع يجي بها للدلالة على تمام الاسم
وانفصاله عما بعده وقد قدمنا ان هذا هو المشهور ووعدنا ثم بذكر مقابله
هنا فنقول مقابل هذا المشهور اقوال منها واختاره في التسهيل انها زيدت
لدفع توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام والافراد في نحو مررت
بالمهتدين ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ومنها انها
زيدت عوضا عن حركة المفرد ورد بان الذي جعل عوضا عنها انما هو
الواو في حالة الرفع واليا في حالتي النصب والجر ومنها انها زيدت
عوضا عن التنوين في المفرد ان الحركة عوض عنها الواو واليا والتنوين
لم يعوض عنه شي فجعلت عوضا عنه ورد بان هذه النون يجي بها
في المثنى الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو احمدان ومنها

علي الخلاف في توجيه لحوق النون
لجمع المذكر السالم

انها

انها زيدت عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وقد تداولت هذا السنة
اكثر المعربين ورد بانه اذا لم يكن عوضا عن احدهما فان لا يكون عوضا عنهما
احق واولى قال الشيخ ابو حيان وقدره الاستاذ ابو الحسن بن عصفور و
غيره من شيوخنا هذه المذاهب بان هذه النون تثبت في الوقف باتفاق
والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف فلو كانت النون عوضا منهما او من
احدهما لم تثبت لان العوض يحكم له بحكم ما عوض عنه قال وهذا الخلاف
مما لا طايل تحته بل هو من فضول الكلام وحركت النون لخوف التقا الساكنين
وكانت الحركة فتحة لخفتها وثقل الجمع **والموضع الثاني يتحقق في الاسما
الستة** المعتلة **وهي** اي تلك الاسما الستة **ابوك واخوك** بفتح الكاف وكسرها
وحموك بكسر الكاف لا غير بنا على ان الحم قريب الزوج خاصة ابا او غيره
وقريب الزوجة يقال له ختن كما هو المشهور وعلى مقابل المشهور من ان
الحم يقال لقريب الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف **وفوك** بفتح الكاف و
كسرها **وذو مال** قيل لم يضفه للضمير ردا على المبرد حيث اجاز اضافته
للضمير تمسكا بقول القايل • انما يعرف الفضل من الناس ذووه •
وهو محمول عند الجمهور على الشذوذ وقول المص ذو مال موافق لقول غيره
بمعنى صاحب والغرض من ذلك الاحتراز عن ذو الطايية التي هي اسم
موصول وهي عندهم مبنية على سكون الواو في الاحوال الثلاثة على المشهور
ومقابله اجاز اعرابها اعراب ذي هذه اعني التي بمعنى صاحب في الاحوال
الثلاثة وقيل تختص بمحل الجر لانه المسموع في قول القايل فحسبي من ذي عندهم

ماكفانيا بجره كمار واه ابن جني قال المص وهو مشكل فان سبب البنا قايم
ولم يعارضه معارض واصل ذو فَعَلٌ قال ابوحيان وفي المحذوف قولان
ذو
احدهما الواو الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني
الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة **وهنوك** بفتح الكاف وكسرها والهن
اسم يكنى به عن اسما الاجناس وقيل اسم لما يستقبح التصريح به وقيل اسم
للفرج خاصة ولا تعرب هذه الاسما هذا الاعراب الابعد توفر شروط اربعة
اشار المص الى اولها بقوله **بشرط ان تكون** اي هذه الاسما **مفردة** فما يثني
منها يعرب اعراب المثنى الاتي بيانه وكلها تثنى نحو جاني ابوان واخوان
وحموان وفمان وذوا مال وهنوان وما يجمع منها جمع تكسير يعرب اعراب
جمع التكسير وقد علمته وكلها تجمع هذا الجمع نحو جاني اباوك واخوتك واحماوك
وافواوك واذوا مال واهناوك وما يجمع منها جمع مذكر سالم يعرب اعراب
جمع المذكر السالم المتقدم بيانه ولم يسمع جمعه منها الا الاب والاخ وعليها
اقتصر الجمال ابن هشام في شرح القطر للاب والاخ لفظ الحم نحو جاني
في الترضيح زاد المصنف في جمع لفظ الهن وضم ابن هشام
ابون واخون وحمون وهنون وفي كلام ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم
يمتنع لكن لا اعلم انه سمع ورده الشيخ ابوحيان بان القياس يا باه اي
لان هذه الصيغة لا تطرد في جمع التكسير الملحق بجمع التصحيح في اعرابه
الا في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر تكسيرا
يعرب بالحركات وهذه الاسما انما حذفت لامه ولم يعوض عنها شي فما
جا منها عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم وحكي بعضهم سماع
ذون

ذون وعن ثعلب يقال في فم فمون وفمين قال ابوحيان وهو في غاية الغرابة
واشار الى الشرط الثاني بقوله **مكبرة** فان صغر منها شي اعرب بالحركات
الظاهرة نحو جاني ابيك واخيك لان حرف العلة في ذلك يشبه الصحيح
بسكون ما قبله والى الشرط الثالث بقوله **مضافة** لفظا او تقديرا خلافا
لما في الاوضح من اشتراط الاضافة لفظا فان قطع منها شي عن الاضافة لفظا
وتقديرا اعرب بالحركات الظاهرة ايضا نحو جاني اب واخ وكلها تقطع
عن الاضافة المذكورة الا ذو وفو فانهما لا يكونان الا مضافين لفظا او
تقديرا ومن الثاني قول الشاعر • خالط من سلمى خياشيم وفا •
اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى بثبوت لفظه وادعى في الاوضح شذوذه وفي
الاوضح انه لا حاجة لاشتراط الاضافة في ذو اي لانه يوهم انها قد تفرد
ويتخلف هذا الحكم وليس كذلك اي لان الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل فكان
ينبغي استثناوها من اشتراط الاضافة ورد بان اشتراطها بالنسبة لها لبيان
الواقع وقد ذكروا ان القيد كما يكون للجمع والمنع يكون لبيان الواقع بل قيل هو
الاصل وعلى الاكتفا بالاضافة المقدرة ياتي في فو ما ذكر في ذو والى الشرط
الرابع اشار بقوله **لغير يا المتكلم** اي ولا بد ان تكون تلك الاضافة لغير يا
المتكلم من اسم ظاهر او مضمر مخاطب او غايب او متكلم غير اليا وانما
ذكرها مضافة للكاف لانه المناسب لمقام التعليم فان اضيف منها شي الى
يا المتكلم اعرب بالحركات المقدرة على ما قبل اليا للعلة وكلها تضاف ليا
المتكلم الا ذو فانها لا تضاف اليها وفو اذا اضيف لها قلبت تلك الواو ميما

عند بعضهم والاكثر قبلها يا وادغامها في اليا نحو جا ابي واخي وحمي وهني
بغير رد اللام المحذوفة التي هي الواو وفمي بقلب الواو ميما وفي بقلبها يا
وادغامها في اليا واجاز المبرد اللام المحذوفة في الاب والاخ وقلبها يا وادغامها في اليا نحو ابي واخي بالتشديد وفتح اليا و ح تعرب اعراب مسلمي
اي بالواو المنقلبة يا المدغمة في يا المتكلم وانما لم تضف ذو للياء لانها لا تضاف الى غير اسم الجنس لانها وضعت وصلة الى الوصف باسما الاجناس
النكرات او المعارف وتوهم بعضهم من قولهم انها لا تضاف الا الى اسم
جنس ان المراد به النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في
الحديث ان تصل ذا رحمك بان المضاف للضمير ليس باسم جنس نكرة وغاب
عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم وحيث كانت ذو لا تضاف
للياء يأتي فيها ما تقدم ويشترط لاعراب فوا هذا الاعراب ان لا تبدل واوه
ميما كما نطق به المص فان ابدلت ميما اعربت بالحركات الظاهرة حيث لم
تضف لياء المتكلم كما تقدم كقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم
اطيب عند الله من ريح المسك واشترط ابن الصايغ بمهملة فمعجمة ان لا يلحق
هذه الاسما يا النسب فان لحقتها يا النسب اعرب بالحركات الظاهرة
نحو جا ابويك واخويك وذويك بالضمة الظاهرة على اليا ورد بان هذا
الشرط يغني عنه اشتراط الاضافة لان مع يا النسب لا اضافة وامثلة هذه
الستة نحو قولك هذا ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال
وهنوك في لغة قليلة حكاها سيبويه عن العرب فقال ومن العرب

من

من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجريه مجرى الاب انتهى وهذه اللغة لم
يطلع عليها الفرا ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة وانما
نبه المص على قلة هذه اللغة لقول الشيخ ابن مالك ومن لم ينبه على قلته
اي اعراب الهن هذا الاعراب ممن ذكره مع هذه الاسما الموهم مساواته
لها فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب فهذه الاسما الستة
مرفوعة على الخبرية عن المبتدا الذي هو اسم الاشارة حقيقة في الاول و
حكما فيما بعده وعلامة رفعها الواو الظاهرة نيابة عن الضمة على القول
المشهور الذي هو كما قال الشيخ ابن مالك اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف
ومقابله اقوال منها وهو اصحها وعليه جمهور البصريين انها مرفوعة بضمة
(هامش: ومقدرة منع من ظهورها الثقل وتنصب بفتحة مقدرة على الالف صح)
مقدرة على الواو منع من ظهورها التعذر وتجر بكسرة مقدرة على اليا منع من
ظهورها الثقل وحركة ما قبل اليا اتباع لتلك الحركة فاصل ابوك ابوك اتبعت
حركة البا لحركة الواو فضمت بعد سلب حركتها فصار ابوك بضم البا والواو
استثقلت الضمة على الواو فحذفت واصل اباك ابوك تحركت الواو بالفتحة
وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل ابيك ابوك اتبعت حركة اليا لحركة
الواو فكسرت بعد سلب حركتها فصار ابوك بكسر البا والواو واستثقلت
الحركة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو يا لسكونها بعد كسرة كما في ميزان
ففي الاول النقل بدون قلب وفي الثاني القلب بدون نقل وفي الثالث النقل
والقلب معا ومنها انها مرفوعة بالضمة التي قبل الواو والواو اشباع
كما انه منصوب بالفتحة التي قبل الالف ومجرور بالكسرة التي قبل اليا

وكل من الالف واليا اشباع ورد بان اشباع الحركات بابه ضرورة الشعر ومنها
اقوال اخر لا نطيل بذكرها وانما اعربت بالحروف توطية لاعراب المثني
والجمع على حده بالحروف **والثاني** مما ينوب عن الضمة **الالف** وهو الحرف الثاني من
احرف النيابة و **تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في** موضع واحد وذلك
يتحقق **في المثنى المرفوع** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمثنى هو الاسم
الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفرده المعرب الذي له ثان
في الخارج الموافق له لفظا ومعني فخرج ما دل على واحد نحو زيدان علما لرجل
ورجلان للراجل ضد الفارس وكلبتان للالة المخصوصة وبحران علم على
البلدة المعروفة قال ابن هشام والذي يظهر ان النحاة اذا اطلقوا المثني
في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ان يدل على اثنين
واستعماله لغيره مجاز انتهي اي فلا يخرجه ذلك عن تسميته مثني فهو من
المثني لا من الملحق به وخرج بفقط ما دل على اكثر من اثنين نحو صنوان اريد به
اكثر من اثنين وما اريد به التكثير نحو كرتين من قوله تعالى فارجع البصر
كرتين وحنانيك وسعديك لان المعني كرة بعد اخري وحنان بعد اخر
وسعد بعد اخر لا خصوص اثنين ومن ثم قال في الاية ينقلب اليك
البصر خاسيا وهو حسير اذ من المعلوم ان البصر لا ينقلب خاسيا
حسيرا من مرتين فقط وفي كلام الجمال ابن هشام التحقيق ان هذا النوع
اي ما اريد به التكثير من المثني لا من الملحق به لان وضعه ليدل على اثنين
واستعماله لغيره مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثني انتهي ويخرج

به

به نحو زوج وشفع وزكي بالتنوين بمعني الشفع ففي الصحاح وزكا الشفع لان ما ذكر
لا يدل على اثنين فقط فلا حاجة لاخراجه بقولنا بزيادة الف او يا على ان بعضهم
منع دلالة ما ذكر على اثنين اي اصلا وقال كل يصدق باثنين ولا يدل عليهما
لان زوج مثلا مقابل للفرد وذلك اعم من الاثنين والاعم يصدق على الاخص
ولا يدل عليه وخرج بالف او يا كلا وكلتا لان الف الاول كالف عصا منقلبة
عن واو وقيل عن يا التي هي لام الكلمة والف كلتا كالف حبلي اي للتانيث والتا
بدل عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو او اليا فانهما ليست للتثنية فلا
حاجة لاخراجها بقولنا على مفرده الذي يخرج به ما لا مفرد له نحو اثنان
واثنتان لان الصحيح انه لم يسمع اثن ولا اثنة ولعل مقابل الصحيح ما في
المصباح مختصر الصحاح واثن واثنة كابن وابنة وعن بعضهم ان محل
كون الف كلتا للتانيث اذا كانت مضافة للظاهر فان اضيفت للضمير
لم تكن للتانيث بدليل عدم قلبها في الاولي يا في حالتي النصب والجر وقلبها
في الثانية كذلك فليتامل قال في التعليقة المضمر الذي يضاف
اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا وفي كلام ابن الانباري والذي
يدل على ان الف كلا وكلتا ليست للتثنية انها لو كانت للتثنية لانقلبت
في النصب والجر اذا اضيفتا الي المظهر لان الاصل هو المظهر فلما لم تقلب
دل على انها الالف المقصورة وليست للتثنية وادعي الكوفيون ان الالف
فيهما للتثنية واستدلوا على ذلك بان الالف تنقلب فيها الي اليا في النصب
والجر اذا اضيفا الي المضمر ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب قلنا انما

علم ان ما يضاف اليه كلا من الظاهر
ثلاثة الفاظ فقط

قلبت مع المضمر لانها اشبهت الي وعلي ولدي فلما اشبهتها قلبت الفها مع
المضمر يا كما قلبت الف الي وعلي ولدي مع المضمر في اليك وعليك ولديك
انتهى ملخصًا وخرج بالمعرب نحو ذان وتان واللذان واللتان فانها ليست
من المثني لان مفردها مبني ونقل الشاطبي عن الشيخ ابن مالك انه لا يشترط
الاعراب وخرج بالذي له ثاني في الخارج موافق له في اللفظ ما لا ثاني له في
الخارج كذلك نحو قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر وابوان
للاب والام والخالة ومن الثاني رفع ابويه على العرش على ما قال بعض
المفسرين وامان للام والجدة والجديدان والملوان لليل والنهار والامران
للفقر والعري والاجوفان للبطن والفرج والبردان للغني والعافية
والاحمران للذهب والزعفران والاطيبان للشباب والنكاح والخافقان
للمشرق والمغرب وحقيقته المغرب والبصرتان للبصرة والكوفة والمشر
قان للمشرق والمغرب وحقيقته المشرق والمغربان لهما ايضا وحقيقته
المغرب والاسودان للتمر والماء والغمان للفم والانف والاخوان للاخ
والاخت والاذنان للاذان والاقامة والعاشقان للعاشقة والمعشوق
وفي كلام الجمال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع
مثني اي حقيقة لامن الملحق لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثني وغايته
ان هذا مثني في اصله مجوز انتهي اي ان اطلاق المثنى على هذا النوع
بحسب الاصل مجاز وصار عندهم حقيقة عرفية وخرج بموافق له
في المعني ما وافق في اللفظ وخالف في المعني نحو عينان اريد بهما الذهب

فيصل [illegible] وما عطف عليه الي الخافقين من قبيل التغليب والعمرين [illegible] القرآن والعمران من باب التغليب [illegible] على ما [illegible] [illegible] الاصل [illegible] [illegible] هذا على [illegible] وهو [illegible] [illegible]
فان نحو القمرين مثني حقيقة

والباصرة

والباصرة مثلا ومن ثم لحنوا الحريري في قوله

جاد بالعين حين اعمي هواه • عينه فانثني بلا عينين

ونحو لسانان اريد بهما القلم والجارحة وفي كلام الشيخ ابن مالك اكثر المتاخرين
على منع هذا النوع اي تثنية المشترك او الحقيقة والمجاز والاصح الجواز ومما
يؤيد ذلك قولهم القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة
احد السبائين واللبن احد اللحمين والحمية احدي الموتتين ورده الشيخ
ابو حيان وقال الذي ينبغي انه لا يجوز تثنية المشترك ولا تثنية
الحقيقة والمجاز اي وما ذكر يحفظ ولا يقاس عليه ومن ثم قال ابن
ناظر الجيش الحق ان تثنية ما اختلف معناه لا يجوز الا سماعا والحكم
عليه بانه مثني لغوي لا اصطلاحي انتهى فعلم ان المثنى حقيقة ما انطبق
عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق به واطلاق
المثنى عليه مجاز لاعرابه اعرابه وانما لم يكن من المثنى الحقيقي لان اكثر
النحويين اشترط لكل ما يثني قياسا مطردا شروطا الشرط الاول
ان يكون مفردا فلا يثنى المثنى ولا الجمع تصحيحا ولا اما على صورتهما
ولا المجموع تكسيرا الذي لا نظير له في الاحاد اي وهو مفاعل او مفاعيل
واما غير ذلك فيجوز كالجمالان فقد ذكر المص في التصريح ان مما
دخل في المثنى جمالان وظاهره ان تثنية ذلك قياس مطرد وفي
كلام الشيخ ابي حيان جمع التكسير لا يجوز تثنية بقياس فان
جا فضرورة اي كما في قول الشاعر • تنقلت في زمن التنقل

مطلب في شروط المثنى

بين رماحي مالك ونهشل • وقول الاخر • لاصبح الناس اوبادا ولم يجدوا •
عند التعرف في الهيجا جمالين • وفي التصريح ايضا ان مما دخل في المثنى تثنية
اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس اي الجمعي كالغنمان انتهى فان الغنم كما في
الصحاح اسم موضوع للجنس يقع على الذكور والاناث وظاهر كلام التصريح
ان ذلك قياس مطرد وفي كلام الشيخ ابي حيان قد نصوا على انه لا يجوز تثنية
اسم الجمع الا في الضرورة ومنه قول الشاعر • وكل رفيقي كل رحل وان هما •
تعاطي القنا قوماهما اخوان • وكذا نصوا على انه لا يجوز تثنية اسم الجنس
باقيا على جنسيته فلا يقال لبنان وماءان الا ان اريد نوعان من اللبن
والما انتهي الشرط الثاني الاعراب فلا يثني المبني كحذام ووبار في لغة
من بنا واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع المثني
واعربت اعرابه على ما تقدم على انهم لم ياتوا بهذه الصيغ على القياس
في التثنية كما علمت الشرط الثالث عدم التركيب فلا يثني المركب
الاسنادي اتفاقا كبرق نحره وتابط شرا ولا المزجي على الاصح كبعلبك
وسيبويه فان اريد تثنيتها جي بكلمة ذي بمعني صاحب مثناه فيقال
جا ذوا برق نحره وذوا تابط شرا وذوا بعلبك وذوا سيبويه ومقابل الاصح
يقول جا بعلبكان وسيبويهان وقيل سيبوان بحذف الجز الاخر الذي
هو كلمة ويه وهذا الخلاف في المختوم بويه على القول ببنائه وهو المشهور
واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز تثنيته
واما الاضافي من الاعلام فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه

فيثني

فيثني الجزء الاول ويضاف للثاني فيقال جا ابوا بكر وجوز الكوفيون تثنية
الجزئين فيقال جا ابوا بكرين الشرط الرابع التنكير فلا يثني العلم باقيا على علميته
فان اريد تثنيته نوي تنكيره وقد علمت معني تنكير العلم فلا يثني ما لا
يقبل التنكير كالكناية عن العلم نحو فلان ونحو ذا وتا والذي والتي واما ذان
وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع المثني كما تقدم الشرط الخامس
ان يكون له ثان في الخارج موافق له في اللفظ فنحو قمران للشمس والقمر وعمران
لابي بكر وعمر ليس من المثني الحقيقي على ما تقدم وفي كلام المحقق وجميع
باب التغليب من المجاز ولم اجد احدا حام حول بيان مجازيته ولا علاقته
ولا نوعه وقد سكت القوم عن تعريفه وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا
تندرج فيه تلك الحقايق المختلفة واللفظ فيه اريد به معني واحد مركب
من المعني الحقيقي والمجازي ولم يرد به كل من المعنيين اي فليس من الجمع
بين الحقيقة والمجاز كما قد يتوهم قال ولا يلزم ذلك في جميع المعاني في
الحقيقة الشرط السادس ان يكون ذلك الثاني موافقا له في المعنى ايضا
فلا يثني المشترك ولا الحقيقة والمجاز ومن ثم حكموا على ان قول الحريري
• جاد بالعين حين اعمي هواه • عينه فانثني بلا عينين • •
لحن كما تقدم وعلى نحو قولهم القلم احد اللسانين بانه شاذ على ما تقدم
وفي المثنى ما قدمناه في الجمع من ان المنع في ذلك مبني على ان المشترك
لا يصح اطلاقه على معنييه معا لغة وجواز ذلك مبني على جواز ذلك
ومثل المشترك في ذلك الحقيقة والمجاز فالمنع مبني على عدم جواز

مطلب في ان باب التغليب من المجاز

استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والجواز على جواز ذلك الشرط السابع ان لا
يستغني بتثنية غيره او بما هو على صورة المثنى او بغير ذلك عن تثنيته ومن ثم
لم يقولوا سوآءان استغناء بسيان تثنية سي بمعنى مثل وحكى بعضهم سوآءان
ولم يقولوا اجمعان ولا جمعاوان استغنا بكلا وكلتا على انهما لا يقبلان التنكير
ولم يقولوا في غير ماية والف من اسما العدد ثلاثتان واربعتان وخمستان
استغنا بستة وثمانين وعشرة ويقال مايتان والفان الشرط الثامن
ان لا يراد به الاستغراق كاسما المختصة بالنفي نحو احد وعريب بالمهملة
بمعناه وديار الشرط التاسع ان لا يكون لفظ كل ولا بعض فلا يقال كلان
ولا بعضان وان جآ شي من ذلك حفظ ولا يقاس عليه قال في المستوفي
لا تكاد التثنية توجد الا في اللغة العربية ثم اخذ المص بمثل للمثنى بقوله
نحو قال رجلان فرجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف
الظاهرة نيابة عن الضمة ومن ذلك قول بعضهم ملغزا اتانا عبيد الله
في صحن داره وقول الاخر كذلك اتانا ابي داود في مرتع خصب لان اتانا
مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية حذفت نونه للاضافة وقد تكون
الالف مقدرة نحو جآ صالحا القوم كما تقدم ومنه قول بعضهم ملغزا لقد
قال عبدا الله شر مقالة وقول الاخر كذلك لقد قال عبدا الله قولا
عرفته بفتح دال عبدا الله فان كلا من صالح وعبد مثنى حذفت نونه
للاضافة والفه لالتقا الساكنين وزيدت النون في المثنى لما تقدم في
الجمع وهو الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده او لدفع توهم الاضافة

في

في نحو جاني خليلان موسى وعيسى والافراد في نحو الخوزلان تثنية
الخوز لا وهي كما في الصحاح مشية فيها تفكك ثم حمل ما لا يوجد فيه هذا
التوهم على ما يوجد فيه او غير ذلك من الاقوال السابقة وحركت النون
خوف التقا الساكنين وكانت الحركة كسرة لانها الاصل في التخلص من التقا
الساكنين ولخفة المثنى وربما ضمت بعد هذه الالف اي التي هي علامة
الرفع ومنه قول الشاعر يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان
بضم النون مثنى عين التي هي الباصرة والقذان بكسر القاف واعجام
الذال المشددة جمع قذة وهو البرغوث فالقذان البراغيث ويمكن تخريج
هذا على راي من يرى اعراب المثنى على النون بالحركات الظاهرة
ولا تفتح بعد هذه الالف واما قول الشاعر اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا بفتح النون مثنى عين التي هي الباصرة وظبيان
اسم رجل وقيل مثنى ظبي فالالف في ذلك ليست علامة للرفع على لغة
من يلزم المثنى الالف مطلقا وكان الالف لما حلت محل اليا اعطيت
حكمها ويوفتح النون بعدها على لغة كما سياتي وذكر بعضهم ان هذا البيت
من جملة خمسين بيتا للمولدين ذكرها سيبويه في كتابه دسوها عليه
نصرة لمذهب ذهب اليه او توجيها لكلمة صدرت منه وهذا من جملة
ما طعن به في كتاب سيبويه وطعن فيه ايضا بانه احتج فيه بشعر
بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان هجاه لتركه الاحتجاج
بشعره ورفع المثنى اي وما الحق به بالالف انما هو على القول المشهور

علم ان سيبويه طعن في كتابه
باشتماله على خمسين بيتا من شعر المولدين

وانما رفعوه بالالف لانها تقع ضمير الاثنين ولان المثنى اكثر دورانا في الكلام
من الجمع فهو اولى بالتخفيف فجعلوا الخفيف وهو الالف للكثير ويقابل المشهور
نظير ما تقدم من الاقوال التي حكيناها في جمع المذكر السالم ويزيد على ذلك
ما ذهب اليه الزجاج من انه مبني لتضمنه معنى حرف العطف لان زيدان
مثلا اصله زيد وزيد كما بني خمسة عشر لذلك اذ اصله خمسة وعشره ومما
ينوب عن الفتحة ايضا الالف وقد اشار الى ذلك بقوله وتكون الالف ظاهرة
ومقدرة علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الاسما الستة المتقدم ذكرها
فالظاهرة نحو رايت اباك واخاك وحماك وفاك وذا مال وهناك في لغة
قليلة حكاها سيبويه كما تقدم فاباك وما عطف عليه مفعول حقيقة
في اباك وحكما فيما عطف عليه والمفعول منصوب وعلامة نصبه الالف
الظاهرة نيابة عن الفتحة والمقدرة نحو رايت ابا الخير حذفت لالتقا
الساكنين كما تقدم واليا التي هي الحرف الثالث من احرف النيابة تكون
علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع تكون ظاهرة
فقط في بعضها وظاهرة ومقدرة في البعض الاخر الاول من تلك
المواضع الثلاثة يتحقق في المثنى المخفوض ولا تكون فيه الا ظاهرة
نحو مررت بالزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم كل
مخفوض وعلامة خفضه اليا الظاهرة المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها
غالبا وكسر على اصل التقا الساكنين وربما فتح للخفة المناسبة
لكثرة المثنى ومنه قول الشاعر يصف قطاة بسرعة الطيران

علي

استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب

علي احوذيين بفتح النون مثنى احوذي وهو الخفيف في المشي واراد به
الجناح والثاني من تلك المواضع يتحقق في جمع المذكر السالم
المخفوض وتكون فيه ظاهرة نحو مررت بالزيدين ومقدرة نحو
مررت بصالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم كل مخفوض وعلامة
خفضه اليا الظاهرة في الاول والمقدرة في الثاني لحذفها لالتقا
الساكنين كما تقدم المكسور ما قبلها لقلة جمع المذكر المفتوح ما بعدها
للخفة المناسبة لثقل الجمع المذكور وربما كسر ومنه قول الشاعر
انكرنا زعانف اخرين بكسر النون جمع اخر بفتح الخا بمعنى مغاير
ومنه قول الشاعر وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وخرجه
بعضهم على ان هذا جا على راي من يرى الزام جمع المذكر السالم اليا
واعرابه بالحركات على النون ظاهرة منونة وقد يكون كسر ما قبل اليا
في الجمع المذكور مقدرا كما في المصطفين بكسر اليا الاولى وفتح ما قبلها
تحركت اليا الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقا الساكنين
وبقي ما قبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ما قبل اليا التباس هذه
الصيغة بصيغة المثنى لانا نقول ممنوع ذلك لان في المثنى يقال
المصطفيين بياين بقلب الالف يا وايضا لا التباس في الاية بوجه
لوصفه بالجمع ودخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان
يكون الجمع من الاثنين والثالث من تلك المواضع الثلاثة يتحقق
في الاسما الستة المتقدم ذكرها المخفوضة وتكون فيها ظاهرة

من قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار اصله المصطفيين ح

نحو مررت بابيك واخيك وحميك وفيك وذي مال وهنيك في لغة
قليلة حكاها سيبويه كما تقدم فابيك وما عطف عليه مخفوض
وعلامة خفضه اليا الظاهرة نيابة عن الكسرة وتكون فيهما مقدرة
نحو مررت بابي الخير حذفت لالتقا الساكنين كما تقدم ومما ينوب عن الفتحة
ايضا اليا وقد اشار الى ذلك بقوله واليا تكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في موضعين احدهما يتحقق في المثنى المنصوب ولا تكون فيه
الا ظاهرة نحو رايت الزيدين وصالحي القوم فالزيدين وصالحي كل
مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة المفتوح ما قبلها
المكسور ما بعدها غالبا كما تقدم والموضع الثاني يتحقق في جمع المذكر
السالم وتكون فيه ظاهرة ومقدرة فالاول نحو رايت الزيدين
والثاني نحو رايت صالحي القوم فالزيدين وصالحي القوم كل مفعول
وهو منصوب وعلامة نصبه اليا الظاهرة في الاول والمقدرة في
الثاني المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها غالبا كما تقدم والنون
التي هي الحرف الرابع من احرف النيابة وبه تتم تلك الاحرف تكون
علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة
وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين ضميرا او غير ضمير
او واو جمع كذلك او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميرا ويقال لها
الامثلة الخمسة ايضا وهو اولى لانها ليست افعالا باعيانها كما ان
الاسما كذلك بل امثلة يكنى بكل منها عما وازنه نحو يفعلان

وتفعلان

فانهما كناية عن نحو
يضربان ويأكلان ويشربان
أيها الزيدان وكذا يفعلون
وتفعلون بالتا والياء نحو
وانتم تقومون

وتفعلان بالياء والتا الفوقية والتحتية فانهما كناية عن نحو
يقومون وياكلون ويشربون الى غير ذلك ونحو تفعلين بالتا المثناة
فوق لا غير فانها كناية عن تقومين وتاكلين وتشربين الى غير ذلك
فهذه الافعال الخمسة كنايات وهي بحسب من هي له سبعة فان يفعلان
بالتحتية للمذكرين الغايبين فقط نحو الزيدان يقومان ويقومان
الزيدان وبالفوقية لثلاثة للمذكرين المخاطبين نحو انتما يا زيدان تقومان
وللمونثين المخاطبتين نحو انتما يا هندان تقومان والتا في ذلك للخطاب والالف
ضمير وللمونثتين الغايبتين نحو الهندان تقومان او تقومان الهندان والتا
في ذلك للتانيث والالف ضمير وغير ضمير واما ضميرهما اي ضمير المونثتين
الغايبتين فهل هو كذلك فيقال هما تقومان بالفوقية او يقومان بالتحتية
دارت هذه المسيلة بين علما الاندلس واختلف فيها افتاوهم فافتى
بعضهم بالاول اجرا للضمير مجرى الظاهر وبعضهم بالثاني انظر للفظ
وايد الاول بالسماع ويفعلون بالتحتية لجماعة الذكور الغايبين نحو الزيدون
يقومون ويقومون الزيدون وبالفوقية لجماعة الذكور المخاطبين
نحو انتم يا زيدون تقومون وتفعلين بالفوقية للمونثة المخاطبة لا غير نحو انت
يا هند تقومين. فهذه الافعال الخمسة في الامثلة المذكورة مرفوعة و
علامة رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظا فهو كرد قطيفة
وقد تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين
نيابة عن الضمة وهي بعد الالف مكسورة على اصل التخلص من

الساكنين وحملا على نون المثني و بهما ضمت وقد قري شاذا اتعدانني بضم
النون ونقل الشيخ ابو حيان ان بعض العرب يفتح وانه قري اتعدانني بفتح النون
قال الشاطبي وهي مروية ايضا عن نافع وابن عمرو وبعد الواو واليا
تكون مفتوحة للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة واليا والكسرة وحملا
علي نون جمع المذكر السالم هذا اي رفع هذه الافعال الخمسة بالنون ظاهرة
اومقدرة هو القول المشهور ومقابله ما قبل علامة رفعها ضمة مقدرة
علي لام الفعل اي ما قبل هذه الاحرف التي هي الالف والواو واليا منع
ظهورها اشتغال ما قبل تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف
كالمضاف ليا المتكلم وما قبل ايضا ان الالف والواو واليا علامة اعراب
بمنزلة الزيدان والزيدين والزيدون والزيدين وقوله ويقال فيها
كلها اي في جميع هذه الافعال الخمسة اي الصيغ المذكورة فعل وفاعل
وعلامة رفع يقتضي اختصاص كلامه بما اذا كانت الالف والواو
ضميرين لا علامتين وفيه قصور لان هذا الاعراب لا يختص بذلك
الا ان يقال اقتصر على الاول لضعف الثاني ولما فرغ من الكلام على احرف
النيابة الاربعة شرع يتكلم على الحركتين النايبتين وهما الكسرة والفتحة
مقدما للكسرة لقلة الكلام على ما هي فيه فقال والكسرة تكون علامة
للنصب ظاهرة اومقدرة نيابة عن الفتحة في جمع المونث السالم
وهو ما جمع اي تحققت جمعيته بالف وتا مزيدتين نحو رايت
الهندات فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه

الكسرة

الكسرة الظاهرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مونث سالم والمقدرة نحو
رايت العاديات ضبحا بالادغام حملوا نصبه بالكسرة على جره بها الذي
هو الاصل لكونهما علامتي الفضلة وحملا للمشترك على المختص كما حملوا
النصب باليا وهو خلاف الاصل على الجر بها الذي هو الاصل في اصله
جمع المذكر السالم للمعنى المذكور ليلتحق الفرع وهو جمع المونث باصله
الذي هو جمع المذكر السالم وتقدم في كلام المص ما يعلم منه ان محل كونه
ينصب بالكسرة مع التنوين اذا لم يجعل علما والا لم يتعين فيه ذلك وقد
منا الكلام على ذلك مستوفي وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
على الاصل حكي الكسائي منهم سمعت لغاتهم بفتح التا وخصه هشام
منهم بمثل هذا المسموع اي من كل ما حذفت لام مفرده ولم ترجع اليه
في حالة الجمع كبنات اذ لم يقولوا الفوات ولا لغيات ولا بنوات
برد اللام المحذوفة فصار شبيها بجمع التكسير فنصب بالفتحة
وهي في هذا لغة عند البصريين وعلى هذا فنحو سنوات ينصب
بالكسرة اجماعا من اهل البلدين لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في
الجمع واما دعوي ابي على الفارسي في تخريج ذلك ان لغات مفرد اصله
لغوة اولغية تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصارت
لغات فغير مسموعة لان قوله اصله لغوة او لغية فيه الجمع بين
العوض ها التانيث والمعوض وهو لام الكلمة التي هي الواو واليا
اذ الاصل لغواو لغي حذفوا تلك اللام وعوضوا عنها ها التانيث

قف
على ان ما كان من جمع المونث السالم
محذوف اللام يجوز نصبه بالفتحة
عند الكوفيين

فصار لغة بعد قلب اللام الفا فيه الجمع بين العوض وما هو قايم مقام العوض
الا ان يمنع ابو علي ان اصل لغة لغو او لغي و يدعي ان اصلها لغوة او لغية
وهذه اللغة لا تحذف اللام بل تقلبها الفا فلم يلزم ما تقدم وغير هذه
اللغة يحذف اللام ويعوض عنها ها التانيث اي تقصد عوضيتها لا انه
جي بها للعوضية وذهب الاخفش و المبرد الي ان جمع المونث معرب في
حالتي الرفع والجر مبني في هذه الحالة اي حالة النصب على الكسرة قال
الشيخ ابو حيان وهذا القول مرغوب عنه لانه لا سبب لبنايه وايضا
لم نجد اسما يعرب في حالتين ويبني في حالة او عكسه فليتامل وخرج
بزيادة الالف نحو قضاة و غزاة لاصالة الالف لانقلابها عن اصل
لان الاصل قُضَيَه وغُزَوَة تحرك كل من اليا والواو وانفتح ما قبله قلب
الفا وبزيادة التا نحو ابيات واموات لاصالة التا لوجودها في المفرد
فليس شي من ذلك الجمع بل من جمع التكسير فينصب بالفتحة على الاصل
فان قيل من جمع المونث السالم فاطمات وبنات واخوات كما علم مع
وجود التا في المفرد اجيب بان ما فيه تا التانيث اذا اريد جمعه
هذا الجمع حذفت منه هربا من اجتماع علامتي تانيث في كلمة ومن
ثم لم يحذف التا في بيت وميت لانها ليست للتانيث فان قيل
نص سيبويه في احد قوليه على ان تا بنت واخت ليست للتانيث
اجيب بان هذا القول منه محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل
ذلك لسكون ما قبلها صحيحا اي لان ما قبل تا التانيث في الواحد

على ان الاخفش والمبرد قايلان بان جمع المونث السالم مبني في حالة النصب معرب في غيرها

لايكون

لا يكون ساكنا صحيحا بل يكون متحركا نحو ظبية وعنبة او ساكنا معتلا
كفتاة وقناة فتا بنت واخت لما خرجت عما هو حق تا التانيث كانها
ليست للتانيث وبدليل قولهم يوجد في البدل فايدة لا توجد في المبدل
منه بدليل ان التا في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث
فان قيل هلا حذفوا الف التانيث في نحو حبلي وصحرا فقالوا حبلات
وصحرات كما قالوا مسلمات خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة اجيب
بان الف التانيث منزلة من الكلمة منزلة جزيها بخلاف تا التانيث كما سياتي
التنبيه عليه في الكلام على ما لا ينصرف قيل ولا حاجة للتقييد بزيادة الالف
والتا لان المتبادر مما جمع بالف وتا كونهما مستحدثتين لاجل الجمع لان الظاهر
ان البا في مثل ذلك للسببية والاستعانة متعلقة بجمع لا للمصاحبة والملابسة
وما ذكر من نحو قضاة وغزاة وابيات واموات لم يتحقق بسبب الالف
والتا بل بالصيغة لانه جمع تكسير كما علمت فقيد الزيادة مستدرك اجيب
بانه بعد تسليم ما ذكر جي بذلك لدفع ارادة المصاحبة والملابسة او الحالية
والحركة الثانية **الفتحة وتكون علامة للخفض** ظاهرة او مقدرة **نيابة عن
الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو ما
اي اسم مفرد او جمع تكسير **اشبه الفعل** ولما كانت المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اشترط ان يشبهه **في** علتين **فرعيتين مختلفتين**
من علل مخصوصة سياتي بيانها **مرجع احدهما الي اللفظ ومرجع
الاخري الي المعني او** علة **فرعية** قوية بحيث **تقوم مقام** تلك

العلتين الفرعيتين في افادة ما يفيد انه من الثقل وقد ثبت وتقرر عندهم
ان الفعل فيه علتان فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخري المعني وذلك
اي وبيان ذلك ان في الفعل علة فرعية عن الاسم في اللفظ وهو باعتبار ذكر
الخبر عند البصريين اشتقاقه اي الفعل من المصدر ولا يكون الا اسما فضرب
مثلا مشتق من الضرب ولا شك ان المشتق فرع المشتق منه والاشتقاق
امر يرجع الي اللفظ وعند الكوفيين القايلين بعدم اشتقاق الفعل من
المصدر هو التركيب لان الاسم كالمفرد لان مدلوله وضعا شي واحد ودلالة بعض
الاسما على الزمان كاسم الفاعل عارضة كما تقدم والفعل كالمركب لان
مدلوله وضعا متعدد وتجرد بعض الافعال عن الزمان عارض كما تقدم
وادخال الكاف هنا واضح دون الاول لما علم من الكلام على المفرد والمركب
والمفرد اصل المركب والتركيب امر يرجع الي اللفظ وان فيه اي الفعل
علة فرعية عن الاسم في المعني وهو احتياجه اي الفعل وافتقاره الي
الفاعل ليتم الكلام والفاعل لا يكون الا اسما والاحتياج امر يرجع الي
المعني فاذا وجد في اسم مفرد ليس من الاسما الستة او في جمع تكسير
علتان فرعيتان من العلل التسع الاتي بيانها او علة تقوم مقامهما
الاتي بيانها صار هذا الاسم بذلك مشابها للفعل في الثقل فيستحق منع
الصرف وهو من حمل الاصل على الفرع والصرف عند المحققين
هو التنوين اي تنوين التمكين وحده لانه علامة الاخف عليهم والامكن
عندهم ولما يسقط التنوين يتبعه في السقوط الجر بالكسرة ولا
يوجد.

يوجد بدونه لتاخيهما في الاختصاص بالاسم فكما لا يكون في الفعل تنوين
الصرف ولا الجر بالكسرة لا يكون ذلك فيما اشبهه من الاسما وقيل الصرف
هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس
الجر تابعا للتنوين في السقوط قال الشيخ ابو حيان وهذا اختلاف
لا طايل تحته وقد اكثر النحويون من الاستدلال لهذه الاقوال انتهي
ولم يمنع هذا الاسم من الجر لانه لا يخرج بهذه المشابهة عن الاسمية بالكلية
وجر بالفتحة على خلاف الاصل حملا للجر على النصب لاشتراكهما
في الفضلة كما حمل النصب بالكسرة على الجر في جمع المونث السالم لذلك
كما تقدم وان كان في ذلك حمل المشترك على المختص وفي هذا عكسه
فان قيل هلا اكتفي في منع صرف الاسم بمشابهته الفعل من جهة واحدة
كما اكتفوا في بناء الاسم بمشابهته الحرف من جهة واحدة اجيب عنه
باجوبة احسنها ان المشابهة للفعل بالفرعية وهي ضعيفة غير
ظاهرة كما تقدم بخلاف مشابهة الحرف ليست بالفرعية فكانت
ظاهرة قوية فان قيل اذا اشبه الاسم الفعل فقد اشبه الفعل الاسم
فهلا اعطي الفعل بهذه المشابهة حكم الاسم وهو الاعراب كما اعطي
الاسم حكم الفعل وهو منع الصرف بها قلنا قد تقدم ان ما عدا المضارع ع
لا اعراب فيه ضايع ومن هذا التقرير علمت ان الاسم الذي لا ينصرف
نوعان نوع يمتنع صرفه لوجود علتين ونوع يمتنع صرفه لوجود
علة تقوم مقامهما وقد نبه على ذلك المص مقدما الثاني على الاول

لعدم طول الكلام عليه ولانه كالبسيط بقوله ثم الاسم الذي لا ينصرف
نوعان النوع الاول ما يمتنع صرفه بوجود علة فرعية واحدة
تقوم مقام العلتين الاتي بيانهما فيما يفيد انه من الثقل وهو منحصر
في شيئين الشي الاول ما كان على وزن اي موازنة ومشاكلة صيغة
اي هيئة منتهى الجموع اي ان يكون موازنا وموازنا مشاكلا للصيغة
التي انتهت اليها الجموع ولم يتجاوزها بحيث يجمع تكسيرا وذلك منحصر في
شيئين مفاعل ومفاعيل فانهما صيغتا جمع لا نظير له في الاحاد العربية
وضابطه اي موازن منتهى الجموع انه كل جمع بعد الف تكسيره حرفان
فقط اولهما مكسور لفظا او تقديرا سوا كان في اوله ميم ام لا فالاول
كمساجد و الثاني كصوامع ودراهم وصياقل وهياكل وملايك
وصيارف وهذا في المكسور لفظا والمكسور تقديرا نحو دواب اصله
دوابب وذلك في الهيئة كمفاعل وقد انتهت اليه الجموع ولم يتجاوزه
ويمتنع صرفه سوا كان نكرة ام معرفة نحو اكالب جمع كلب فانهم لم
يجمعوه فخرج بالجمع الاحاد غير المنقولة عن هذا الجمع كثمان بالمثلثة
وكذا المنقولة عنه كحضاجر علما للضبع بنا على انه منصرف وهو
خلاف ما عليه الاكثر اذ الاكثر على منع صرفه نظر الحاله قبل العلمية
وخرج بقولنا اولهما مكسور ما اول الحرفين فيه ساكن كعبالّ
جمع عبالة وهي الثقل فانه مصروف او كل جمع بعد الف تكسيره ثلاثة
احرف اوسطها اي تلك الاحرف ساكن سوا كان في اوله
ميم

او لا فالاول كمصابيح و الثاني كقناديل وذلك موافق
في الهيئة لمفاعيل وقد انتهت اليه الجموع ولم يتجاوزه ويمتنع صرفه سوا كان
نكرة او معرفة نحو اناعيم جمع انعام جمع نعم وهي الابل فكانهم لم يجمعوا هذا
الجمع وقد الغز في هذا الحريري بقوله • ما كلمة ان شئتم حرف محبوب
او اسم لما فيه حرف حلوب • وهي لفظ نعم فانها حرف جواب وان عنيت
بها الابل كانت اسما وفي تلك الابل الناقة التي يقال لها حرف وهي الضامر
تشبيها لها بحرف السيف او الضخمة تشبيها لها بحرف الجبل فخرج بالجمع
الاحاد ولو منقولة عن هذا الجمع نحو سراويل فانه علم منقول عن هذا
الجمع لانه في الاصل جمع سرواله حقيقة بنا على انها سمعت وتقديرا بنا
على انها لم تسمع وهذا بناء على انه منصرف وهذا خلاف ما عليه الاكثر
اذ الاكثر على منع صرفه نظر الحاله قبل العلمية او هو جمع سروال مثل
شملال وشماليل وعلى هذا الغز فيه الحريري بقوله واي اسم
يتردد بين فرد حازم وجمع ملازم فان سراويل كما علمت محتمل لان
يكون مفردا ولان يكون جمعا وعنى بقوله ملازم انه لا ينصرف وعنى
بقوله حازم انه ينضم على الخصر فهو حازم له وخرج باوسطها ساكن
ما اوسطها متحرك نحو صياقلة وملايكة وفراعنة وصيارفة فانها
مصروفة لمشاكلتها للاحاد نحو طواعية وعلانية وكراهية وقد الغز
بعضهم في ذلك بقوله • ما علة تمنع الاسم صرفه • وهي واخرى
ليس يمنعان واراد بالاخرى تا التانيث فانها علة من علل منع الصرف

كما سياتي وقد الغز الحريري في ذلك ايضا بقوله • وايتها اذا الحقت امامك
الثقل • واطلقت المعتقل • فان هذا الجمع لما كان قبل لحوقها معتقلا اي
ممنوعا من الصرف صار منصرفا بلحوقها لانها صيرته الي اوزان الاحاد
كما علمت هذا وذهب الشيخ ابن مالك الي ان الجمعية في ذلك ليست شرطا
بل الشرط ان يكون مفاعل اوله مفتوحا ليخرج نحو عذافر للعظيم
بالعين المهملة والذال المعجمة
وان لا تكون الفه عوضا عن احدي يائي النسبة ليخرج نحو يمان بالتخفيف
من يمني فان يائي النسب حذفت الاولي عوض عنها الالف والثانية ٢ لعله جمع يمني
عوض عنها التنوين وان يكون ما يلي الفه مكسورا ليخرج عبال وان
تكون الكسرة اصلية ليخرج نحو تداني فان وزنه تفاعل بالضم جعل
مكان الضمة كسرة لتصح اليا وعلي هذا يكون حضاجر علما غير
منصرف وان لا ينوي بالحرف الوسط وما بعده الانفصال في
مفاعيل ليخرج نحو حواري بالحا المهملة وهو الناصر لان الحرف الوسط
من ذلك منوي به وبما بعده الانفصال لانهما للنسب ويا النسب
مقدرة الانفصال وعلي هذا يكون سراويل غير منصرف فتامل
هذا المحل ولا تلتفت لكلام من تكلم عليه فكان كخابض سيل وحاطب
ليل واختلف في السبب الذي اقتضي استيثار هذا الجمع بالمنع
فقال جمع وتبعهم المص انما استاثر هذا الجمع بالمنع لانه بمثابة جمعين
لانه كما علمت نهاية جمع التكسير فلا يكسر مرة ثانية فنزل لزوم هذا
الجمع وعدم جمعه مرة اخري منزلة جمع اخر فكانه قد جمع مرتين

وفي

وفي ذلك مزيد ثقل وقال بعضهم انما استاثر هذا الجمع بالمنع لانه
لا نظير له في الاحاد العربية وعدم النظير يقوم مقام علة ثانية فهي
علة فرعية ترجع الي اللفظ وعلة فرعية ترجع الي المعني وهي
الدلالة علي الجمع اي فقد وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا
من العلل الاتي بيانها فلا تغفل وكما تكون الفتحة فيما ذكر ظاهرة تكون
مقدرة في مفاعل نحو جوار وغواش وليال نيابة عن الكسرة ولنيابتها عن
الكسرة لم تظهر علي اليا كما تقدم التنبيه عليه هذا ما يتعلق بالشي الاول
واما الشي الثاني فمختص في شيئين وهما الف التانيث المقصورة والف
التانيث الممدودة وقد نبه علي ذلك المص بقوله او كان مختوما بالف
التانيث المقصورة وهي الف مفردة بخلاف الممدودة فان معها الفا
اخري كما سياتي وتمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سوا وقع نكرة
كذكري فانه مصدر ذكر ام معرفة كرضوي بفتح الرا جبل بالمدينة
المنورة وكلتا مسمي بها لان الفها للتانيث كما علمت وفيه ما علمت من
ان محل ذلك عند بعضهم اذا كانت مضافة للظاهر فعنده تقيد
المسئلة بما اذا كانت كلتا المسمي بها ماخوذة من ذلك لا من المضافة
للضمير او جمعا كجرحي جمع جريح او صفة كحبلي او ختم بالف التا
نيث الممدودة وهي اي الف التانيث الممدودة الف قبلها الف
فتنقلب همزة اي تلك الالف المحدث عنها بان قبلها الفا وهي الالف
المتاخرة همزة كراهة اجتماع الفين وخصت الثانية بالابدال

لتطرفها لان الاطراف محل التغيير ولم تحذف لفوات ما يدل على التانيث
ولم تحذف الاولي ولم تقلب لفوات المد فالهمزة بدل من الف التانيث
والممدودة هي الالف الاولي وح فني وصف الف التانيث بانها ممدودة
تجوز لان الممدودة كما علمت انما هي الالف الاولي وح يكون وصفها
بالممدودة لانها السبب في حصول المد وقيل الدال على التانيث هي الاولي
والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل ومونث فعلان فان الاول
مونثه مهموز بخلاف الثاني فوصفها بانها ممدودة على هذا لا تجوز فيه
ورد القيل بانه يلزم عليه وقوع علامة التانيث حشوا وقيل هما معا
للتانيث ورد بانه لم يوجد في كلامهم ما انث بحرفين **ويمتنع صرف ما فيها**
اي الف التانيث الممدودة **كيف ما وقع** اي **سوا وقع نكرة كصحرا** وهي
الفلاة **ام معرفة كزكريا ام جمعا كاصدقا ام صفة كحمرا** والفحة
في ذلك ظاهرة واختلف في السبب الذي اقتضي استيثار هذا اي ما فيه
الف التانيث بالمنع فقال جمع منهم المص **انما استاثر ما فيه الف التانيث**
بالمنع لانه تانيث لازم لان الف التانيث غير مقدرة الانفصال
بخلاف تا التانيث فانها مقدرة الانفصال ولزومها في نحو تحدوة و
جار نادر **فنزل لزومه** اي التانيث بالالف **منزلة تانيث اخر**
فهو بمثابة تانيثين فكانه انث مرتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال
بعضهم انما استاثر بالمنع لان فيه علة فرعية ترجع الي اللفظ وهي
لزوم الزيادة التي هي الالف حتى صارت كانها من اصول الاسم وعلة

فرعية

علي ان وصف الف التانيث بالممدوده مجاز

فرعية ترجع الي المعني وهي الدلالة على التانيث الذي هو فرع التذكير فقد
وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل الاتي بيانها كما
تقدم في الجمع فهذا القول مقابل لما قاله المص فجعله ايضا حالة من الخفا
الظاهر ثم اشار الي ما يمتنع صرفه للعلتين بقوله **والثاني** اي النوع الثاني
ما يمنع صرفه بـوجود علتين **فرعيتين** من العلل التسع الاتي بيانها
وهو اي هذا النوع الثاني **نوعان ما** نوع **يمنع** اي صرفه **مع العلمية**
اي تكون العلمية فيه احدي العلتين **وما** اي ونوع **يمنع** اي صرفه **مع**
الوصفية اي تكون الوصفية فيه احد العلتين **فالنوع الاول**
اي ما يمنع صرفه مع العلمية **ما** اي الذي **اشرنا اليه بقولنا او اجتمع**
اي او ما اجتمع **فيه العلمية** شخصية كانت او جنسية لان علم الجنس كعلم
الشخص في احكامه اللفظية التي منها منع الصرف وانما اختص العلم بذلك
من بين ساير المعارف لان المضمرات والمبهمات التي هي اسما الاشارة
والاسما الموصولة مبنية وغير المنصرف معرب وذا اللام والمضاف
تنوين الصرف ساقط فيهما لاجل اللام والاضافة او لشبه الفعل
فلا اثر لمنع الصرف فيهما **وزيادة الالف والنون المضارعتين**
اي المشابهتين **لالف التانيث الممدودة** وكذا المقصورة وانما شابهها
ما ذكر **لانهما في بناء يخص المذكر كما ان الف التانيث** الممدودة و
المقصورة **في بناء يخص المونث ولانهما لا يلحقهما التا** التي للتا
نيث كما لا تلحق الف التانيث فكانا سببا لمنع الصرف فان قيل حيث

اشبها الف التانيث هلا استاثرا بالمنع من غير احتياجهما الى علة اخرى تنضم
اليهما كما استاثرت الف التانيث بالمنع قلنا انما لم يستاثرا بالمنع لنقصان
المشبه وانحطاط رتبته عن المشبه به وذلك اي ما اجتمع فيه العلمية والالف
والنون المزيدتان **كعمران** وعفان وحيان وعثمان وغطفان اسم القبيلة
واصبهان اسم للبلدة **فان فيه** اي عمران وكذا ما عطف عليه **العلمية**
الشخصية وحمارقبان فيه العلمية الجنسية فانه علم لجنس دويبة اصغر
من الخنفسا على قدر الدينار مرتفعة الظهر ولها ستة ارجل تتولد في الاماكن
الندية **وهي** اي العلمية **فرع التنكير** وهي علة ترجع الى المعنى دايما **وفيه**
الزيادة للالف والنون **وهي** اي تلك الزيادة **فرع المزيد عليه**
وهي علة ترجع الى اللفظ بخلاف غير المزيدتين نحو طحان وتبان بفتح التا
وهو بايع التبن وبكسرها نعت تبع الحميري وبضمها سراويل صغير يستر
العورة فقط مسمى بذلك فان الاول من الطحن والثاني اي مفتوح التا
من التبن وهو طعام الدابة التبن وما احتمل فيه الزيادة وعدمها بحسب
الاشتقاق يجوز فيه الصرف وعدمه فمن ذلك رمان بالضم والفتح
وحسان ودهقان بكسر الدال وضمها وشيطان وتبان اعلاما فمنع صرفها
بنا على اخذ الاول من الرم وهو مرمة البيت والثاني من الحس
وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله والثالث من الدهق وهو
الكسر والتقطيع والرابع من الشيط وهو الهلاك والخامس من
التب وهو القطع وصرفها بنا على اخذ الاول من الرمن والثاني

من الحسن

من الحسن مصدرا والثالث من الدهقنة والرابع من الشيطنة وهي
البعد مصدر تشيطن اي بعد وعلى هذا الجمهور وضعف الاول بوجود
النون وسقوط الالف في تصاريف هذه الكلمة والخامس من التبن وهو
الذهاب او الانكماش في الارض وهذا كما ترى يفيد ان الالف والنون
على ثلاثة اقسام اما ان يتمحضا للزيادة او للاصالة او يترددا بينهما
وان المرجع في الزيادة والاصالة الاشتقاق وح يشكل جعل عفان
وحيان من القسم الاول مع انه يجوز ان يكون الاول من القسم الثالث
اذ يجوز ان يكون من العفن وهو البلا فيكون مصروفا وان يكون من العفة
وهو الكف عن المحارم فيكون ممنوعا من الصرف ومن ثم قال بعض الملوك
لشخص يسمى عفانا عفان ينصرف اولا فاجابه بانه ان اعتنى به الملك
لا ينصرف والا انصرف اشار الى ما ذكر وهو انه ان اخذ من العفة لم ينصرف
وان اخذ من العفن انصرف ويجوز ان يكون الثاني من الحياة فيكون
ممنوعا من الصرف وان يكون من الحين الذي هو الموت فيكون مصروفا
ومن ثم لما سال بعض الملوك الشيخ اباحيان عن حيان هل ينصرف
اولا فاجابه بقوله ان احياه الملك لم ينصرف وان اماته انصرف
اشار الى ما ذكر وكذا يشكل جعل طحان وتبان من القسم الثاني مع انه
يجوز ان يكونا من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون الاول من الطح
وهو الانبساط والثاني من التب وهو الخسران وكذا يشكل جعل رمان
من القسم الثاني بقول الشيخ ابي حيان اذا جات النون بعد الالف

فيما لا يعرف له اشتقاق وفيه الشرطان المتقدمان اي وهما ان يكون قبل
الالف ثلاثة احرف وان لا تكون علي وزن جنجان قضينا بالزيادة حملا علي الاكثر
فمن ذلك رمان اذا سميت به اي كما ذهب اليه الخليل وسيبويه قال وذهب
الاخفش الي صرفه وحكي ارض رمنة اذا انبتت الرمان فالنون اصلية
واذا ثبت هذا وجب ان يصرف ولو حفظ الخليل وسيبويه ذلك لقضيا
باصالة النون لوضوح الاشتقاق انتهي ونقل عن الاخفش انه علل
صرف رمان باكثرية فعال في النبات نحو حماض وعناب وجار ثم الحكم
على حسان بانه من القسم الثالث مخصوص بغير الصحابي الشاعر المشهور
فقد قال الشيخ ابو حيان حسان اسم الشاعر ماخوذ من الحس يدل علي
ذلك منع صرفه على السنة الرواة وفي شعره اي ولو كان من محل الوجهين
لسمع صرفه ولم يسمع فلا يقال منع صرفه هو احد الوجهين الجايزين فلا
دلالة فيه علي الزيادة انتهي وهذا يفيد ان ما فيه الالف والنون ان
سمع منع صرفه فقط اقتصر عليه ولا يجوز لنا صرفه وان كان
الاشتقاق يقتضي ذلك وما سمع صرفه فقط لا يجوز لنا منع صرفه وان
اقتضى الاشتقاق ذلك نحو طحان وتبان ونحو لا يرجع الى الاشتقاق
الا فيما لا يدري حاله بان لم يسمع فيه الصرف ولا عدمه وهذا القسم
لو امكن فيه اشتقاقان في احدهما تكون النون زايدة وفي الاخر تكون
النون اصلية جاز الصرف وعدمه ليظهر وجه كل منهما فعليك بهذا
التحرير فان هذا المحل مما اشكل على الكثير فائدة لو ابدلت

من النون

من النون الزايدة لاما لمنع الصرف اعطا للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال
مسمي به اصله اصيلان تصغير اصلان ولو ابدلت النون من حرف اصلي صرف
نحو حفان وهو الحفا مسمي به اصله حفا ابدلت همزته نونا ذكره المص في
التصريح وفي كلام بعضهم ولو صغر ما فيه الالف والنون فان بقيت الفه
بقي على منع صرفه نحو عثيمان والا بان قلبت يا صرف نحو سليطين في سلطان
علما فان قيل هلا منع سليطين من الصرف نظرا لاصله لان ياه بدل من الالف
كما منع اصيلال الصرف مع ابدال نونه لاما نظرا لاصله اجيب بان التصغير
صيغة مستقلة مستانفة بخلاف الابدال كما قال او اجتمع فيه العلمية والتر
كيب المزجي الذي لم يختم بويه وقد علمت من كلام المص فيما سبق
حقيقة المركب المزجي من انه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تا التانيث
مما قبلها كبعلبك فان فيه العلمية لانه علم على بلدة مركب من بعل اسم
صنم وبك اسم صاحب تلك البلد جعلا اسما واحدا واما المختوم بويه مثل
سيبويه فكذلك بنا على القول باعرابه هذا الاعراب وهو راي مرجوح
كما تقدم ولعل المص انما اطلق المركب المزجي لياتي على القولين وهي اي
العلمية علمت انها علة فرعية لانها فرع التنكير وانها راجعة دايما
الي المعني والتركيب وهو علة فرعية لانه فرع الافراد وهي علة
ترجع الى اللفظ او اجتمع فيه العلمية والتانيث لفظا ومعني اي يكون
مونثا من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فبان يكون علما لمونث
واما من جهة اللفظ فبان تلحقه علامة التانيث وهي تا زايدة في اخر

الاسم تقلب في الوقف ها بخلاف تا بنت واخت فانها وان كانت للتانيث
كما علمت الا انها لا تقلب في الوقف ها لانها خرجت عن طريقة تا التانيث
بسكون ما قبلها صحيحا حتى لذلك ادعى سيبويه في احد قوليه انها ليست
للتانيث كما تقدم **او لفظا لا معني** اي يكون مونثا من جهة اللفظ بان
تلحقه التا المذكورة لا من جهة المعني بان لا يكون علما لمونث **او** يكون مونثا
معني اي من جهة المعنى بان يكون علما لمونث **لا لفظا** اي لا من جهة
اللفظ بان لا تلحقه التا المذكورة **فالاول** اي المونث لفظا ومعني **كفاطمة**
وعايشة **لامراة والثاني** اي المونث لفظا لا معني **كطلحة لرجل** من
اعلام الاشخاص واسامة وثعالة من اعلام الاجناس ومنها جمعة
احد ايام الاسبوع لان ايامه من اعلام الاجناس **والثالث** اي المونث معني
لا لفظا **نحو زينب** وسعاد وسالم **لامراة وهو** كما علمت **تانيث معنوي**
لا لفظي لان مسماه مونث ولم تلحقه التا المذكورة فعلامة التانيث في الاول
والثاني ظاهرة وفي الثالث مقدرة فعلم ان التانيث اللفظي اسم لما علامته
ظاهرة والمعنوي لما علامته مقدرة وبهذا يندفع ما عساه يقال او قيل يلزم
على كلامه ان يكون القسمان في هذا الثالث راجعين الي المعنى فيخالف
ما شرطه اولا من رجوع احدهما الى اللفظ والاخري الي المعني وحاصل
الدفع ان التانيث مطلقا اي ملفوظا بعلامته او مقدرة علامته امر
يرجع الى اللفظ لان المقدر كالملفوظ لكن لضعفه وانحطاط رتبته
عن الملفوظ اشترط لوجوب تاثيره منع الصرف احد امور اربعة

كما نبه على ذلك المص بقوله **وشرط تحتم منعه** اي المونث المعنوي المذكور
الصرف وجود شرط واحد من شروط اربعة حتى تصير به العلامة
كانها موجودة في اللفظ اما **الزيادة على الثلاثة كما مثلنا** اي كمثالنا المذكور
وهو زينب فانه زايد على ثلاثة احرف ليكون الزايد قايما مقام التلفظ
بعلامة التانيث وانما اشترطوا الزيادة على ذلك لان تا التانيث لا تزاد
ثالثة واما غوشاه فمحذوف اللام كما علمت قال بعضهم وحيث كان
زايدا على الثلاث لا يشترط في مسماه ان يكون مونثا اي كما فعل المص
بل ولو كان مذكرا كزينب لرجل لانه لما قام الحرف الرابع مقام وجود
التا في اللفظ صارت كانها موجودة في اللفظ كهي في حمزة لرجل قال
ومعنى كون التانيث معنويا حينيذ مع ان المسمى مذكر كون اللفظ
المجرد من علامة التانيث مستعملا في الاصل للمونث انتهى ومقتضي
هذا ان ما ليس مستعملا في الاصل للمونث لا يتحتم منع صرفه كسالم لرجل
او اما تحرك الوسط اي وان لم يكن زايدا على الثلاثة فلا بد ان
يكون محرك الوسط **كسقر** لجهنم وقدم لامراة لقيام تحرك الوسط
مقام الحرف الزايد على الثلاث القايم مقام التلفظ بتا التانيث
وذكر الشيخ ابو حيان ما حاصله مع الايضاح ان الدليل على ان حركة
الوسط هنا منزلة منزلة الحرف الرابع انهم نزلوها في باب النسب منزلة
الحرف الخامس الواجب الحذف ليا النسب فانهم قالوا في النسب الي جمزا
بالف التانيث رابعة وهي صفة من الجمز ضرب من السير جمزي اي

وفيه علم ان المونث المعنوي اذا كان رباعيا يتحتم منع صرفه وان سمي به مذكر

قالوا هذا حمار جمزي بفتح الجيم والميم مع الزاي اي سريع السير فحذفوا الف
التانيث مع انها رابعة والمحقوم بحباري مما الف التانيث فيه خامسة في
ايجاب حذف تلك الالف ولم يلحقوه بما الف التانيث فيه رابعة وهو
ساكن الوسط مثل حبلي في جواز حذف تلك الالف او قلبها واوا حيث قالوا
حبلي وحبلوي انتهي وجوز ابن الانباري في هذا اي محرك الوسط الصرف
وعدمه فلم ينزل الحركة منزلة الحرف الرابع ولا بد وفي الوسيط فان
جعل كل من سقر وقدم علما لمذكر منع الصرف ايضا عند من منع صرف
زينب لرجل اي لتنزيل الحركة منزلة الحرف الرابع وفي كلام شيخ
المحققين اذا سمي رجل بسقر لا خلاف عندهم في وجوب صرفه
لعدم تقديرنا التانيث او اما العجمة اي وان لم يكن محرك الوسط
فلا بد ان يكون اعجميا كحمص لان العجمة مع التانيث المعنوي بمثابة
التانيث اللفظي فالعجمة هنا ليست موثرة لمنع الصرف استقلالا بل
مقوية لاحدي العلتين وهي التانيث المعنوي المنضم للعلمية فلا يقال
سياتي ان العلم الاعجمي لا يتحتم منع صرفه الا اذا كان زايدا علي ثلاثة
احرف او اما النقل من المذكر الي المونث اي وان لم يكن اعجميا فلا بد ان
يكون منقولا من المذكر الي المونث بان يكون ذلك الاسم يستعمل في
الاصل لمذكر اي يكثر استعماله فيه كزيد علما لامراة لان هذا النقل يلحق
هذا المونث المعنوي بالمونث اللفظي للثقل الحاصل به قال الشيخ ابو
حيان والسبب في ذلك انه خرج من الباب الاخف وهو باب التذكير

الي

الي الباب الاثقل وهو التانيث وذهب الجرمي والمبرد الي جواز الصرف في ذلك و
وهم ابو الفضل الصفار في ادعايه انه ممنوع الصرف بلا خلاف انتهي ملخصا
فان تخلف شرط اي كل شرط من هذه الشروط الاربعة اي لم يوجد شرط
منها جاز الصرف وعدمه وذلك كهند ودعد وجمل ونحو يد لامراة من الا
علام الساكنة الوسط وضعا خلافا لقول صاحب البسيط ان يدا تصرف بلا
خلاف وكذا لو سكن للتخفيف نحو فخذ لامراة او للاعلال مثل دار اصله دور
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا لان عارض التسكين كما اصله و
محل جواز الوجهين فيما ذكر ما لم يصغر وتلحقه ها التانيث والا منع من
الصرف اجماعا نحو هنيدة ويدية في صرفه اي نحو هند نظر الي
خفة اللفظ بسبب السكوت وانها اي خفة اللفظ قد قاومت احدي
العلتين الفرعيتين فكانه لم يوجد فيه الا علة واحدة ومن لم يصرفه
نظر الي وجود العلتين الفرعيتين في الجملة ولم ينظر لفقد شرط
تاثيرها وقال السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف
واختلف في الاولي منهما اي الصرف والمنع منه فعن سيبويه الاولي
المنع من الصرف وعن ابي علي الفارسي شيخ ابن جني الاولي الصرف
قياسا علي ما سياتي في نوح ولوط ونحوهما قال ابن هشام الخضراوي
لا اعرف احدا قال هذا القول قبله وهو غلط جلي انتهي وقال ابن جني
منع الصرف هو الاكثر في كلامهم وهو القياس وقد روي بالوجهين قوله لم
تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب فقد جمع

الوسيط

بين الصرف وعدمه حيث صرف الاول ومنع الثاني والمعنى ان دعد هذه
ليست من بنات الاعيان لانها لم تتلفع بالمئزر الذى له فضل وزيادة ولم
تشرب فى الاقداح المتخذة من الخشب كما هو شان الاعيان واعترض بعض
الشيوخ على المص بان عبارته تقتضى ان سيبويه يجوز الوجهين ويرى المنع
اولي وليس كذلك ففي الرضي ما نصه الزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه
وغيرهم خيرهم لفوات الثاني مسد حرف التانيث انتهى واقول ما قاله المص
هو ما قاله الشيخ ابو حيان ونصه وهذا اي جواز الوجهين وكون الاجود المنع
ما ذهب اليه سيبويه وابو الحسن المبرد والزجاج والرماني والجماعة وزعم
ابو علي ان الصرف افصح وغلط فى ذلك انتهى **فايدة** مصر للبلدة
كهند يجوز فيه الوجهان الا ان ثبت انه اعجمي او منقول من المذكر الى البقعة
فيتعين المنع **او اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل** اي ان يكون على وزن يعد
من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا فيه او اولي به وعلى الاول
والاخير اقتصر المص تبعا لما فى شرح القطر لمصنفه حيث قال **وشرط
الوزن اختصاصه بالفعل** بخلاف ما يختص بالاسم او يغلب فى الاسم
او يكون فيهما على حد سوا فلا يمنع الصرف فالوزن مطلقا خمسة اقسام
فمن الوزن المختص بالفعل فَعَّل بفتح الفا والعين مكررة من صيغ الماضي
نحو فرح ففى الاسم العربي **كشمر علما لفرس** وخضّم بالمعجمتين لرجل
وعثّر لواد بالعقيق وبذّر لماء من مياه العرب وفي الاسم المعرب
نحو بقّم بفتح الفا والعين لصبغ معروف وهو العندم وشلّم لمدينة

بيت

بيت المقدس ومن الوزن المختص بالفعل فعل بضم الفا وكسر العين من
صيغ الماضي المبني للمجهول نحو ضرب وقد جا فى الاسم نحو دويل لدويبه
ومن الوزن المختص بالفعل استفعل من صيغ الماضي نحو استخرج وقد
جا فى الاسم المعرب نحو استبرق لكنه جا فى القران مصروفا وقد ذكر
الشيخ ابن مالك فى شرح الكافية من الاوزان المختصة بالفعل جملة لكنه
لم يذكر اسما جات على تلك الاوزان فلذلك لم نتعرض لها وذكروا انه
من الاوزان الغالبة فى الفعل إفعل بكسر الهمزة والعين من صيغ الامر نحو
اضرب من ضرب وقد جا فى الاسم نحو إثمد بكسر الهمزة والميم حجر
الكحل وان من ذلك أُفعُل بضم الهمزة والعين من صيغ الامر نحو اكتب وقد من كتب ح
جا فى الاسم نحو أُثمُد موضع وان من ذلك إفعَل بكسر الهمزة وفتح العين
من صيغ الامر نحو اذهب من ذهب وقد جا فى الاسم نحو اصبع وذكروا
ان الاولي بالفعل المبدو بزيادة تدل دايما علي معني فى الفعل ولا تدل
على معنى في الاسم كذلك فان هذا الوزن بسبب ذلك صار الفعل به
اولي فالوزن المانع ثلاثة اقسام وزن مختص بالفعل ووزن غالب فيه
ووزن اولي به وبعض النحاة ادخل الثاني فى الثالث اي اراد بالوزن الاولي
بالفعل ما يشمل الغالب والمص كما علمت لم يتعرض للغالب ولم يمثل له بل
اقتصر على الاول وعلى امثلته حيث قال عطفا على اختصاصه بالفعل
او افتتاحه اي او يكون الاسم مفتتحا **بزيادة هي بالفعل اولي**
منها بالاسم **لكونها تدل** دايما **في الفعل** على معني **ولا تدل** كذلك

على معنى في الاسم بل قد تدل وقد لا تدل كاحرف المضارعة وهي حروف انيت
كاحمد من الاعلام الشخصية وبنات اوبر وابن اوى من الاعلام الجنسية
الاول علم الجنس من ضرب الكماه ردى قيل هو اولها والثاني علم الجنس
حيوان معروف كريه الرائحة صياحه يشبه صياح الصبيان لا يقال وزن
الفعل في ذلك انما هو في المضاف اليه والعلم هو مجموع المضاف والمضاف
اليه ف~~العلم هو مجموع المضاف~~ لانا نقول ذكر البدر الدماميني ان الاعلام
الجنسية الاضافية يجري على جزءها الثاني حكمها لو كان علما وحده ويشكر
علمين الاول لنبينا والثاني لنوح عليهما الصلاة والسلام وعلى ساير
الانبيا والمرسلين ونفعل وتفعل بالنون والتا المثناة فوق علمين فان
الهمزة واليا لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على معنى دايما وهو
تكلم المتكلم وحده غير معظم نفسه بالنسبة للهمزة وغيبة الغايب بالنسبة
لليا وكذا النون والتا لا يدلان على معنى في الاسم ويدلان عليه في الفعل
وهو تكلم المتكلم مع غيره او المعظم نفسه بالنسبة للنون وخطاب المخاطب
بالنسبة للتا وكذا غيبة الغايب والمخاطبين والغايبتين فان قيل لم لم الظاهر: الغائبة
يعتبر المصـ الوزن الغالب في الفعل مانعا للصرف قلنا تبع في ذلك الجمال بن
هشام في شرح القطر كما علمت وهو تابع في ذلك لابن الحاجب وقال
شارح كلامه شيخ المحققين الحامل لابن الحاجب على عدم اعتبار الغلبة
في الافعال ان الغلبة لو كانت معتبرة لامتنع صرف حاتم علما الا ترى ان
فاعل في الافعال اغلب مع انه مصروف اتفاقا والانصاف ان الغلبة

في

في الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين اي الاسم والفعل
لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزانهما وهو اما متعذر او متعسر لاسيما
على المبتدي فلا يصح ان تجعل الغلبة شرطا لوزن الفعل انتهى وفيه ان هذا
ياتي في الوزن المختص والاعتماد في مثل ذلك انما هو على نقل الايمة او اجتمع فيه
العلمية والعدل الذي هو فرع المعدول عنه وهو اخراج الاسم عن صيغته
الاصلية ولو بحسب الفرض والتقدير فهو قسمان عدل عن اصل محقق
وعدل عن اصل مقدر مفروض الوجود فالاول ما كان الدليل عليه غير
منع صرف ذلك الاسم والثاني ما كان الحامل عليه هو منع صرف ذلك الاسم
اي لم يصر اليه الا لوجود الاسم غير منصرف ولم يوجد فيه الا علة واحدة
وهذا الثاني هو المراد هنا ومن ثم قيد المصـ العدل بقوله التقديري
كعمر وسحر اريد به يوم معين فانهما معدولان عن اصل مقدر مفروض
فانه اي عمر معدول عن عامر العلم المنقول عن الصفة للاختصار
وقيل خوف الالتباس اي التباس عامر العلم بعامر الصفة كانهم
قصدوا ان يسموا بعامر فخافوا ان يلتبس عامر العلم بعامر الصفة
فعدلوا عنه الى عمر فان هذه الصيغة اعني فعل قد كثر فيها العدل
الحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد
فعل علما ممنوعا من الصرف علمنا انه معدول او مصروفا نحو ادد علمنا
انه غير معدول وسحر معدول عن السحر لانه نكرة فكان قياسه
ان يعرف بالطريق التي يعرف بها النكرات وذلك بدخول الالف واللام

نعدلوا عن ذلك واكتفوا بارادة التعيين به وانما فرضوا هذا التقدير حفظا
للقاعدة التي اثبتوها وهي وجود علتين فرعيتين ترجع احداهما الي اللفظ
والاخري الي المعني فانهم لما وجدوا هذين الاسمين ممنوعين من الصرف ولا
مقتضي له فيهما الا علة واحدة لم تقم مقام العلتين العلمية وذلك خارم
لقاعدتهم قدروا لهما علة اخري وهي العدل ومن ثم لم يعدل الي هذا
العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره يمكن اعتباره ولذلك رجح بعضهم ان
المانع لصرف الاعلام المونثة التي جاءت علي وزن فعال وليس اخرها رآ
نحو حذام عند جمهور بني تميم القايلين بمنع صرف ذلك العلمية والتانيث
المعنوي كما قال المبرد لا العدل عن حاذمة كما ذهب اليه سيبويه فلو نكر هذا
العلم اي عمر ومثله سحر اي اريد بهما غير معين صرف لفوات التعيين
او صغر ذلك العلم الذي هو عمر صرف لعدم بقا موجب العدل والحاصل
ان اسما الشهور كاسما الايام من قبيل اسما الاجناس فهي اعلام جنسية وقد
علمت ان العلم الجنسي كالعلم الشخصي في منع الصرف فما وجد منها مع العلمية
علة اخري كان ممنوعا من الصرف كشعبان ورمضان او يوجد منه علة تقوم
مقام العلتين كالف التانيث المقصورة كجمادي وما لم يوجد منه ذلك منها
ما سمع منه منع صرفه في كلام العرب ومنها ما لم يسمع منه ذلك فمن الاول
صفر ورجب فانهما سمعا ممنوعين من الصرف ولم يوجد فيهما الا العلمية
فيحتاج الي تقدير العدل فيهما عن الصفر وعن الرجب كما تقدم في
سحر ومن الثاني محرم وربيع وشوال وذو القعدة وذو الحجة فهي

منصرفة

منصرفة ودخول ال علي محرم للمح الاصل كالحسن والحسين
لا يقال هلا اعتبر العدل في شوال لانا نقول قد علمت انا انما
نعتبر العدل فيما سمع ممنوعا من الصرف وليس فيه الا علة
واحدة وهذا سمع مصروفا **او** اجتمع فيه **العلمية والعجمة**
التي هي فرع العربية بان يكون الاسم من اوضاع العجم وهم
ما عدا العرب قال ابن هشام الخضراوي كل كلام ليس عربيا
فهو عجمي ثم ان هذا الاسم اما ان تستعمله العجم علما ثم تستعمله
العرب كذلك او تستعمله العجم غير علم بان يكون عندهم
من اسماء الاجناس ثم تستعمله العرب في اول استعمالها له
علما فالاول ممنوع الصرف اتفاقا والثاني علي الاصح وقيل
يجب صرفه وعليه جري الجمال بن هشام في شرح القطر وان لم
تستعمله العرب في اول احواله علما فيصرف اتفاقا وهذا يوافق ما شرح في م
القطر قول المص **وشرط العجمة** المنضمة للعلمية **كون علميتها**
ثابتة **في اللغة الاعجمية والزيادة** في الحروف **علي الثلاثة** غير يا
التصغير **كابراهيم** فانه علم في اللغة الاعجمية ايضا وهو زايد علي
الثلاثة احرف **بخلاف** ما ليس بعلم في اللغة الاعجمية بل اسم جنس
سوا استعمل علما في اللغة العربية في اول احواله او لا فالاول نحو
قالون فانه في اللغة الرومية من اسما الاجناس اسم جنس للجيد
استعمله العرب في اول احواله علما ومن ثم سمي به نافع راويه عيسي

الاول

لجودة قراته والثاني نحو فيروز ولجام فانهما من اسما الاجناس الاعجمية ولم تستعملها العرب في اول احوالهما علمين فاذا فرض انهما جعلا علمين لمذكرين فانهما لا يمنعان الصرف بل هما مصروفان لفقد الشرط وهو العلمية في اللغة الاعجمية وسكت المص عن التمثيل للاول من القسمين الخارجين من كلامه وبخلاف ما لم تزد حروفه على ثلاثة نحو نوح ولوط وشيث وشتر علم لقلعة تاران فانها اي هذه الاسما الاعجمية مصروفة لفقد الشرط الثاني وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم مبناه على الطول بخلاف كلام العرب وقيل الثلاثي الساكن الوسط من ذلك نحو نوح يجوز فيه الصرف وعدمه قال الجمال ابن هشام في شرح القطر ومن زعم من النحويين ان هذا النوع اي نوح ونحوه يجوز فيه الصرف وعدمه فليس لمصيب وقيل المتحرك الوسط من ذلك نحو شتر محتم المنع قياسا على ما تقدم في ساكن الوسط ومحركه المونث المعنوي كهند وسقر وعلى الاول يفرق بان التانيث المعنوي اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة وبخلاف ما كان على اربعة احرف ورابعها يا تصغير فعجمته لا تمنع الصرف فاطلاق المص في الزيادة ليس بجيد الا ان يقال قرينة التمثيل تدفع ذلك قالوا وتعرف العجمة بنقل الايمة وبخروج الاسم عن اوزان الاسما العربية او يجتمع فيه الجيم مع الصاد كصولجان او مع القاف كمنجنيق او مع الكاف نحو اسكرجة او يجتمع فيه النون والرا نحو نرجس

اوبجي

او يجي الاسم في كلامهم غير منصرف ولم يمكن فيه ادعا تقدير العدل مع العلمية نحو ابليس **فـــايـــدة** قالوا اسما الانبيا كلها اعجمية الا اربعة محمد وصالح وشعيب اتفاقا وهود على الاصح وقيل ادم بدل هود فهي عربية منصرفة لكن ذكر المص ان هارون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ولا يخفي ان اسما الانبيا الاعجمية غير منصرفة الا الثلاثة لوط ونوح وشيث وقد جمع بعضهم ما ينصرف من اسما الانبيا اعجميا او عربيا في قوله • تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا • وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا • قالوا واسما الملايكة كلها اعجمية الا اربعة منكر ونكير ورضوان ومالك واما عزير وثمود فمن لم يصرفهما نظر الى انهما اعجميان ومن صرفهما نظر الى انهما عربيان وقد ذكر الجلال السيوطي ان ثمود اسم عربي نص عليه ايمة اللغة منهم الجوهري في صحاحه ولذا نص اهل التاريخ قاطبة على ان قبيلة ثمود من العرب لا من العجم فليس فيه حينئذ الا العلمية ان اعتبر اسما للحي وان اعتبر للقبيلة منع من الصرف للتانيث مع العلمية هذا ما يتعلق بالنوع الاول وهو ما يمنع مع العلمية والنوع الثاني ما نوع يمنع اي صرفه مع الوصفية وهو ما اشرنا اليه بقولنا او اي او ما اجتمع فيه الوصف الذي هو فرع الموصوف والوصف هنا ما وضع لذات مبهمة وحال من احوالها معين هو المقصود بالوضع فيصح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحال والعدل الذي هو فرع المعدول عنه التحقيقي اي المعدول عن اصل محقق ثابت يدل عليه غير منع صرف ذلك الوصف وذلك كاخر

اي وبعضهم ذكر هود وذكر اسماعيل بدل ادم ومنه ان هذا يقتضي ان احمد اعجمي ويشكل كذلك فهلا جعلوا منع الصرف في يشكر للعلمية والعجمة ومثله احمد منه

فـــايـــدة

كل الانبيا من بني اسرايل الا عشرة نوح وهود وصالح وشعيب ولوط وابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ومحمد صلى الله وسلم عليهم اجمعين وكان بين نوح وابراهيم الفان وستماية واربعون سنة وكان بين موسي وعيسي وبينا ستماية وقيل خمسماية وخمسون وقيل وستون وقيل واربعون وقيل وكان ان بعماية وبيف وستون وكان بينهما اربعة انبيا ثلاثة من بني اسرايل وواحد من العرب وهو خالد ابن سنان هم منه

بضم الهمزة جمع اخري مونث اخر بفتح الهمزة والخا والمد بمعني غير وهذا
هو المراد بقوله المص تبعا للتسهيل مقابل اخرين نحو اخر من قوله تعالى
فعدة من ايام اخر فانه اي اخر صفة لايام وهي معدولة عن
اخر بفتح الهمزة والخا والمد بمعني غير الذي هو مذكر مفردها فان
القياس الوصف به اي باخر لانه في الاصل اما افعل تفضيل اصله ااخر
بهمزتين مفتوحة فساكنة ثم ابدلت الساكنة الفا تخفيفا بمعني اشد تاخرا ثم نقل
الى معني غير واما مشابها له في الصيغة والوصفية وان معناه لا يقوم الا
باثنين ولا يستعمل في الابتدا ومن المعلوم ان قياس افعل التفضيل اذا
كان مجردًا من ال والاضافة الي معرفة يجب ان يكون مفردًا مذكرًا ولو
كان موصوفه وهو المفضل مثني او مجموعًا مذكرا او مونثا فنقول
زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو
فحق اخر هذا ان يكون كذلك اي مفردا مذكرا نظرا لاصله او لمشابهه فيقال
مررت بزيد ورجل او امراة او رجلين او امراتين او رجال او نسا اخر
ولم تلتزم العرب ذلك كما التزمته في افعل التفضيل بل قالوا برجل اخر
وامراة اخري ورجلين اخرين وامراتين اخريين ورجال اخرين
ونسآ اخر قال تعالى فاخران يقومان مقامهما واخرون مرجون
لامر الله فعدة من ايام اخر فعلم ان اخر بضم الهمزة معدولة عن
اخر بفتحها وقيل اخر معدولة عن الاخر مقرونا بال لان القاعدة
ان فعلي مونث افعل الذي هو لاصل او المشابه له لا تستعمل هي

وجمعها



وجمعها الا بالالف واللام كالكبري والصغري والكبر والصغر ولا يجوز ان
تقول كبري ولا صغري ولا كبر ولا صغر فكان القياس ان يقول الاخر ولكنهم
عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل التميميون بامس عن
الامس وكما عدل جميع العرب بسحر عن السحر قال الشيخ ابو حيان
جرت عادة النحاة ان يقولوا في اخر انها معدولة عن الالف واللام يعنون
انها حكم لها بحكم ما فيه الالف واللام من افعل التفضيل من حيث انها تثني
وتجمع وتونث كهو فكان ينبغي ان تستعمل بالالف واللام كافعل التفضيل
الذي هو الاصل المشابه لهذا لكنهم عدلوا بها عن ذلك واستعملوها بغير
الالف واللام قال والا فكيف يقال انها معدولة عما فيه الالف واللام وهي
نكرة والذي فيه الالف واللام معرفة انتهي وقيل معدولة عن اخريات
لان اخر الذي هو المذكر قد جمع بالواو والنون فحق اخري التي هي المونث
تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بالواو والنون يجمع مونثه قياسا
مطردا بالالف والتا كما تقدم هذا ما يتعلق باُخر جمع اخري مونث اخر
بفتح الخا بمعني غير الذي اراده المص بمقابل اخرين واما اخر جمع اخري
مونث اخر بكسر الخا بمعني متاخر الذي احترز بما ذكر عنه فمصروف
لانتفا العدل فيه لانه ليس منقولا عن افعل التفضيل ولا مشابها
له فقد علم ان اخري كما يكون انثي اخر بالفتح بمعني غير يكون انثي
اخر بالكسر بمعني متاخر وان جمعهما اخر فكل من اخري واخر مشترك
والفرق بين اخري مونث اخر بالفتح وبين اخري مونث اخر

بتلك

بالكسر ان تقابل الاولي فلا يقال هذه اولي وهذه اخري لمعني غير ولا
تدل علي الانتها ويعطف عليها مثلها من صنف واحد فتقول جاتني
امراة واخري واخري وهذه تقابل الاولي فتقول هذه اولي وهذه اخري
بمعني متاخرة وتدل علي الانتها ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد
فلا تقل هذه اولي وهذه اخري واخري بمعني متاخرة فعليك بتلخيص
لايق بالمقام واف بالمرام ومختصر زلت في مطوله اقدام الاوهام
فقد قال جمال الاسلام ابن هشام وكثير غلط في المسيلة من الاعلام
فان قيل كيف وصفت الايام بوصف جمع المونث وهو اخر والمعتبر في
الجمع بالنسبة للتذكير والتانيث حال مفرده ومفرد ايام يوم وهو
غير مونث اجيب بانه لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجري المونث
للتناسب بين ما لا يعقل وبين المونث لان الاناث ناقصات عقل
فوصف جمعه بجمع المونث او اجتمع فيه الوصف وزيادة الالف والنون
اي الالف والنون الزايدتان وذلك يكون في فعلان الذي لا يقبل مونثه
التا بل كان له مونث علي فعلا او لا مونث له مطلقا اي لا علي فعلي ولا
علي فعلانة فالاول كسكران فان مونثه سكري لا سكرانة وندمان
من الندامة فان مونثه ندما لا ندمانة خلافا لبعض بني اسد قالوا
في المونث سكرانة وندمانة وهذا القسم يمنع من الصرف اتفاقا
والثاني كرحمن لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فانه لا مونث له
اصلا لا علي فعلي ولا علي فعلانة وهذا القسم يمنع الصرف علي الاصح

لحاقا

الحاقا له بما مونثه علي فعلي ومقابله يصرفه الحاقا له بما مونثه علي فعلانة
نحو ندمان من المنادمة علي الشراب فان مونثه ندمانة كما سيصرح به
فعلي الاصح يكون الشرط في منع الصرف انتفا فعلانة وعلي مقابله يكون
الشرط وجود فعلي فان قيل لم كان الحاق فعلان الذي لا مونث له
بفعلان الذي مونثه فعلي لا بفعلان الذي مونثه فعلانة اجيب
بان فعلان الذي مونثه فعلي هو الاصل الكثير فقد قال الشيخ ابن مالك
كل وصف علي فعلان فمونثه فعلي لا فعلانة الا اثني عشرة لفظة
ياتي مونثها علي فعلانة لا علي فعلي حيث قال اجز فعلي لفعلانا
اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا
وصحوانا وعلانا وقسوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن
نصرانا قال المرادي رحمه الله وزيد فيهن خمصانا علي لغة واليانا
فجملة ذلك اربع عشرة لفظة والالحاق بالاكثر اولي ومن ثم اجمعوا
علي منع صرف افعل الذي لا مونث له نحو اكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم
الادرة الحاقا له بما مونثه علي فعلي كما سياتي ثم لا يخفي ان الحبلان
الكبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار
والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصحوان
البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان والقسوان الرقيق
الساقين والمصان اللييم والموتان البليد الميت القلب والندمان
المنادم علي الشراب والنصران واحد النصاري والخمصان ضامر

البطن والاليان كبير الالية فزيادة الالف والنون مشتركة في المنع
بين العلم والصفة الا ان بينهما فرقا اشار اليه المص بقوله
ولا تكون الزيادة اي زيادة الالف والنون المانعة مع الوصف
الا في فعلان بالفتح اي فتح الفا خاصة بخلاف الزيادة المذكورة
المانعة مع العلمية فانها تكون بالفتح كعفان وبالكسر كعمران
وبالضم كعثمان كما تقدم او اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل الذي
هو فرع وزن الاسم وهو افعل الذي لا يقبل مونثه التا كما
سيصرح به المص بان كان له مونث على فعلا او لا مونث له بالكلية
فالاول كاحمر فان مونثه حمرا والثاني كاكمر لعظيم الكمرة وادر
لعظيم الادرة فوزن الفعل مشترك في منع الصرف بين العلم والصفة
الا ان بينهما فرقا اشار اليه المص بقوله ولا يكون الوزن اي وزن
الفعل المانع مع الصفة الا في افعل خاصة فان صغر صرف لزوال
صيغة افعل بخلاف الوزن اي وزن الفعل المانع مع العلمية فانه
يكون في افعل نحو احمد فان صغر كحميد صرف لزوال صيغة افعل
وفي يفعل نحو يشكر الى غير ذلك كما تقدم ويشترط لتاثير الصفة في
منع الصرف مع الزيادة ومع الوزن امران احدهما كونها اصلية
بان تكون موضوعة للمعنى الوصفي ابتدا وان غلبت عليها الاسمية
بان صارت لا تفتقر الى موصوف تتبعه فيجب منع الصرف
في نحو اسود وارقم وادهم لان وصفيتها اصلية لان الاول في

الاصل

الاصل لكل متصف بالسواد ثم صار مختصا بالحية اما مطلقا او العظيمة
او السودا على الخلاف في ذلك والثاني في الاصل لكل ما فيه بياض
وسواد ثم صار مختصا بذكر الحيات مطلقا او ما فيه بياض وسواد
كانه رقم اي نقش والثالث في الاصل لكل ما فيه دهمة ثم صار مختصا
بالقيد ويجب الصرف في صفوان من قولك هذا قلب صفوان
اي بمعنى قاس لان الوصفية فيه عارضة فان صفوان في الاصل
اسم للحجر الاملس ووصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه
ولا اعتداد بالوصفية العارضة ويجب الصرف في ارنب من
قولك هذا رجل ارنب بمعنى ذليل ضعيف القلب لان الوصفية
فيه عارضة فان ارنب في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف
يكون عاما ذكرا وعاما انثى ووصف به الرجل لضعفه ولا اعتداد
بالوصفية العارضة وذكر ابن الحاجب ان مما وصفيته عارضة
وغلبت عليه الاسمية اجدل للصقر واخيل للطير قال ومنع
صرفهما قوم ضعفا لتوهم الوصفية اي انها اصلية وعروض
الاسمية وان اخيل في الاصل لكل ما فيه خيلان ثم صار مختصا
بالطاير المخصوص وان اجدل في الاصل لكل ما فيه قوة لان الجدل
القوة ثم صار مختصا بالطاير المخصوص هذا وقد قال شيخ
المحققين انا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف انتهى الثاني اي من الامرين عدم

قبولها اي الصفة مع الزيادة او مع وزن الفعل التا اي تا التانيث
اذا استعملت في المونث فيجب صرف كل من ندمان الماخوذ من المنادمة
على الشراب وفعله نادم والاسم النديم ومن ارمل وهو الذي لا امراة
له لقولهم في مونث الاول ندمانة بخلاف ندمان من الندم فان
مونثه ندما كما تقدم وفعله ندم والاسم النادم وفي مونث الثاني
ارملة اي لا زوج لها او فقيرة بخلاف ارمل من قولهم عام ارمل اي
قليل المطر فان مونثه رملي يقال سنة رملي فقد علمت ان هذا
القسم لا يمنع من الصرف الا ان اجتمع فيه علتان فرعيتان ترجع احداهما
الى المعني والاخري الى اللفظ من هذه العلل المذكورة بان تكون احد
العلتين الراجعة للمعني احد امرين اما العلمية او الوصفية والعلة
الاخري الراجعة للفظ اما زيادة الالف والنون مع العلمية او الوصفية
واما العدل كذلك واما وزن الفعل كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع
العلمية وتمنع مع الوصفية على ما تقدم من انها فيهما مختلفة واما
العجمة مع العلمية وذكر جمع ان شبه العجمة يمنع من الصرف وقد قدمنا
عن المص في هارون واما التركيب كذلك واما التانيث بغير
الالف كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمية ولا تمنع مع الصفة و
ما عدا هذه العلل لا يمنع الصرف ولذلك صرف نحو صنجة وقلية
مع ان فيهما علة راجعة الي المعنى وهي الصفة وعلة راجعة الي
اللفظ وهي في الاول العجمة وفي الثاني التانيث بغير الالف

لما

لما علمت ان العجمة لا تمنع الا مع العلمية وكذلك التانيث بغير الالف ثم محل جر الاسم
الذي لا ينصرف بالفتحة اذا لم يضف ولم يقع بعد ال معرفة او موصولة
او للمح الصفة او زايدة والا جر بالكسرة على الاصل لقيام كل من الاضافة
وال مقام التنوين فكما يوجد الجر بالكسرة مع التنوين يوجد مع ما قام
مقامه وهل هو حينئذ غير منصرف مطلقا او منصرف كذلك او
يفصل بين ان تزول منه احد العلتين بسبب الاضافة او ال فيكون
منصرفا نحو احمدكم والنعمان واليزيد لزوال العلمية او لا تزول
فيكون غير منصرف نحو افضلكم والافضل لعدم زوال الوصفية
ذهب الي كل ذاهب واشتهر اختيار الثالث ومن ثم لما سال
بعض الامرا شخصا يسمي احمد هل ينصرف احمد او لا فاجابه
بقوله ان اضافه الامير انصرف والا فلا ووجه الاول بعدم وجود
التنوين فيه لان الصرف هو التنوين عند المحققين كما تقدم وفيه
انه عند المحققين متى سقط التنوين يتبعه في السقوط الجر با
لكسرة فلا يوجد الجر بالكسرة بدونه كما تقدم وجواب هذا يعلم مما
وجهنا به وجود الجر بالكسرة في هذا الاسم وفيه ايضا ان الاسم
الذي لا ينصرف هو الذي يسقط تنوينه لمشابهته للفعل بوجود
علتين او علة تقوم مقامهما لا مطلقا وما زالت منه احدي
العلتين بسبب ال والاضافة زال منه شبه الفعل بزوال ذلك
وسقوط تنوينه انما هو لال او الاضافة ويقال على الثاني

مطلب في ان الاسم الذي لا ينصرف اذا اضيف او وقع بعد ال فيه ثلاثة مذاهب

كيف يقال يصرف ما فيه شبه الفعل وهو ما لم تزل منه احدي العلتين
بسبب ال او الاضافة الا ان يقال هذا الشبه ضعف بما عارضه مما هو من
خصايص الاسما فقربت جهة الاسمية فبعد عن شبه الفعل فكان ليس
فيه الا علة واحدة فكان من حقه ان يجر بالكسرة مع التنوين لكن منع من
التنوين مانع وهو عدم مجامعة التنوين لال او الاضافة لقيامهما مقامه
ورد يقال على الثالث كيف يمنع صرف ما اضيف او دخلت عليه ال
ولم تزل منه احدي العلتين مع ضعف الشبه بما عارضه مما هو من
خصايص الاسما ويجاب بانه نظر في ذلك لمجرد وجود العلتين ولم
يعتد بما عارض ومن هذا التقدير يعلم ما في قول بعضهم اذا اضيف
ما لا ينصرف وجد لعدم وجوده فيه وينصرف ان قلنا الصرف هو
التنوين مع الجر بالكسرة لان هذا لم يخل عنهما انتهي ثم شرع يتكلم علي
العلامة السابعة من العلامات الفروع التي تتم بها بقوله والحذف
للحرف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون الذي هو حذف الحركة
في موضعين الموضع الاول منها يتحقق في الفعل المضارع المعتل
الاخر اي الذي اعتل اخره اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد علمت
ولا بد ان يكون حرف العلة اصليا كما اشار الي ذلك بقوله اصالة اي
لا يكون بدلا من همزة وهو اي الفعل المضارع المعتل الاخر كل فعل
مضارع في اخره اي اخره الف ليست بدلا من همزة نحو يخشي
اي يخشي ونحوه او واو وكذلك نحو يغزو او يا كذلك نحو يرمي

وذلك

وذلك نحو قولك لم يخش ولم يغزو ولم يرم فكل منها اي هذه الامثلة جازم
ومجزوم وعلامة جزمه حذف اخره ثم فصل هذا المجمل بقوله فالمحذوف
من يخش الالف نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها
وانما كانت الفتحة دليلا علي الالف لان الفتحة تجانس الالف لانها تنشا
عنها عند اشباعها والمحذوف من يغز الواو نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل عليها وانما كانت الضمة دليلا علي الواو لان
الضمة تجانس الواو لانها تنشا عنها عند اشباعها والمحذوف من
يرم اليا نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وانما كانت
الكسرة دليلا على اليا لان الكسرة تجانس اليا لانها تنشا عنها عند اشبا عها
هذا اي القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو القول
المشهور بين الجمهور وهو من حمل الاصل على الفرع لان الحروف اصول
والحركات زوايد فهي فروع فحمل حذف الاصل على حذف الفرع وفيه ان
الجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع او علامته انما هو مقدر
على تلك الاحرف للتعذر في الالف وللثقل في غيرها كما علمت مما سبق
ان الفعل المضارع المعتل يقدر فيه الاعراب او ما هو علامة للتعذر
او للثقل واجيب بان هذه الاحرف شابهت لضعفها بالسكون الحركة
وهي هنا الضمة فصارت بمثابتها فلما دخل الجازم ولم يجد تلك
الضمة ظاهرة حتى يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا معني
لتسلطه علي امر مفروض مقدر وجوده ووجد هذه الاحرف

المشابهة لتلك الحركة حذفها عوضا عن تلك الحركة كما لتدوا المسهل اذا لم
يجد فضلة ياخذها ويزيلها اخذ من قوي البدن ودعوي ان الجازم
لا يحذف الا الرفع او ما هو علامته غير مسموعة اذ ليس من اللازم
تفرع الجزم على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان
نقله الجلال السيوطي في سلسلة الذهب عن تعليقة ابن النحاس
واقره مبنيا على القول الضعيف الذي قدمناه عن ابن السراج
ومن تبعه وهو ان الفعل المضارع المعتل الاخر لا يقدر فيه الاعراب
كما يقدر في الاسم لان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره فيه
اي وكما انه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه فهو واسطة بين
المعرب والمبني كما تقدم فلما دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة
ولا مقدرة يحذفها حذف الحرف لما تقدم على ان لك ان تتوقف في
بناء ذلك على ما ذكر لانه يلزمه ان يكون الفعل المضارع المعتل
عند ابن السراج ومن تبعه واسطة في حالتي الرفع والنصب
معرب في حالة الجزم ومقابل المشهور ما ذهب اليه سيبويه
فانه ذهب الى ان الجازم لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركة
وهي الضمة المقدرة على تلك الاحرف للتعذر او للثقل واكتفى
بها كما يحذف الحركة الظاهرة ويكتفى بها ثم بعد حذفها
لما صارت صورة الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع
المرفوع واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الى ان عامل المجزوم
لفظي

لفظي وعامل المرفوع معنوي لانه قد يخفى حذف العامل فحينئذ
فرقوا بينهما فميزوا المجزوم عن المرفوع بحذف حرف العلة يعني
الالف والواو والياء منه فحرف العلة على هذا القول محذوف عند الجازم
بعد وجوده واستقراره واستيفايه مقتضاه للفرق المذكور لا به
اي الجازم وفيه انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة
الوجود كما تقدم الا ان يقال معناه عند هذا القايل عدم اعتبارها
والنظر اليها وفي كون الحذف للفرق بين المرفوع والمجزوم لعدم
النظر الى العامل انهم لو راعوا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب
والمرفوع في نحو يخشى بل وفي نحو يدعو ويرمي لانه قد يخفى عن
حركة الاخر او في حالة الوقف ويقابل المشهور ايضا ما ذهب
اليه بعضهم من حذف الحركة المقدرة وعدم حذف هذه الاحرف
فان من العرب كما قال الشيخ ابن مالك من يجري هذا الفعل
المضارع المعتل الاخر مجرى الفعل المضارع الصحيح الاخر
فيحذف الحركة التي هي الضمة المقدرة للجازم ولا يحذف حرف العلة
المذكور ولا نظر لكون صورة المجزوم تصير كصورة المرفوع كما ان
صورة المرفوع والمنصوب واحدة فنقول على هذه اللغة
لم يخشا ولم يغزو ولم يرمي باثبات الالف في الاول والواو في الثاني
والياء في الثالث وعلى ذلك جاء قوله اي الشاعر وهو رؤبة
اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فقد اثبت مع الجازم

الالف من ترضاها وقوله اي الشاعر هجوت زبان ثم جيت معتذرا
كانك لم تهجوا ولم تدع كذا في النسخ التي وقفت عليها وحصفه
الثاني لايستقيم والذي في كلام غيره من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فقد اثبت الواو من تهجو مع الجازم وهذا انكار عليه في هجوه ثم اعتذاره
عنه لان هجوه صار لازم فيه لاعتذاره عنه واعتذاره لايشكر عليه لسبق
هجوه فكان الاولي به ان يستمر على حالة واحدة اي وهي ترك الهجو
وقوله اي الشاعر وهو قيس بن زهير العبسي الم ياتيك والانبا
تنمي اي تزيد بما لاقت لبون بني زياد فقد اثبت اليا من ياتيك
مع الجازم وهذا افتخار من قيس حيث اغار على ابل الربيع واخوته
اولاد زياد وناهيك بهم قوة وشجاعة كانه يقول جاءك ولابد ما لاقته
لبون بني زياد والاخبار بذلك تنمي وتزيد وهذه اللغة ادعي بعضهم
انها جات على لغة من يظهر الضمة على الواو وعلى اليا من العرب
اي وقد تقدم انه ضرورة وفيه انه لو كان كذلك لكان اثبات الالف
لا وجه له لان الضمة لا تظهر عليها ورد بان قايل ذلك لايثبت الالف
بل يحذفها وهو اختيار ابن عصفور وله ان يجيب عن اثباتها
هنا بان لا في قوله ولا ترضاها ليست ناهية بل نافية والواو للحال
والتقدير طلقها حال كونك غير مترضي عنها وعلي ما ذكره المصنف
من ان هذه الاحرف تحذف للجازم التي هي اللغة المشهورة
وايضا ما ذهب اليه سيبويه يحمل امثال ذلك اي ذلك

وامثاله

وامثاله على الضرورة وليس بلغة كما يقوله الشيخ ابن مالك حتى
يجوز عنده على قلة في السعة شعرا ونثرا والسكون مقدر علي
كل من الالف والواو واليا ولا نظر للسكون الحاصل فيها لانه
اصلي فان قيل يدل له قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى باثبات
الالف وقراة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات اليا وجزم يصبر
اجيب بان الالف في يخشى للاطلاق ومن موصولة لا شرطية وتسكين
الرا من يصبر للتخفيف وانما ادعي الشيخ ابن مالك ان هذا لغة لا ضرورة
لانه يري ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر متمكن
في الاول من ان يقول ولا ترضها بحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني
ايضا وفي الثالث لم تهج غاية الامر ان الاول يكون خبنا والثاني
نقصا والثالث طيا وهو جايز في باب الزحاف على ما تقرر فيه
فالشاعر اثبت كلا من الالف والواو واليا اختيارا لا ضرورة او
يحمل ذلك على ان احرف العلة فيه محذوفة للجازم وهذه الاحرف
حروف اشباع تولدت من الحركات التي قبلها هذا كله اذا كان
حرف العلة اصليا فان كان حرف العلة غير اصلي بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها
كيقري مضارع اقراء او مضموم ما قبلها كيوضو مضارع
وضاء فالاكثر على عدم الحذف مطلقا وبعضهم بين ان يكون
الابدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه وبين ان يكون

اي في قراة حمزة

ويقول في الثاني الم ياتك بحذف اليا وقد رواه كذلك ابن جني

فصل

قبل دخول الجازم فيجوز الحذف وعدمه وعلى التفصيل اقتصر المص حيث
قال ثم دخل الجازم اي بعد الابدال وهو حينئذ من الابدال
الشاذ لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لتعاصيها
عن الابدال بالحركة جاز حذف حرف العلة المذكور وجاز تركه
وانما حذف على الوجه الاول بنا اي لاجل البنا على الاعتداد بالابدال
العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي فعومل معاملته
من الحذف للجازم وانما ترك على الوجه الثاني ولم يحذف بنا على عدمه
اي عدم الاعتداد بالابدال العارض وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل
منزلة الحرف الاصلي لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصلي او ما
نزل منزلته وعلى هذا التفصيل فعدم الحذف هو الاكثر في كلامهم
وحينئذ يكون الجزم بسكون مقدر على الحرف المذكور فان كان
الابدال بعد دخول الجازم لم يجز حذف ذلك الحرف المبدل قولا
واحدا لان الجازم قد استوفي مقتضاه من حذف علامة الرفع
وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم ابدلت تلك الهمزة الساكنة
الفا او واوا او يا وهو ابدال قياسي لان ابدال الهمزة الساكنة
من جنس حركة ما قبلها قياسي لعدم تعاصيها عن الابدال
ثم اشار الى الموضع الثاني من موضعي الحذف بقوله والموضع
الثاني من موضعي الحذف يتحقق في الافعال الخمسة المتقد
مة وتقدم ما يعلم منه انها كل فعل مضارع اتصل به الف

عملا ان ابدال الهمزة حرف علة في المضارع ان كان بعد دخول الجازم فلا يجوز حذفه

اثنين

اثنين ضميرا او غير ضمير او واو جمع كذلك او يا المونثة
المخاطبة ولا يكون الا ضميرا نحو لم يفعلا ولم تفعلا ولم
يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلي فهذه الافعال الخمسة مجزومة
وعلامة جزمها حذف النون هذا هو القول المشهور بين
الجمهور بنا على ما هو المشهور من ان رفع هذه الافعال الخمسة بالنون
الثابتة كما تقدم والجازم انما حذف الرفع او علامته واما على
مقابل المشهور اي القول بان اعرابها اي رفعها ونصبها ليس
بالنون وجودا وعدما بل بحركات مقدرة اي وهي الضمة والفتحة
على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لتلك
الحروف المتصلة بها التي هي الالف والواو واليا فالجازم لم يحذف
النون لانها ليست حينئذ علامة للرفع بل حذف الحركة المقدرة
التي هي علامة الرفع واكتفى بها ولما صارت صورة المرفوع
والمجزوم واحدة حذفت النون عند الجازم اي بعد استقراره
ووجوده للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم لا به اي بالجازم
لانه استوفي مقتضاه كما تقدم في الفعل المضارع المعتل وتقدم
فيه ما ياتي نظيره هنا ومنه انه يجوز على هذا القول ان الجازم
يحذف هذه النون وان لم يكن رفعا ولا علامة عليه لان هذه
النون تشبه حرف العلة من جهة الخفا والغنة المشبهة لتلك
الحركة فهي مشبهة للحركة بواسطة فتعامل معاملتها لانه لا معني

لحذف العامل حركة مقدرة مفروضة الوجود وليس من اللازم ان
الجازم انما يحذف علامة الرفع او نفسه وحذف النون كما يكون
علامة لجزم هذه الافعال على القول المشهور يكون علامة لنصبها
اي تلك الافعال الخمسة المتقدم ذكرها على القول المذكور ايضا
هو كما ياتي عند الكلام على الجمل مصدر انتصب بالمد اذ اعاد وهو من
المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا
لجريانه مجري المثل ولا يستعمل الا بين شيين بينهما توافق وتلك
الافعال نحو لن تفعلا ولن يفعلا بالتا الفوقية في الاول
واليا التحتية في الثاني ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتا
الفوقية في الاول واليا التحتيه في الثاني ولن تفعلي
بالتا الفوقية لا غير فهذه اي الافعال المذكورة منصوبة بلن
وعلامة نصبها كلها حذف النون نيابة عن الفتحة على
القول المشهور بين الجمهور فالنصب في هذه الافعال بحذف
النون محمول على الجزم بها كما حمل النصب على الجر باليا في الاسما اي
المثنى وجمع المذكر السالم بجامع الاختصاص بين الجر والجزم وان
صيغة تفعلان وتفعلون تشبه صيغة الزيدان والزيدون
وعلى مقابله قيل انها منصوبة بحركة اي فتحه مقدرة
على اماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
وحذفت النون للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب كما

تقدم

تقدم في المعتل في المرفوع والمجزوم وفيه انهم فرقوا بين المرفوع
والمنصوب هنا ولم يفرقوا بينهما في المعتل ثم اشار المص الي
حاصل ما تقدم جريا على عادة المتقدمين السالكين سبيل
التمرين لتقوية افكار المتعلمين من المبتديين بقوله والحاصل
مما تقدم ان المعربات من الاسما والافعال قسمان لا ثالث لهما
قسم يعرب اي صالح للاعراب بالحركات الثلاثة كان الاولي
ان يقول والسكون وان كانت العبارة لا تخرجه اذ يمكن ادخاله
في كلامه بان يقال مراده بالحركة وجودا اوعدما على ما تقدم
بيانه احد تلك الحركات الثلاث الضمة وثانيها الفتحة وثالثها
الكسرة وقسم يعرب اي صالح للاعراب بالحروف الاربعة
وعلى قياس ما سبق كان الاولي ان يقول والحذف وان كانت العبارة
لا تخرجه اذ يمكن دخوله في كلامه بان يقال مراده بالحرف وجودا
اوعدما احد تلك الحروف الاربعة الالف وثانيها الواو وثالثها
اليا ورابعها النون فالقسم الذي يعرب بالحركات الثلاث
اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حالة كون ذلك المقسم من الاسما
والافعال اربعة اشيا الاول منها الاسم المفرد مذكرا كان او
مونثا منصرفا او غير منصرف وقد علمتهما معرفة كان
او نكرة جامدا كان او مشتقا متبوعا كان او تابعا ويستعمل
ذلك في باب النعت نحو زيد وزينب ورجل وامراة وضارب

وضاربة فالاسم المفرد يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وبا
ثنتين منها في حالة اخري والثاني منها جمع التكسير كذلك اي مذكرا
كان او مونثا منصرفا كان او غير منصرف معرفة كان او نكرة جامدا
كان او مشتقا متبوعا كان او تابعا نحو الرجال والاساري والهنود
ومساجد وضوارب فجمع التكسير يعرب بالحركات الثلاث في حالة
وباثنين منها في اخرى الا انه يستثني ما حمل منه اي من هذا الجمع
على جمع المذكر السالم فاعرب باعرابه كسنين وبابه ونحو بنين
فانه اي ما حمل يعرف بالحروف التي هي الواو في حالة الرفع واليا
في حالتي النصب والجر لا بالحركات ولم يذكر المص هذا المحمول فيما
تقدم والثالث منها جمع المونث السالم وما حمل عليه مما ليس
جمعا فاعرب باعرابه نحو لات ولم يذكره المص ايضا فيما تقدم
فجمع المونث السالم وما الحق به يعرب بجنس الحركات الثلاث
فانه لا يعرب الا بحركتين منها والرابع منها الفعل المضارع سوا
كان صحيح الاخر او معتله اذا لم تتصل به نون الاناث ولم تبا
شره نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة
ولا يا مونثة مخاطبة فالفعل المضارع يعرب بجنس الحركات الثلاث
فانه لا يعرب الا بحركتين منها وبعدم الحركة الذي هو السكون
وضابط هذه الاشيا الاربعة التي تعرب بالحركات ان
يقال ما كانت الضمة علامة لرفعه فكل ما كانت الضمة

علامة

علامة لرفعه يعرب بالحركات وهذا لا ينافي انه يعرب بغيرها فلا
يرد ان الفعل المضارع المعتل الضمة علامة لرفعه ويجزم بحذف اخره
لا بحذف الضمة على المشهور ولم يقل في هذا القسم وتفصيل هذه
الاربعة المعربة بالحركات كما قال نظير ذلك في القسم الثاني الذي
اشار اليه بقوله والقسم الثاني الذي يعرب بالحروف الاربعة
اي بجنسها لا بكل منها كما هو واضح حال كونه من الاسما والافعال
اربعة اشيا ايضا اي كما ان المعرب بالحركات كذلك او كما ان
الحروف كذلك الاول منها المثني وما الحق به وحمل عليه مما ليس
مثني حقيقة فاعرب باعرابه نحو كلا وكلتا مضافين للضمير و
اثنان واثنتان اذا لم يضافا او اضيفا الى ظاهر او الي ضمير
غير المثنى ولم يذكر المص هذا الملحق فيما تقدم والثاني منها جمع
المذكر السالم وما الحق به وحمل عليه مما ليس جمع تصحيح لمذكر
حقيقة وهو اربعة انواع اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمع تصحيح
غير حقيقي اي لم يستوف الشروط المعتبرة في كل ما يجمع هذا
الجمع قياسا مطردا وجمع تكسير وما جعل علما من الجمع المذكور او
من الملحق به ولم يذكر المص هذا الملحق فيما تقدم والثالث منها
الاسما الستة المعتلة المفردة المكبرة المضافة لغير يا
المتكلم والرابع منها الافعال الخمسة على المشهور في جميع
ذلك المذكور من المثنى وما بعده كما صرح بذلك فيما تقدم

وتقدم مقابل المشهور في ذلك هذا ما يتعلق باعراب هذه الاربعة
على وجه الاجمال وقد اشار الى تفصيل الاعراب وما يعرب به كل وا
حد منها بقوله وتفصيل هذه الاربعة المعربة بالحروف بالنسبة
لما يعرب كل واحد منها ان المثنى وما الحق به يرفع بالالف ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة نحو قولك جا الزيدان فالزيدان فاعل
مرفوع وعلامة رفعه الالف الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة
نحو جا صالحا القوم فصالحا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف
المحذوفة لالتقا الساكنين نيابة عن الضمة والالف تنوب عن
الضمة في التثنية اي المثنى خاصة هي من المصادر التي جآت
على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصا اي اخص التثنية بنيابة الالف
عن الضمة خصوصا ويجر وينصب باليا المفتوح ما قبلها
المكسور ما بعدها غالبا ولا تكون تلك اليا الا ظاهرة نحو قولك
مررت بالزيدين وصالحي القوم ورايت الزيدين وصالحي القوم
فالزيدين وصالحي في المثال الاول مخفوض باليا وعلامة
خفضه اليا الظاهرة نيابة عن الكسرة فاليا تنوب عن
الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في المثنى وما الحق به كما علمت
وثانيها في جمع المذكر السالم وما الحق به وثالثها في الاسما
الستة كما ستعلم والزيدين وصالحي في المثال الثاني منصوب
وعلامة نصبه اليا الظاهرة نيابة عن الفتحة واليا

تنوب

تنوب عن الفتحة في موضعين احدهما في التثنية اي المثنى
وثانيهما في جمع المذكر السالم وقدم الخفض هنا على النصب مع
ان حقه ان يكون بعده لانه فضلة بواسطة بخلاف المنصوب لان
النصب اي المنصوب بتلك اليا محمول عليه اي على الخفض في ذلك
وان جمع المذكر السالم وما الحق به يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو قولك جا الزيدون فالزيدون فاعل وهو مر
فوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جا
صالحو القوم والواو تنوب عن الضمة في موضعين احدها في
جمع المذكر السالم وما الحق به كما علمت وثانيهما في الاسما الستة
كما ستعلم وانه يجر وينصب باليا المكسور ما قبلها المفتوح
ما بعدها غالبا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو مررت بالزيدين
ورايت الزيدين والمقدرة نحو مررت بصالحي القوم ورايت صالحي
القوم والكلام فيهما اي في جمع المذكر السالم والاسما الستة
كما اي كالكلام الذي تقدم في المثنى حرفا بحرف ومنه انما
تقدم الجر على النصب لان النصب محمول عليه وان الاسما الستة
ترفع بالواو ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو جا ابوك واخوك
وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسما الستة
مرفوعة على الفاعلية وعلامة رفعها الواو الظاهرة نيابة
عن الضمة والمقدرة نحو جا ابو الحسن والواو تنوب عن

الضمة في موضعين احدهما في جمع المذكر السالم وما الحق به
وثانيهما فى الاسما الستة كما علمت وانها تنصب بالالف
ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك رايت اباك
واخاك وحماك وفاك وهناك وذا مال فهذه
الاسما الستة منصوبة على المفعولية وعلامة نصبها الالف
الظاهرة نيابة عن الفتحة والمقدرة نحو رايت ابا الحسن والا
لف تنوب عن الفتحة في الاسما الستة خاصة وانها
تخفض باليا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك مررت
بابيك واخيك وحميك وفيك وهنيك وذي مال فهذه
الاسما الستة مخفوضة وعلامة خفضها اليا الظاهرة نيابة
عن الكسرة والمقدرة نحو مررت بابي الحسن واليا تنوب عن
الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في التثنية وفي جمع المذكر
السالم اي ~~المثنى~~ وما الحق به وثالثها في الاسما الستة كما
علمت ذلك وان الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون اي بالنون
الثابتة لفظا او تقديرا فاللفظ نحو قولك تفعلان ويفعلان
بالفوقية في الاول والتحتية في الثاني وتفعلون ويفعلون
بالفوقية والتحتية كذلك وتفعلين بالفوقية لا غير فهذه
الافعال الخمسة مرفوعة لتجردها عن الناصب والجازم
وعلامة رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظا والثابتة

اي المثنى وما الحق به وثانيها

لا يخلو هذا الكلام من سهو
وتحريف من الناسخ اذ لا يصح
ان يحمل قوله اي المثنى وما الحق
به تفسيرا لقول المصنف في التثنية وجمع
المذكر السالم ثم وانيها ما ذكره بقوله
وثانيها هو ثالث في كلام المصنف

تقديرا

١٣
١٢٠

تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين كما تقدم وانها تجزم بحذف
النون نحو قولك لم تفعلا ولم يفعلا بالفوقية في الاول والتحتية
في الثاني ولم تفعلوا ولم يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولم تفعلي
بالفوقية لا غير فهذه اي الافعال الخمسة مذكورة مجزومة وعلامة
جزمها حذف النون وحذف النون ينوب عن السكون في الا
فعال الخمسة خاصة وانها تنصب بحذف النون نحو قولك
لن تفعلا ولن تفعلا بالفوقية في الاول والتحتية في الثاني ولن
تفعلوا ولن يفعلوا بالفوقية والتحتية كذلك ولن تفعلي با
لفوقية لا غير فهذه الافعال الخمسة المذكورة منصوبة بلن
وعلامة نصبها حذف النون حملوا النصب فيها على الجزم كما
حملوا النصب على الجر للمشترك على المختص وحذف النون
ينوب عن الفتحة في الافعال الخمسة خاصة ولما ذكر المصـ
في صدر المقدمة علامة الفعل من حيث هو ثم قسمه الى ماض
ومضارع وامر وذكر علامة كل وما يعلم منه حد كل واذكر المعرب
والمبني منه وما يبنى عليه على وجه الاجمال شرع في بيان ذلك
اي في بيان علامة كل من تلك الانواع وحكمه من الاعراب والبنا
على وجه التفصيل فقال علامات الافعال واحكامها حال
كونها على وجه التفصيل الاتي في كل واحد منها هذه ترجمة
ويوجد في بعض النسخ باب علامات الافعال الخ علامة الفعل

حملا ع
لكلام

الماضي التي يتميز بها عن قسيميه ان يقبل اي قبوله تا التانيث
اي الدالة على تانيث المسند اليه ذلك الفعل او فرده المقصود منه
الساكنة بحسب الوضع فلا يخرج عن كونه للتانيث ما حرك
لعارض في ضربتا وقالت امراة العزيز وقالت امة بالنقل
كما تقدم فالساكنة وضعا قامت وقعدت هند وتباركت
اسما الله كما تقدم وقد ذكرنا فيما سبق ما خرج بقيد السكون
فلا حاجة الى اعادته وتفسيرنا تا التانيث بالدالة على تانيث
المسند اولى من قوله ويدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي
لحقته واتصلت به لقصوره ولانه ان اريد بالفاعل ما يشمل
نايبه واسم كان لا يصدق بنحو نعمت وبيست المراة هند اذ
ليست في ذلك لتانيث الفاعل الذي هو الجنس بل لتانيث فرده
المقصود منه بالحكم الذي هو المخصوص بالمدح او الذم وهو هند
في المثال المذكور وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمونث بهذه
التا الدالة على تانيث الفاعل مع ان كلا من المذكر والمونث
مميز عن الاخر لان الاسم المذكر اي الذي اشتهر استعماله في
المذكر قد يستعمل في المونث وعكسه اي الاسم المونث اي
الذي اشتهر استعماله في المونث قد يستعمل في المذكر فالاول
كزيد لامراة والثاني كهند لرجل ولان المذكر والمونث
قد يشتركان في بعض الالفاظ كربعة فيحتاج فعل المونث

حينيذ الى التميز بالتا المذكورة فان قيل علم ان المعنى الذي
جي بالتا لاجله وهو التانيث يعني في الفاعل لا في الفعل فما بالها لحقت
الفعل اجيب بان الغرض من ذلك الدلالة على تانيث ما ذكر من اول
الامر واختار المص تا التانيث على تا الفاعل لان تا التانيث تعرف
فعلية نعم وبيس لانها فيهما ليست تا الفاعل بل لتانيث فرد
فاعلها المقصود بالحكم كما علمت وحكمه اي الفعل الماضي البنا اتفاقا
كما قدمه وان يفتح اخره اي يبني على الفتح لفظا او تقديرا
للتخفيف علة لخصوص الفتح واما علة بنايه على الحركة فقد
قدمها عند الكلام على تقسيم الفعل الى معرب ومبني وعبارته
وكان حقه اي الماضي ان يبني على السكون لانه في البنا وانما الاصل
بني على حركة لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرا
وحالا وكانت تلك الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل انتهى
ملخصا ويكون مبنيا على الفتح سوا كان ثلاثيا مجردا نحو
ضرب وهرب ام رباعيا مجردا نحو دحرج وبرج اي
ان بعد صعوبة ام خماسيا نحو انطلق وانصلح بزيادة
الهمزة والنون ام سداسيا نحو استخرج واستعظم بزيا دة
الثلاثة الاول ومحل بنا اخره على الفتح لفظا ما لم يتصل به
ضمير رفع متحرك والا لم يبني على الفتح لفظا بل تقديرا فانه
يسكن لفظا للتخفيف كراهة توالي اربع متحركات فيما هو

كالكلمة الواحدة ثم حمل عليه نحو اكرمت واستخرجت او لخوف التباس
الفاعل بالمفعول في بعض الاحوال الى اخر ما قدمناه ولا فرق في
الضمير المرفوع المتحرك بين المتكلم وحده او مع غيره او المعظم
نفسه والمفرد المذكر المخاطب والمفرد المونثة المخاطبة ومثنا
هما اي المخاطبين والمخاطبتين ومجموعهما وجمع الغايبات فالمتكلم
وحده نحو ضربت بضم التا وطرد الباب في نحو استخرجت
والمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه نحو ضربنا بسكون الموحدة
والمفرد المخاطب نحو ضربت بفتح التا والمفردة المخاطبة نحو ضربت
بكسرها ومثنى المخاطب والمخاطبة نحو ضربتما وجمع المخاطبين
نحو ضربتم وجمع المخاطبات نحو ضربتن وجمع الغايبات
نحو ضربن او ما لم يتصل به واو الجماعة الذكور والا لم
يبني على الفتح لفظا بل تقديرا فانه يضم لفظا لمناسبة
الواو نحو ضربوا واما غزوا ورموا بفتح الزاي والميم
دون ضمهما مع اتصالهما بواو جماعة الذكور فاصله اي كلمة
غزوا ورموا غزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو
الجماعة ورميوا بيا هي لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت
الضمة على الواو في غزووا وعلى اليا في رميوا فحذفت
فالتقا ساكنان الواو التي هي لام الكلمة والواو التي هي واو
الجماعة في الاول واليا مع واو الجماعة في الثاني فحذفت

الواو

الواو واليا لالتقا الساكنين وبقي ما قبل واو الجماعة فيهما مفتوحا
على حاله قبل الحذف ليدل الفتح على تلك اللام المحذوفة قيل واولي من
هذا الاعلال ان يقال تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلهما فقلبتا
الفا فالتقا ساكنان حذفت الالف لالتقا الساكنين فقد
علمت من هذا التقرير ان التقييد الواقع في كلام المص في قوله
ما لم يتصل به ضمير رفع الخ للفتح لفظا لا مطلقا وقد قدمنا
مثل ذلك ومما يؤيد ذلك زيادة على ما قدمناه قوله هنا فانه
يسكن ولم يقل يبني على السكون وقوله فانه يضم لمناسبة الواو
وعلامة الفعل المضارع اي المميزة له عن قسيميه زيادة
على ما قدمه وهي السين ان يقبل اي قبوله لم نحو لم يضرب
ولم يسمع وحكمه ان يكون معربا اي قبوله رفعا ونصبا
وجزما كما قدمه ما لم يتصل به نون النسوة اي الموضوعة
لهن وان استعملت في غيرهن من الذكور ضميرا او علامة
كما قدمناه فان اتصلت به فانه لا يعرب بل يبني على
السكون نحو النسوة يضربن والنسوة يعفون قال
الله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح
وقد الغز بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله
وما نونان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما
وجوز القاضي البيضاوي ان تكون الواو في يعفون واو

الجماعة لا لام الكلمة والنون نون الرفع لا نون الاناث ولم تحذف
لان ان مهملة وفيه ان هذا لا يحسن من جهة اللفظ مع ظهور
النصب فى المعطوف الذي هو يعفو نعم ربما يحسن على قراة
يعفو بسكون الواو واما من جهة المعنى فلا يناسب مذهبه
فى المسئلة ونحو يرجعن من قول الشاعر
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب
فان هذه النون فى يرجعن نون الاناث استعملت فى جماعة
الذكور ضميرا لانها فاعل ونحو يعصرن من قول الاخر
يعصرن السليط اقاربه فانها نون الاناث استعملت في
جماعة الذكور علامة بناء على ان اقاربه فاعل يعصرن
ومما يبني على السكون لاتصاله بنون الاناث قولك هل تضربنانّ
ياهندات بالالف للفصل بين نون الاناث التى هي الاولى
ونون التوكيد التى هي الثانية قصدا للتخفيف ومن ثم
سميت هذه الالف بالالف الفاصلة والجمال ابن هشام
جعل هذه الصورة مستثناة من نون التوكيد المباشرة
ظنا منه ان المقتضي للبنا فى ذلك نون التوكيد وقد علمت
ان المقتضي له نون الاناث وانما بني مع نون الاناث
لضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التى لا تتصل
الا بالفعل فرجع الى اصله الاصيل الذي هو البنا وفيه

ان

ان مقتضاه البنا اذا اتصل به السين او سوف او لم لانها
لا تتصل الا بالفعل وحملا له علي الماضي المتصل بها
كضربن لان المضارع فرع الماضي ومن ثم قدم الماضي
عليه وانما كان المضارع فرعا عن الماضى لانه مع زيادة حرف
المضارعة وفيه انه ان كان تعليلا لاصل بنا المضارع
اقتضي ان الماضي انما يبني لاتصاله بالنون المذكورة لان شرط الجامع
الذي هو وجه الشبه ان يكون هو السبب والعلة للحكم وليس
كذلك لان الماضى مبني وان لم تتصل به النون المذكورة وان
كان تعليلا للبنا على خصوص السكون فهو غير محتاج اليه
لانه الاصل وايضا لا ياتي الا ان قلنا ان الماضى مع ضمير
الرفع المتحرك مبني علي السكون لا على الفتح المقدر وليس
كذلك كما علمت وقد يجاب باختيار الاول ويكون هذا من
الالحاق بسبب المشابهة على طريق قياس الشبه نظير
ما قدمناه فى الكلام على بنا الاسم لشبه الحرف فان قيل
وتعليل بنا المضارع غير محتاج اليه لان البنا هو الاصل
فى الفعل اجيب بان الاعراب صار اصلا فى المضارع كما
تقدم فعلل بناوه هذا وذهب جمع منهم السهيلي وابن
طلحة الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا منع من
ظهوره سكون اخره لاجل النون قال ابن طلحة هذا هو الحق

وقد يفرق بين نون الاناث وبين السين وما عطف عليها بان نون الاناث كجزء من الفعل لانها ضمير الفاعل فكان الاتصال فيها اشد على انه قد شاع بينهم تسمية ما الحق التي من اخر الفعل الا وما لحقه من اوله دخولا فيقال في مثل السين وسوف ولم داخلة على الفعل ولا يقال انها متصلة به فليتامل

وذهب الاكثرين القايلين بالبنا فى ذلك خطا او ما لم تباشره لعله ومذهب
اي المضارع لفظا وتقديرا نون التوكيد فان باشرته كذلك
فانه لايكون معربا يكون مبنيا لتركبه مع النون المذكورة بل ح
تركيب خمسة عشر ومن ثم بني على الفتح لثقل التركيب ولا
فرق في ذلك اي فى نون التوكيد بين الثقيلة وهي المشددة
والخفيفة وهي الساكنة فالاول نحو ليسجنن وليقولن
بفتح اللام من قوله تعالى فى سورة الروم ولين جيتهم باية
ليقولن الذين كفروا ان انتم الا مبطلون واما قول الجلال
المحلي ان ذلك معرب حذفت منه نون الرفع لتوالي النونات علي التنبيه علي سهو وقع للجلال المحلي في تفسيره
وواو الجماعة لا لتقا الساكنين اي لالتقايها ساكنة مع النون
المدغمة ففيه نظر لانه على توهم ضم اللام فتدل الضمة علي
تلك الواو المحذوفة ولم يقرا بذلك احد فيما علمت فسبحان
المنزه عن السهو والغفلة والثاني نحو ليكونا فان قيل اذا
اتصلت النون بالمضارع هلا اعرب وكان اعرابه على تلك
النون كما ان الاسم اذا اتصل به التنوين اعرب على ما قبله
اجيب بانه حوفظ على الاعراب فى الاسم لانه متاصل فيه
بخلاف الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال كذا افاده
شيخ المحققين فان لم تباشره كذلك اي في اللفظ والتقدير
فان فصل بينهما فاصل فى اللفظ او في التقدير كان معربا
على

على الاصح تقديرا او لفظا فالاول اي ما فصل بينهما فاصل
فى اللفظ وهو معرب تقديرا نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين
فقد تقدم فى كلامه ان هذا من المعرب تقديرا فله فيه الرفع
بالنون المحذوفة لتوالي الامثال ومما فصل بينهما فاصل في
اللفظ وهو معرب لفظا قوله تعالي ولا تتبعان فاما ترين
بتشديد النون فيهن فقد قدمنا ان هذا من المعرب لفظا
جزم بحذف النون فالنون محذوفة فيه للجازم لا لتوالي الامثا ل
كما توهمه بعضهم فواو الجماعة فى الاول والف الاثنين في الثاني
ويا المونثة فيما بعده فاصلة فى اللفظ بين الفعل ونون التوكيد
فلم يمكن التركيب والثاني اي ما فصل بينهما فاصل فى التقدير
وهو معرب لفظا نحو قوله تعالي ولا يصدنك فقد قدمنا
انه من المعرب لفظا جزم بحذف النون وان واو الجماعة محذو فة
لالتقا الساكنين فهي وان لم تكن فاصلة بين الفعل والنون
لفظا هي فاصلة تقديرا فلم يمكن التركيب ومقابل الاصح
انه معرب مطلقا اي تقديرا فيما باشرته النون منع من
ظهوره فتح اخره لاجل النون وقيل ما اتصلت به النون
مطلقا لا معرب ولا مبني فهو واسطة كما قدمناه وعلامة
فعل الامر المميزة له عن قسيميه ان يقبل اي قبول يا المونثة
المخاطبة وان يدل بالوضع على الطلب بصيغته وان

استعملت في نحو الاباحة نحو قومي امرا للمونثة المخاطبة فانه فعل
امر لدلالته على الطلب بالصيغة وضعا وقبوله يا المونثة المخاطبة
فعلامة الامر مركبة من مجموع الامرين فان لم يوجدا بان دل اللفظ
اي لفظ الفعل وضعا على الطلب بالصيغة كما قيد بذلك في
علامات الفعل ولم يقبل يا المخاطبة فليس فعل امر بل هو اسم
فعل امر نحو صه او مصدر نحو ضربا زيدا وان قبل اي
لفظ الفعل اليا اي يا المخاطبة ولم تدل على الطلب بصيغته وضعا
فليس فعل امر بل هو فعل مضارع نحو تقومين خبرا ونحو تقومين
تحسن اليك بالجزم ونحو لينفق ذو سعة من سعته فان الاول
لا دلالة له على الطلب والثاني وان دل على الطلب بصيغته لكن
لا بالوضع والثالث وان دل على الطلب لكن لا بصيغته بل باللام
وقد قدم هذا الثالث وحكمه ان يبني على السكون لفظا او تقديرا
ولا يكون كذلك الا ان كان صحيح الاخر ولم تباشره نون التوكيد
ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة
وان لم تتصل به نون النسوة ومعنى كونه صحيح الاخر ان يكون
اخره حرفا صحيحا وهو اي صحيح الاخر ما ليس في اخره الف
او واو او يا التي هي حروف العلة كما علمت نحو قولك للمفرد
المذكر اضرب واضرب الرجل ولجمع الاناث اضربن فان
باشرته نون التوكيد بني على الفتح لا على السكون نحو اضربن

او يبني

او يبني علي نايب السكون وهو حذف الاخر اصالة او ما
نزل منزلة الاخر ولا يحذف اخره اصالة الا ان كان معتل
الاخر اي اخره حرف علة ولم تتصل به نون النسوة ولم يباشره
نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مونثة
مخاطبة وهو اي معتل الاخر ما اخره الف او واو او يا لما علمت ان
هذه حروف العلة وقد تقدم في كلامه ان هذه الاحرف لا يتعين
حذفها للجازم في المضارع الا اذا كانت اصلية بان لم تكون بدلا
من همزة والا جاز حذفها وتركها ويأتي نظيره هنا فالاول اي
ما اخره اصالة الف ليست بدلا من همزة نحو اخش و
الثاني اي ما اخره واو ليست بدلا من همزة نحو اغز و
الثالث اي ما اخره اصالة يا ليست بدلا من همزة نحو ارم فاخش
فعل امر مبني على حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها واغز
فعل امر مبني على حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها وارم
فعل امر مبني على حذف اليا والكسرة قبلها دليل عليها نيابة
عن السكون كما ذكره المص فيما سبق ومن ذلك قولك للمفرد
المذكر لِ الشيءَ اي كن واليا له وقِ الشيءَ اي صنه وعِ الشيءَ
اي احفظه ودِ زيدا اي ادفع ديته وإِهْ بها ء السكت مع
الهمزة بمعنى عِدْ بالخير فكل من لِ وما عطف عليه فعل امر
مبني على حذف اليا نيابة عن السكون فان امرت انسانا

مطلب
في ان فعل الامر قد يحذف احرفه جميعها ولا يبقى منه الا حركة وحدها

بان يقول هذه الصيغة الاخيرة اعني الهمزة جاز لك ان
تقول له قِ بحذف تلك الهمزة التي هي فعل الامر ونقل حر
كتها التي هي الكسرة للام قل و بهذا يعلم ان فعل الامر
يدخله الحذف حتى يبقى على حرف واحد او يبقى منه حركة
ولا يخفى ان الهمزة المذكورة عين الكلمة لان ماضيه وأي
فَعَلَ ومضارعه يئي يفعل والواو فا الكلمة والهمزة
عينها واليا لامها حذفت الواو التي هي فا الكلمة لوقوعها بين
يا مفتوحة وكسرة فصار يئي حذف حرف المضارعة و
حذفت اليا التي هي لام الكلمة ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الي الحرف قبلها فالحركة هنا التي هي الكسرة حركة الهمزة
وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله

حاجيتكم نحاتنا المصرية ۔ اولي الذكي والعلم والطعمية
ما كلمات اربع نحو به ۔ جمعن في حرفين للاحجية
والغز في قوله في اي قول يا نحاة الملا ۔ حركة قامت مقام الجملة

ذلك مختصرا

وهذه الاحرف الثلاثة كما علمت اواخر للفعل اصالة وليست بدلا من
همزة ولم تتصل بها نون النسوة ولم تباشرها نون التوكيد ولم يتصل
بها الف اثنين واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة فان كان بدلا من
همزة نحو اقر بكسر الهمزة وفتح الرا وبفتح الهمزة وكسر الرا جاز حذف
الالف في الاول واليا في الثاني بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل

ذلك

ذلك الحرف البدل منزلة الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك وان
اتصلت به نون النسوة يبنى على السكون لا على حذف الاخر نحو اخشين واغزون
وارمين وان اتصلت به الف الاثنين او واو الجماعة او يا المونثة المخاطبة
بني على حذف النون كما سيصرح به والنون في ذلك ليست اخرا كما نبه عليه
بقوله بخلاف النون في الافعال الخمسة واولى منه في الافعال الاتية
فانها ليست في ذلك اخر الفعل اصالة لوجود الفاصل بينهما
وبين الفعل من الف الاثنين وواو الجماعة ويا المونثة المخاطبة لكنها
نزلت منزلة الاخر ثم اشار الى ما يبنى على نايب السكون وهو حذف
ما نزل منزلة الاخر بقوله او يبني على حذف النون ولا يكون كذلك
الا ان كان الفعل مسندا لالف اثنين سوا كان صحيح الاخر ام
معتلا نحو اضربا واغزوا او واو جمع كذلك نحو اضربوا
واغزوا او يا مخاطبة كذلك نحو اضربي واغزوي فاضربا
وما عطف عليه فعل امر مبني على حذف النون نيابة عن السكون
فلو اكد بنون التوكيد الثقيلة واتصلت به واو الجماعة او يا المونثة
المخاطبة صحيحا كان او معتلا فكذلك يبنى على حذف النون وتحذف
منه تلك الواو واليا لخوف التقا الساكنين وانما حذفا لدلالة
ما قبلهما عليهما نحو قولن وقولن واغزن واغزن وهذه من المواطن
التي يطرد فيها حذف الفاعل كما تقدم في المضارع المجزوم ومن
هذا تعلم انك اذا امرت المونثة المخاطبة بان تعد بالخير تقول لها

وان باشرته نون التاكيد يبنى على الفتح لا حذف هذا الاخر نحو اخشين واغزون وارمين

تمامه
فلان اضمرت لخل وفاً

اي بالهمزة مع اليا وحذف النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت اليا
وقلت ان ياهند اى عدى بالخير ومنه قول القايل ملغزا ان هند
المليحة الحسناءُ برفع هند والمليحة ونصب الحسنا فان فعل امر
للمونثة المخاطبة موكدا بالنون الثقيلة وفاعله محذوف وهو يا
المونثة وهند منادى حذف منه حرف الندا والمليحة بالرفع نعت
تابع على اللفظ والحسنا بالنصب تابع على المحل واما ما اتصلت به
الف الاثنين اذا اكد بالنون المذكورة نحو اضربان واغزوان فلا
تحذف الالف لخوف التقا الساكنين خوف الالتباس فاغتفروا التقا
الساكنين على غير حده وكسروا النون تشبيها لها بنون المثنى لما
قدمناه فيما يقدر اعرابه من الافعال ثم اشار الى ما يضبط الاحوال
التى ذكرها لبنا الامر بقوله وضابط ذلك اي ما تقدم من احوال بنا الامر
ان الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه
يجزم بالسكون بان كان صحيح الاخر ولم تباشره نون التوكيد
ولم تتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة
فالامر كذلك اي مبني على السكون وان كان مضارعه
يجزم بحذف اخره بان كان معتل الاخر ولم تتصل به
نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به الف الاثنين
ولا واو جماعة ولا يا مونثة مخاطبة فالامر كذلك اي مبني
على حذف الاخر وان كان مضارعه يجزم بحذف النون بان اتصل به
الف

الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة فالامر كذلك اي مبني
على حذف النون ونسب هذا الضابط للقصور لانه لا يشمل امر
جمع المونث فانه كما علم مبني على السكون ومضارعه ليس مجزوما
بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر الموكد بالنون فانه كما علم مبني على
الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح فالاولى ان يقال في الضابط
الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم ثم شرع
يتكلم على المرفوعات فقال المرفوعات من الاسما اي الاسما المرفوعات
بدا بها لانها العمدة والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعه لقوله سبعة
لا زايد عليها بالنسبة لما ذكر في هذا الكتاب الاول منها الفاعل
والثاني نايبه والثالث والرابع المبتدا وخبره والخامس اسم
كان واخواتها اي نظايرها في العمل شبه النظاير بالاخوات لما
بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق لفظ المشبه وهو الاخوات
على المشبه وهو النظاير وتسمى هذه الاستعارة تصريحية وكان
واخواتها ثلاثة عشر فعلا سياتى بيانها وليس المراد باخواتها
كل ما يعمل عملها اي ما يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يشمل ذلك مرفوع
افعال المقاربة وما ولا ولات وان المشبهات بليس لان المص لم
يتكلم فيما سياتى على مرفوع ما ذكر وكان المناسب انه يذكر اسم كان
واخواتها كما ذكر خبر ذلك في المنصوبات وان يذكر اسم ما الحجازية
لانه ذكر منصوبها في المنصوبات والسادس خبر ان واخواتها

اي نظايرها في العمل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وليس المراد
باخواتها كل ما يعمل عملها اى ينصب الاسم ويرفع الخبر حتى يشمل
مرفوع لا النافية للجنس لانه لم يتكلم فيما سياتي على مرفوعها
وكان المناسب ان يذكرها كما ذكر منصوبها في المنصوبات
وكان المناسب ايضا ان لا يقيد المرفوعات بالاسما ويذكر
الفعل المضارع المرفوع كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات
والسابع تابع المرفوع وهو اربعة اشيا وهي في الحقيقه
خمسة نعت وتوكيد وعطف اي بيان ونسق وبدل وانما
قدم الفاعل على المبتدا لانه اصل المرفوعات عند الجمهور اي
الكثير او لانه اشرف الاقوى لان عامله لفظي وعامل المبتدا معنوي
واللفظي اشرف واقوى وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه مبدو
به في الكلام ولا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر بخلاف
الفاعل اذا تقدم ولانه عامل معمول والفاعل معمول ليس
غير وقيل كل اصل براسه واليه جنح شيخ المحققين قال
الجلال السيوطي وهو المختار قال الشيخ ابو حيان وهذا
الخلاف لا يجدي فايدة ثم نايبه اي نايب الفاعل لانه
يخلفه عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل معنى
لكونه مسندا اليه الخبر والخبر كجزيه لانه
مسند كما ان الفاعل مسند اليه الفعل او شبهه وفيه

ان

ان هذا لا يشمل المبتدا الذي له فاعل يغني عن الخبر الا ان يقال
ذاك لم يتعرض له المص لقلته ثم اسم كان واخواتها لانه
مبتدا في الاصل اي لولا كان واخواتها لاعرب مبتدا وبهذا
يندفع ما عساه يقال اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا
ومن ثم سماه سي فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا لانه
لما كان يعرب مبتدا لولا كان لا فاعلا كان المبتدا اسبق منه
في الوجود ثم خبر ان واخواتها لانه خبر في الاصل اي كان يعرب
خبرا لولا ان والخبر موخر عن المبتدا ثم التابع لانه موخر عن
المتبوع واذا اجتمعت التوابع الاربع يعني النعت والتوكيد
والبدل والعطف اي عطف البيان وعطف النسق قدم منها
النعت لانه بمنزلة الجزء من متبوعه لان الغرض الاصلي منه
تعريف المتبوع بايضاحه او تخصيصه وعاملهما واحد ثم التوكيد
لان الغرض منه التقوية ثم البدل لانه وان كان في المبدل منه
الا ان عامله غير عامل الاول ثم عطف البيان لانه تابع بغير
واسطة ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة والتي فيه وفي التابع بتم
للمشاكلة وفيه ان عطف البيان ينبغي تقديمه على التوكيد وعليه
جرى في التسهيل لانه جار مجرى النعت في الايضاح والتخصيص
بل قدمه بعضهم على النعت قال لانه اشبه في التبيين من النعت
اذ لا يكون لغير ما ذكر والنعت يكون لغيره فيكون مجاوزها الى غير

ذلك لا ان يقال اخر لتسمية عطفا فقد شارك الموخر في الاسم
فليتامل فعلى راى المص يقال الرجل الفاضل نفسه اخوك ابو بكر و زيد
ولها اي لهذه المرفوعات السبعة ابواب سبعة تذكر فيها لكل واحد
منها باب يذكر فيه الباب الاول من تلك الابواب السبعة باب
الفاعل وهو اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا الاسم
الصريح او المول من الحرف المصدري والفعل المسند اليه باعتبار
مدلوله فعل اصطلاحي باعتبار مدلوله تام متصرف او جامد
متعد او لازم او شبهه اي الفعل وهو اسم الفاعل وهو ما اخذ من
مصدر فعل لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى حدوث
ذلك الحدث وتجدده وامثلة المبالغة ومثال المبالغة ما حول من
صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى صيغة فعال او مفعال او فعول او فعيل
او فعل للمبالغة والتكثير والصفة المشبهة باسم الفاعل وهي ما اخذت
من فعل لازم لمن تلبس بما دل عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى
ثبوت ذلك الحدث واستمراره واسم التفضيل وهو ما اخذ من فعل
ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون او عيب
وترك الكلام على المصدر واسمه واسم الفعل والظرف وعديله مقدم
اي ذلك الفعل او شبهه عليه اي على الفاعل اى على ذلك الاسم المسمى
بالفاعل اختيارا واسناد ما ذكر اما ان يكون على جهة قيامه
اى قيام الفعل او شبهه اى قيام مدلوله به او وقوعه اي وقوع

ذلك

ذلك الفعل او شبهه اى وقوع مدلوله منه اي من ذلك الاسم اى من مدلوله
فعلم ان الفاعل قسمان اسم اسند اليه فعل اصطلاحي او ما في معناه على
جهة قيام مدلول ذلك الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم واسم اسند اليه
ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك الفعل من مدلول ذلك الاسم وقد اشار الى
ما يتضمن الاول بقوله فالاول وهو اسناد الفعل الذى هو الاصل الى
الفاعل على جهة طريقة قيامه به اي ما كان فيه اسناد الفعل الى
الاسم المسمى بالفاعل على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم نحو علم
زيد فان العلم الذى هو مدلول الفعل المسند الذى هو علم
قايم بزيد الذى هو الاسم المسمى بالفاعل المسند اليه اى لمدلوله
اى ملتبس به اي بذلك العلم الذى هو مدلول الفعل المسند
وليس واقعا من مدلول ذلك الاسم لانه من الكيفيات النفسانية
واشار الى ما يتضمن الثانى بقوله والثانى وهو اسناد الفعل
الى الفاعل على جهة وقوعه منه اي ما كان فيه اسناد الفعل الى
الاسم المسمى بالفاعل على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم
نحو قام زيد فان القيام الذى هو مدلول الفعل المسند الذى
هو قام وقع من زيد الذى هو اسم المسمى بالفاعل اي احدثه
واوجده وقد وقع الاتفاق كما في شرح المقاصد على ان الفعل يسند
حقيقة للعبد وان كان مخلوقا له ولا قدرة ولا تاثير للعبد فيه
والمراد ما اسند اليه الفعل بالاصالة لا مطلقا حتى يشمل ما كان بالتبعية

كالنعت ان سلم ان الفعل مسند اليه وكعطف النسق لان الاصالة
هي المتبادرة وجب حمل التعاريف على ماهو المتبادر وخرج بتامه
الناقص نحو كان واخواتها فان ما اسند الى ذلك لا يسمى فاعلا عند
الجمهور كما سياتى وخرج بمقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فلا
يجوز جعله فاعلا وذلك الفعل مسندا اليه خلافا للكوفيين بل يكون
مبتدا لا غير وذلك الفعل مسند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود
على زيد وفي نحو وان احد من المشركين استجارك يكون
فاعلا لا غير لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وفي نحو
ابشر يهدوننا يجوز ان يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور
وان يكون مبتدا والارجح كونه فاعلا وفي نحو انتم تخلقونه
يجوز الامران ايضا والارجح كونه مبتدا وخرج بقوله او وقوعه
منه نايب الفاعل لان الفعل قايم به واخرجه به شارح كلامه
شيخ المحققين حيث ذكر ان المراد بذلك ان يكون على طريقة
قيامه به وشكله في ذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره
بالفاعل ان لا تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويفعل ونحوهما فكل
ما اسند اليه الفعل على هذا النمط فاعل عند النحاة وان
لم يكن الفعل اي المصدر قايما به على الحقيقة قال فقوله
على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسمى فاعله انتهى
اي لتغيير صيغة الفعل له ثم اشار المص الى ما يستفاد من تكرير

المثال

واقتصر ابن الحاجب على قوله على جهة قيامه به واورد عليه نايب الفاعل

المثال زيادة على ما تقدم بقوله وعلم من هذين المثالين
وهما علم زيد وقام زيد ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون
حقيقة لغة واصطلاحا فقط كالمثال الثاني وهو قام زيد
لان زيدا فعل القيام واوجده والفاعل لغة هو من فعل الفعل و
اوجده كما علمت ومجازا اي لغة وان كان حقيقة اصطلاحا كالمثال
الاول وهو علم زيد لان زيدا لم يفعل العلم ولم يوجده فلا ينافي
ان زيدا من علم زيد فاعل حقيقي اصطلاحا اذ الفاعل اصطلاحا
لا يجب ان يوجد الفعل بل يكون وصفا له وقايما به فبين المص الفاعل
في الحقيقة الحقيقية والفاعل في الحقيقة الاصطلاحية وح لا يعترض
عليه بانه حيث كان هذا من الفاعل المجازى لا يصح صدق التعريف عليه
ويفسد التمثيل به لان التعريف لبيان حقيقة المعرف دون اطلاقاته
المجازية ثم اخذ يمثل لما يشبه الفعل فقال ومثال اسم الفاعل
مختلف الوانه فالوانه فاعل لمختلف لاعتماده على الموصوف المحذوف اي
صنف ومثال ما يفيد المبالغة نحو اضراب بتشديد العين
زيد واضراب زيد واضروب زيد بكرة واضريب زيد واضرب زيد
بقلة والثاني من هذا القسم اقل من الاول فزيد فاعل بما ذكر
ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجهه فوجهه فاعل بحسن
ومثال اسم التفضيل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فالكحل فاعل باحسن واسم التفضيل

لا اصطلاحا

لا يرفع الظاهر لا في نحو هذا المثال وقد اشتهرت هذه المسئلة بمسئلة
الكحل وقد افردها الامام الكافيجي بالتاليف وسبقه الى ذلك الكرماني
شارح البخاري وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس
مسبوق ذلك الاسم بنفي او شبهه ويكون الاسم الظاهر المرفوع
اجنبيا لاسببيا اى مفضلا على نفسه باعتبارين والغالب ان يكون بين
ضميرين اولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في
المثال المذكور وتقديره ما رايت رجلا احسن الكحل حال كون ذلك الكحل
في عين ذلك الرجل من ذلك الكحل حال كونه في عين زيد قال بعضهم
ولا يقع مثل هذا المثال في القران ومثال المصدر قول القايل
الا ان ظلم نفسه المرء بين فالمرء فاعل بظلم ومثال اسم المصدر
عجبت من عطا الدنانير زيد فزيد فاعل بعطا ومثال اسم الفعل
هيهات العقيق فالعقيق فاعل بهيهات ومثال الظرف من عنده
علم الكتاب فعلم فاعل بعند ومثال الجر افي الله شك فشك
فاعل بافي الله شك وهذه كلها امثلة الاسم الصريح ومثال الاسم
المؤول انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا وان تخشع قلوبهم
وماذهب الليالي من قول الشاعر يسر المرء ماذهب الليالي
فان كلا من انزلنا وان تخشع وماذهب الليالي فاعل بالفعل
قبله محله رفع اي لانه اسم في الاول تاويلا تقديره في الاول انزالنا
وفي الثاني خشوع قلوبهم وفي الثالث ذهاب الليالي فعلم ان

الحرف

الحرف المصدري السابك هنا هو ان وان المخففة والمشددة وما دون لو وكي
ولا يوجد فاعل مأول من غير سابك تمسكا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه اي سجنه بفتح السين ورد بانه يجوز ان
يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه عايدا على المصدر المفهوم منه وهو
البدا ويويد ذلك انه جا مصرحا به في قول القايل بدا لي من تلك
القلوص بدا وهو اي الفاعل اعم من ان يكون اسما صريحا او
مؤولا واذا كان اسما صريحا اى غير مؤول فهو صادق على قسمين
ظاهر ومضمر بالجر على البدلية بدل مفصل من مجمل او بالرفع على
الخبرية لمبتدا محذوف والنصب بفعل محذوف وهو بعيد ان لم يكن
ممنوعا وترك قسما ثالثا وهو المبهم وقد يراد بالظاهر ما عدا المضمر
فيشمله ولا يضر عدم التمثيل له فالقسم الظاهر اقسام ثمانية
لانه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد اما مذكر او
مونث والجمع اما تصحيحا او تكسيرا الاول منها الاسم المفرد المقابل
للتثنية اي المثنى والجمع تصحيحا وتكسيرا وهو مذكر نحو جا
زيد ويجي عمرو فجا فعل ماض ويجي فعل مضارع وزيد فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والثاني منها مثنى المذكر
نحو جا الزيدان ويجي الزيدان فالزيدان مثنى زيد فاعل فهو
مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والثالث منها جمع المذكر
السالم من التغيير برفع السالم صفة لجمع ويجوز جره صفة لمذكر

مطلب في ان السالم في قولهم جمع المذكر السالم الاولى ان يجعل صفة للمذكر لا للجمع

بل هو اولى لان المتصف بالسلامة حقيقة انما هو المفرد واتصاف
الجمع بذلك باعتبار اتصاف المفرد به نحو جا الزيدون ويجي الزيدون
فالزيدون جمع زيد تصحيحا فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة والرابع منها جمع التكسير المذكر نحو جا الرجال ويجي
الرجال فالرجال جمع رجل تكسيرا فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة والخامس منها المفرد المونث نحو جات هند ويجي
هند فهند فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو
مونث لدخول التا في فعلها والسادس منها مثنى المونث نحو جات
الهندان ويجي الهندان فالهندان مثنى هند فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف نيابة عن الضمة مونث لدخول التا في فعلها والسابع منها
جمع المونث السالم من التغيير نحو جات الهندات ويجي الهندات
فالهندات جمع هند جمع سلامة فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وهو مونث لدخول التا في فعله والثامن وهو تمامها جمع
التكسير المونث نحو جات الهنود ويجي الهنود فالهنود جمع هند تكسيرا
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مونث لدخول
التا في فعله ولو ضم المضارع للماضي في التمثيل كما فعلنا لكان اولى ليكون
فيه الاشعار بان كلا من الفعل الماضي والمضارع يرفع الاسم الظاهر
دون غيرهما وهو فعل الامر ثم لا يخفى ان من الماضي ما لا يرفع الاسم
الظاهر وهو افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا فان فاعل احسن

ضمير

ضمير مستتر وجوبا يعود الى ما و ما خلا وما عدا وحاشا نحو قام القوم
ما خلا زيدا وما علا عمروا المفهوم من الكلية السابقة عند البصريين
او على المصدر المفهوم من الفعل عند الكوفيين كما سياتي وهذا قد يستفاد
من قول المص نحو جا زيد وهذه التي ذكرها المص امثلة الفعل المسند
الى الاسم الظاهر واما امثلة ما يشبهه فقد تقدمت لا يقال وقد
قدم المص على ما ذكر مثالين من امثلة الفعل لانا نقول انما قدمهما ثم ايضاحا
للتعريف فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات
والزيود والهنود مفردها اعلام شخصية وهي زيد
وهند والاعلام تدل على الوحدة لان العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره
كما سياتي واذا زيد عليها اي تلك الاعلام ما يدل على التثنية والجمع
اي ما تكون به مثناة او مجموعة دل كل منها اي الثنية والجمع على التعدد والوحدة
والتعدد متضادان فلا يجتمعان فكيف جاز تثنية العلم وجمعه
قلت في الجواب عن هذا السوال اذا اريد تثنية العلم الشخصي او
جمعه قصد تنكيره اي يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم فيحصل مجردا
عن المشخصات فيصير كسائر اسما الاجناس كرجل فتزول منه الوحدة
كما تقدم بدليل جواز دخول ال عليه اي على ما ثني وجمع
اي المثنى والجمع فيقال الزيدان والزيدون ولما دخلت عليه عوضا
عما فاته من تعريف العلمية اي من التعيين المستفاد من العلمية وفيه
ان العلم اذا نكر تزول منه الوحدة المعينة لا الوحدة الشائعة

بعد تثنيته وجمعه مع زوال تلك الوحدة

التي تدل عليها النكرة فالزايل بالتثنية والجمعية انما هو الوحدة المعينة
لا الوحدة الشايعة والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالتنكير وان سوغ
التثنية والجمع تتعدد الوحدة المعينة الا انه لا يمنع الوحدة مطلقا كما علمت
فالسوال باق والحق في الجواب منع السوال من اصله بان الدال على الوحدة ليس
هو الدال على التعدد لان الدال على الوحدة المفرد والدال على التعدد هو المثنى
والمجموع وهما غيران **والقسم الثاني المضمر** ويقال له الضمير وتقدم بيان
وجه التسمية بذلك **وهو** اي المضمر **ما دل** وضعا كما هو المتبادر **على
شخص متكلم او شخص مخاطب** اي يوجه اليه الخطاب ولو مفروض
الوجود كما علمت ان الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود المخاطب بالفعل
بل يكفي ان ينزل المعدوم منزلة الموجود فيقع الخطاب بعد التنزيل
فالمجاز في التنزيل لا في الخطاب **او شخص غايب** يحكي به عنه باعتبار
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فقد علمت ان الضمير موضوع لجزئيات
هذه المفاهيم الكلية التي هي متكلم ومخاطب وغايب استحضرت تلك
الجزئيات الغير المتناهية بملاحظة تلك المفاهيم فهو اي تلك الضماير
جزئيات وضعا واستعمالا لا ان تلك الضماير موضوعة لهذه المفاهيم
نفسها لتستعمل في جزئياتها فتكون كليات وضعا جزئيات استعمالا
مثلا لفظ انا موضوع لكل فرد متشخص يصدق عليه مفهوم متكلم على
الاول وموضوع لذلك المفهوم نفسه لكن يستعمل في فرد متشخص من تلك
الافراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم على الثاني وهذا تقريب الكلام
على

مطلب في تحقيق وضع الضمير

على هذا البحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه افهام الاعلام ويقال
بمثل ذلك في اسم الاشارة كما سياتي لا الاشارة اليه وخرج بوضعا ما دل على شخص
متكلم او شخص غايب لا بالوضع نحو زيد في قول من اسمه زيد زيد ضرب
وقولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل
كذا فان زيدا في الاول دل على شخص متكلم الخ لكن لا بالوضع فان
الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة اما باعتبار تقدم الذكر ومن ثم
قيل يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء او لان من اسمه زيد
يقول زيد ضرب وبدا المص بالمتكلم لتقدمه على المخاطب بالطبع
لانه مفيد والمخاطب مستفيد ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب
الا بعد تحقق وصف المتكلم بالتكلم ولتقدمه على الغايب بالشرف
ثم ثنى بالمخاطب لانه اشرف من الغايب باعتبار ان الخطاب لا يصل
اليه بعد صدوره عن المتكلم متعلقا بشان الغايب فقد لوحظ واعتبر
حال الغايب قبل وصول الخطاب للمخاطب فهو مقدم على الخطاب بهذا
الاعتبار **وهو** اي المضمر قسمان مستتر وبارز وكل منهما يقع فاعلا
والبارز قسمان متصل ومنفصل وسياتي تعريفهما في كلامه في باب
المفعول به وهو ان المتصل ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار
والمنفصل ما يتقدم على عامله او يلي الا في الاختيار وفيه كلام ياتي
ايضا والمستتر لا يتصف باتصال ولا بانفصال لكن بعضهم وصفه
بالاتصال وعليه جرى المص هنا حيث اقتصر في التمثيل على المتصل

او شخص مخاطب ح

لتوجيه الخطاب له وان كان موخرا عن الغايب ح

وادخل فيه المستتر جوازا فذكران الضمير اي المتصل بقرينة التمثيل
اثنى عشر نوعا وكان القياس ان يكون اربعة عشر نوعا لما ستعلم فذكر
منها في البارز فقط **اثنان للمتكلم** احدهما له وحده غير معظم نفسه وهو
اكرمت بضم التا ضموها للمتكلم لان الضم اقوى الحركات والمتكلم متقدم
فاخذه ثانيهما له مع غيره واحدا او اكثر او معظما نفسه وهو **اكرمنا**
بسكون الميم هو من المشترك بين الواحد المعظم نفسه وبين جماعة الذكور
والاناث وانما فعلوا ذلك لقلة الالتباس فيه **و**منها كذلك اي البارز فقط
خمسة للمخاطب احدها **اكرمت** بفتح التا للمذكر المفرد لان الضم لا يمكن
والفتح راجح على الكسر لخفته والمذكر مقدم على المونث فاخذه اولا لان
خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اليق **و**ثانيها **اكرمت بكسرها** اي
التا **للمونث** المفرد لانه لم يبق غير الكسرة ولم يبق غير المخاطبة فاعطيتها
ولان اليا تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت اليا فناسب
اعطاوها لها وحكى اكرمتي بيا بعد الكسرة **و**ثالثها **اكرمتما** وهو
للمثنى مطلقا اي **مذكرا كان او مونثا** ولم يفرقوا بين المخاطبين
والمخاطبتين في ذلك اتكالا على قرينة الخطاب فانه يعلم من الخطاب
حال المخاطب من ذكورة وانوثة ولم يعولوا على ذلك في المفرد لكثرته
فاحتيط له قيل وزادوا الميم لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع
الفتحة للاطلاق وليتميز المخاطب المثنى عن الغايب بذلك وفيه
ان المخاطبين متميزان عن الغايبين بوجود التا المثناة فوق في

الاول

الاول دون الثاني وكذا التمييز بزيادة الميم حصل بين المخاطبتين
والغايبتين **و**رابعها **اكرمتم** وهو **لجمع الذكور** وخامسها **اكرمتن**
وهو **لجمع الاناث** فرقا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص
لجمع المذكر بالميم لمشابهتها للواو التي تكون علامة له في الغيبة كما
سياتي بجامع ان كلا شفوي ومن ثم ضم ما قبلها وقيل اصله
اكرمتموا بواو دالة على جماعة الذكور المخاطبين بدليل عودها
اذا القيها ضمير نحو اكرمتموه واختصاص الجمع المونث بالنون كما خص بها
في جمع الغايبة كما سياتي وشددوا النون هنا لانهم قالوا اصله اكرمتمن
بزيادة ميم فادغموا الميم في النون ادغاما واجبا ولذلك ضموا ما قبل
النون **و**ليس المضمر اكرمت بضم التا بجملته وكذا ما عطف عليه من
اكرمت بفتحها وما بعده كما قد يتوهم بل هو **التا** فقط **في الجميع** اي
جميع ما ذكر **وهي الفاعل** وحركت خوف اللبس بتا التانيث
ولم يعكس لان تا التانيث حرف وهو اولى بالسكون **وهي اسم**
لما تقدم **مبني** للشبه الوضعي على الراجح كما تقدم **محله رفع** على
المبالغة او على حذف مضاف اي اعراب محله او ذو رفع **لا يظهر فيه**
اعراب ولا تكون هذه الا في محل رفع وليس المضمر اكرمنا بجملته
بل نا فقط وهي فاعل وهي اسم مبني محله رفع كما هنا وتكون في محل
نصب كما سياتي في المفعول به وتكون في محل جر نحو ربنا الطف بنا
وليس لنا ضمير متصل متحد المعنى يقع في هذه المحال الثلاثة الا

بلغ

لفظة ناخاصة **والحروف اللاحقة لها** اي لتلك التا وهي الميم والالف في المثنى والميم في جمع الذكور والنون في جمع الاناث **لا دخل لها في الفاعلية** وانما الغرض بها تمييز من هي له فالغرض من الالف الدلالة على التثنية وزيدت قبلها الميم لما تقدم ومن الميم الدلالة على جمع الذكور ومن النون الدلالة على جمع الاناث **و**منها لكن لا بقيد كونها كذلك اي في البارز فقط بل منه ومن المستتر **خمسة للغايب** احدها من المستتر **اكرم** اي المستتر فيه جوازا ومثله يكرم باليا المثناة تحت للمفرد المذكر نحو زيد اكرم ويكرم **ففي اكرم** ويكرم **ضمير مستتر** جوازا هو الفاعل **تقديره هو** وثانيها من ذلك **اكرمت بسكون التا** اي المستتر فيه جوازا ومثله تكرم بالتا المثناة فوق للمفردة نحو هند اكرمت وتكرم **ففي اكرمت** وتكرم **ضمير مستتر** جوازا هو الفاعل **تقديره هي** والتا في اكرمت حرف تانيث اجماعا وخرقه بعضهم فادعى اسمية هذه التا وانها هي الفاعل وعليه لو جا بعدها اسم ظاهر نحو اكرمت هند كان ذلك الاسم الظاهر بدلا من تلك التا او مبتدا والجملة قبله خبره وثالثها من البارز **اكرما** للمثنى مطلقا مذكرا كان او مونثا نحو الزيدان والهندان اكرما ولم يفرقوا بينهما وربما فرقوا فقالوا في المونث اكرمتا بتا قبل الالف ورابعها من ذلك **اكرموا** لجمع الذكور نحو الزيدون اكرموا ورسموا بعد هذه الواو اي المتطرفة المتصلة بفعل ماض ومثله الامر كقوموا والمضارع كيقوموا الفا فرقا بينها وبين واو العطف فيما لا تتصل به الواو من الافعال نحو جادوا وسادوا ثم الحقوا بها ما تصلت به

صوابه والمضارع المجزوم كلم يقوموا ولم يقيموا بالياء [illegible]

الواو

الواو من الافعال نحو كلوا واشربوا التي لا تلتبس بواو العطف لاتصالها او انفصال واو العطف طردا للباب ومن ثم سمي في القاموس هذه الالف بالفارقة وخامسها من ذلك **اكرمن** لجمع الاناث فليس الضمير اكرم وما عطف عليه بل هو المستتر في اكرم و في اكرمت كما علمت والبارز في اكرما واكرموا واكرمن الذي هو الالف والواو والنون **والالف** في اكرما **والواو** في اكرموا **والنون** في اكرمن **هي الفاعل** فقط وهي اسم مبني **محله رفع** فيه ما تقدم **لا يظهر فيه اعراب** ولا تكون هذه الالف والواو والنون الا في محل رفع فعلم انه لا يستتر في فعل الغايب ضمير التثنية والجمع وذهب المازني الى ان الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر وان الالف والواو والنون علامات كتا التانيث وعليه فكل من ضمير التثنية والجمع مستتر في فعل الغايب ووافق الاخفش المازني في الواو دون الالف والنون على ما هو ظاهر صنيع المغني وانما خصوا جمع المذكر الغايب بالواو وجمع المونث الغايب بالنون للتمييز بينهما ولم يعكسوا لان الواو في الضماير المتصلة تتقدم النون والمذكر مقدم وقابلوا بين الواو والنون لما بينهما من المشابهة هذا وقد قال الشيخ ابو حيان الذي اذهب اليه ان هذه التعاليل لا يحتاج اليها لانها تعاليل وضعيات والوضعيات ينبغي ان لا تعلل انتهى ويوافقه قول المحقق هذه التعاليل مناسبات ذكروها اي بعد الوقوع قال والا فالحاكم بذلك الواضع انتهى وقد قدمنا الكلام في نظير هذا ثم ان حذف

قف
علم ان المازني قايل بان الفاعل مستتر في اكرما واكرموا واكرمن

العاطف هنا سايغ لانه في مقام التعداد ثم الحكم على الضمير المستتر
بانه متصل الذي اقتضاه كلام المص وصرح به غيره كابن هشام في
التوضيح وابن مالك في الخلاصة في هذا الباب مخالف لقول ابن هشام
في بعض تعاليقه الحق ان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ
انتهى اي الالفاظ الحقيقية فلا ينافي ما تقدم من ان الضماير المستترة
الفاظ اصطلاحا وفي كلام المحقق المتصل بحسب اللغة لا يطلق
الا على البارز لان الحس يكذب باتصال شي في ضرب من زيد
ضرب بل القول بالاتصال اي القول بوصف المستتر بالاتصال
اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه انتهى وقد علمت ان
الضمير البارز المنفصل يقع فاعلا وهو اثنى عشر نوعا
ايضا اثنان للمتكلم احدهما له وحده غير معظم نفسه وهو
انا بغير الف من نحو قولك ما قام الا انا بالالف الزايدة وثانيهما
له مع غيره او معظم نفسه وهو نحن من قولك ما قام الا نحن
وذكر بعضهم ان اصله نحن بضم الحا وسكون النون نقلت
حركت الحا الى النون واسكنت الحا وخمسة منها للمخاطب احدها
للمفرد المذكر وهو انت من قولك ما قام الا انت بفتح التا وثانيها
للمفردة المونثة وهو انت من نحو قولك ما قام الا انت بكسر التا
وثالثها للمثنى مطلقا وهو انتما من نحو قولك الا انتما ورابعها
لجمع الذكور وهو انتم من نحو قولك ما قام الا انتم وخامسها

لجمع

لجمع الاناث وهو انتن من نحو قولك ما قام الا انتن فعلم ان الضمير في انا
هو ان زيدت عليها الالف لبيان الحركة وذهب الكوفيون الى ان
الضمير انا بجملته فالالف اصلية واختاره الشيخ ابن مالك وفي انت ونحو عه
هو ان فقط زيدت عليه التا وهي حرف خطاب تصرف فيها كالاسمية
ففتحت للمذكر وكسرت للمونث ووصل بها ميم والف في المثنى وميم
فقط في جمع المذكر ونون مشددة في الاناث وذهب الفرا الى ان
الضمير في انت هو المجموع وذهب ابن كيسان الى ان الضمير هو التا
والظاهر ان مثل انت عندهما فرع وخمسة منها للغايب احدها
للمفرد المذكر وهو هو من قولك ما قام الا هو وتشديد واوه لغة
وثانيها للمفردة المونثة الغايبة وهي هي من نحو قولك ما قام الا
هي وذهب الكوفيون الى ان الضمير في ذلك هو الها فقط والواو
في الاول واليا في الثاني زيدتا للاشباع وثالثها للمثنى مطلقا
وهو الهامن هما في نحو قولك ما قام الا هما ورابعها لجمع المذكر وهو
الهامن هم في نحو قولك ما قام الا هم وخامسها لجمع المونث وهو
الهامن هن في نحو قولك ما قام الا هن فعلم ان الضمير في هما
وهم وهن الها فقط زيدت عليها الميم والالف في الاول والميم
في الثاني والنون المشددة في الثالث وحكى عن الفارسي
في هما وهم ان الضمير هو المجموع والظاهر ان مثلهما هن والا
فما الفرق الباب الثاني من المرفوعات باب نايب الفاعل

وان لم يتميز شي بها وهو علم ان ضمير الاسم علم تبيّن

هذه عبارة الشيخ ابن مالك عدل اليها عن قول القدما من النحاة
المفعول الذي لم يسم فاعله لما فيه من القصور والصدق على
ما ليس مرادا اذ لا يشمل نايب الفاعل اذا كان غير مفعول به
ولانه يقال للمفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول
فعل لم يسم فاعله وان اجيب عن الاول بان الفعل عند
القدما اذا اسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف
الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه
شريك الفاعل واولى منه ان المفعول الذي لم يسم فاعله صار
علما بالغلبة على كل ما ناب عن الفاعل وعن الثاني بان الكلام في
المرفوعات والمفعول الثاني لاعطي منصوب **ونايب الفاعل** اي
ما يطلق عليه هذا اللفظ **هو كل اسم** صريح او مؤول **حذف**
اي ترك **فاعله** اي فاعل عامله لفظا وتقديرا **لغرض من الاغراض**
المبينة في المعاني التي منها العلم او الجهل به او عدم تعلق الغرض بذكره
او الخوف منه او عليه او صونه عن لسانك او صون لسانك عنه
قال ابن الصايغ بمعجمة ومهملة قولهم اي النحاة يحذف الفاعل
لكذا وكذا هذيان من القول نازح عن الحق جملة اذ لا فرق
بين طلب العلة لذلك وطلبها فيما بني الفعل للفاعل انتهى
وفيه ان هذا جا على خلاف الاصل على ما ستعلم ولعله نظر
الى ان هذا من الوضعيات وهي لا تعلل وقد علمت ما فيه

وفي

وفي كلام بعضهم انه من اسباب الاختصار لانه يدل على الفاعل باعطايه
حكمه وعلى المفعول بوضعه **واقيم هو** اي ذلك الاسم الذي حذف فا عل
عامله لفظا وتقديرا الذي يقال له **نايب الفاعل مقامه** اي مقام
الفاعل في احكامه المختصة به ومنها الرفع بالمسند لا بالاسناد واما
ما جاء من نصبه ورفع المفعول عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع الجز الاول ونصب الثاني فهو شاذ
وهو من باب القلب وهو من ملح كلامهم وادعى ابن الطراوة انه
مقيس وايد بقراءة ابن كثير فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب
ادم ورفع كلمات ونظر فيه المص بامكان حمله على الاصل لانه من
تلقى شيا فقد تلقاه الاخر انتهى وفيه ان هذا واضح فيما ينسب
اليه التلقي عادة وخرج باقيم مقامه المفعول الثاني في نحو
اعطي زيد درهما لانه لم يقم مقام الفاعل **وغير عامله** اي عامل
ذلك الاسم **الى صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه** لفظا او تقديرا **في**
الفعل الماضي من الثلاثي المجرد المتصرف ولو ناقصا **او الى صيغة**
يفعل بضم اوله وفتح ما قبل اخره كذلك **في** الفعل **المضارع**
مما ذكر **او الى صيغة مفعول في الاسم** اي اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد وتعبيره بالتغيير يرشد الى ان الاصل اسناد العامل الى الفاعل
عدل عنه واسند الى غيره على خلاف الاصل وهو ما ذهب اليه
البصريون وذهب الكوفيون الى ان اسناد العامل لغير الفاعل

قف على ان نايب الفاعل مرفوع بالمسند لا بالاسناد

فيه ان الاولى ان يقال اقتصر على الثلاثي

صورة اصلية ايضا ثم ان قوله وغير عامل الخ غير محتاج اليه في التعريف
بل يوجب قصورا فيه لان التغيير المذكور خاص بالعامل الثلاثي
المجرد لانه الاصل ومن ثم قال فان كان عامله اي نايب الفاعل فعلا
ماضيا ثلاثيا صحيح العين مجردا ولو مضاعفا ضم اوله وكسر ما قبل
اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مكسورا
تحقيقا اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو ضرب زيد والاصل كما علم اسناد
العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال ضرب عمرو زيدا فعدل عن ذلك
وحذف اي ترك الفاعل وهو عمرو واقيم المفعول وهو زيد مقام
الفاعل الذي هو عمرو في احكامه المختصة به فصار ذلك المفعول
مرفوعا بعد ان كان منصوبا وصار عمدة يعتمد عليه الكلام ولا يتم بدونه بعد
ان كان فضلة يستغنى عنه الكلام ويتم بدونه وصار متصلا
بالفعل مثله بعد ان كان منفصلا عنه بالفاعل اي الاصل فيه ذلك
وامتنع اي وصار ممتنعا تقديمه على الفعل بعد ان كان جاز التقديم
عليه اي الفعل وانث الفعل وجوبا او جوازا لتانيثه ان كان
مونثا فوجوبا نحو ضربت امراة وجوازا نحو غيبت الشمس واحضرت
للقاضي امراة وغير عامله اي صار مغيرا عن صيغته الاصلية اي التي
كان الاصل ان يجي عليها على ما تقدم وتغييره بضم اوله وكسر ما قبل
اخره تحقيقا او تقديرا اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك نحو كيل الطعام
فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مقدر لا ملفوظ به والاصل في هذه

الصيغة

الصيغة كيل بضم الكاف وكسر اليا فاستثقلت الكسرة على اليا
فنقلت منها الى الكاف بعد حذف حركتها ولم تحذف اليا
لمناسبة حركة ما قبلها لها فصار كيل بكسر الكاف وسكون اليا
فكسر اليا وضم الكاف مقدر وقد يكون ضم اوله تحقيقا وكسر ما قبل
اخره تقديرا وذلك نحو شد الحزام من الثلاثي المضاعف والاصل
في هذه الصيغة شدد بدالين ادغم احد المثلين في الاخر فكسر
اولهما اي المثلين الذي هو ما قبل الاخر مقدر والسر في ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر تمييز صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة
العامل المبني للفاعل ولم يقتصروا على ضم الاول لئلا يلتبس مجهول
الماضي بمجهول المضارع حالة الوقف في نحو اكرم اذ يقال فيه
حينئذ اكرم فلا يقال مجهول المضارع مرفوع ومجهول الماضي مبني
على الفتح ولم يقتصروا على كسر ما قبل الاخر لئلا يلتبس بالامر
في نحو علم بفتح الفاء والعين المشددة اذ يقال فيه علم بكسر
العين المشددة وذلك حالة الوقف فلا يقال الماضي مبني
على الفتح والامر على السكون وانما اختاروا للمبني للمفعول هذا
الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكون المبني للمفعول اقل
استعمالا من المبني للفاعل واختاروا هذا الوزن دون
بقية الاوزان لانه ليس من اوزان الاسم لانه لو قيل ولو كسر
الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لانه ليس من اوزان

الاسم ايضا الا انا نقول نعم لكن الخروج من الضمة للكسرة اولى من العكس
لانه طلب خفة بعد ثقل ثم ان هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشايع
فلا يرد نحو ردت الينا ولو ردوا بكسر الرا كما قرئ بهما بنقل كسرة العين
الى الفا حملا له على معتل العين كقال وباع حيث يقال قيل وبيع لندوره
ولو قال المص اول متحرك منه لشمل نحو استخرج المال واكتسب الثنا ضم ٤
فان اولهما وهو ما بعد الهمزة مضموما لان همزة الوصل لا اعتداد بها
وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك كما تبع في ضم الاول ثاني
الفعل المبدو بتا المطاوعة نحو تعلم الخط وتكسر الحطب ثم ان محل
قولهم وكسر ما قبل اخره اذا لم يكن مكسورا ولا يبقى على كسره نحو شرب
الما لانه لا معنى لكسر المكسور ولا حاجة الى تكلف ادعا زوال تلك
الكسرة كما عند الشيخ ابو حيان فقال لو قيل انها اي كسرة شرب الما
زالت وجات كسرة اخرى لكان وجها انتهى وقد قدمنا ما فيه وفي قولنا
هنا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مكسورا اشارة الى
ذلك وخرج بقولنا المتصرف الجامد فلا يبنى للمفعول نحو عسى وليس
ودخل في قولنا ولو ناقصا كان واخواتها فانها تبنى للمفعول عند الجمهور
وعليه لا يقام خبرها مقام اسمها خلافا للفرا وسياتي في كلام المص
التعرض للمسئلة في باب كان وسنوضحها ثم هذا اذا كان عامل نايب الفاعل
فعلا ماضيا الى ما تقدم واما ان كان عامله فعلا ماضيا معتل العين
جاز كسر اوله وضمه نحو قال وباع وح تقلب الالف في الاول يا وفي

الثاني

الثاني واوا وان كان عامله فعلا مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح
في المضارع لانه اثقل من الماضي لزيادته عليه في اللفظ والمعنى تحقيقا
اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو يضرب زيد فيضرب من يضرب
زيد فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره تحقيقا
وزيد نايب فاعله او تقديرا اي مقدرا اي غير ملفوظ به وذلك نحو
يباع العبد فيباع فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره
تقديرا والاصل يبيع بضم اوله وفتح ما قبل اخره فنقلت فتحة اليا
الى ما قبلها فقلبت اليا الفا لتحركها في الاصل اي قبل النقل وانفتاح
ما قبلها بعد النقل ففتح اليا التي هي قبل اخره مقدر لا ملفوظ به
ونحو يشد الحبل فيشد الحبل فعل مضارع مبني للمفعول بضم وفتح
ما قبل اخره تقديرا والاصل يشدد الحبل بدالين ادغم احد المثلين
في الاخر ففتح اولهما الذي هو ما قبل الاخر مقدر وفي التمثيل
بالمثالين المذكورين اشارة الى انه لا فرق في المقدر بين ان يكون
للاعلال او للادغام ثم ان محل قولهم وفتح ما قبل اخره اذا لم يكن الاخر
مفتوحا ولا يبقى على فتحه نحو يتعلم ويتدحرج لانه لا معنى لفتح المفتوح
وبذلك صرح المحقق وفي قولنا يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل
اخره مفتوحا اشارة الى ذلك وقدمنا ان الشيخ ابا حيان وافق
على هذا فيطلب منه الفرق بين الماضي والمضارع هذا ان كان

عامله فعلا ماضيا او فعلا مضارعا واما ان كان عامله اسم فاعل
جي به اي باسم الفاعل على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب
زيد فمضروب اسم مفعول وزيد نايب الفاعل والاصل كما
علمت اسناد العامل للفاعل فكان الاصل ان يقال في المثال المذكور
ضارب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو وحولت
صيغة اسم الفاعل وهو ضارب الى صيغة اسم المفعول وهو
مضروب تحقيقا او جي به اي اسم الفاعل على صيغة اسم المفعول
تقديرا اي اعتبارا نحو قتيل بمعنى مقتول وعمرو نايب الفاعل
والاصل في هذا المثال قاتل زيد عمروا فحذف الفاعل الذي هو
زيد وحولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول تقديرا
فصيغة مفعول مقدرة واقتصاره على اسم الفاعل مما الحق بالفعل
وعمل عمله ربما يشعر بان غيره مما الحق به لا يبنى للمفعول وفي
كلام ابي حيان ولا يرتفع المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل
واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف انتهى وفي كلام
بعضهم وان كان العامل مصدرا لم يغير عن حاله ثم شرع
في تقسيم نايب الفاعل الى قسمين كما فعل في الفاعل فقال
ونايب الفاعل يكون على قسمين ظاهر كما مثلنا ببعض انواعه
وهو المفرد فيما تقدم ومضمر متصل ومنفصل والاول بارز
ومستتر على ما تقدم والثاني لا يكون الا بارزا وكل منها يقع نايب فاعل

كما يقع فاعلا كما علمت وعلى القسم الاول اقتصر المص كما اقتصر عليه
في الفاعل حيث قال نحو اكرمت بضم التا للمتكلم وحده اي
منفردا غير معظم نفسه واكرمنا للمتكلم ومعه غيره مشارك له في
مدلول الفعل الذي اتصل به نا او المعظم نفسه حقيقة او ادعاء و
اكرمت بفتح التا للمخاطب واكرمت بكسر التا للمخاطبة واكرمتما للمثنى
المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا واكرمتم لجمع الذكور واكرمتن
لجمع الاناث واكرم للمفرد المذكر الغايب واكرمت بسكون التا للمفردة
الغايبة واكرما للمثنى الغايب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا وربما قيل
لمثنى المونث اكرمتا بتا قبل الالف كما تقدم في الفاعل و اكرموا لجمع الذكر
الغايب واكرمن لجمع المونث الغايب والفعل في جميع هذه الامثلة
مضموم الاول وهو الهمزة مكسور ما قبل الاخر وهو الرا لانه فعل
ماض مبني للمفعول ولذلك يقال في الجميع اي في كل فرد منها انه فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله والضمير البارز الذي هو التا في اكرمت
ونا في اكرمنا والتا في اكرمت مفتوحة ومكسورة وفي اكرمتما وفي اكرمتم
وفي اكرمتن والمستتر جوازا في اكرم واكرمت والبارز وهو الالف
في اكرما والواو في اكرموا والنون في اكرمن نايب الفاعل وهو اسم
مبني لما تقدم محله رفع لا يظهر فيه اعراب وقد مثلنا للضمير المنفصل
في الفاعل ويأتي نظيره هنا فلا حاجة للتكثير بمثله هنا لعلمه بالمقايسة
وفي حذف العاطف من هذه الامثلة ما علم فيما سبق واقتصاره

في التمثيل على المفعول به لما انه الاصل كما سبق والذي يبوب عند عند
فقده ثلاثة اشيا مذكورة هي وشروطها وما الاولى بالنيابة منها اذا
اجتمعت في المطولات **الباب الثالث والرابع من المرفوعات باب المبتدا**
وباب الخبر ولم يذكر ما يقوم مقام الخبر وجمع المبتدا والخبر في باب [لفقد ولاما يقوم]
لتلازمهما غالبا واحترز بغالب وجود مبتدا لا خبر له اى ولا يقوم
مقام الخبر كما ستعلم **المبتدا هو الاسم** الصريح او المؤول **المجرد عن**
جنس **العوامل اللفظية غير الزايدة** وشبهها للاسناد اي الذي جي
به لمجرد الاصل اسناد غيره اليه اي واسناده الى غيره غالبا وعلى مثال
الاول اقتصر المص **فخرج** بالاسم الفعل والحرف فلا يقع كل منهما
مبتدا على ما تقدم وبالمجرد عن العوامل اللفظية **الفاعل حقيقة**
اي اصطلاحا **نحو قام زيد** واذا السما انشقت **والفاعل مجازا**
اي غير مصطلح عليه وهو اسم كان واخواتها ونايب الفاعل
كان زيد قايما ونحو ضرب زيد **لعدم التجرد** عن العامل
اللفظي **لان عاملهما** اي الفاعل الحقيقي والمجازي **لفظي**
وهو الفعل الذي هو قام وانشقت وكان وضرب لان المراد
باللفظي غير المعنوي فيشمل المقدر ولا يضر عدم تمثيل المص له
وخرج بالاسناد **الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها** [بيان وخرج]
وان تجردت عن العوامل اللفظية لكن **لا اسناد فيها**
اي لا اليها ولا لها لان الظاهر من حال العاد انه لا يضمر مبتدا ولا

جزا

خبرا لها قال في التصريح واثبات الالف في اثنان من استعمال
الشي في اول احواله انتهى وفي كون الرفع اول احوال الاسم نظر
والاولى ان يقال لان الرفع اشرف احواله على انه يلزم على كونه
مرفوعا ان يكون معربا والفرض عدمه ودخل في قولنا واسناده
الى غيره قايم في نحو اقايم الزيدان فانه مبتدا والزيدان فاعل
قام مقام الخبر وخرج بقولنا غالبا نحو قولهم اقل رجل يقول
ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له ولا فاعل يسد مسد الخبر لا ثابتا [قوله ... على ان المثال قد لا يكون له خبر لا ثابت ولا مقدر]
ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل يقول ذلك فجملة يقول
نعت لرجل **ودخل** بقوله غير الزايدة **نحو بحسبك درهم** وناهيك
بزيد وهل من خالق غير الله ورب رجل عالم لقيته وبقولنا
وشبهها لعل ابي المغوار منك قريب فان المجرور بما ذكر مبتدا
في محل رفع وما بعده خبر **فحسبك مبتدا** في محل رفع **ودرهم خبره** [قوله في محل رفع فيه تسامح والظاهر ان يقول مرفوع بضمة مقدرة]
ونقل الجلال السيوطي ان الكافيجي شيخه اختار ان بحسبك خبر
مقدم ودرهم مبتدا موخر قال لان الاخبار عن الدرهم بانه
كاف لا عن الكافي بانه درهم قال وما قاله شيخنا هو الصواب
انتهى وفيه ان هذا لا يلزم ان يجوز ان يكون القصد الاخبار
عن الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كفايته
مع جهله بقدرها يعني الكافي ويسال عن القدر فيقال له
بحسبك درهم اذ القصد ليس الا الاخبار عن الكافي

بانه درهم فان قيل كيف يعرب نحو بحسبك مبتدا مع انه غير مجرد عن
العوامل اللفظية قلنا اشار المص لهذا السوال والجواب عنه بقوله
ولا يمتنع في ذلك اي في جعل نحو بحسبك مبتدا كونه مجرورا بحرف
زايد اللازم له عدم التجرد عن العوامل لان الحرف الزايد
وجوده كلا وجود فهو مجرد عن العوامل حكما وفيه انه قد يقال
هذا السوال لا يحسن الا اذا سكت عن قوله غير الزايدة الذي اتي
به لادخال ما ذكر المتوهم خروجه لو سكت عن ذلك القيد فيقال
لا يخرج لانه مجرد عن العوامل اللفظية لان المراد منها عند الاطلاق
الاصلية والزايدة وجودها كلا وجود ولا يخفى ان تعريف المص
يصدق على نحو هيهات العقيق ونزال واوه فانه اسم مجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد لانه مسند الى فاعله الظاهر في الاول والمستتر
فيما بعده فكان ينبغي ان يزيد قوله مخبر عنه او يزيد قوله او وصف
او ما في معناه رافع لمكتفى به عن الخبر غالبا لم علم والخبر هو الاسم
الصريح او المؤول حقيقة او حكما المسند الى المبتدا فخرج عامل
الفاعل الحقيقي او المجازي اذا كان غير اسم وكذا اذا كان اسما فلا
يسمى خبرا فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا وخرج فاعل الفعل
وفاعل اسم الفعل وفاعل نحو الوصف الواقع مبتدا لانه ليس مسندا
الى المبتدا بل الفعل واسم الفعل والوصف المبتدا هي المسندة الى
ذلك الفاعل مثال المبتدا الصريح المسند اليه غيره ومثال الخبر

الذي

زيد قايم ومثال المبتدا

الذي هو الاسم المسند الى المبتدا المؤول وان تصوموا خير لكم فزيد
مبتدا لانه اسم صريح وكذا ان تصوموا مبتدا لانه اسم مؤول فكل
واحد منهما مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وقايم في الاول
وخير في الثاني خبر لانه اسم مسند الى المبتدا ومثال المبتدا
المسند الى غيره نحو اقايم الزيدان فان قايم مبتدا لاعتماده والزيدان
فاعل سد مسد الخبر لا خبر كما علمت فالمبتدا ثلاثة اقسام مبتدا له
خبر ومبتدا لا خبر له بل له فاعل يسد مسد الخبر ومبتدا لا خبر
له ولا فاعل يسد مسد الخبر والمبتدا قسمان ظاهر ومضمر
كما تقدم نظيره في الفاعل ونايبه واذا اردت معرفة كل منهما
فالمبتدا الظاهر اقسام ثمانية لان الظاهر كما علمت مفرد ومثنى
ومجموع وكل واحد مذكر ومونث والجمع تصحيح وتكسير كما تقدم
في الفاعل فالاول من تلك الاقسام الثمانية مفرد اي ليس
مثنى ولا مجموعا مذكر صريح نحو زيد من قولك الزيدان
يقومان والثالث منها جمع مذكر مكسر نحو الزيود من قولك الزيود
قيام والرابع منها جمع مذكر سالم نحو الزيدون من قولك الزيدون
قايمون والخامس منها مفرد مونث نحو هند من قولك هند
قايمة والسادس منها مثنى مونث نحو الهندان من قولك
الهندان قايمتان والسابع منها جمع مكسر مونث نحو الهنود
من قولك الهنود قيام والثامن منها جمع مونث سالم نحو الهند

من قولك زيد قايم والثاني منها مثنى مذكر نحو الزيدان صح

من قولك الهندات قايمات والمبتدا في ذلك كله معرب لفظا والخبر اي خبر المبتدا في ذلك كله مطابق لمبتداه في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا وذلك واجب وكل من قايم وقايمان وقايمون متحمل لضمير المبتدا والالف علامة التثنية والواو علامة الجمع كما في الزيدان والزيدون وافراد اقسام الظاهر المذكورة كثيرة جدا مصدر جدا اي كثيرة بليغة لا يطمع في استيعابها وفيما ذكرناه منها كفاية سيما للذكي فان الذكي وهو سريع الفطنة يدرك بالمثال وهو جزئي يذكر لايضاح القاعدة الواحد ما لا يدركه الغبي وهو من لا فطنة له بالف شاهد وهو جزئي يذكر لاثبات القاعدة فلا يكون الا من كلام الله تعالى او من كلام رسول الله او من كلام من يوثق بعربيته ممن كان قبل بعثته وفي زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده الى ان فسدت الالسن من مسلم وكافر نقلت الاية شعرا ونثرا بالقبول من حر وعبد وذكر وانثى كبير وصغير ومن ذلك مصنفات امامنا الشافعي رضي الله عنه فعن الامام احمد ابن حنبل رضي الله عنه كلام الشافعي في اللغة حجة والمراد بكلام الله كلما ورد انه قرئ به ولو شاذا مخالفا للقياس فقد اطبق النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة قال الجلال السيوطي لا اعرف فيه خلافا بين النحاة والمراد بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم

كلما

كلما اضيف اليه غير موضوع لان الاصل فيما اضيف اليه انه لفظ الرسول حتى يثبت ما يخالفه ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الاعاجم والمولدين من الرواة لجواز الرواية بالمعنى ولهذا ترى القصة الواحدة مروية على اوجه شتى بعبارات مختلفة لانا لا نقطع بان الرسول لم يتلفظ بتلك الاوجه فسقط ما اطال به الشيخ ابو حيان من الاعتراض على الشيخ ابن مالك في استدلاله بالاحاديث ومنه لم ار احدا من المتقدمين ولا من المتاخرين سلك هذه الطريقة اي الاستدلال بالاحاديث على اثبات القواعد العربية لا من نحاة البصريين كالخليل وسيبويه ولا من نحاة الكوفيين كالكسائي والفرا ولا ممن تابعهم كنحاة بغداد والاندلس اذ لو وثقوا بان ذلك لفظ الرسول لجرى مجرى القران في الاستدلال به على اثبات القواعد قال وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك قلت له يعني ابن مالك هذا الحديث من رواية الاعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم منه انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء انتهى قلت وقد علمت جوابه مما قدمناه وقد سبق ابن مالك الى هذا ابن خروف وقد اعترضه شيخ ابي حيان الاستاذ ابو الحسن بن الضايع بعجمة فمهملة حيث قال تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القران وعلى صريح النقل عن

فصل على جواز الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات القواعد العربية ورد اعتراض ابي حيان على ابن مالك بذلك

العرب ولولا تصريح العلما لجوز النقل بالمعنى في الحديث لكان الاولى
في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح
العرب وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه
الاستظهار فحسن وان كان يرى ان من قبله اغفل شيا وجب عليه
استدراكه فليس كما راى ولا يتقيد الاسم المول بان يكون فيه
السابك ظاهرا كما تقدم بل يجوز ان يكون مقدرا نحو تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه لان التقدير ان تسمع وسهل حذفها ظهورها في ان
تراه بل يجوز ان يكون مولا بدون سابك وذلك مطرد في باب سابك
التسوية ومن ثم لم تقدر فيه ان نحو سوا عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير سماعك وانذارك وعدمه سوا عليهم هذا
مايتعلق بالمبتدا الظاهر والمبتدا المضمر ولا يكون الا منفصلا
اقسام وهي اثنى عشر اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة
للغايب الاول من تلك الاقسام ماهو للمتكلم وحده وهو انا
بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين تثبت
وقفا وتحذف وصلا نحو انا قايم وذهب بعضهم الى عدم
الاتيان بالالف وتسكين النون نحو ان فعلت والثاني منها
ماهو للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وهو نحن نحو نحن
قايمون والثالث منها ماهو للمخاطب المذكر وهو ان بزيادة التا
المفتوحة نحو انت قايم والرابع منها ماهو للمخاطبة المونثة

وهو

وهو ان بزيادة التا المكسورة نحو انت قايمة وذهب بعض
الكوفيين الى اصالة التا فيهما والخامس منها مثنى اي ماهو لمثنى
المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا وهو ان بزيادة التا
والميم والالف حالة كونه لمثنى المونث والسادس منها جمع
المذكر اى ماهو لجمع المذكر المخاطب وهو ان بزيادة التا والميم نحو
انتم قايمون والسابع منها جمع الاناث اي ماهو لجمع الاناث
المخاطبات وهو ان بزيادة التا والنون نحو انتن قايمات والثا ن
منها المفرد اي ماهو للمفرد الغايب وهو جملة هو عند البصريين
والها وحدها عند الكوفيين نحو هو قايم والتاسع منها المفردة
اي ماهو للمفردة الغايبة وهو جملة هي او الها وحدها نحو هي قايمة
والعاشر منها مثنى اي ماهو لمثنى الغايب مطلقا اي
مذكرا كان او مونثا وهو الها بزيادة الميم والالف نحو هما قايمان
حالة كونه لمثنى المذكر او بزيادة الميم والالف نحو هما قايمتان
حالة كونه لمثنى المونث والحادي عشر منها جمع اي ماهو
لجمع المذكرين الغايبين وهو الها بزيادة الميم نحو هم قايمون
والثاني عشر منها جمع اي ماهو لجمع الاناث الغايبات
وهو الها بزيادة النون المشددة نحو هن قايمات وحيث كان المبتدا
فيما ذكر ضميرا فالمبتدا في ذلك كله مبني لما تقدم لا يظهر
فيه اعراب محله رفع والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدايه في التذكير

نحو انتما قايمان حال كونه لمثنى المذكر وانتما قايمتان بزيادة التا والميم والالف نحو

والتانيث والافراد والتثنية والجمع ولم يحفظ مثل نحو قايم وكما ان
المبتدا قسمان كذلك الخبر قسمان لكن مفرد وغير مفرد ولما كان
المفرد مختلفا باختلاف الابواب قال فالمفرد هنا اي في باب خبر
المبتدا ما ليس بجملة ولا شبهها اي الجملة ولو كان مثنى او مجموعا
لمذكر او مونث كما تقدم في الامثلة المذكورة فالخبر فيها اي في تلك
الامثلة كلها مفرد لانه ليس جملة ولا شبهها فكل من المثنى
والمجموع مفرد في هذا الباب وغير مفرد في باب الاعراب اذ المفرد فيه
كما علم ما ليس مثنى ولا مجموعا ويجوز تعدد هذا الخبر نحو زيد
عالم منطلق وقيل لا يجوز فيجب العطف في غير الاول وغير
المفرد هنا اربعة اشيا الشي الاول الجملة الاسمية وهي اي
الجملة الاسمية مطلقا ما صدرت باسم ملفوظ به او مقدر مسند اليه
او مسند وسياتي في بحث الجملة لهذا مزيد بيان فالاسم الملفوظ
به المسند اليه نحو زيد ابوه قايم فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثاني
وقايم خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والمبتدا الثاني وخبره وهو ابوه
قايم جملة اسمية لتصدرها باسم في موضع رفع خبر المبتدا الاول
وهو زيد والجملة مطلقا اسمية كانت او فعلية اذا وقعت خبرا
عن المبتدا وكانت غير المبتدا في المعنى بان لا تكون خبرا عن
ضمير الشان او ضمير القصة ولا عن مفرد مدلوله الجملة كالنطق
والحديث والكلام والقول فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدا

لانها

لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزء كلام فلا بد من شي يدل على ذلك
والدال على ذلك يقال له رابط ولما كان المطرد منه الضمير دون اسم الاشارة
كما في نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير واعادة المبتدا بمعناه دون لفظه
كما في نحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع
اجر المصلحين لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلاة في المعنى فالذين مبتدا وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبره
او بلفظه ومعناه كما في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة او اشتمال الجملة
على اسم عام يشمله كما في نحو قولك زيد نعم الرجل اقتصر عليه المص هنا
في التمثيل حيث قال والرابط هنا اي في المثال المذكور بين المبتدا
الاول وهو زيد وخبره وهو جملة ابوه قايم الهاء من ابوه عايدة على
زيد الذي هو المبتدا الاول فقد ربطت بينه وبين الجملة الشي الثاني
من تلك الاشيا الاربعة الجملة الفعلية وهي اي الجملة الفعلية مطلقا
ما صدرت بفعل ملفوظ به او مقدر فالاول نحو زيد قعد اخوه فزيد
مبتدا والجملة بعده وهي قعد اخوه فعل وفاعل هي جملة فعلية
لتصدرها بفعل وهي خبر زيد الذي هو المبتدا والرابط بينهما
اي بين زيد وخبره الذي هو الجملة الهاء من اخوه وانما كانت رابطة
لانها عايدة على زيد وكما يربط الضمير مذكورا يربط محذوفا في
مواضع مخصوصة منها وكل وعد الله الحسنى فان كانت الجملة عين
المبتدا في المعنى بان كان خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد

وكل وعد الله الحسنى في سورة الحديد قراءة ابن عامر قال الشمني [illegible] في المغني انتهى [illegible] الاجماع على ما نصه في التسهيل على [illegible] منع حذف الضمير العايد [illegible] اذا كان مبتدا في غير [illegible] على البصريين ويضعف [illegible] عصفور قراءة ابن عامر

او ضمير القصة نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا او كانت
خبرا عن معنى المفرد المذكور نحو نطقي اى منطوقي الله حسبي
لم يحتج الى رابط ضميرا او غيره مما تقدم وفيه ان هذا الثاني ليس من
الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ وانما لم يكن اسم الاشارة
مطردا في الربط لتخلفه في نحو قولك زيد قام هذا وكذا اعادة
المبتدا بمعناه لانه منع التمثيل له بالاية المتقدمة من وجوه منها
انه يجوز ان يكون مما اشتملت فيه الجملة على اسم عام يشمله وكذا
اعادة المبتدا بلفظه ومعناه لانه خاص بموضعين احدهما قصد
التهويل كما تقدم والثاني اما العبيد فذو عبيد وكذا العموم لتخلفه
في نحو قولك زيد مات الناس الشيء الثالث من تلك الاشيا الاربعة
الظرف التام وهو كما قال المص ما يفهم بمجرد ذكره اي دون ملاحظة
ما يتعلق هو به انتهى اى متعلقه الخاص وفي كلام ابي حيان التام
ما يحصل الفايدة مع تعلقه بالكون العام المكاني والزماني نحو زيد
عندك والثاني نحو السفر غدا وخرج بالتام غيره فلا يجوز نحو
زيد اليوم اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقه ولا يفيد مع قولك
استقر اليوم ويفيد مع قولك جلس اليوم مثلا من الامور الخاصة
واذا وقع الظرف التام بعد المبتدا ولم يرفع اسما ظاهرا كان
متعلقا بمحذوف وجوبا ان قدر ذلك المتعلق عاما وجوازا ان
قدر خاصا وتقديره عاما واجب حيث لا قرينة على الخصوص وجاز ان

اجبر

وجدت تلك القرينة وحيث قدر خاصا او عاما يقال لذلك الظرف
مستقر بنا على ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله خلافا لما
اشتهر ان المستقر خاص بالعام فانه مبني على ان المستقر ما انتقل
اليه الضمير الذي كان في ذلك العامل المحذوف واستقر فيه بعد حذف
ذلك العامل لانه انما ينتقل الضمير الا من العامل العام لانه يحذف
نسيا فينتقل ضميره مع حذفه بخلاف العامل الخاص معناه يراعى
فلا ينتقل ضميره بل يحذف مع ضميره وسياتي لهذا مزيد بيان في
الكلام على الظروف والمجرورات عقب الكلام على الجمل ويجوز هنا
ان يقدر ذلك المتعلق اسما وان يقدر فعلا واختلف الناس
في الاولى منهما واحتج كل لما قاله بما يطول وفي المغني الحق عندي
انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وفي كلام
المحقق الاسفرايني ان المفهوم من نحو زيد عندك ثابت او مستقر
لا ثبت واستقر انتهى وفي المغني ويلزم من قدره فعلا ان
يقدره موخرا لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا اي
لفظا فكذا تقديره خوف التباس المبتدا بالفاعل اذا علمت ذلك
فزيد في المثال الاول مبتدا وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف
وجوبا ان قدر عاما تقديره مستقر ان قدر اسما وحينئذ
يكون مفردا او استقر ان قدر فعلا وحينئذ يكون جملة
لانه فعل وفاعل وذلك المتعلق المحذوف خبر المبتدا على الاصح

والظروف معموله منصوب به وقيل الخبر نفس ذلك الظرف وهو
ما اشتهر على السنة المعربين وحينئذ يكون الظرف في محل رفع
على الخبرية ومنصوب بذلك المتعلق المحذوف لان كون المتعلق
المحذوف غير منظور اليه عند قايل هذا القول هو بالنسبة لكونه
خبرا لا لكونه عاملا في الظرف وقيل الخبر هما معًا وحقق بعضهم
ان هذا الخلاف لفظي قال لان المقصود الاخبار بوجود الشي
في الظرف فمن قال انه المحذوف نظر الى انه هو العامل في الظرف
فاعتبر المقيد دون القيد والقايل بانه الظرف نظر الى انه
الظاهر الملفوظ به فاعتبر القيد دون المقيد والقايل بانه
المجموع نظر الى القيد والمقيد معا وهذا الثالث اختاره شيخ
المحققين وتبعه الكمال ابن الهمام وقس على ذلك اي على زيد
عندك في المثال الاول السفر غدا في المثال الثاني فيقال فيه
بمثل ما قيل في ذلك الشي الرابع وبه تتم تلك الاشيا الاربعة
المجرور التام واما قول المص الجار والمجرور فعلى ضرب من التجوز
وقد بينا ذلك في خير الكلام على بسملة شيخ الاسلام وذلك المجرور نحو
الدار في قولك زيد في الدار والشتا نحو قولك البرد في
الشتا واذا وقع المجرور بحرف اصلي اصالة محضة وهو غير
الزايد زيادة محضة وغير المشبه للزايد بعد المبتدا كالمثالين
المذكورين كان متعلقا بمحذوف وحينئذ يقال فيه بمثل ما تقدم

في

في الظرف فزيد والبرد كل منهما مبتدا وفي الدار وفي الشتا
جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا ان قدر عاما تقديره
مستقر ان قدر اسما او استقر ان قدر فعلا وذلك المحذوف
خبر المبتدا على الصحيح والجار والمجرور معموله في محل نصب به
فعلى الاول يكون مفردا وعلى الثاني يكون جملة وقيل الجار
والمجرور هو الخبر وهو ما اشتهر على السنة المعربين وعليه
يكون محل الجار والمجرور رفع على الخبرية ويكون محلهما
نصب ايضا بذلك المتعلق المحذوف لانه لا بد للجار والمجرور
من نحو ما ذكر من متعلق يتعلق به لعدم استقلاله لان
هذا المتعلق المحذوف وان حذف عند اهل هذا القول
نسيا غير منظور اليه من جهة كونه خبرًا لا من جهة كونه
عاملا في الجار والمجرور هنا لا عامل له مع ظهور النصب
في عديله وهو عندك وليس الا بذلك المتعلق المحذوف
كما قدمناه ثم رايت بعض من لقيناه من المشايخ صرح
بذلك اي بان الجار والمجرور محلهما نصب ايضا والحالة
هذه وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الاسلام في البسملة
وقد بيناه في الكلام عليها بما يوافق ما ذكرناه هنا وقيل
الخبر هو مجموع الجار والمجرور وذلك المحذوف وفي هذا
الخلاف ما تقدم عن تحقيق بعضهم وخرج بالتام الناقص

فلا يجوز غير زيد بك اذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقه
ولا يفيد مع قولك استقر بك ويفيد مع قولك واثق بك
من الامور الخاصة فان قيل على الصحيح من ان المتعلق
المحذوف هو الخبر لا يخرج الظرف والجار عن الاخبار بالمفرد
او الجملة فما فايدة زيادتها وافرادها بالذكر
وما وجه اضافة الشبه فيها للجملة دون المفرد مع احتمالها
لكل منهما باعتبار المتعلق قلنا سياتي للمص في اواخر الكلام
على الجمل نظير السوال الاول مع الجواب عنه بان فايدة
ذلك مراعاة الخلاف اذ في السكوت عنها اخلال من بعض
الوجوه واما الجواب عن السوال الثاني فيمكن ان يقال نظر
في ذلك المتعلق الى ما هو الاصل من تقدير الفعل ومن
ثم عدها من الجمل او نظر في ذلك الى ان الجملة لما
كانت على خلاف الاصل في هذا الباب اضيف الشبه
اليها اولان كلا من الجملة والظرف اذا وقع بعد النكرة
كان صفة او بعد المعرفة كان حالا او لانهما يقعان موقع
الجملة في صلة الموصول **الباب الخامس من المرفوعات** باب
اسم كان واسم **اخواتها** اي نظايرها وتقدم وجه التسمية
بذلك **اعلم وفقك الله للعمل الصالح** اي خلق فيك القدرة على
ذلك والداعية اليه **ان كان واخواتها** اي نظايرها

ترفع

قوله ونصب الخبر عند البصريين هـ
اي يسمى [illegible] اسمها [illegible]

ترفع الاسم اي المبتدا اي الذي يعرب مبتدا لولاها
ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى ادعا
تقدير مضاف محذوف اي خبر اسمها ورفعها الاسم على
التشبيه بالفاعل ونصبها الخبر على التشبيه بالمفعول لانها
شبيهة بفعل متعد لواحد في عمل الطيبي او هو رفع الاول
ونصب الثاني كضرب زيد عمرا ويسمى مرفوعها
المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة ورد بانه كما لا يسمى عندهم
منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس انه لا
يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة وقال جمهور الكوفيين
لا عمل لها في الاسم وانه باق على رفعه بما كان مرفوعا به قبل
دخولها الذي هو الابتدا وان ذلك المنصوب منصوب
على الحال ورد بامور منها انه يلزم ان تكون ناصبة لا رافعة
وهو غير معهود في شي من الافعال وذهب الفرا منهم الى انها
عاملة في الاسم الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيهها
بالفاعل وان منصوبها منصوب على التشبيه بالحال لانها
شبيهة بفعل قاصر كجا زيد راكبا **وهي** اي كان واخواتها
الذي هو القسم الاول من النواسخ من النسخ بمعنى الازالة
لانها كما علمت تزيل حكم المبتدا وهو رفعه بالابتدا وحكم
الخبر وهو رفعه بالمبتدا وهي **ثلاثة عشر فعلا** منها

الاول من تلك الافعال كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي
هو اسمها بالخبر اي بمصدره في الزمن الماضي اما مع
الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما فانه كذلك
ازلا وابدا واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا فان
اتصاف الشيخ بالشباب انقطع عند اتصافه بالشيخوخة
وفي كلام بعضهم ولا دلالة لكان على الدوام والاستمرار
واستفادة ذلك في نحو كان الله غفورا رحيما من قرينة
خارجية لا من لفظ كان خلافا لمن قال انها للدوام
والاستمرار حيث لا دليل على الانقطاع والثاني منها
امسى وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها
بالخبر اي بمصدره في وقت الصباح وهو ضد المسا
في الزمن الماضي نحو اصبح السعر رخيصا والرابع منها
اضحى وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه الذي هو اسمها
بالخبر اي بمصدره في وقت الضحى وهو وقت شروق
الشمس في الزمن الماضي نحو اضحى الفقيه مجتهدا ه ه
والخامس منها ظل وهي موضوعة لاتصاف المخبر عنه
الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع النهار في الزمن
الماضي نحو ظل زيد صايما اي وجد صايما في جميع

النهار

النهار والسادس منها بات وهي موضوعة لاتصاف
المخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع
الليل في الزمن الماضي نحو بات زيد ساهرا اي وجد
ساهرا جميع الليل والسابع منها صار وهي موضوعة
للتحول والانتقال اي تحول اسمها وانتقاله من شيء الى
مصدر خبرها نحو صار الجاهل عالما اي وجد الجاهل بصفة
العلم بعد ان لم يكن بها والثامن منها ليس وهي مخفف
ليس كصيد وهي فعل على الاصح ومقابله ما ذهب اليه الفارسي
انها حرف ووافقه ابن شقير وابن السراج قال ابن السراج
انا افتي بفعليتها ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي
حرفيتها انتهى اي لانها وضعت وضع الحروف من حيث
انه لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها كما سياتي عن المص وهي
موضوعة لنفي الحال اي لنفي مصدر خبرها عن اسمها
في الزمن الحاضر وذلك عند الاطلاق اي وهو التجرد عن
القرينة المعينة لذلك اي الدالة على نفي الحال والصارفة
عنه نحو قولك ليس الصح قايما اي الان كما هو المتبادر لعدم
وجود قرينة تصرف عنه بخلاف نحو قوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانها لنفي المستقبل لوجود
القرينة الدالة على الاستقبال وذهب س الى ان ليس

للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان اي لا دلالة لها على زمان
مخصوص بحيث تحمل عليه بل هي محتملة لها لساير الازمنة ولذلك
تارة تقيد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالمضي ويوافقه
قول الصحاح ليس كلمة نفي وبهذا يعلم ان قول الاندلسي
واحسب ان ليس بين القولين اي قول س وقول غيره
تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد
بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به فيه نظر وعلى قول غير
س جرى المص والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني
عشر منها مازال ومافتئ ومابرح ومانفك فهذه
الافعال الاربعة موضوعة لملازمة الخبر اي ملازمة مصدر
خبرها للمخبر عنه بذلك الخبر الذي هو اسمها على حسب
ما يقتضيه الحال نحو مازال الجو محبوبا اي استمرت المحبوبية ودامت
للجود في ساير الزمن ويقال بمثل ذلك في نحو مافتئ العلم نافعا
ومابرح الجهل مضرا ومانفك الصبر مرا اذ ان هذه
الافعال الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف والثالث عشر
منها وهو تمامها مادام وهي موضوعة لاستمرار الخبر اي
لاستمرار مصدره للمخبر عنه الذي هو اسمها اي لتوقيت شيء ای ٤
بمدة دوام ثبوت مصدر خبرها لاسمها نحو لا راحة مادام الخلاف
موجودا فقد افت عدم الراحة بمدة دوام وجود الخلاف ومنه

الافعال

الافعال الثلاثة عشر تكون بالنسبة للعمل على ثلاثة اقسام
وهي ٤ القسم الاول ما يعمل العمل المذكور بلا شرط ثمانية وهي من كان الى ليس
بادخال الغاية اي كان وليس وما بينهما وهو امسى واضحى واصبح
وظل وبات وصار والقسم الثاني ما يشترط فيه اي ليعمل العمل المذكور
نفي باي اداة كانت سواء كانت حرفا نحو ما ولم ولن او ان او لا
او لن او اسما او فعلا ملفوظا بها او مقدرة او شبهه اي النفي
وهو النهي و منه الدعاء بلا خاصة والاستفهام ولم يذكر
بتشبيهين بالنهي لان النهي فيه عموم والاستفهام ح هذا الثالث في التوضيح وانما كان النهي والاستفهام كذلك لانه
سوال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب وهو اي القسم الثاني
اربعة احدها زال ماضي يزال من باب فعل بالكسر يفعل بالفتح
كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر عند الجمهور لا ماضي يزيل بفتح اليا
من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى
مازاي ميز وله مصدر وامر فامره زل بكسر الزاي اي بمعنى ميز
ميز تقول لاخر زل ضانك عن معزك اي ميز بينهما ومصدره
الزيل بفتح الزاي بمعنى التمييز ولا ماضي يزول من باب فعل بالفتح
يفعل بالضم كنصر ينصر فانه تام بمعنى انتقل وله مصدر وامر
ايضا فامره زل بضم الزاي بمعنى انتقل تقول لاخر زل عن مكانك
اي انتقل عنه ومصدره الزوال بمعنى الانتقال والثاني فتئ
بكسر العين بوزن شرب وبفتحها بوزن اكل ومضارعه يفتو

بفتح العين وزعاقيل يفتو بضمها والثالث برح والرابع انفك ولما
اشترط فيها اي في هذه الافعال الاربعة لتعمل العمل المذكور في ذلك اي
تقدم النفي او شبهه لان معناها النفي ونفي النفي اثبات اي يلزمه الاثبات
الدايم ومن ثم كانت هذه الافعال مفيدة لملازمة مصدر خبرها لاسمها
والقسم الثالث ما يشترط فيه اي لعمله العمل المذكور تقدم ما
المصدرية الظرفية وهو دام خاصة وسياتي بيان معنى كونها مصدريه
وظرفيه ثم اعاد امثلة هذه الافعال الثلاثة عشر لبيان كيفية الاعراب
فقال مثال كان مع اسمها وخبرها قولك كان زيد قايما فكان
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها
وهو مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقايما خبرها
وهو منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسميت اي
كان ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب يجي به عوضا عما فاتها وانحوا تها
من الدلالة على الحدث اذ هي لمجرد الزمان المجرد عن الحدث ومن ثم
قيل لها افعال العبارة اي ليست افعالا حقيقة لعدم دلالتها على
الحدث لم توكد بالمصدر وهذا اشهر القولين والثاني انها تدل
على الحدث الا ليس وهو الصحيح ولم تكتف بمرفوعها الذي هو
اسمها وسيصرح المص بان معنى التمام في هذه الافعال ان تكتفي
بالمرفوع ولا تحتاج الى المنصوب لدلالتها على الزمان والحدث
جميعا كغيرها من الافعال الحقيقية وكذلك اي ومثل هذا القول في

النوعج

الاعراب

الاعراب ومعنى النقص في كان القول في باقيها اي الافعال
المذكورة تقول امسى زيد فقيها فامسى فعل ماض ناقص وزيد
اسمها وهو مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وفقيها خبرها
منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسميت ناقصة
لافتقارها الى خبر منصوب الخ ما تقدم واصبح عمرو عاجزا
فاصبح فعل ماض ناقص وعمرو اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وعاجزا خبرها وهو
الظاهرة واضحى محمد متعبدا فاضحى فعل ماض ناقص ومحمد اسمها
مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومتعبدا خبرها منصوب
بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وظل بكر ساهرا فظل فعل
ماض ناقص وبكر اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وساهرا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة وبات اخوك نايما فبات فعل ماض ناقص
واخوك اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الواو الظاهرة ونايما
خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وصار
السعر رخيصا فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها مرفوع
بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ورخيصا خبرها منصوب
بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وليس الزمان منصفا فليس
فعل ماض ناقص والزمان اسمها مرفوع بها وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة ومنصفا خبرها منصوب بها وعلامة

منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة ح

نصبه الفتحة الظاهرة ولا تزل قايما فلا ناهية وتزل فعل مضارع
ناقص مجزوم بلا واسمها مستتر فيها وقايما خبرها ولا يزل الله
محسنا اليك لا دعاية ويزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا واسمه
اسمها ومحسنا خبرها وازال زيد قايما فالهمزة للاستفهام وزال
فعل ماضي ناقص وزيد اسمها وناقصا خبرها وما فتى العبد
خاضعا فما نافية وفتى فعل ماضي ناقص والعبد اسمها مرفوع
بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وخاضعا خبرها منصوب بها
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وما انفك الفقيه مجتهدا فما
نافيه وانفك فعل ماضي ناقص والفقيه اسمها
مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومجتهدا خبرها منصوب
بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وما برح صاحبك متبسما
فما نافيه وبرح فعل ماضي ناقص وصاحبك اسمها مرفوع بها
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومتبسما خبرها منصوب بها وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ولا اصحبك مادام زيد مترددا اليك
فما ظرفية مصدرية وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف
وهو المدة وسميت مصدرية لتاولها مع صلتها
بمصدر اي بحل المصدر محلها ومحل صلتها و يكون التقدير في
المثال المذكور لا اصحبك مدة دوام زيد مترددا اليك بخلاف
ما اذا لم يتقدمها ما او كانت غير ظرفية فانها لا تعمل وان ولي

مرفوعها

مرفوعها منصوب كان حالا نحو دام زيد صحيحا واعجبني ما دام
زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية واما قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم
تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت اضا لهم والزمان المخصوص
لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ما هذه لا يشملها قولهم ظرفية
عبر في المغنى بدله زمانية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية
العمل بدليل خالدين فيها ما دامت السموات والارض لانه لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط وكذا اي ومثل القول في هذه
الافعال الثلاثة عشر عملا واعرابا القول فيما تصرف منها اي
من هذه الافعال اي من لحذ من تلك الافعال واشتق من المضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على
راي الكوفيين القايلين بان المشتق منه هو الفعل الماضي
ومذهب جمهور البصريين ان المشتق منه هو المصدر وظاهر
صنيعه ان المصدر هو محل الخلاف بين البصريين والكوفيين
وان المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من
الفعل الماضي اتفاقا وليس كذلك ولعله تبع في ذلك ظاهر كلام
المحقق في شرح تصريف العزي وهو معترض بانه لم يوافق مذهب
جمهور البصريين من ان الفعل بانواعه واسم الفاعل واسم المفعول
مشتق من المصدر ولا مذهب الكوفيين من ان المصدر والمضارع

ولامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي ولامذهب
بعض البصريين من ان الفعل مطلقا مشتق من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول مشتقان من الفعل ولامذهب بعض اخر منهم من ان
الفعل الماضي مشتق من المصدر والمضارع مشتق من الماضي والامر
واسم الفاعل واسم المفعول مشتق من المضارع ثم لا يخفى ان هذه
الافعال منها ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق قال المص لانها
وضعت وضع الحروف من حيث انه يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
على الاصح قال المصنف نقلا عن ابي حيان لانها لا تكون الا صلة لما
الظرفية كما علمت ولا يقع صلتها الا الفعل الماضي واما ما جاء من يدوم
ودم ودايم ودوام فمن تصرفات دام التامة ومنها ما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال وفتى وانفك وبرح فانه لم يستعمل منها
امر لان من شرط عملها تقدم النفي كما علمت وهو لا يدخل على الامر ولا
مصدر وفي البهجة المرضية انه لم يات منها وصف ايضا وفيه نظر ومنها
ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فمنه كان تقول في مضارع كان
يكون زيد قايما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها
مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقايما خبرها منصوب بها
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وتقول في الامر منها كن قايما
فكن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا في محل رفع به وقايما خبره
منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وتقول في اسم الفاعل

منها

١٥٤

منها كاين زيد قايما فكاين اسم فاعل كان الناقصة وزيد
اسمه مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقايما خبره
منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ولا يخفى ان اسم الفاعل في
هذا التركيب يجوز ان يكون مبتدا عند من لم يشترط الاعتماد ويجعل جزء
خبره من حيث الابتدائية لان به تمام الفايدة ولا يضر كونه منصوبا
لانه ليس خبرا حقيقيا وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن
الخبر مرفوع وصف الا ان يقال هي قضية مهملة وقيل الساد مسد الخبر
هو الاسم ورد بان الكلام لا يتم به وشان الساد ان يتم به الكلام وقيل
الساد هو مجموع الاسم والخبر وفيه ان الجملة ليست مرفوع وصف وفيه
ما تقدم وقيل الساد محذوف ورد بانه مخالف للظاهر واذا قلنا
بجواز تعدد خبر المبتدا وهو الصحيح كما تقدم هل يجوز تعدد خبر هذه
الافعال وما تصرف منها اولا ذكر الشيخ ابو حيان ان الظاهر من
كلام س لا ونص عليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع
لانها شبهت كما تقدم بضرب وهو لا يتعدى الا لمفعول واحد وما
شبه به يجري مجراه وتقول في اسم المفعول منها على راي قال به
الجمهور وهو جواز بنا كان الناقصة واخواتها للمفعول زيد مكون
قايما فمكون اسم مفعول كان الناقصة تحول عن اسم الفاعل
الرافع للاسم الناصب للخبر فاصل مكون قايم
كاين زيد قايما حول كاين الى مكون وقد علمت وجه الاصالة في ذلك

مطلب
فيما اذا وقع الوصف مبتدا بعد نفي او استفهام وما بعده فاعلا
مستغنى به عن الخبر

منحيثا النحو ساد امسد ح

قوله عند من لم يشترط لا حاجة
الى هذا التخصيص لانه يصح ان
يمثل على مذهب من يشترط الاعتماد
بنحو اكاين زيد قايما

مطلب
في عدم جواز تعدد خبر كان
الناقصة واخواتها

في باب نايب الفاعل وحذف الاسم وانيب عنه الخبر كما قال الفرا
فارتفع ارتفاعه ولا يخفى ان مكون في هذا التركيب مبتدا يقام خبره
من حيث النسخ مقام خبره من حيث الابتدائية ولا يدع انه مرفوع
وصف فيه ان هذا اخبار بالجملة ولا رابط وانه حصر ونايب الفاعل
في المفعول به والمجرور والمصدر والظرف وليس هذا واحدا منها الا
ان يقال ذاك فيما ناب عن فاعل اصطلاحا وما ناب عنه ما ذكر ليس
فاعلا اصطلاحا وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول وقاله
ابو علي الفارسي واورد عليه تلميذه ابن جني ان س قال في كتابه
كائن ومكون كضارب ومضروب فاجابه بقوله ما كل داء يعالجه
الطبيب ولعل سيبويه انما قصد ان يبين ان هذا الفعل متصرف
ومن ثم لم يذكر ما يقام مقام اسمه اذا حذف ولم يذكر الاسم والخبر
لكاين واجاب السيرافي بان س اشار الى ان كان اذا بنيت
للمفعول يحذف اسمها ويقام ضمير مصدرها اى المفهوم منها مقامه
وذكر ابن عصفور انه يقام مقام اسمها المحذوف الظرف والمجرور
فيقال مكون فيه او عندك وقد صرح بذلك سيبويه في باب
الظرف اي فقد قال المصنف في التصريح واسم المفعول كقول
س في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان انتهى وهذا تصريح
بجواز بنا كان الناقصة للمفعول وانه لا يقام خبرها مقام اسمها
بل يقام مقامه اما ضمير المصدر المفهوم منها او الظرف او المجرور

وفي كلام بعضهم ان قلنا انها اى كان الناقصة تعمل في الظرف اي بان
قلنا بدلالتها على الحدث اقيم مقام اسمها والا بان قلنا انها لا تعمل
الحدث ع فيه لعدم دلالتها على الحدث تعين ضمير المصدر فعلم ان من يقول ببنا كان
للمفعول لا يقول باقامة خبرها مقام اسمها كما قال المص تبعا للفرا و
يجب ان يبقى منصوبا فتقول مكون عندك او في الدار قايما او مكون
قايما او يكون قايما قايما مقام خبره من حيث الابتدا ولا يضر كونه
منصوبا لما تقدم واختار الشيخ ابو حيان مذهب ابي علي الفارسي حيث
قال والذي نختاره مذهب ابي علي الفارسي وهو عدم جواز بنا
دالك ص كان واخواتها للمفعول قال اذ لم يسمع شي من ذلك عن العرب والقياس
يأباه فوجب اطراحه انتهى وتقول في المصدر من كان عجبت من
كون زيد قايما فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور به
واما قوله بالاضافة فعلى التسامح وهو منصوب رفع على انه اسم وقايما
خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمصدر في
قول الشاعر وكونك اياه عليك يسير فكون مبتدا والكاف اسمه
واياه خبره من حيث النسخ ويسير خبره من حيث ابتدائيته وقيل لا مصدر
للناقصة فيكون تصرفها ناقصا وقس على ذلك اي على ما تصرف
من كان من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول
ما تصرف اي اخذ واشتق من اخواتها المتصرف تصرفا تاما
الذي هو امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار فيقال في اعراب

المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيها
مما ذكر او تصرفا ناقصا الذي هو زال وفتى وانفك وبرح فيقال في
اعراب المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها على ما تقدم ما قيل فيها
فيما ذكر وكلها اي كان واخواتها يجوز استعمالها تامة فيكتفي بمرفوعها
ولا تحتاج الى منصوب كما يجوز استعمالها ناقصة فتفتقر الى المنصوب
الا ثلاثة منها وهي ليس وفتى وزال فانها لا تستعمل تامة بل
هي ملازمة للنقص وقد علمت معنى النقص وهو احتياجها للمنصوب
وعدم اكتفائها بالمرفوع ومعنى التمام ان تكتفي بمرفوعها ويقال له فاعل
حقيقة ولا تحتاج الى منصوب حتى اذا وقع بعدها اعرب حالا لا خبرا
وتكون هذه الافعال ح افعالا قاصرة اي لازمة ومعانيها مختلفة
فمعنى كان ح وجد نحو كان الله ولا شيء معه ونحو اذا كان الشتا
وقيل هي فيه بمعنى حضر ومعنى ظل زيد اقام نهارا ومعنى بات
زيد اقام ليلا ومعنى اصبح زيد واضحى زيد وامسى زيد
دخل في وقت الصباح والضحى والمسا قال الله تعالى فسبحان الله
حين تمسون وحين تصبحون اي تدخلون في وقت المسا والصباح
ومعنى برح زيد وانفك زيد انفصل وتستعمل برح بمعنى ظهر
ومنه برح الخفا اي ظهر ومعنى صار رجع نحو الا الى الله تصير
الامور اي ترجع ومعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل و
معنى دام بقي ومنه خالدين فيها ما دامت السموات والارض

اي جميع

باب ان واخواتها

اي بقيت الباب السادس من المرفوعات باب خبر ان وخبر اخواتها
اي نظايرها وقد تقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من يتاتى منه
العلم وفقك الله تقدم معناه ان ان واخواتها اي نظايرها
بنصب الاسم اي المبتدا الذي هو يعرب مبتدا لولاها ويسمى
اسمها وترفع الخبر اي خبر المبتدا اي الذي يعرب خبرا للمبتدا
لولاها ويسمى خبرها وهي تسمية اصطلاحية كما علمت في نظيره وهذا
القسم الثاني من النواسخ بالمعنى المتقدم وعند الكوفيين لا عمل لان
واخواتها في الخبر بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانما عملت
هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فمن
حيث بناؤها على ثلاثة احرف او اربعة او خمسة ولزوم اخرها الفتح وذكر
المص في التصريح ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل من المكسورة
واما معنى فمن حيث ان في ان وان معنى اكدت وفي كان معنى
شبهت وفي لكن معنى استدركت وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل
معنى ترجيت ولقوة هذا الشبه عملت عمل الفعل الغير الطبيعي له
لان العمل الطبيعي للفعل كما علمت رفع الاول الذي هو الفاعل ونصب
الثاني الذي هو المفعول وغير الطبيعي عكسه وهو دليل على قوة
المشابهة ومن ثمرة كر المص انها عملت هذا العمل اي الغير الطبيعي
تشبيها بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه الدال ذلك على قوة التصرف
لقوة المشابهة وذكر المص في التصريح ان ذلك تنبيه على الفرعية

وهي اي ان واخواتها ستة احرف على المشهور احدها ان المكسورة
الهمزة و ثانيها ان المفتوحة الهمزة و ثالثها كان و رابعها لكن
المشددات النونات الاربعة اي نون ان وان وكان ولكن بخلاف المخففات
النون فان فيها تفصيلا وهو ان الاكثر في ان المكسورة المهمزة الاهمال
لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وكان مقتضى ذلك وجوب
الاهمال لكن استعملت استصحابا للاصل واما ان المفتوحة
الهمزة فتبقى على عملها لكن يجب في اسمها ان يكون ضميرا محذوفا
وفي خبرها ان يكون جملة وكذا كان تبقى على عملها ولا يجب في اسمها
ان يكون ضميرا محذوفا ولا يجب في خبرها ان يكون جملة بل يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها وفي كلام شيخ المحققين واذا خففت كان فالاصح
الغاؤها انتهى واما لكن فتهمل وجوبا وعن الاخفش ويونس
جواز اعمالها قال شيخ المحققين ولا اعلم له شاهدا وقال المص
في التصريح لم يسمع من العرب ماقام زيد لكن عمرا قائم بنصب
عمرو وماورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف وخامسها
ليت و سادسها لعل المفتوحتان ومعانيها اي هذه الاحرف الستة
مختلفة فان المكسورة الهمزة وان المفتوحة الهمزة موضوعان لمجرد
توكيد اي تقوية الحكم اي النسبة اي التصديق بوقوعها
او عدم وقوعها وذلك اذا كان المخاطب عالما اي مصدقا بذلك
وهاهنا عوض عن تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام ولرفع الشك عنها

اي النسبة اي التردد في ان النسبة واقعة ام لا ولرفع الانكار لها
وهو لرفع الانكار واجب ولمجرد التاكيد لا و لا لكن المفهوم من كلام
بعضهم انه انما يحسن التاكيد اذا كان المخاطب ظن على خلاف حكمك
وحمله بعضهم على كلمة ان خاصة بخلاف ساير المؤكدات فعلم انه
لا يوتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه الا
اذا نزل منزلة المتردد او منزلة المنكر وقد يوتى بهما لغير ذلك
فيستعملان في الامر الذي وجد وكان يظن به ان لا يوجد
كقولك من احسن الى شخص وقابله ذلك الشخص بالاساءة
احسنت الى فلان ثم انه كان جزاي منه ما ترى وكان موضوعة
للتشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة وهو اي التشبيه لا بمعنى
المذكور لغة الدلالة على مشاركة امر وهو هنا المشبه لامر
وهو المشبه به في معنى وهو الشبه الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه ولكن موضوعة للاستدراك وهو اي الاستدراك
تعقيب الكلام برفع ما شئ يتوهم ثبوته او برفع ما يتوهم
نفيه فنفيه معطوف على ثبوته بتقدير مضاف فالمعنى
او تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه لان رفع النفي اثبات
وهو اولى من جعل نفيه فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف
اليه الذي سلكه بعض الفضلا لما فيه من التكلف ولو اقتصر على قوله
رفع ما يتوهم ثبوته لكفاه لان المتوهم ثبوته اما اثبات او نفي

وبعضهم قصر نظره على الظاهر فقال لم يظهر مثال لرفع ما يتوهم نفيه
فاعتبروا يا اولى الابصار وقد تاتي لمجرد التاكيد نحو لو جاني زيد لاكرمته لكنه
لم يجي فقد اكدت ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة وقال
الكوفيون غير الفرا هي مركبة من لا ان فطرحت الهمزة تخفيفا وزيدت
الكاف بينهما وفيه ان الكاف الزايدة مفتوحة **وليت** موضوعة
للتمني وهي محبة حصول الشي الغير الواجب حصوله مستحيلا كان
وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب حصوله وتعلقه به قليل اي
ميل النفس الى حصول ذلك الشي ولما كان من مالت نفسه الى شي يطلب
حصوله جعلوا التمني طلبا وجرى عليه المص حيث قال **وهو** اي
التمني **طلب ما لا طمع فيه** اي في حصوله وهو المستحيل حصوله
او ما فيه اي في حصوله **عسر** وهو الممكن الغير المترقب حصوله **ولعل**
موضوعة **للترجي** وهو محبة الشي الممكن غير الواجب حصوله المحبوب
للنفس المترقب الذي لا وثوق بحصوله اي ميل النفس الى حصول ذلك
الشي ولما كانت من مالت نفسه الى شي يطلب حصوله جعلوا
الترجي طلبا وعليه جرى المص حيث قال **وهو** اي الترجي **طلب الامر**
المحبوب للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله وعلى قياسه
يكون الاشفاق خوف الشي الممكن غير الواجب حصوله المكروه للنفس
المترقب الذي لا وثوق بحصوله والغالب ان من خاف من شي
يطلب عدم حصوله فالاشفاق طلب عدم الامر المكروه للنفس وفيه

انه

انه يرجع الى طلب الامر المحبوب فالترجي اذا شامل للاشفاق **تقول**
اذا اردت التمثيل لهذه الاحرف الستة **ان زيدا قايم وبلغني**
ان زيدا قايم فان بالكسر اي كسر الهمزة **في الاولى والفتح**
اي فتح الهمزة **في الثانية حرف توكيد ونصب** ورفع ولعله
انما اقتصر على النصب لانه المتفق عليه **وزيد اسمها** منصوب
بها اتفاقا **وقايم خبرها** مرفوع بها على الاصح كما تقدم
واما ما جاء من قولهم ان الما بكسر الهمزة وتشديد النون ورفع الماء
فليس من هذا الباب واصله ان زيد الما بفتح الما وتشديد النون فعل
ماض بمعنى صب والما منصوب على انه مفعول به حذف الفاعل وهو زيد
واقيم المفعول وهو الما مقامه فرفع وكسرت الهمزة عند من يكسر المضاعف
المبني للمفعول فقول رد بكسر الرا نبه عليه المص في التصريح في باب
نايب الفاعل **وتمتاز ان المفتوحة** الهمزة عن المكسورة الهمزة **بكونها**
اي المفتوحة **لا بد ان يطلبها عامل** فتقع للجملة المقرونة بها
موقع الفاعل **كما مثلنا** له بقولنا بلغني ان زيدا قايم اي قيام زيد
وتقع موقع المفعول نحو علمت انك قايم اي قيامك وتقع موقع
المجرور نحو علمت بانك قايم اي بقيامك بخلاف ان المكسورة
فقد لا يطلبها عامل كما مثل وقد يطلبها نحو قال اني عبد الله **وتقول**
كان زيدا اسد فكان حرف تشبيه ونصب ورفع **وزيدا اسمها**
واسد خبرها و هي مركبة لا بسيطة على الصحيح **والاصل** اي

اصل هذا التركيب ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف على ان
ليدل الكلام من اول الامر على التشبيه وفتحت
همزة ان لدخول الجار الذى هو الكاف ولم تصر بالفتح حرفا مصدريا
وصارت الكاف مع ان كلمة واحدة وح تكون للتشبيه الموكد كباقى
اخواتها اي اخوات كان التى هي ان وان ولكن وليت ولعل فانها
قدمت لتدل على معانيها من اول الامر فان الاولين يفيد ان التوكيد
من اول الامر والثالث يفيد الاستدراك كذلك والرابع والخامس
يفيدان التمنى والترجى كذلك وتقول قام الناس لكن زيدا
جالس فلكن حرف استدراك ونصب ورفع زيدا اسمها وهو
منصوب بها وجالس خبرها وهو مرفوع بها وماقام الناس لكن
عمرا قايم فالاول لرفع مايتوهم ثبوته والثانى لاثبات مايتوهم نفيه
وليت الحبيب قادم فليت حرف تمن ونصب ورفع والحبيب
اسمها وهو منصوب بها وقادم خبرها وهو مرفوع بها ولعل
الله راحم فلعل حرف ترج ونصب ورفع والله اسمها وهو منصو
ب بها وراحم خبرها وهو مرفوع بها ولعلك باخع اى قاتل نفسك
فلعل حرف اشفاق ونصب ورفع والكاف اسمها فى محل نصب بها
وباخع خبرها مرفوع بها وربما دخلت ان فى خبرها حملا لها على عسى
لانها بمعناها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض ثم لما كانت نواسخ المبتدا والخبر على ثلاثة اقسام
وذكر

وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها شرع فى القسم الثالث
وهو ما يزيل حكم المبتدا والخبر بمعنى ينصبهما مفعولين له تتميما للا
وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام على المرفوعات بقوله باب
تتميم النواسخ اى متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم
الفاعل بدليل قوله وهو اي متمم النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر
مفعولين بعد استيفا فاعله يقال للمبتدا مفعوله الاول وللخبر
مفعوله الثانى وهو اي ما ينصب ماذكر قسمان ما يتعلق معناه
بالقلب ويقال له فعل التصيير فالقسم الاول ظن واخواتها
اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين ومعناه متعلق
بالقلب وهي اي ظن واخواتها التى هي من افعال القلوب سبعة
وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت وخلت
وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اعنى افعال القلوب
على قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى وما يفيد تحقق
وقوعه فالاربعة الاول منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت
تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى اي تفيد ان الحكم على المفعول
الاول بمضمون المفعول الثانى صادر عن علم وتحقق دايما فى وجدت
وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح فى غير الغالب ثم لا يخفى
انه علم من هذا انه لا يشترط فى ظن التى تعمل العمل المذكور ان تكون
بمعنى اعتقد راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت

بمعنى اتهم لم تعمل العمل المذكور بل تتعدى لمفعول واحد فقط نحو سرق
لي مال فظننت زيدا اى اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم
وفي حسب ان تكون بمعنى اعتقد راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك
بان كانت بمعنى احمر وابيض لم تعمل العمل المذكور بل تكون لازمة نحو قولك
حسبت اي صرت احسب اى ذا بياض وحمرة كالبرص وفي زعم ان
تكون بمعنى اعتقد راجحا فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى كفل وضمن
لم تعمل العمل المذكور بل تكون متعدية لواحد نحو زعم زيد عمرا اي
كفله وضمنه ومنه الزعيم غارم وان كانت بمعنى رأس او طمع او سمن
او هزل لم يعمل العمل المذكور ايضا بل تكون لازمة نحو زعم زيد اى
رأس ومنه فلان زعيم القوم اي رئيسهم وزعم زيد اى طمع قال
ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اى طمع في غير مطمع وزعمت الشاة
اى سمنت او هزلت واكثر ما يستعمل الزعم فيما يشك في صحته وان
كان صحيحا في نفس الامر ففي عروس الافراح اذا تاملته اى الزعم تجده
يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته
وان كان صحيحا في نفس الامر ولم يستعمل في القران الا للباطل اي
وعليه زعم مطية الكذب واستعمل في غير القران للصحيح كثيرا
اي ومن ثم اكثر س في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج زعم
الخليل كذا وفي التصريح ان زعم ياتي بمعنى يا لهف نفسي ان كان
للذي زعموا حقا اى ان كان الذي قلتموه حقا حقا نص عليه ابن بري

مطلب زعم

قال كقوله

ويشترط

ويشترط في خال ان تكون ماضي يخال بمعنى يعتقد راجحا لا بمعنى تكبر والا
لكان لازما نحو خال زيد اى تكبر واعجب بنفسه وان لا يكون
بمعنى ظلع بالمسالة نحو قولك خال الفرس اي ظلع بمعنى غمز في
مشيه ولا بمعنى صار ذا خال والا لكان لازما ايضا نحو قولك خال
زيد اى صار له خال ولا بمعنى نظر وابصر والا لكان متعديا لواحد
نحو خال زيد الهلال اى نظره وابصره ويشترط في علم ان تكون
بمعنى اعتقد جازما او راجحا لا بمعنى عرف والا لكان متعديا لواحد
نحو علمت زيدا اى عرفته وهذه التفرقة بين علم وعرف استدل
بها بعضهم على ان متعلق العلم الكليات والمركبات ومتعلق المعرفة
الجزئيات والبسايط والصحيح ترادفهما وعليه فهذه التفرقة بين
المترادفين اى اختصاص احدهما عن الاخر بحكم لفظي امر موكول
لاختيار العرف لحكمة لم نطلع عليها الان فتامل وان لا تكون علم بمعنى
انشقت شفته العليا ومصدره العلمة بضم العين وفيه ان ما
ذكره مصدر علم بضم اللام وما هنا بكسرها ويشترط في راي
ان تكون بمعنى اعتقد اعتقادا جازما او راجحا ومثلها راى الحلمية
على الاصح لا بمعنى ابصر والا لكان متعديا لواحد نحو راى الشمس
ابصرها وان لا تكون بمعنى اصاب ريته وان لا تكون مراد فة
لاعتقد والا لكان متعديا لواحد ايضا نحو راى ابو حنيفة حل كذا
اى اعتقد ذلك وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى ذهب اي ذهب

والا لكان لازما نحو علم
زيد اي انشقت شفته العليا ح

الى حل كذا وان لا تكون بمعنى اشار والا لكان متعديا بالواحد ايضا
راى زيد كذا اى اشار به ويشترط فى وجد ان تكون بمعنى اعتقد
اعتقادا جازما لا بمعنى اصاب والا لكان متعديا بالواحد نحو وجد
زيد ضالته اي اصابها ومصدره الوجدان او الوجود وان لا يكون
بمعنى استغنى او حزن او حقد والا لكان لازما نحو وجد زيد اي
صار ذا جدة ومصدره الوجد مثلث الواو والجدة بكسر الجيم ووجد
زيد على فقد محبوبه حزن ومصدره الوجد بفتح الواو ووجد زيد
على عدوه حقد ومصدره الموجدة تقول اذا اردت التمثيل لهذه
الافعال المستوفات لهذه الشروط ظننت زيدا قايما فظننت
فعل ماض وفاعل الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وحده
وهو التا المضمومة وزيدا مفعول اول لظننت وقايما
مفعول ثان له وكذا القول اى ومثل هذا القول فى اعراب ظننت
زيدا قايما يقال فى اعراب حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل
ماض وفاعل الفعل حسب والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا
وعمرا مفعول اول لحسب ومقيما مفعول ثان و تقول
زعمت راشدا صادقا فزعمت فعل ماض وفاعل الفعل زعم
والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا المضمومة وراشدا مفعول
اول لزعم وصادقا مفعول ثان له و تقول خلت الهلال
لايحا فخلت فعل ماض وفاعل الفعل خال والفاعل ضمير المتكلم

وحده

وحده وهو التا المضمومة والهلال مفعول اول لخال ولايحا
مفعول ثان وله وعلمت المستشار ناصحا فعلمت فعل ماض
وفاعل الفعل راى والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا والمحبوب مفعول
ومحبوبا مفعول ثان له ووجدت الصدق منجيا فوجدت فعل ماض
وفاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التا والصدق
مفعول اول ومنجيا مفعول ثان له هذا ما يتعلق بالقسم الاول
واما القسم الثانى وهو ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس معناه متعلقا
بالقلب الذى يقال له فعل التصيير نحو صيرت وجعلت ورددت وتركت واتخذت
فقد اشار اليه المص بقوله وما اشبه ذلك اي وما اشبه هذه الافعال
السبعة المذكورة فعلم ان حصر ما ينصب المبتدا والخبر فى السبعة المتقدمة
اضافى اى ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافى قوله هنا وما
اشبه هذه الافعال السبعة وحينيذ يشترط فى جعل الذى ليس من افعال
القلوب ان يكون بمعنى صير لا بمعنى اعتقد راجحا والا كان من افعال
القلوب نحو وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملايكة مفعول
الاول واناثا مفعوله الثانى وان لا يكون بمعنى اوجد او اوجب او قارب
والا تعدى لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور اى اوجد ونحو جعلت
للامير كذا اى اوجبت له كذا ونحو قول الشاعر وقد جعلت اذا ما قمت
يثقلنى ثوبى اى قارب تقول فى التمثيل لجعل الذى بمعنى صير جعلت الطين
ابريقا وتقول فى التمثيل لرد رددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما

قوله اى قارب فيه مسامحة
لان اخذ ليست من افعال المقاربة
وانما هى من افعال الشروع

ولاتخذت اتخذت الدقيق عصيدة **بخلاف** ما لا يتعدى من افعال القلوب لمفعولين
بانه لا يتعدى اصلا نحو فكر وتفكر او يتعدى لواحد كعرف وفهم نحو عرفت زيدا
وفهمت المسئلة وما يتعدى به لمفعولين غيرهما اى ليس اصلهما المبتدا والخبر
من افعال القلوب والتصيير بل من افعال الحواس **نحو اعطيت زيدا درهما**
وكسوت عمرا جبة **فانه** اي فى هذا القسم **ليس من النواسخ لان مفعوليه**
ليس اصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد درهم
ولا عمرو جبة وظاهر هذا انه لابد فى مفعولى جميع النواسخ من حمل الثانى
على الاول وصحة الاخبار عن الطين بانه ابريق وعن العدو بانه صديق
والجاهل بانه عالم والدقيق بانه عصيدة انما ياتى على ضرب من التجوز
وهو مجاز الاول وذهب ابو على الفارسى وجمع متاخرون الى ان سمع ينصب
المفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر وليس من افعال القلوب ولا
من افعال التصيير بل من افعال الحواس بشرط ان يتعلق بما
لا يسمع كالاعيان وان يكون الخبر فعلا دالا على النطق نحو سمعت
النبي يقول وسمعت زيدا يقرا فالنبي فى الاول وزيد فى الثانى
مفعول اول وجملة يقول فى الاول ويقرا فى الثانى فى محل المفعول
الثانى وجمهور النحاة على ان سمع فيما ذكر متعد لمفعول واحد
وهو النبي صلى الله عليه وسلم فى الاول وزيد فى الثانى وجملة
يقول فى الاول ويقرا فى الثانى فى محل نصب على الحال
من ذلك المفعول ثم شرع فى الكلام على التابع فقال

الباب

والا لا كما تقدم فالحصر فى كلامه بالنسبة لهذه الثلاثة **ونعنى** نقصد يد
بالمشتق بالقوة الجامد وهو هنا ما لم يوجد من لفظ المصدر للدلالة
على حدث وصاحبه **المؤول** ذلك الجامد **بالمشتق** اي ما اقيم من الاسما
العارية عن الاشتقاق بالمعنى المتقدم مقام المشتق منها بالمعنى المذكور
لكونه يرجع اليه بالتاويل وذلك **كاسم الاشارة** غير المكانى نحو جانى زيد
هذا اى الحاضر او المشار اليه واما اسم الاشارة المكانى فلا يقع نعتا
لانه ملازم للنصب على الظرفية فان وقع موقع النعت نحو مررت برجل
هنا او هناك او ثم كان النعت متعلقه المحذوف لا هو على التحقيق
وكذى بمعنى صاحب نحو جانى رجل ذو مال اى صاحب مال واما
ذو الطائية التى بمعنى الذى فلا تقع نعتا الا على القول باعرابها نحو
مررت بالرجل ذى قام اى الذى قام **وكالمنسوب** اى ما يصدق عليه
هذا اللفظ والا فهذا اللفظ مشتق بالفعل وتقدم فى كلامه مثال
المنسوب وكالمصدر الملتزم افراده وتذكيره نحو مررت برجل عدل
وهو سماعى فانه بمعنى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين
واى نحو مررت برجل اي رجل اي الكامل وكالجملة فان النعت بضوابطها
فى الحقيقة **والمراد بالايضاح** اى بكون النعت موضحا لمتبوعه عندهم
رفع الاحتمال اى ان يرفع عند الاشتراك اللفظي الواقع بينه وبين
غيره وذلك **فى المعارف** اى فيما اذا كان المتبوع معرفة **كما مثلنا**
اى كما يعلم من مثالنا وهو جانى زيد العالم وزيد الدمشقى فان زيدا

له مشاركات فى هذا الاسم فلا يدرى من الجائى منهم فاذا قيل العالم
او الدمشقى ارتفع الاشتراك والاحتمال وفيه ان الاشتراك قد يحصل
فى الصفة والنسبة فلا يرتفع الاشتراك بل يقل واجيب بانهم
جروا على ما هو الغالب والمراد بالتخصيص اى بكون النعت مخصصا
لمتبوعه عندهم تقليل الاشتراك والاحتمال اى ان يقلل الاحتمال والا
شتراك الواقع فيه وذلك فى النكرات اى فيما اذا كان المتبوع نكرة
نحو جائنى رجل فاضل ومررت بقاع عرفج بالعين والرا المهملتين
والفا والجيم اى خشن فكل من رجل وقاع يصدق على افراد كثيرة
فاذا قيل فاضل قل الاشتراك الواقع بين افراد الرجل واذا قيل عرفج قل
الاشتراك الواقع بين افراد القاع وقد علمت ان الاشتراك والاحتمال
بمعنى ولعل تعبير المص بالاحتمال فى جانب المعارف وبالاشتراك
فى جانب النكرات مجرد تفنن او لما كان الاشتراك فى المعارف طاريا
وفى النكرات وضعيا عبر فى الاول بالاحتمال وفى الثانى بالاشتراك
ثم النعت من حيث هو قسمان حقيقى وسببى لانه اى النعت باعتبار
ما صدقه بحسب الاستقراء لما وجد منه فى الخارج لا يخلو اما ان يرفع
ضمير المنعوت اصطلاحا المستتر ويجرى عليه اولا بان يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا او يرفع ضمير المنعوت المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجرى
على غيره الاول هو الحقيقى والثانى باقسامه هو السببى فالنعت
الحقيقى قد علمت مما زدناه فى تعريفه انه هو الرافع لضمير المنعوت

المستتر

المستتر الجارى على من هو له فى المعنى لا ما رفع ضمير المنعوت المستتر
فقط لصدقه بنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه فان
حسن جار على غير المنعوت مع رفعه لضمير المنعوت المستتر وقد صرح
غالب النحاة بانه سببى وبعضهم سماه مجازيا وعليه فالاقسام ثلاثة
فلا يحسن التفريع والنعت الحقيقى يتبع منعوته وجوبا حيث لا مانع
ولم يقطع عن التبعية فى اربعة من عشرة فى واحد من ثلاثة
الرفع والنصب والجر وواحد من ثلاثة اخرى الافراد والتثنية
والجمع وواحد من اثنين التذكير والتانيث وواحد من اثنين
اخرى التعريف والتنكير تقول اذا اردت التمثيل لذلك جا زيد
الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته وهو اى الفاضل نعت حقيقى
لانه رافع لضمير منعوته الذى هو زيد المستتر وجار عليه فهو جار
على من هو له فى المعنى وقد وافق منعوته فى اربعة من عشرة وبيان
ذلك ان زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهى الرفع
والنصب والجر وهما ايضا مفردان والافراد واحد من ثلاثة
وهى الافراد والتثنية والجمع وهما ايضا مذكران والتذكير
واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث وهما معرفتان
الاول علم والثانى اسم موصول والتعريف واحد من اثنين وهما
التعريف والتنكير فهذه اربعة من عشرة وانما وافقه اى وافق
هذا النعت منعوته فيما ذكر لان النعت الحقيقى وان كان غير منعوته

على ان بعضهم قسم النعت الى ثلاثة
اقسام حقيقى ومجازى وسببى

لفظا الا انه نفس منعوته معنى والموافقة في المعنى تشعر بالمماثلة لفظا ايضا فلا بد منها بخلاف المخالفة معنى فانها تشعر بعدم المماثلة لفظا ثم اشار الى جواب سوال مدرج فقال لا يقال مع الموافقة بينهما معنى قد توجد المخالفة بينهما لفظا في بعض هذه الامور الاربعة كما هو ظاهر السياق فقد وجدت المخالفة بينهما في الاعراب في مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت وهو سيبويه مكسور اخره والنعت وهو هذا ساكن اخره فلم يتفقا في الاعراب وكذا وجدت المخالفة بينهما في ذلك مثل هذا جحر ضب خرب فان المنعوت وهو جحر مرفوع والنعت وهو خرب مجرور وقد وجدت المخالفة بينهما في الافراد وغيره في مثل جاء عبد الله الظريف او بعلبك الظريف او تابط شرا الظريف فان المنعوت وهو عبد الله وبعلبك وتابط شرا مركب الاول اضافي والثاني مزجي والثالث اسنادي والنعت وهو الظريف مفرد وقد وجدت المخالفة بينهما فيما ذكر في مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت وهو رجل مفرد والنعت وهو يكتب مركب من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في ذلك الفعل جوازا وقد وجدت المخالفة بينهما في التعريف والتنكير في مثل قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع فان المنعوت وهو همزة نكرة والنعت وهو الذي معرفة

وقوله

وقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فان المنعوت وهو اسم الله معرفة بل اعرف المعارف والنعت وهو شديد العقاب نكرة لان شديد صفة مشبهة واضافتها لفظية لا تفيدها تعريفا وانما لم يمثل ما تقدم لانا نقول في الجواب عن القسم الاول المراد بالتبعية في الاعراب اى في وجوهه الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر ان يكون اي الاعراب لفظا او محلا او تقديرا والتبعية بهذا المعنى حاصلة لانه لا شك ان كلا من سيبويه وهذا في محل جر بالبا وجحر مرفوع لفظا وخرب مرفوع تقديرا بضمة منع من ظهورها حركة المجاورة فقد توافق في المثالين المذكورين النعت والمنعوت في الاعراب ولم توجد المخالفة بينهما في ذلك ونقول في الجواب عن القسم الثاني لا نسلم ان كلا من عبد الله وبعلبك وتابط شرا علما مركب بل هو مفرد كما تقدم في بحث الكلام وعلى تسليم انه من المركب ثم هو من المفرد هنا اذ المراد بالمفرد هنا اى في باب النعت ما ليس مثنى ولا مجموعا فيدخل في ذلك اى في المفرد بهذا المعنى العلم المركب باقسامه الثلاثة وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة الخبرية اذا وقعت نعتا لانها ليست مثنى ولا مجموعا وايضا النعت انما هو بمضمونها ومضمون الجملة اى ما تؤول به مفرد لا مركب اذ مضمونها في المثال المذكور كاتب ونقول في الجواب عن القسم الثالث ان كلا من الذي وشديد العقاب ليس نعتا بل هو بدل او هو نعت مقطوع وقد

صرح شيخ المحققين بان النعت المقطوع يجوز مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا
ومن ثم قيدت كلام المص فيما سبق بغير المقطوع ومن اعتبار مضمون الجملة
فانها توصف باعتبار ذلك بالافراد لامانع من وصفها بالاعتبار المذكور بالتذكير
والتنكير فتوصف بالموافقة لموصوفها فيما ذكر كما هو المفهوم من
صنيعه وهو مخالف لقول شيخ المحققين الجملة ليست نكرة ولا معرفة
فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت
المفرد وكما تكون الجملة من النعت الحقيقي كما مثل المص تكون من
النعت السببي نحو قولك برجل قام ابوه اي قائم الاب فلا يخرج النعت
بها عنهما **وسمي هذا النعت** الذي وجب ان يوافق منعوته
في هذه الامور الاربعة **حقيقيا لجريانه على المنعوت لفظا**
او معنا لجريانه معنى فلانه نفسه في المعنى كما علم مما سبق في
كلامه ولا يخفى ان مثل النعت الحقيقي في الموافقة المذكورة القسم الثاني
من النعت السببي وهو الرافع لضمير المنعوت المستتر الذي لم
يجر على المنعوت بل على غيره نحو مررت برجل حسن الوجه بنصب
الوجه لا يقال يجوز ان يكون مراد المص حد بالحقيقي ما يشمل
هذا القسم ومن ثم اقتصر على قوله انه الرافع لضمير المنعوت
المستتر لانا نقول ينافيه التفريع بقوله فالنعت الحقيقي الخ وقد
يمنع مانع من موافقة النعت المذكور لمنعوته في بعض هذه الامور
المذكورة كان يكون النعت مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كعلامة

ونسابه

ونسابه وهمزه وربعه وصبور وجريح او يستوي فيه ما ذكر والمفرد وغيره
كعدل ورضى واسم التفضيل المجرد عن ال والاضافة الى معرفة نحو افضل
والنعت السببي قد علمت انه **الجاري على غير من هو له في المعنى** وان
رفع ضمير المنعوت المستتر **ويتبع** حيث لم يرفع ضمير المنعوت المستتر
منعوته وجوبا **في اثنين** فقط حاصلين **من خمسة** وهما **واحد**
من وجوه الاعراب الثلاثة اي **الرفع والنصب والجر**
وواحد من اثنين **التعريف والتنكير** ولا يلزم ان يتبع منعوته
في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بل قد يتبع كما سيصرح به لكن يلزم ان يوافق ذلك النعت
مرفوعه الاسم الظاهر او الضمير البارز في واحد من الاوجه الثلاثة
المذكورة في لغة ضعيفة وواحد من الوجهين الاخرين وهما التذكير
والتانيث اتفاقا لانه في الحقيقة نعت له لا للاول فاذا كان
الاسم الظاهر او الضمير البارز مفردا مذكرا مثلا وجب ان يكون
ذلك النعت كذلك في الاول على لغة ضعيفة وفي الثاني اتفاقا وقد
اشار المص الى ذلك بقوله **ويطابق** اي النعت السببي الذي لم يرفع ضمير
المنعوت المستتر **مرفوعه** الذي هو الاسم **الظاهر** او الضمير البارز
وجوبا **في اثنين من الخمسة الباقية** وهما **واحد من الافراد و**
التثنية والجمع على لغة ضعيفة وهي لغة من لم يلتزم افراد
الفعل بل يلحق به علامة التثنية والجمع كما يلحق به علامة التانيث

(هامش: مطلب ان النعت السببي هو الجاري على غير من هو له في المعنى)

(هامش: وقد لا يتبع)

(هامش: في لغة)

وقد اشتهرت تلك اللغة بلغة اكلوني البراغيث فان الوصف
محمول على الفعل في ذلك كما سيصرح به **وواحد من التذكير والتانيث**
اتفاقا وذلك نحو قولك مررت قايمين ابواه وبرجل قايمين اباوه برجل
وجاني غلام رجلين ضارباه هما وجاني غلام رجال ضاربوه هم
ونحو مررت برجل قايمة امه وامراة قايم ابوها وجاني غلام امراة
ضاربته هي وجاتني امة رجل ضاربها هو فكل من قايمين وقايمين
وضارباه وضاربوه خالف منعوته ووافق مرفوعه **نعم قايمة** في المثال
المذكور وهو مررت برجل قايمة امه **تابعة للرجل** الذي هو منعوتها
في الجر وهو واحد من ثلاثة وهي اي تلك وجوه الاعراب التي هي
الرفع والنصب والجر تابعة له **في التنكير وهو واحد** من
اثنين **وهما التعريف والتنكير** ولم تتبعه في التذكير واتفق انها تبعته
في الافراد وهو كما علمت غير لازم **وهو** اي **قايمة تبع وطابق مرفوعه**
السببي **وهو امه في التانيث والافراد وهما اثنان من خمسة**
وليس الافصح اي القياس في النعت المذكور ما تقدم من الحاق علامة
التثنية والجمع به كما اشار الى ذلك بقوله على لغة بل **الافصح** اي القياس
في النعت السببي المذكور انه **اذا رفع** اسما ظاهرا او ضميرا بارزا **مثنى**
او مجموعا تصحيحا او تكسيرا **ان يكون** ذلك النعت مع ذلك
المرفوع **كالفعل في الافراد** اي في لزوم كونه مفردا اذا رفع ما ذكر
والوصف في ذلك محمول على الفعل وهذا ما حكاه عامة النحاة فقد قال
بعضهم

بعضهم حكى ايمة النحو ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف
كاكلوني البراغيث انتهى وخالف الزجاج فقال تثنية الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف اكلوني البراغيث والفرق
ان اصل الصفة كساير الاسما التي تثنى وتجمع وانما يمتنع ذلك بالحمل على
الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاة لهذين الامرين انتهى اي
فمراعاة شبهها بالفعل تقتضي عدم ذلك ومراعاة كونها اسما تقتضيه
قال بعضهم وهو حسن لو ساعد عليه السماع وذلك **نحو** قولك **مررت**
برجلين قايم ابواهما وبغلام رجل ضاربه هو كما تقول قام ابواهما
وضربه هو **ومررت برجال قاعد اباؤهم** وبغلام رجال ضاربه
هم كما تقول قعد اباؤهم وضربه هم **والاحسن في جمع التكسير**
او التصحيح اي اذا رفع النعت جمع تكسير او تصحيح **الجمع** اي ان
يوتى بذلك النعت مجموعا جمع تكسير على خلاف القياس وذلك **نحو**
قولك **مررت برجل قعود غلمانه** وبرجلين قعود غلمانهما
وبرجال قعود غلمانهم ومررت برجل قعود مسلموه او مسلموهما او
مسلموهم فهذا احسن من افراده الذي هو القياس على الفعل
نحو قولك قاعد غلمانه او غلمانهما او غلمانهم او مسلموه او مسلموهما
او مسلموهم ولا منافاة بين افصحية الافراد هنا لان ذلك لما كان هو
القياس كان افصح وهذا لما كثر استعماله كان احسن والجمع تكسيرا
احسن من جمعه تصحيحا نحو قولك قاعدين غلمانه او غلمانهما او غلمانهم

او مسلموه او مسلموها او مسلموهم وقيل افراده افصح من تكسيره فى
ذلك وقيل ان تبع جمعا ايضا اى كان كل من المنعوت والاسم
الظاهر جمعا فجمعه تكسيرا افصح نحو قولك مررت برجال قعود
اباوهم والا فافراده افصح نحو قولك مررت برجل قاعد غلماه
وبرجلين قاعد غلمانهما وقد اتفقوا على ان الافراد افصح من الجمع
تصحيحا فعلم ان قعود افصح من قاعد وقاعد افصح من
قاعدين وان تقييد المصنف الاسم الظاهر بكونه جمع
تكسير لا محل له بل مثله جمع التصحيح وقد وعدناك بان المصنف
سيصرح بان النعت السببي لا يلزمه ان يتبع منعوته
فى الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى بل قد يتبع وقد لا
يتبع وقد نبه على ذلك ههنا بقوله ولا يلزم فى النعت السببي
ان يتبعه اى المنعوت فى اثنين من الخمسة الباقية واحد
من ثلاثة وهى الافراد والتثنية والجمع وواحد من اثنين
وهما التذكير والتانيث لانه كما علمت مما قدمناه فى المعنى
نعت للمرفوع به لا نعت للجارى عليه الذى هو الاول ولذلك
اى لكونه ليس نعتا فى المعنى للجارى عليه بل للاسم المرفوع سمى
سببيا اي لكونه وصفا قايما فى المعنى بالسببي اى وهو
الاسم الظاهر المضاف الى ضمير المنعوت اصطلاحا كما مثلنا
اى كمثالنا وهو مررت برجل قايم احد ومثل الاسم المذكور

الضمير

الاسم الذى ليس فيه وبين المنعوت سبب وعلاقة وهو

الضمير البارز كما علمت ويجوز تعدد النعت بلا خلاف ثم لما ذكر المصنف التعريف
والتنكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة وقدم الكلام على المعرفة مع انها خلاف
الاصل لاندراج كل معرفة تحت النكرة من غير عكس لشرف المعرفة ولا
نحصارها وكثرة افراد النكرة وانتشارها ومن ثم بين المعرفة بالعد
دون الحد وانما اتى بها بالعد ليتاتى له قوله والنكرة ما عدا ذلك ولقول
الشيخ ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه فقال والمعارف ستة وهي متفاوتة فى التعريف فاعرفها
الضمير لانه لا يفتقر الى ان يوصف بخلاف غيره لكن بعد لفظ الجلالة
فقد ذكر بعضهم ان لفظ الجلالة اعرف المعارف اجماعا فلذلك قدم
الضمير فقال الاول منها المضمر ويقال له الضمير وتقدم وجه
تسميته بذلك وهو اى المضمر ما دل وضعا على شخص متكلم او
شخص مخاطب او شخص غايب لما قدمناه فى باب الفاعل
ان المضمر موضوع للجزئي لا للمفهوم الكلى واستعمل فى الجزئي حتى لا
يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئى وضعا واستعمالا
فخرج احرف المضارعة لانها انما تدل على التكلم والخطاب والغيبة
وكذلك الكاف فى اياك والياء فى اياي والهاء فى اياه وذلك نحو
ان بغير الف من انا فانها موضوعة للشخص المتكلم وحده
غير معظم نفسه وان من انت بفتح التاء فانها موضوعة للشخص
المخاطب المذكر وهو فانها موضوعة بجملتها للشخص الغايب

المذكر **وفروعهن** اى فروع هذه المذكورات **ففرع** أن من **انا نحن** فانهما
للمتكلم ومعه غيره اوله وحده معظما نفسه **وفرع** ان من **انت**
بفتح التا ان من **انت** بكسر التا فانه للمفردة المؤنثة المخاطبة
وان من **انتما** لمثنى المذكر والمونث المخاطب **وان** من **انتم**
لجمع الذكور المخاطبين **وان** من **انتن** لجمع الاناث المخاطبات
وفروع هو هي فانه بجملته للمفردة الغايبة **والهاء** من **هما** [illegible]
لجمع الذكور الغايبين وقيل الضمير كلمة هم بجملتها **والهاء** من
هن لجمع الاناث الغايبات وهذا كله في الضماير المنفصلة
وقس على ذلك **الباقي** من الضماير المتصلة المستترة و
البارزة وتقدم بيان ذلك كله والكلام عليه مستوفى في باب
الفاعل فلا عود ولا اعادة ولا يخفى ان الضماير متفاوتة
في التعريف فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وادعى
غير الجمهور ان ضمير الغايب العايد على نكرة يكون نكرة
ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا وقيل ان عاد على
واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة وان عاد على
غيره كان معرفة ولما كان العلم غير لفظ الجلالة لما تقدم
يلي الضمير في التعريف خلافا للسيرافي حيث ذهب
الى انه اي العلم اعرف المعارف ذكره عقبه بقوله **والثاني**
منها اي المعارف **العلم وهو اسم يعين مسماه** اي يظهره ويجعله

علم ان ضمير الغايب اذا عاد الى نكرة يكون نكرة

السيرافي قايل بان العلم اعرف المعارف

كانه

كانه شاهد حاضر للعيان **بلا قيد** فخرجت النكرات لانها
لا تعين مسماها وخرج بقية المعارف لانها انما تعين مسماها
بقيد الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع في ضمير
الغايب والاشارة الحسية بالنسبة لاسم الاشارة والعلم
بالصلة بالنسبة للموصول والالف واللام والاضافة
بالنسبة للمعرف بها ثم هذا العلم اما شخصي بان يكون موضوعا
لشخص معين **كزيد للمذكر وهند للمونث** واما جنسي بان
يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة في الذهن باعتبار ذلك
التعيين كاسامة فانه وضع لجنس وماهية السبع الحاضرة في
الذهن باعتبار ذلك الحضور وكثعالة فانه وضع لجنس وماهية
الثعلب الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور وكذوالة
بالمعجمة فانه وضع لماهية الذيب الحاضرة في الذهن باعتبار
ذلك الحضور ثم لا يخفى انه لا يجوز ان يستعمل كل من اسامة
وثعالة وذوالة في نفس هذه الماهية لكن بالنظر لما وجدت
فيه من الافراد فيقال اسامة اشجع من ثعالة وثعالة احيل من
ذوالة اى صاحب هذه الماهية احيل من صاحب هذه الماهية
وصاحب هذه الماهية اشجع من صاحب هذه الماهية و
يجوز ان يستعمل في الفرد نفسه لكن باعتبار تلك الماهية فتقول
لكل اسد رايته هذا اسامة ولكل ثعلب رايته هذا ثعالة ولكل

سحب علم الجنس

ذيب رأيته ذواله وكلاهما استعمال حقيقي فان راعيت في
الاستعمال الثاني خصوص ذلك الفرد كقولك هذا اسامة الذي
اكل فلانا بالامس كان استعمالا مجازيا وفي كلام بعض الحذاق
العلم الجنسي ليس بعلم في عرف اهل المنطق لان نظرهم الى المعنى
وعلم في عرف اهل العربية لان نظرهم الى الاحكام اللفظية
وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظرين
وهو كما ترى يشير الى ان العلم الجنسي معرفة لفظا لا معنى واليه
ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال بن هشام وادعى
بعضهم انه معرفة لفظا ومعنى ولما كان اسم الاشارة يلي العلم
في التعريف خلافا لابن السراج حيث ذهب الى انه اي اسم
الاشارة اعرف المعارف قال لانك تعرفه بعينك وقلبك ذكره

عقبه

بقوله **اسم الاشارة وهو** اي اسم الاشارة اي اللفظ المسمى
بهذا الاسم عند النحاة **ما وضع لمسمى واشارة اليه** حسية اليه
باحد الاعضا فلا دور في اخذ الاشارة في تعريف اسم الاشارة
لان المعنى ما تطلق عليه النحاة هذا اللفظ وهو ما وضع للاسم
المشار اليه لانه وضع للاسم المشار اليه واجيب بان الاشارة
المعتبرة في المشار اليه ليست الحسية بل الاعم ومن هذا تعلم
ان اسماء الاشارة لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس فلو اشير
بها الى غير ذلك كان لتنزيله منزلة المشاهد المحسوس

ولا

علم ان اسم الاشارة اعرف المعارف عند ابن السراج

واورد على هذا التعريف لفظ المشار اليه ع

١٦٩

وكل واحد منهما اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا ع

ولا يخفى ان المسمى اما ان يكون مذكرا او مونثا او مجموعا فالاقسام
ستة وقد اشار الى ذلك المص بقوله **ويكون** اي اسم الاشارة
للمذكر والمونث اي لمفردهما **ومثنيهما وجمعهما كذا** من **هذا**
للمفرد المذكر اي للشخص الموصوف بالذكورة لهذا المفهوم ليستعمل
في الجزئي المذكور حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو
جزئي وضعا واستعمالا كما تقدم في الضمير **وذه** بكسر الذال
المعجمة وسكون الها او بكسرها مع الاشباع او بدونه من **هذه**
للمفردة المونثة ويشار اليها بتي ايضا **وذان** من **هذان للمثنى**
المذكر وتان من **هاتان لمثنى المونث** حالة الرفع وهذين
وهاتين في حالتي النصب والجر **واولا** من **هولا** للجمع مطلقا اي
للجمع المذكر والمونث العاقل وغيره وهو للعاقل اكثر وهو
ممدود عند الحجازيين مقصور عند غيرهم والمد اولى فالمشار
اليه ستة والمشار به خمسة وهذه الصيغ الخمسة كلها للقريب
ويوتى بذاك وتيك وذانك وتانك بالتخفيف واولاك
بالقصر للمتوسط ويوتى للبعيد حسا او رتبة بذلك
وتلك وذانك وتانك بالتشديد واولالك بالقصر واولايك
بالمد فقد علمت من هذا ان المراتب ثلاثة وان اللام لا تلحق
المثنى ولا الجمع ممدود اوان حالة البعد في المثنى يدل عليها
بتشديد النون واولايك بالمد لا يوتى بها للمتوسط بل

للبعيد لان حالته في البعد والتوسط حالة واحدة ولا يخفى ان
هذه الكاف اي اللاحقة لاسم الاشارة حرف باتفاق لان اسم
الاشارة لا يضاف لكن يتصرف فيها تصرف الكاف الاسمية غالبا
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية
وعلامة الجمع فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير
الغالب ان تفتح للمذكر وتكسر للمونث ولا تلحقها علامة تثنية ولا
علامة جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا
علامة جمع ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الاشارة في التعريف
ذكره عقبه بقوله والرابع منها الاسم الموصول وهو ما افتقر
ابدا الى الوصل بجملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها
معهودة للمخاطب الا في مقام التهويل او بظرف او مجرور
تامين اي بهما الفايدة او وصف صريح وافتقر الى عايد يعود تتميم
على ذلك الاسم الموصول او ما هو خلفه ومن ثم لا يجوز ان يرتفع
زيد بخرج في قولك الذي خرج زيد لانه يودي الى خلو الصلة
من العايد او خلفه فخرج بقولنا ابدا النكرة الموصوفة بما ذكر
فانها وان افتقرت لذلك لكن حال كونها موصوفة لا ابدا
ودخل بقولنا او وصف صريح ال الموصولة لانها لا توصل الا
بالوصف المذكور كالضارب والمضروب وقد ذكروا ان
الاعراب الذي تستحقه ال في نحو جا الضارب انتقل الى ذلك

الوصف

الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله
حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه في الثاني وخرج بقوله
الى عايد الموصول الحرفي لانه وان افتقر ابدا الى الوصل بما ذكر لكن
لا يفتقر الى عايد وانما اشترط في الجملة ان تكون خبرية لان الموصول
وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جا الرجل الذي قام
الجملة ص ابوه ومن شرط المنعوت بها ان تكون خبرية وانما اشترط
كونها معهودة للمخاطب لان وضع الموصول على الابهام فوتي بالصلة
ليعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصافه بمضمون تلك الصلة الا في مقام التهويل فيحسن
ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم وقولنا او ما هو
خلفه ليدخل نحو قول الشاعر وانت الذي في رحمة الله اطمع
اي في رحمتك فاوقع الظاهر موقع الضمير قال ابو علي
الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا قال الشيخ ابو حيان
هذا لم يجز من في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجوز عنه
في الصلة ثم لا يخفى ان الموصول الاسمي قسمان نص في معناه
لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ
واحد وعلى الاول اقتصر المص تسهيلا على المبتدي فقال
وهذا الموصول الذي هو نص في معناه يقع بعضه على
المفرد المذكر وبعضه على المونث بعضه على مثنيهما

وبعضه على جمعها نحو الذي فانه للمفرد المذكر عالما او غيره
اى للشخص الموصوف بذلك لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجزئي
المذكور حتى كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئي وضعا يكون ع
واستعمالا كما تقدم فى الضمير واسم الاشارة والتى فانها
للمفردة المونثة عاقلة وغيرها واللذان فانه لمثنى المذكر
رفعا واللذين نصبا وجرا واللتان فانه لمثنى المونث رفعا
واللتين نصبا وجرا والاولى مقصورا كالعلى وقد يعد
والذين باليا فى الاحوال كلها عند اكثر العرب وقد يقال
جا اللذون فانها و~~اللاتى واللاى~~ الاول للعالمين كثيرا ولغيرهم لجمع المذكر ع
قليلا والثانى للعالمين فقط ولجمع المونث عالما وغيره وقد
تحذف ياوهما اكتفا بالكسرة فيقال اللات واللا وقد يتقدم واللاتي واللائي فانها
اللاى والاولى فيقع كل منهما مكان الاخر فيقال جا اللاى ع
قاموا كما يقال جا الاولى قمن ولما كان المعرف بال يلى الاسم
الموصول فى التعريف ذكره عقبه بقوله والخامس منها المعرف
بالالف واللام اي بمجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه
لا خلاف بينهما فى ذلك كما قال الشيخ ابن مالك وانما الخلاف
بينهما فى الهمزة ازايدة هي فهي همزة وصل ام اصلية فهي
همزة قطع قال الخليل بالثانى وانما وصلت فى الدرج لكثرة
الاستعمال وقال س بالاول وانما فتحت مع ان الاصل

فى

فى همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة
لا دخل لها فى التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا دخل لها فى
التعريف وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام وذلك
المعرف كالرجل للمذكر والمراة للمونث ولا يخفى ان ال المعرفة على ثلثة
اقسام اما ان تكون لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هى وتسمى لام
الجنس ولام الحقيقة نحو قوله تعالى وجعلنا من الما كل شى حى وقوله
صلى الله عليه وسلم اهلك الناس الدرهم والدينار واما التعريف
الجنس والحقيقة فى ضمن جميع افرادها حقيقة او عرفا وتسمى لام
الاستغراق الحقيقى فى الاول والعرفي في الثانى نحو قوله تعالى وخلق
الانسان ضعيفا والثاني نحو قولك جمع الامير الصاغة لان
المراد من ذلك عرفا انه جمع صاغة بلده او مملكته لا جميع صاغة
الدنيا وفيه ان ال فى الصاغة كما قال المص فى التصريح موصولة
لا معرفة التى الكلام فيها ورد بان هذا الوصف مما غلبت عليه
الاسمية فال فيه معرفة كما تقدم واما ان تكون لتعريف الشى
المعهود وتسمى لام العهد وذلك المعهود اما ان يذكر مصحوبها
صريحا نحو قوله فى زجاجة الزجاجة او كناية نحو قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا
عنه بما فى قولها نذرت لك ما فى بطنى محررا فان ذلك كان
عندهم خاصا بالذكور والثانى ان يعلم المخاطب مصحوبها

قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جاء القاضي اذا لم يكن في البلد الا
قاض واحد مشهور والثالث ان يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك
لاخر وقد شتم انسانا حاضرا بالمجلس لا تشتم الرجل او علما كقوله تعالى
اليوم اكملت لكم دينكم ثم لا يخفى ان المعرف بال الجنسية قد اتفق في
بعض الاستعمالات انه غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام
الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كالعقبة ثم اشار الى ما به ختام
المعارف بقوله والسادس منها المضاف اضافة محضة اي تفيده
التعريف او التخصيص وهو المضاف الى واحد من هذه المعارف
الخمسة المتقدمة فالمضاف الى الضمير كغلامي والمضاف الى العلم
نحو غلام زيد والمضاف الى اسم الاشارة نحو غلام هذا والمضاف الى
الموصول نحو غلام الذي قام والمضاف الى المعرف باللام والالف
نحو غلام الرجل بخلاف المضاف اضافة غير محضة بان
لا تفيده الاضافة ذلك بان كان غير مضاف لواحد من المذكورات
بل كان مضاف اضافة لفظية كاضافة الوصف الى معموله
كضارب زيد غدا او الآن فهو باق على تنكيره لان اضافته
غير محضة اي لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا بل هي لمجرد التخفيف
وانما قيد المص اسم الفاعل بالآن او غدا لان اسم الفاعل لا يعمل
عمل الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيكون مجرورة
في محل نصب به بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يكون

مضافا

مضافا المعموله ثم لا يخفى انهم ذكروا ان المضاف الى شيء من هذه المعارف يكون
في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم دون الضمير
قال الجمال بن هشام في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت
بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في
رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف ولا يجوز ان تكون
الصفة اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية له انتهى ثم لا يخفى ايضا
انه قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب هذا المعرف بالاضافة
على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة
كابن عباس فانه قد غلب على سيدنا عبد الله دون اخوته ثم اشار
الى ما لاجله ذكرت هذه المعارف بقوله وهي اي هذه المعارف
الستة بالنسبة الى باب النعت على ثلاثة اقسام الاول منها
ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير اما انه لا ينعت فلانه
غني عن الايضاح الذي هو الغرض الاصلي من نعت المعرفة لانه
واضح لكونه نصا في مسماه لا يحتمل غيره وتوضيح الواضح تحصيل
للحاصل وجوز الكسائي نعت ضمير الغائب وجعل منه قوله تعالى لا اله الا
هو العزيز الحكيم وهو وامثاله محمول على البدل عند الجمهور لان ضمير
الغائب نص في مسماه اذا تعين مرجعه نحو قولك جاءني زيد فاياه
ضربت ثم جعلوا نعت المدح والذم ونحوهما على نعت الايضاح طردا
للباب واما انه لا ينعت به فانه ليس مشتقا ولا مؤولا بالمشتق

جوز
وعلم ان الكسائي نعت ضمير الغائب

معمولا بالمشتق

مطلب ان العلم بالغلبة ينعت به نعتا

والثاني منها ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم الشخصي وظاهر كلامهم
ولو بالغلبة بان كان صفة في الاصل لكن في البسملة لشيخ الاسلام زكريا
ان العلم بالغلبة يصح ان يقع نعتا باعتبار اصله قبل العلمية وبني عليه جواز
كون الرحمن نعتا للفظ الجلالة مع كونه علما بالغلبة اما انه ينعت
فلاحتياجه الى الايضاح لانه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه اي
العارض بسبب التكرر في وضع العلم اتفاقا فقد قال في البسيط الا
شتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم العلم
لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة
المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريف
العلم بكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع بخلاف اشتراك النكرة فانه
مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما انه لا ينعت به فلجموده
ولعدم تاوله بالمشتق لما بينهما اي العلم والمشتق من التضاد
لان العلم يدل على الوحدة لا غير والمشتق يدل على التعدد اي
يصلح لان يدل على متعدد والا فالمشتق كلي والكلي في ذاته لا تعدد فيه
والتعدد فيه انما هو باعتبار صدقه على افراده والثالث منها ما ينعت وينعت
به وهو الباقي من تلك المعارف الستة وهي اي تلك المعارف
التي هي الباقي الاشارة اي اسم الاشارة والاسم الموصول والاسم
المضاف الى واحد منها اي المعارف الستة وما ذكره من ان
الموصول ينعت به وينعت تبع فيه قول شيخ المحققين وقوع الموصول

والاسم المعرف بالالف واللام

موصوفا

مطلب ان الرضي قائل بان الموصول ينعت به ولا ينعت

موصوفا لم اعرف له مثالا قطعيا والظاهر انه يستغني عن الصفة
بالصلة اي فلا حاجة لنعته وح تكون الاقسام اربعة على حسب
ما تقتضيه القسمة العقلية ومثل له في البسيط بالجملة فجعل الاقسام
ثلاثة فيه نظر ثم لما بين المعرفة اخذ في بيان النكرة واخرها مع انها
الاصل لما تقدم الذى منه كثرة افرادها وانتشارها ومن ثم
عرفها بتعريفين التعريف الاول بما هو في قوة العد اشار اليه
بقوله والنكرات ما سوى ذلك اي سوى المتقدم ذكره من
المعارف لانه لا واسطة بينهما خلافا لمن اثبتها وجعل من ذلك
الاسم الخالي من ال والتنوين كاي ومتى وكيف والتعريف الثاني
بالحد اشار اليه بقوله وهي اي النكرة التي هي مفرد النكرات
ما اسم شاع في افراد جنس موجود اي مفهوم كلي موجود
ذلك الجنس بوجود افراده في الخارج كرجل اي كهذا اللفظ فانه
شاع في جنس الرجال اي صادق على كل فرد من افراد الرجال

مطلب ان الاسم الخالي من ال والتنوين لا نكرة ولا معرفة

فانه موضوع لمفهوم كلي وهو الذكر من بني ادم اي لهذا الجنس
الصادق على كل فرد من افراده التي هي زيد وعمرو وبكر الى غير
ذلك وذلك الجنس موجود ومحقق بوجود تلك الافراد في الخارج
يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس
موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما علمت او هي
اسم شاع في افراد جنس اي مفهوم كلي مقدر وجوده

بوجود افراده المقدر الوجود في الخارج كشمس اي هذا اللفظ
فانها لم توضع على ان تكون خاصة كهند وانما هي موضوعة
وضع اسما الاجناس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج
كرجل فهي موضوعة لمفهوم كلي وهو الكوكب النهاري اي لهذا الجنس
الصادق على كل فرد من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شي
اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس
موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك المفرد كما مر نظيره فحينئذ
تصدق على متعدد موجود في الخارج كما ان نحو رجل كذلك اي يصح
ان يصدق على متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك بالفعل فان
قيل تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الاشارة والموصول
لان لفظ انا مثلا شايع في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل
منها استعمالا حقيقيا وانت شايع في افراد مفهوم المذكر المخاطب وهو
شايع في افراد مفهوم المذكر الغايب كذلك ولفظ ذا مثلا شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ
الذي مثلا شايع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك
احيب بان المراد بالشياع في حد النكرة الشياع في افراد المفهوم الكلي الذي هو
موضوع اللفظ كما علمت وكل من الضمير واسم الاشارة والموصول
ليس موضوعا للمفهوم الكلي وانما كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه
من افراد ذلك المفهوم الكلي كما علمت انها جزئيات وضعا واستعمالا

اي هذه اللفظة ح

النكرة ح

نعم

نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئياته يحتاج
الي الجواب عن هذا السوال قال بعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله
واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسما الاشارة وان كان مقصودا
للواضع الا انه اشتراك في المسمى المعين فلذا لم يقدح في التعريف بخلاف
اشتراك النكرة فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراك
انتهى فليتامل فقد علم ان النكرة تصدق على متعدد فهي محتاجة الي
ما يخصصها والي ذلك اشار المص بقوله وجميع الاجناس من
النكرات الجامدة كرجل تنعت لابهامها واحتياجها الي التخصيص
ولا ينعت بها لجمودها اذا لم تؤول بالمشتق
... فان اولت به نعت بها نحو مررت بقاع عرفج اي خشن وبرجل
اسد اي شجاع فهي عند عدم التاويل بالمشتق كالاعلام في
ذلك الحكم اي في نعتها وعدم النعت بها ثم لما اجمل في قوله ان العلم ينعت
وان كان من اسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف
الى واحد من المعارف الستة ينعت وينعت به اخذ في بيان ما ينعت
به بعض ذلك بقوله والعلم ينعت بما ذكر بعده من المعارف فينعت
باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام
والمضاف الي واحد منها اي من المعارف
الستة التي هي الضمير والعلم واسم الاشارة والمعرف بالالف واللام
وانما نعت بالمضاف الى الضمير لانه في رتبة العلم كما مر واسم

الاشارة لا ينعت بكل اسم من هذه المعارف بل لا ينعت منها الا
بما فيه الالف واللام سوا كانت المعرفة له او زايدة فيه لازمة كالمقترنة
بالاسم الموصول او موصولة بدليل ما ياتي في التمثيل وكانه لم يقل المعرف
بالالف واللام لذلك وقد قال شيخ المحققين لا يقع من الموصولات
نعتا الا ما فيه اللام لمشابهته للصفة نحو الذي والتي واللاتي بخلاف
من وما انتهى وانما اشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون فيه
الالف واللام لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام
الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه
جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم اجناس
متعدده فاذا جي بالجنس المقرون
اي المعرف بال زال الابهام اي وفي معنى ذلك الاسم الموصول
الذي هو ال والمقرون بها لان الصلة لا بد ان تكون معهودة كما علمت
والا فعلة قاصرة على ان هذا التوجيه ربما خالف قول شيخ المحققين
توجيها لكون اسم الاشارة اعرف من المقرون بال لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب
دون العين انتهى وقد تقدم ذلك عن ابن السراج اي لان اسم
الاشارة معه الاشارة الحسية تقول في نعت العلم باسم
الاشارة جا زيد هذا اي الحاضر فهو مؤول بالمشتق وسكت عما ينعت
به الموصول وعما ينعت به المعرف بالالف وعما ينعت به المضاف

الي

٨٥

الى واحد من المعارف الستة لكنه ذكر في الامثلة الاتية ما يعلم منه
ان المعرف بالالف واللام ينعت باسم الاشارة وبالموصول
وبالمعرف بالالف واللام ولا يخفى انه ينعت ايضا بالمضاف الي
المعرف بالالف واللام والمضاف الى اسم الاشارة والمضاف
الى الموصول واما المضاف الى واحد من المعارف ينعت بمضاف
مثله وبالمعرف بالالف واللام وباسم الاشارة وتقول في نعته
بالموصول الاسمي جا زيد وتقول في نعته بالمعرف بالالف و
اللام جا زيد الحسن وجهه وتقول في نعته بالمضاف لمعرفة
من تلك المعارف الستة جا زيد صاحبك باضافته الى الضمير
لان ما اضيف الى الضمير في رتبة العلم كما تقدم او صاحب زيد
بالاضافة الى العلم او صاحب هذا بالاضافة الى
اسم الاشارة او صاحب الذي قام بالاضافة الي الموصول
او صاحب الرجل بالاضافة الى المعرف بالالف واللام او
صاحب غلامي بالاضافة الى المعرف بالاضافة الى الضمير
او صاحب غلام زيد او صاحب غلام هذا او صاحب غلام الذي
قام او صاحب غلام الرجل وتقول في نعت اسم الاشارة
بالاسم الموصول المقرون بال الزايدة اللازمة جا
هذا الذي قام ابوه اي القايم ابوه وتقول في نعته بالجنس
اي باسم الجنس المعرف بالالف واللام جا هذا الرجل اي

الذي قام ابوه اي القايم ابوه
فالنعت في الحقيقة بعمرون
المزول عح

الحاضر وتقول في نعته بالمضاف المقرون بال الموصولة جا هذا الرجل الضارب ثم اشار الى مثال نعت المقرون بال كانه توهم انه ذكر ماينعت به اولا كالذي قبله فقال وتقول في نعت المقرون بال مثله جا الرجل الكامل وقد يمتنع نعته وذلك في نحو جاني رجل فاكرمت الرجل كما صرح به المص في التصريح اي لانه حل محل الضمير وقد الغز فيه بعض الفضلا بقوله

• اهذي يا نحوي اي معرف • بلام وقالوا نعته غير جايز •

وبالموصول جا الرجل الذى قام ابوه اي القايم ابوه وباسم الاشارة جا الرجل هذا اي الحاضر وينعت ايضا بالمضاف الى واحد من هذه الثلاثة نحو جا الرجل محب العلما ومحب الذي قام ابوه ومحب هذا ثم لا يخفى انه علم مما سبق ان كلا من اسم الاشارة والموصول اعرف من المعرف بال وكل ما اضيف الى شى من هذه المعارف فهو في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وان الصفة لا تكون اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية له وحينئذ ينبغي التوقف في صحة نعت المعرف بال باسم الاشارة وبالموصول وبالمضاف الى واحد من هذه المعارف الستة جا غلامي صاحبك وغلام زيد صاحب عمرو وغلام هذا صاحب هذا وغلام الذى قام ابوه صاحب الذى قام اخوه وغلام الرجل صاحب المراة وجا غلامي هذا الكامل وجا غلامي هذا

فالرافع

نعم ظن ان من المعرف بال ما لا يجوز نعته
وقد نظم الجواب عنه كاتب هذه الاحرف بقوله
ايا من يحاجي بالمسايل ملغزا
فها كجوابا عنه لا تتجاوز
وها هو ذو لام تقدم ذكره
فتعريفه بالعهد اعظم حاجز
وما ذاك الا انه مثل مضمر
وما كان يوما النعت بجايز

منها وتقول في نعت المضاف الى واحد

بحث التوكيد

فالرافع للنعت في هذه الامثلة جميعها عامل لفظي وهو ما رفع المنعوت لفظا وذلك فيما عدا اسم الاشارة او محلا وذلك في اسم الاشارة وقيل الرافع للنعت معنوي وهو كونه تابعا ولما فرغ من الكلام على النعت الذى هو الاول من التوابع شرع في الكلام على الثاني منها فقال والثاني من التوابع التوكيد وربما قيل له التاكيد بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نظيره من نحو راس وهو لغوي وصناعي فمعناه اللغوي احكام الشي ومعناه الصناعي تمكين الشي في النفس والمراد به المؤكد وهو اي التوكيد بالمعنى المذكور ضربان لفظي منسوب للفظ ومعنوي منسوب للمعنى فاللفظي هو اعادة الاول اي الذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بلفظه اي بذلك اللفظ ويكون في الكلمات الثلاث اي الاسم والفعل والحرف ويكون في الجملة ايضا فالاول جا زيد زيد والثاني كقام قام زيد والثالث نعم نعم والرابع ذهب زيد ذهب زيد او اعادة الاول اي والذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بمرادفه اي مرادف ذلك اللفظ كجا الليث اسد وجلس قعد زيد لكن قال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع ونعم جير لكن في كلام شيخ المحققين ان نعم تقع بعد الاستفهام دون جير ومن ثم لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان اولى لشموله ما ذكرنا على ما ذكر ولشموله كما قال بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان وحسن

بشيء قال فان كلا من نطشا وبشيء توكيد لفظي وليس بمرادف
بدليل انه لا يفرد وكلام المترادفين يصح افراده قال الجمال ابن
هشام في شرح القطر وليس من التوكيد قول المؤذن الله اكبر
الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ثم اشار الي
فايدة التوكيد بقوله وانما يجي به اي بالتوكيد اللفظي بقصد
لقصد التقرير ورفع احتمال السهو والغفلة عن المتكلم اي جعل
مدلوله متقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت
جاني زيد زيد او ليث اسد جي بالثاني لئلا يتوهم ان الجاي
غيره كعمرو مثلا وذيب مثلا وانما ذكر زيد او ليث على سبيل
السهو والغفلة وبقولنا المعنى الاول يندفع ما قيل يرد على كلامه
نحو بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا من قولك
قرات الكتاب بابا بابا وقرات القران سورة سورة ومن قوله تعالى
وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا فانه وان اعيد في ذلك الاول بلفظه لكن لا بمعناه بل
بمعنى مغاير للاول فان المراد بابا بعد باب وسورة بعد سورة
وصفا بعد صف ودكا بعد دك فليس تاكيدا فهو حال على التاويل
ومن غير التاكيد ايضا قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ
للمكذبين ويل يومئذ للمكذبين الخ وقوله تعالى في سورة الرحمن
فباي الاء ربكما تكذبان فباي الاء ربكما تكذبان الخ لان كل مرة
ذكرت

ذكرت فيها جملة من ذلك فهي باعتبار معنى اخر غير الاولى كما بينه
غير واحد من المفسرين او انما يجي به لخوف النسيان اي نسيان
الاول او انما يجي به لخوف عدم الاصغا الى الاول او انما يجي به
لخوف عدم الاعتنا بالاول من السامع وفيه ان خوف
النسيان وخوف عدم الاصغا لازم للتقرير فلا فايدة لذكرهما
بعده ومن ثم اقتصر عليه صاحب التلخيص واجيب بانه
وان لزم ذلك للتقرير الا انه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير
والقصد لخوف النسيان او خوف عدم الاصغا فالجمع بينهما
انسب بمقصود الكتاب فعلم ان التوكيد بمعنى المؤكد اللفظي
هو التابع الدال على تقرير متبوعه او خوف نسيانه او خوف
عدم الاصغا اليه او خوف عدم الاعتنا به وفيه ان هذا التعريف
يصدق بعطف البيان فانه يقرر متبوعه واما التوكيد
المعنوي فهو التابع الرافع احتمال تقدير اضافة اي مضاف
الى المتبوع او الرافع احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره العموم
اي بمتبوع ظاهره العموم فلفظ ارادة معطوف على تقدير ويجوز
ان يكون معطوفا على اضافة اي احتمال تقدير ارادة فالتابع جنس
اي كالجنس لانه يشمل المحدود وغيره والرافع الى اخره
فصل اي كالفصل لانه يخرج بقية التوابع وفيه انه
لا يخرج البدل في نحو قولك مررت بقومك اولهم واخرهم

صغيرهم وكبيرهم فانه تابع رافع لاحتمال ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم واجيب بان المقصود بالذات من التوكيد الرفع المذكور
وليس ذلك هو المقصود من البدل وانما هذا عارض جا من خصوص
هذه المادة ويجي التوكيد المعنوي في الغرض الاول وهو الرافع
احتمال تقدير اضافة اي مضاف الى المتبوع بلفظ النفس
مجازا فان اريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي
كان بدلا واو في كلامه مانعة الخلو لجواز الجمع بينهما ويجب تقديم
النفس وقيل يحسن لان النفس كما علمت عبارة عن الجثة حقيقة
والعين عبارة عنها مجازا ويوتى بهما حال كون النفس
والعين مضافين الى ضمير المتبوع اي الموكد بفتح الكاف حال
كون الضمير مطابقا له اي للموكد في الافراد ان كان ذلك
الموكد مفردا والتذكير ان كان ذلك الموكد مذكرا ومطا
بقا له في فروعهما وهي اي تلك الفروع التانيث لانه فرع
التذكير والتثنية والجمع لانهما فرع الافراد فيوتى بالضمير
مونثا ان كان ذلك الموكد مونثا ويوتى به مثنى او مجموعا ان
ذلك الموكد مثنى او مجموعا ويوتى بالنفس او العين مع البا
الموحدة ودونها تقول اذا اردت التمثيل للمفرد المذكر جا
زيد فيحتمل هذا التركيب تقدير مضاف الى زيد الذي
هو المتبوع وانه حذف ذلك المضاف وان اسناد جا الي زيد

بمعنى الجثة فان اريد بها مجازا الدم كانت بدلا او العين بمعنى النفس ٤٤

من الاسناد المجازي بالنقص وهو اسناد الشي الى غير من
هو له والاصل جا رسول زيد مثلا حذف المضاف واسند الفعل
الى المضاف اليه الذي هو زيد على حد قوله تعالى واسئل القرية اي
اهلها بنا على ان القرية لم تستعمل في الاهل بل في الابنية فاذا
اردت رفع احتمال هذا المجاز واثبات الحقيقة فانك تقول
جا زيد نفسه او عينه او بنفسه او بعينه فترفع بذكر النفس
او العين احتمال كون الجاي رسول زيد او خبره او نقله
او نحو ذلك من ملابساته اي ما بينه وبين زيد ملابسة وعلاقة
ككتابه فقد رفعت بذكر النفس او العين احتمال تقدير مطلق مضاف
الى المتبوع وقد اضفتهما الى ضمير الموكد وهو مفرد مذكر وتقول اذا
اردت التمثيل للمفردة المونثة جات هند نفسها او عينها او بنفسها
او بعينها فترفع بذكر النفس او العين احتمال كون الجاي رسولها الى اخر
ما تقدم وقد اضفت لفظ النفس او العين الى ضمير الموكد وهو
مفرد قيل وهذا تصريح من النحاة بان العلم الشخصي يجوز التجوز به مونثة
وهو يخالف تمثيل الاصوليين به للنص الذي لا يحتمل غير معناه ولو
معنى مجازيا وفيه نظر لا يخفى فالمطابقة في الضمير واما لفظ النفس
او العين فتكون في ذلك اي المفرد المذكر والمونث مفرد الاغير
وقد اشار الى ذلك بقوله ولفظ النفس او العين في توكيد
المفرد المونث يجب ان يكون كلفظهما في توكيد المفرد المذكر في

الافراد اي في الاتيان بهما مفردين فانك كما علمت تقول جات هند
نفسها او عينها او بنفسها او بعينها بافراد كل من النفس والعين
كما تقول جا زيد نفسه عينه او بنفسه او بعينه بافرادهما واضافتهما
الى ضمير المؤكد مطابقا له في الافراد والتذكير والتانيث
واما لفظهما في توكيد المثنى مطلقا فلا يجب ان يكون مفردا
بل الافصح كما يعلم من كلامه الاتي مجموعا على افعل بضم العين
واما لفظهما في توكيد الجمع كذلك فيجب ان يكون مجموعا كذلك
فقول المص بجمع اي اجمع النفس والعين جمع قلة على افعل اي
وجوبا في الثاني وعلى الافصح في الاول واذا اردت التمثيل للمثنى
تقول في توكيد المثنى مطلقا جا الزيدان او الهندان انفسهما
او اعينهما او بانفسهما او باعينهما ولا تاتي بجمع كثرة كنفوس
وعيون ولا جمع قلة على غير افعل بالنسبة للعين كاعيان ويجوز
ان لا تجمعه هذا الجمع اي جمع قلة على افعل بل تاتي به اما مفردا مضافا
الى ضمير ذلك المثنى فتقول نفسهما وعينهما واما مثنى مضافا لذلك
الضمير فتقول نفساهما او عيناهما وهو اي الجمع على افعل افصح من
الافراد اي من افرادهما والافراد اي افرادهما افصح من
التثنية اي من تثنيتهما التي هي الاصل لان فيه اجتماع تثنيتين
واذا اردت ان تمثل للجمع تقول في توكيد الجمع المذكر جا الزيدون
انفسهم او اعينهم او بانفسهم او باعينهم لا غير ولا يجوز

ان

ان تقول نفسهم او عينهم بالافراد ولا تقول نفوسهم او عيونهم
بالجمع كثرة وتقول في توكيد جمع المونث جات الهندات انفسهن
او اعينهن لا غير ولا يجوز ان تقول نفسهن وعينهن
بالافراد ولا تقول نفوسهن وعيونهن بالجمع كثرة فعلم ان الاتيان
بالنفس والعين مجموعتين على افعل افصح في المثنى وواجب في
الجمع مذكرا او مونثا واوجبه الشيخ ابو حيان في المثنى ايضا ومنع
الافراد والتثنية فيه وقال لم يقل به احد ورد بان ابن اياز اجاز
ذلك تبعا لابن معطي ونقل ابن كيسان سماع التثنية ثم ان
قولهم ان احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر النفس او العين
نازع فيه جمع منهم ابن عصفور وقالوا انما يضعف الاحتمال
ولا يرتفع من اصله وعن س انه لا يرتفع المجاز المذكور
حتى تجتمع الفاظ التوكيد وقد يقال ذكر النفس والعين
صار قرينة على رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحا هذا
وفي كلام شيخ المحققين ان التوكيد اللفظي يوتى به لهذا الغرض
ايضا اي لرفع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع حيث ذكر
ان السامع قد يظن بالمتكلم تجوزا لان المتكلم ربما ينسب
الفعل الى شي اي قطع منه وبه فيجب اما تكرير لفظ المنسوب
اليه اي فيقال الامير الامير او تكريره معنى وذلك بالنفس
او العين انتهى وقد يقال على تسليم استواهذين الامرين

فكم من الامر ما يتعلق به غرض
من الامير النص

في الاستعمال المذكور كما هو ظاهر صنيعه يجوز ان يكون ما ذكره المص
تبعا لغالب النحاة بيانا للغرض الاصلي الذي وضع له كل من
التاكيد اللفظي والمعنوي فلا تضر مشاركة اللفظي للمعنوي
في بعض مفاداته ويجي التوكيد المعنوي في الغرض الثاني
وهو رفع احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره العموم بلفظ
كلا وكلتا وكل واجمع وتوابعه فيوتى في توكيد المثنى المذكر المثني
بكلا وفي توكيد المونث بكلتا حال كون كلتا وكلا مضا
فين الى ضمير المؤكد بفتح الكاف نحو جا الزيدان
كلاهما وجات المراتان كلتاهما ورايت الزيدين
كليهما والمراتين كلتيهما ويجي في توكيد ما له اجزا يصح وقوع
بعضها موقعه سوا تعددت في ذاتها او باعتبار عامله بكل حال
كونها مضافة الى ضمير المؤكد بفتح الكاف مطابقا له تذكيرا
وتانيثا وافرادا او جمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغنا
عنه بنيته واما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض
جميعا فهو حال لا تاكيد والاصل جميعه فحذف الضمير
واما كل في قول القايل يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
فهو نعت لا تاكيد اي الكاملين تقول في توكيد المفرد
المذكر الذي له اجزا متعددة باعتبار عامله اشتريت العبد
كله وتقول في المفرد المذكر الذي له اجزا متعددة في ذاته

ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير

لكونه

لكونه دالا على جماعة جا الجيش كله وتقول في توكيد المفرد
المونث الذي له اجزا متعددة في ذاته لكونه دالا على جماعة جات
القبيلة كلها وتقول في توكيد اسم الجمع المذكر جا القوم كلهم
وتقول في توكيد اسم الجمع المونث جات النسا كلهن
وظاهر صنيعه انه لا يجوز جا الجيش كلهم اي كما لا يجوز جات القبيلة
كلهن وانه لا يجوز جا القوم كله ولا النسا كلها وان كان لفظ الجيش
والقبيلة ليسا بجمع ولعلهم راعوا فيهما الجنس وهو شي واحد فيرفع
بذكر كل وكلا وكلتا احتمال ارادة الخصوص اي احتمال كون
الجاي بعض المذكور اي احد الزيدين او احد المراتين او بعض الجيش
او بعض القبيلة او بعض القوم او بعض النسا وانك عبرت بالكل
اي بقولك الزيدان والمراتان والجيش والقبيلة والقوم والنسا
عن البعض اي عن ذلك البعض مجازا وفيه ان المحقق قال
التوكيد بكلا وكلتا ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا اي فاحتمال اطلاقه على الواحد
منتف انتهى وسبب التجوز في اطلاق الكل وارادة البعض اما انك
لم تعتد بالمتخلف عما ذكر عن المجي لقلته او لانك جعلت الفعل
الواقع من البعض مما ذكر كالواقع من الكل مبالغة
بنيت ذلك بنا على انهم في حكم شخص واحد فقد رفعت
توهم عدم الشمول في ذلك ومن ثم لا يقال اختصم الزيدان كلاهما

لامتناع الاحتمال المذكور ضرورة ان الاختصام لا يكون الا بين اثنين
فاكثر ولا يقال جاني زيد كله اجماعا لعدم تجزي زيد في ذاته بحيث
يصح ان يقع بعض تلك الاجزا موقعه وباعتبار عامله اذ لا يبعض زيد
في المجي وحكى بعضهم الاجماع على جوازه واختاره الشيخ ابن مالك واحتج
له بان التوكيد قد ياتي لمجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال كما تو ابعد كل
باجمع ولا احتمال يرفع به لرفعه بكل واجاب عنه الشيخ ابو حيان بان
المعنى اذا كان يقبله اللفظ حقيقة لا حاجة للفظ اخر يوكده الا
ان ثبت به رواية عن العرب ولم يسمع هذا المثال انتهى اي بخلاف
التاكيد باجمع بعد كل مسموع هذا وفي التوضيح ان كلا وكلا وكلتا يوتى
بها للغرض الاول اي لرفع احتمال تقدير مضاف الى المتبوع وبنى
عليه بعض شيوخنا انه لا حاجة لذكر الغرض الاول لانه موجود
في الغرض الثاني فذكره مستدرك لانه مستغنا عنه بالثاني كذا
قال **ويخلف كلا في هذا الغرض** وهو رفع احتمال ارادة الخصوص
بما ظاهره العموم **اجمع** في المفرد المذكر **وجمعا** في المفرد المونث
واجمعون في جمع المذكر **وجمع** في جمع المونث **فتقول جا
الجيش اجمع** فهو خلف عن كله **وجات القبيلة جمعا** فهي
خلف عن كلها **وجا القوم اجمعون** فهو خلف عن كلهم
وجات النسا جمع فهي خلف عن كلهن **قال الله تعالى لاغوينهم
اجمعين** فعلم من كلامه ان كلا من اجمع وجمعا بجمع الاول على

اجمعين

اجمعين والثاني على جمع وانه لا يثنى كل منهما وهو كذلك لانه لم يسمع
ولما كان قد يتوهم من كون اجمع تخلف كلا ان يمتنع الجمع بينهما قال **و
ان شيت جمعت بين كل واجمع** في المذكر وجمعا في المونث حيث
اردت مزيد التاكيد لكن **بشرط تقدم كل على اجمع** وجمعا لما
علمت **ان** كلا هي الاصل وان **اجمع** وجمعا **كالتابع لكل في افادة
التقوية** بالدلالة على الاحاطة والشمول ومن ثم كانت خلفا
عنها ويشترط عدم العطف كما سياتي في كلامه **فتقول** في المفرد
المذكر **جا الجيش كله اجمع** ولا تقل واجمع **وكذا الباقي** من
الامثلة **فتقول** في المفرد المونث **جات القبيلة كلها جمعا**
وفي جمع المذكر **جا القوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع**
قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ثم
ان اريد زيادة التاكيد جي بعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد جمعا
بكتعا فبصعا فبتعا لان هذه الصيغ تدل على الاجتماع ولندرة
التاكيد بذلك لم يتعرض له المص وفي كلام شيخ المحققين اذا اردت
الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي اي بقسميه قدمت النفس
ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من اكتع وابصع وابتع انتهى اي
فتقول جا الجيش نفسه عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وجات
القبيلة نفسها عينها كلها جمعا كتعا بصعا بتعا وقد علمت وجه
تقديم النفس على العين وتقديم كل على اجمع واما تقديم النفس

والعين على كل فلان الاحاطة التي هي مدلول كل صفة للنفس والموصوف
مقدم على صفته واما تقديم اكتع على ابصع وابتع فلكونه اظهر منهما
في افادة الجمعية لانه ماخوذ من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى
خاف فيهما لان ابصع من مصدر تبصع العرق اى سال لان السيلان
غالبا لا يكون الا بعد اجتماع وابتع من البتع وهو طول العنق وبعضهم
توقف في تقديم كل من ابصع وابتع على الاخر وفي كلام الزمخشري
وابن الحاجب تقديم ابتع على ابصع وعن شيخ المحققين ان المشهور
عكس ذلك وفي كلام ابن عصفور وانت بالخيار بين ابتع وابصع
فايهما شئت قدمته وان حذفت اجمع لم تات بما بعدها ثم شرع
يتكلم على ما يخالف فيه التوكيد النعت بقوله والتوكيد من حيث هو
يخالف النعت في امور ثلاثة حسب ما ذكر هنا احدها انه اي
التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة عند البصريين لان جميع الفاظه معارف
بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها
بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعا وجمعها وتوابعها ومن ثم لم تنصب
حالا والقول بانها معارف بنية الاضافة لانها مضافة للضمير
حذف للعلم به ينافيه ما قدمناه من ان الضمير لا يحذف من الفاظ
التاكيد التي تضاف اليه وخرج بالمعنوي اللفظي فانه يتبع نكرة
نحو جاني رجل رجل وبالبصريين الكوفيين فانهم اجازوا
تاكيد النكرة قال الجمال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد

محدود

محدود او التوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا وقول
الشاعر ياليت عدة حول كله رجب اى بخلاف صمت زمنا كله
لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة والثاني من تلك الامور ان الفاظه اي التوكيد
المعنوي لا يعطف بعضها على بعض خلافا لابن الطراوة لان الفاظ
التاكيد مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وخرج
بالمعنوي اللفظي فان الفاظه يعطف بعضها على بعض نحو والله
ثم والله والثالث من تلك الامور انه اي التاكيد مطلقا لا
لا يقطع عن متبوعه لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه لما تقدم
بخلاف النعت فيهن اي في هذه الامور الثلاثة فانه يتبع
النكرة ويجوز عطف بعض الفاظه على بعض ويجوز قطعه
عن متبوعه لاستقلاله بنفسه والثالث من التوابع العطف
وهو اي العطف بمعنى المعطوف ضربان عطف بيان اي معطوف
مبين وعطف نسق اي معطوف منسوق فعطف اي معطوف
البيان اي المبين هو التابع الجامد المحض اي الذي لا يوول
بالمشتق وفي معنى الجامد ما جرى مجراه كالصفات التي
غلبت عليها الاسمية بحيث صارت تجري عليها الصفات
فلا تجري هي على موصوف الذي جي به اي بذلك الجامد وما في
معناه لايضاح متبوعه وبيانه في المعارف اي الذي

الظاهر غير مستقل

يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع و
حده فلا يشترط ان يكون عطف البيان في ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك
هو الغالب وعليه يحمل قول بعض المتقدمين ويكون عطف البيان اوضح
من المتبوع فنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية اذا ترجمتها
بها وذلك نحو العقار والخمر والسرحان والذئب انتهى ومن ثم قال في
المغني من الخطا قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان
الرجل نعت اي لا عطف بيان قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم
بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا
اخص من متبوعه اي وليس كذلك فانه من الجوامد بمنزلة النعت في
المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن
السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني ومن انتهى
توهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص ابن الانباري حيث قال يجب
ان يزيد الاسم الثاني على الاول بكونه معروفا لانه لا يكون الا بعد اسم
مشترك الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد فقد خصصت
واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولد واحد كان بدلا ولم يكن
عطف بيان لعدم الاشتراك فالايضاح بالجامد في المعارف
كقول الاعرابي لما قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
ناقتي نقبت اي رق خفها فاحملني على غيرها فقال له سيدنا عمر
كذبت ولم يحمله فحلف على ذلك اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها

من

من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر اي حنث في يمينه
فعمر عطف بيان على ابي حفص ذكر للايضاح لاشتهاره بهذا
الاسم اكثر من اشتهاره بهذه الكنية والايضاح في المعارف بما في معنى
الجامد كقوله تعالى قل اعوذ برب الناس ملك الناس اله الناس
فان كلا من ملك الناس واله الناس عطف بيان كما اعربه الزمخشري
لانه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية بدليل عدم جريانه
على موصوف ووصفه اذ يقال ملك عظيم واله واحد نبه عليه في المغني
حيث قال ومن الوهم قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس
انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا
مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف ويجري
عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم انتهى وفي هذا
الكلام تصريح بجواز تعدد عطف البيان وقال ابو حيان لا اعلم
عن النحاة شيئا في جواز تعدد عطف البيان الذي يجيء بعده
لتخصيصه اي لتخصيص متبوعه في النكرات نحو قوله تعالى
من ماء صديد فصديد عطف بيان ماء ذكر لتخصيصه لصدق
الماء بالصديد وغيره وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من
البصريين ومنع جمهورهم ذلك وخص عطف البيان بالمعارف
واوجب في النكرات المتوالية بدل كل قال لان النكرة مجهولة
والمجهول لا يبين ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من

علم ان عطف البيان قد يكون بالصفات التي غلبت عليها الاسمية

علم ان عطف البيان قد يكون متعددا

بعض والاخص يبين غير الاخص وقد تقدم في المعارف ان كون عطف
البيان اوضح من متبوعه هو الغالب وقد يجيء عطف البيان لغير
الايضاح والتخصيص كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت
الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام جيء به للمدح ومن تمثيل المص بما ذكر يعلم انه اي عطف
البيان **يوافق النعت في الايضاح والتخصيص** لما علم ان
الغرض الاصلي منه الايضاح في المعارف والتخصيص في النكرات
ويوافق النعت الحقيقي في ان العامل فيه هو العامل في متبوعه
و **في انه** اي عطف البيان **يتبع ما قبله في اربعة من عشرة**
في واحد من وجوه الاعراب الثلاثة اي **الرفع والنصب**
والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف
والتنكير وواحد من التذكير والتانيث ويفارق
اي عطف البيان **النعت في الجمود المحض** اي الذي لا يؤول
بمشتق لما علم ان النعت لابد ان يكون مشتقا بالفعل او مؤولا
به وعطف البيان لابد ان يكون جامدا محضا وحينئذ يكون من
ذا الجمة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان فيه نظر لانه مؤول با
لمشتق فعلم ان الجامد المذكور يخرج النعت وبقوله الذي جي
به انه يخرج بقية التوابع فانه لا يؤتى بشيء منها لاجل الايضاح
والتخصيص وقد يعرب عطف البيان بدلا اي بدل كل من كل

سمى ما افترق فيه البيان والنعت

اعرابه

لعله يا هذا ذا الجمة

وذلك

وذلك فيما اذا جاز ان يحل التابع محل المتبوع والا لم يجز بينهما
فرق ولا يخفى انه فرق بينهما من وجوه اخر منها ان عطف البيان
لا يقع فعلا ولا تابعا للفعل بخلاف البدل ومنها ان عطف البيان
كما علمت يقصد به الايضاح او التخصيص بخلاف البدل ومنها ان
عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف
البدل ومنها ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه
فهو من جملة اخرى والعامل في عطف البيان هو العامل في
المعطوف عليه المبين ومن ثم تقول في النداء يا اخانا زيدا
بالنصب ان كان عطف بيان ويا اخانا زيد بالضم ان
كان بدلا لان التقدير على الثاني يا اخانا يا زيد ومن ثم
تعين اعراب نوفلا من قول القائل ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا
عطف بيان على اخوينا لا بدل منه لانه لا يقال يا نوفلا بالنصب
بل يا نوفل بالضم وتعين اعراب بشر من قول القائل انا ابن
التارك البكري بشر عطف بيان على البكري لا بدل منه لعدم
حلول الثاني محل الاول لان ما فيه الالف واللام لا يضاف
الا لما فيه ذلك عند الجمهور خلافا للفراء وقد نظر ابن هشام
في اشتراط صلاحية البدل لان يحل محل المبدل منه بانهم
يغتفرون في التوالي ما لا يغتفرون في الاوائل بدليل انهم
جوزوا في انك انت ان يكون انت بدلا من الكاف مع انه

لا يجوز ان انت هذا ما يتعلق بالضرب الاول الذي هو عطف البيان
واما الضرب الثاني الذي هو عطف النسق فقد شرع فيه بقوله و
عطف النسق اي المنسوق اي المنظوم هو التابع المتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العطف الاتي بيانها فا
لتابع جنس اي كالجنس من حيث انه يشمل جميع التوابع و
المتوسط فصل اي كالفصل من حيث انه اخرج ما عدا
المحدود من باقي التوابع وفيه انه لا يخرج النعت المعطوف
نحو جاء زيد العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه
احد حروف العطف واخرج ما بعد حرف التفسير نحو عندي
عسجد اي ذهب فان ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على
انه عطف بيان او بدل قال في التصريح وليس لنا عطف
بيان بتوسط حرف الا هذا لا عطف نسق لان حرف التفسير
الذي هو اي ليس من حروف العطف وسمي نسقا لان النسق النظم — خلافا للكوفيين حيث عدوها من حروف العطف
وما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه ونسقه
وانما كان النسق النظم لانه يقال هذا على نسق هذا اي على
نظم وحروف العطف على الاصح تسعة باسقاط اما
المكسورة الهمزة اما الثانية في نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء
لان العاطف انما هو الواو المقترنة بها ولو كانت للعطف للزم
دخول حرف العطف على مثله واما اما الاولى في نحو الاية

المذكورة

المذكورة فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف
عليه ونقل ابن عصفور اتفاق النحاة على ان العاطف هو الواو وقال بعضهم
عد اما في حروف العطف سهو ظاهر ومقابل الاصح ما نقل عن اكثر
النحاة ان اما المذكورة هي العاطفة واستدل له بان الواو لو كانت هي
العاطفة لكانت للجمع في نحو هذا المثال ونحن نجد الكلام فيه لاحد
الشيئين فاما هي العاطفة وهي في ذلك شبيهة باو وفي كلام ابن
الانباري وهي اقعد في باب الشك من او لان صدر الكلام مع او على
اليقين ثم يطرأ الشك فيسري من اخر الكلام الى اوله واما اما
فالكلام على الشك من اوله وفي كلام شيخ المحققين الحق ان الواو
هي العاطفة واما لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو اما الى
جنة اما الى نار مقدرة انتهى وحروف العطف قسمان ما يقتضي
التشريك في اللفظ والمعنى اي الاعراب والحكم وهو ستة الواو
والفاء وثم وحتى واو وام وما يقتضي التشريك في اللفظ اي
الاعراب فقط اي دون المعنى اي الحكم وهو ثلاثة بل ولكن ولا
فالاول من القسم الاول الواو وهي اصل حروف العطف
موضوعة لمطلق الجمع اي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق
اي الحاصل من غير قيد حاصل بقبلية بان يكون المعطوف — كذا في اكثر النسخ وحق العبارة على المعطوف عليه
بها سابقا على المعطوف في الزمان او مصاحبة بان يكون زمنهما
واحدا او بعدية بان يكون متاخرا عن المعطوف عليه في الزمان

ولا يستفاد شي منها وانما تستفاد القبلية او المصاحبة او البعدية
بامر خارج اما لكون ذلك هو الواقع او بالتقييد بالظرف المفيد
لذلك فالظرف نحو قولك جاء زيد وعمرو قبله او بعده او معه
والواقع نحو قوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى يوحي اليك والى
الذين من قبلك وقول العرب اختصم زيد وعمرو وقوله تعالى
فانجيناه واصحاب السفينة وقوله تعالى لقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا فاذا خلا الكلام
عن ذلك احتمل المعاني الثلاث اي القبلية والمصاحبة والبعدية
على السوا لا مرجح لحمله على واحد منها وقيل يحمل على البعدية
اي الترتيب ورده شيخ المحققين بانه لو كانت للترتيب اي موضوعة
له لمناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله تعالى
في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا لان القصة واحدة
انتهى اي فلا يجوز ان يتقدم في احدى الايتين ما تاخر في الاخرى
وفي شرح الكتاب اي كتاب سيبويه للابي حفص اجمع النحويون
واللغويون من البصريين والكوفيين على ان الواو ليست
للترتيب واستدل على ذلك بامور منها ان الصحابة وهم اهل
اللسان قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم في امر الصفا والمروة
بم نبدا فقال ابدوا بما بدا الله به فلو فهم اهل اللسان منها الترتيب
لما سالوا وحكي عن الشافعي انه ذهب الى انها تفيد الترتيب

ولذلك

قوله وقولوا حطة اي مسئلتنا او امرك حطة وهي فعلة من الحط كالجلسة ه‍ بيضاوي

مطلب بحث الواو العاطفة

ولذلك ذهب الى وجوب ترتيب الاعضا في الوضوء انتهى واقول
ذهب الى افادتها الترتيب الفرا وهشام وثعلب من الكوفيين
وقطرب من البصريين وهو ينازع في الاجماع الذي تقدم عن الاخفش
ولم اقف على ان احدا من ايمتنا نقل عن امامنا الشافعي الاستدلال المذكور
وقد علمت انه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق لان المطلق في المثال
ليس للتقييد بالاطلاق الذي هو عدم القيد كما فعل الفقهاء حيث فرقوا
بين مطلق الماء والماء المطلق لان ذلك اصطلاح لهم في بعض انواع
المياه وما هنا اصطلاح نحوي هذا كله بالنسبة للوضع واما بالنسبة
للاستعمال فالاكثر مجيئها للمعية والمصاحبة والكثير مجيئها للبعدية
والترتيب وعكس الترتيب والبعدية قليل والثاني من ذلك الفا وهي
موضوعة للترتيب اي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو ذكرا
كعطف المفصل على المجمل والتعقيب اي كون ما بعدها واقعا عقب
وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شي بحسب الحال
اي ذلك الشي اللايق به نحو قولك في عطف المفرد جاء زيد فعمرو
اذا كان عمرو جا بعد زيد بلا مهلة وتراخ في الزمن بينهما
فلو قلت ما جاني زيد فعمرو كنت نافيا لتعقيب مجي عمرو لمجي زيد
وتقول في عطف جملة قام زيد فقعد عمرو اذا كان عمرو قعد عقب
قيام زيد من غير تراخ ومهلة فانها تفيد كون مضمون الجملة التي
بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا تراخ ومهلة نحو تزوج زيد

عاجملة [illegible]

قوله اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل

والظاهر ان المراد بمدة الحمل غالبها ولعله مراد المص بقوله اذا لم يكن بينهما الا مدة وان كانت بينهما مدة متطاولة ويحتمل ان مراده مدة الحمل وان كانت اكثرها وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما اقامة تقطع السفر فهذا تعقيب حقيقي وان تراخى الزمن بين التزوج والولادة وبين دخول البصرة وبغداد وقيل هو من التعقيب المجازي واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب بان الترتيب لازم للتعقيب فلا حاجة لذكره واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع واعترض على افادته الترتيب الذي هو المعنى الاول بتخلفه في قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا لان مجيء الباس سبب للهلاك فهو متقدم عليه فهو من عكس الترتيب ومن ثم استدل به الفرا على عدم افادة الفا للترتيب مع قوله كما علمت بان الواو تفيد الترتيب وهو غريب واجيب بانه اي الشان والحال فيه على تقدير الارادة اي اردنا اهلاكها فجاءها باسنا الذي هو الاهلاك بيانا هذا وفي كلام شيخ المحققين ابن هشام عطف المفصل على المجمل اي من الترتيب الذكري نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل او الفا في ذلك بمعنى الواو كما قيل به في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل فالفا في

ذلك

وفيه علم ان الفرا قايل بافادة الواو للترتيب دون الفا

ذلك نايب عن الواو لانه لا يقال زيد بين عمرو فخالد وان كان اجيب عنه بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلما فالزهاد واعترض على افادتها المعنى الثاني وهو التعقيب بتخلفه في قوله تعالى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى اي يابسا اسود فان المرعى لا يصير بمجرد خروجه يابسا اسود واجيب بانه اي الشان والحال فيه على تقدير شي محذوف تقديره فمضت مدة اي لا يتخلف مثل ذلك عنها غالبا فجعله غثاء احوى ومثل هذا يقال في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة اي فتمضي مدة فتصبح الارض مخضرة وفيه لم قدرت المدة هنا دون تزوج زيد فولد له ودخلت البصرة فالكوفة او ان الفا بمعنى ثم فالفا في ذلك نايبة عن ثم كما نابت عنها في قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما لتراخي المعطوفات والثالث من ذلك ثم وهي موضوعة للترتيب وقد علمته والتراخي والمهلة في الزمن وهو ضد التعقيب وذلك نحو قولك جاء زيد ثم عمرو واذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة وتراخ فلو قلت ما جاني زيد ثم عمرو كنت نافيا التراخي مجيء عمرو عن مجيء زيد واعترض على افادته المعنى الاول وهو الترتيب بتخلفه في قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملايكة اسجدوا لادم

لان القول للملايكة كان قبل وجود المخاطبين فهو عكس الترتيب
واجيب بانه اى الشان والحال فيه على حذف مضاف والتقدير
ولقد خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم اي ادم ثم قلنا للملايكة
اسجدوا لادم فهو من اقامة الظاهر مقام المضمر ولاشك ان
القول المذكور للملايكة بعد خلق ادم وتصويره فهو من الترتيب اوان
ثم في ذلك نايبة عن الواو كما قيل به في قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها لان الجعل سابق على الخلق المذكور واعترض
على افادتها المعنى الثاني وهو التراخي بتخلفه في قول الشاعر
يشبه فرسا في جريه كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب
ثم اضطرب اى كاهتزاز الرمح الرديني اى المنسوب لردينة امراة
كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين
كل عقدتين من عقد الرمح فان قيل ما وجه تخلف المعنى المذكور فيما
ذكر قلنا ان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ ومهلة في الزمن
بل زمنهما واحد اجيب بان ثم فيه نايبة عن الفا في افادة
معناها الذي هو التعقيب كما نابت الفا عن ثم في افادة معناها
وهو التراخي فيما سبق فهما يتقارضان فان قيل على ان زمن الاضطرا
والجري واحد يشكل كون ثم للترتيب اجيب بان الترتيب حاصل
في لحظات لطيفة وقد تاتى ثم للترتيب الذكري دون الزماني
كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وفي كلام بعضهم ثم اذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب والرابع من
ذلك حتى وهي موضوعة للتدريج والغاية اي ان ما قبلها الذي
هو المعطوف عليه ينقضي شيا فشيا الى ان يبلغ ما بعدها غاية
لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك المعطوف بها بعضا من
المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية اما بحسب القوة
والضعف في المعطوف وقد اجتمعا اي القوة والضعف في
المعطوف في قوله اي الشاعر قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا
حتى بنينا الاصاغر فالكماة جمع كمي وهو الشجاع معطوف
على الكاف واما قوله على الكاف والميم ففيه مسامحة والكماة بعض
من ذلك حقيقة وهم في غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف
على نا في تهابوننا والبنين بعض من ذلك حقيقة وهم في
غاية الضعف لوصفهم بالصغر الذي شانه الضعف واما بحسب
الشرف والخسة في المعطوف مثال الاول اي الشرف في
المعطوف مات الناس حتى الانبيا ومثال الثاني اي الخسة في
المعطوف استغنى الناس حتى الحجامون فان الانبيا في المثال
الاول معطوف على الناس وهم بعض الناس حقيقة وهم في
غاية الشرف والحجامون في المثال الثاني معطوف على الناس
وهم بعض الناس حقيقة وهم في غاية الخسة والدليل على ذلك
ماجا في الحديث كسب الحجام خبيث ولا يخفى ان بعضية ما ذكر من

وهو المعطوف الذي هو الغاية التي هي اخر الشي اي يكون ما بعدها ع ع

حيث كونه جزا من كل ان اريد بالكاف فى فهرنا كم ونافى تهابوننا
وبالناس فى مات الناس واستغنى الناس المجموع من حيث
هو مجموع على حد قولك اكلت السمكة حتى راسها ومن امثلة البعض
الحكمى قول الشاعر يصف حال المتلمس حين فر من عمرو بن هند
وكان قد هجاه ثم رجا اليه مدحه فكتب له صحيفة لعامله بالحيرة
وامره فيها بقتله وختمها واوهمه انه كتب له فيها بصلة فلما دخل
الحيرة فتح المتلمس تلك الصحيفة وفهم ما فيها والقاها فى نهر الحيرة
وفر الى الشام والقى زاده ونعله ليخفف عن راحلته لينجو به من عمرو
فقال القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
لان النعل وان لم يكن بعضا من الصحيفة والزاد الا ان المعنى
القى ما يثقله وهى بعض ذلك لكن فى كونه القى الصحيفة ليخفف
رحله الظاهر انه انما هو باعتبار ما اظهر المتلمس من حاله والا
فهو انما القاها خوف الاطلاع عليها فيقتل واما نسبة هذا البيت
للمتلمس ففيه بعد كبير ومن ثم لم يوجد فى ديوانه ومن امثلة
البعض الحكمى ايضا اعجبتنى الجارية حتى كلامها ولا يقال حتى ولدها
لان الكلام لشدة ملابسته لها كانه بعض منها بخلاف الولد ومن ثم
حسن فيه الاستثنا المتصل دون الولد نحو اعجبتنى الجارية
الا كلامها دون الا ولدها اذ شرط الاستثنا المتصل ان يتناول
ما قبل اداته ما بعدها كما سياتى ثم لا يخفى ان حتى موضوعة

لمطلق

لمطلق القران تقول حفظت القران حتى سورة الفاتحة وان
كانت اول ما حفظت وذكر شيخ المحققين ان من ادعى ان حتى
موضوعة للترتيب اى كابن الحاجب والزمخشرى والمحقق ليس
مراده الترتيب الخارجى بل ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاقوى
الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخس او بالعكس
اى وهو المعبر عنه بالتدريج فلا خلاف والخامس من ذلك ام
قال ابن كيسان ابدلت ميمها من واو وهى قسمان متصلة
ومنقطعة فان اردت معرفة كل منهما فالمتصلة قسمان
اما ان يطلب بها وبالهمزة التعيين وهى المعادلة للهمزة
فى كونها لطلب التعيين اي المشاركة للهمزة فى ذلك وتلك
الهمزة هى الداخلة على احد المستويين فى الحكم فى ظن المتكلم و
الغالب دخولها على مفردين نحو قولك اعندك زيد ام عمرو اذا
كنت عالما بان احدهما عنده ولكن شككت في عينه
ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين احدهما او لا يطلب بها وبالهمزة
التعيين وهى المعادلة للهمزة الدالة على التسوية اي المشاركة
لها فى افادة التسوية وهى الواقعة بعد همزة التسوية
اي الدالة على التسوية ولا تقع ام الا بين جملتين فى تاويل
المفردين اى فى محل المصدر سوا تقدمت على الهمزة كلمة سوا
نحو سوا علي اقام زيد ام عمرو او نحوها نحو ما ابالي وما ادري

على ان حتى للترتيب الذهنى

بعلم المتصل والمنقطع

حينئذ

المغني

وليت شعري ولا يخلعها في ذلك او قال في اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا اكان كذا او كذا وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو انتهى وسميت ام في هذين القسمين متصلة لاتصال ما بين متعاطفيها وعدم الاستغنا باحدهما فتسميتها بذلك لامر خارج عنها وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وهي اي فتسميتها بذلك لامر داخل فيها وهو ثم رجح على الاول وعورض بقصوره لانه لا ياتي الا في ام المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية والاول شامل للنوعين ومن ثم اقتصر عليه في المغني وقد علمت من كلامه انها تسمى في النوعين معادلة لانها تعادل الهمزة في افادة الاستفهام وفي افادة التسوية والمنقطعة غيرها اي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية وهذه المنقطعة لا يفارقها معنى الاضراب اى معنى هو الاضراب ابطاليا او انتقاليا وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية وقد تقتضي مع ذلك اى مع معنى الاضراب استفهاما حقيقيا اي وهو الطلبي وقد لا تقتضيه اي الاستفهام الحقيقي بان لا تقتضي استفهاما اصلا وهو الاضراب المحض

اواستفهاما

190

او استفهاما انكاريا فالاول اى كونها للاضراب لكن الابطالي مع الاستفهام الحقيقي نحو قولك انها لابل ام شا بالمد اى بل اهي شا فالهمزة داخلة على جملة لا على مفرد وذلك اي وبيان ذلك انك رايت اشباحا من بعد فاعتقدت انها ابل فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم علمت بطلان هذا الاعتقاد وحصل لك شك في انها شا ام ظبا مثلا فقلت ام شا اي ام اهي شا بقصد الاضراب عن الاول وابطاله لتبين بطلان اعتقاده واستيناف سوال عن النبا اي اهي شا او غيرها فقد حصل الاضراب اى الابطال مع الاستفهام الحقيقي والثاني اي كونها للاضراب لكن الانتقالي مع عدم الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض كما علمت نحو قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل ولا يقال بل اهل لان الاستفهام لا يدخل على مثله والثالث اي كونها للاضراب لكن الانتقالي مع الاستفهام الانكاري نحو قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله اذ لو جعلت للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى عن ذلك ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا وسميت ام هذه باقسامها الثلاثة منقطعة لانقطاع وعدم اتصال ما بين متعاطفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين اي ليسا في تاويل المفردين او لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة

فقد علمت ان ام المنقطعة لا تدخل الا على جملة مستقلة ولا تدخل الا على المبتدا
ومن ثم قدر المبتدا في قوله ام شا خلافا للشيخ بن مالك حيث تمسك بظاهر
هذا على جواز دخولها على المفرد وبانه سمع ان هناك ابلا ام شا بالنصب
ورد بانه على معنى انه ام ارى شا وقد قال الجمال بن هشام خرق ابن
مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف
المفردات والسادس من ذلك او وتكون لاحد الشيئين وهو
اما ان تقع بعد الطلب او بعد الخبر فاذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير
بين الشيئين او الاباحة لكل منهما فالاولى اي التخيير نحو تزوج
هندا او اختها والثاني اي الاباحة نحو تعلم فقها او نحوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير يمنع الجمع بين الشيئين و
الاباحة لا تمنعه وليس المراد بالاباحة الاباحة الشرعية فقط كما
قد يتوهم من ظاهر المثال بل ما يعم العقلية والعرفية لان الكلام
في معنى او لغة في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وهذه
التفرقة جمع منهم ابن مالك والمعروف عند قدماء النحاة انها
للتخيير بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما ام جاز هذا وفي كلام
المحقق التحقيق ان او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع و
امتناعه بحسب دلالة القراين واذا وقعت او بعد الخبر فهي
للشك والتردد وفي كلام بعض الشيوخ ممن ادركناه هل المراد
بالشك معناه الاصولي او مطلق التردد فيه نظر او التشكيك والابهام

وعلم ان التحقيق ان او لاحد الامرين وان استفاده التخيير او الاباحة من القراين الخارجية

فالاول

فالاول اي الشك نحو قوله تعالى حكاية عن حال اهل الكهف حين
استيقظوا من رقدتهم وقال قايلهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما او
بعض يوم لانهم دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند
غروبها فشكوا هل هو وقت دخولهم او هذا غروب يوم الدخول
والثاني اي الابهام نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين فكل من او الاولى والثانية للابهام اي ان احد الفريقين
منا ومنكم له احد الامرين اي كونه على هدى او في ضلال مبين
والفرق بين الابهام والشك ان الابهام يجامع العلم اي علم
المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم
المتكلم بالحال بخلاف الشك لانه التردد من المتكلم ومع التردد
لا علم وتكون او لاحد الاشيا وهي ايضا بعد الخبر تكون للشك
او الابهام وبعد الطلب تكون للتخيير بين تلك الاشيا او الاباحة
الجمع بينها ولو قدم كما في القطر قوله وتكون لاحد الاشيا على قوله
فاذا وقعت الى اخره لافاد هذا واندفع ما قد يتوهم من المخالفة
بين او التي لاحد الشيئين والتي لاحد الاشيا المشعر بها مخالفة
الصنيع وقد تكون للتخيير والاباحة في تركيب واحد فيجوز
ان تحمل فيه على التخيير او تحمل فيه على الاباحة باعتبارين
مختلفين وذلك التركيب نحو قوله تعالى في كفارة اليمين فكفارته
اطعام عشرة مساكين الاية بالنصب او الرفع وتمامها اي

تلك الاية من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير
رقبة فانه لا يجوز الجمع بين الجميع اى بين جمع هذه الاشيا الثلاثة
على اعتقاد ان الجميع هو الواجب فى الكفارة وبهذا الاعتبار
تكون او محمولة على التخيير لا على الاباحة ويباح الجمع بينها اي
بين تلك الثلاثة اذا لم يعتقد ذلك اي ان جميع تلك الاشيا
الثلاثة هو الواجب فى الكفارة وبهذا الاعتبار تكون او محمولة
على الاباحة لا على التخيير ولعله حاول بهذا الكلام الجواب عن
السوال الذي اورده لجمال ابن هشام فى المغنى وقد مثل الاية
للتخيير باية الكفارة مع امكان الجمع بين خصالها اي يجوز ذلك
وحاصل هذا الجواب الذى ذكره عن السوال انا لا نسلم جواز الجمع
مطلقا بل محل جواز ذلك اذا لم يعتقد وجوب اخراج جميع تلك
الخصال والا لم يجز الجمع بينها فلها حالتان حالة يجوز فيها الجمع
فاو بالنسبة اليها للاباحة وحالة لا يجوز فيها الجمع فاو بالنسبة
اليها للتخيير وفيه ان هذا التفصيل فى جواز الجمع بين خصال
الكفارة مخالف لما تقرر فى كتاب الاصول من ان الامر بواحد
مبهم من اشيا معينة يوجب عند اهل السنة واحدا مبهما
لا بعينه اي القدر المشترك بينها فى ضمن اى معين منها قالوا
وعليه لو فعل المكلف تلك الاشيا كلها وكانت مما يجوز الجمع بينها
وكان اعلا ثوابا كخصال الكفارة فالتحقيق ان المثاب عليه واحد

منها

منها لا بعينه وقيل المثاب عليه اعلاها وعند المعتزلة ان الامر المذكور
يوجب تلك الاشيا كلها لكن يسقط وجوبها بفعل واحد منها لو اقتصر
عليه فالامر عندهم يتعلق بكل واحد منها بخصوصه على وجه الاكتفا
بواحد منها وعليه لو فعلها المكلف كلها والحالة هذه اثيب ثواب فعل
واجبات فانت تراهم مثلوا باية الكفارة لما يجوز فيه الجمع
والاعتقاد الذى ذكره المص لا يتصور من العالم بالحكم المذكور
ومن غير العالم لا اثم فيه فلا معنى لعدم الجواز فى حقه والجواب
عن السوال الذى اورده فى المغنى الموافق لما تقرر فى كتب
الاصول ما اجاب به فى المغنى ~~الموافق لما تقرر فى كتب الاصول ما اجاب~~
~~به فى المغنى~~ من انه لا يتصور الجمع بين خصال الكفارة وتلك الخصال
كفارات اى كل واحد منها كفارة وانما لم يتصور ذلك لما علمت
ان المكلف اذا جمع بين خصال الكفارة كانت الكفارة واحدة منها
لا بعينها وقيل اعلاها عند اهل السنة فتمثيل الاية باية الكفارة
للتخيير واضح ونص عبارة المغنى فى الجواب قلت يمتنع الجمع بين
الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة اي لا يتصور
وقوع ذلك بل يقع واحدة منهن كفارة والثانية قربة مستقلة
خارجة عن ذلك انتهى فان قيل يمكن تصحيح كلام المص بجعل الجواز
فى كلامه بمعنى الاجزا ويوجه عدم الاجزا بفساد النية عند الشافعية
وضمير المص لما نوى مجموع الخصال الثلاثة الكفارة صار كل خصلة

الذي

جز المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا
نظير كلامه يابى ذلك وفي كلام فقهاينا معاشر الشافعية اذا بدا
بالاغلظ كانت او للترتيب وهو التنويع او بالاخف كانت
للتخيير فالاول كما في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله الاية والثاني كما في الاية المذكورة في الكفارة ثم لما فرغ
مما يتعلق بالقسم الاول المشرك في اللفظ والمعنى اخذ في المشرك
في اللفظ فقط فقال والسابع من احرف العطف وهو الاول
من القسم الثاني لكن بتسكين النون وهو موضوعة للاستدراك
وقد تقدم بيانه وانما يعطف بها اي بلكن بثلاثة شروط
الشرط الاول افراد معطوفها و الشرط الثاني ان تسبق بنفي
او نهي و الشرط الثالث ان لا تقترن بالواو وذلك
نحو قولك في النفي ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر
عطفا على صالح لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح ايضا ففي
كلام المحقق كلام النحاة صريح في انه انما يقال جاني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاك دون عمرو كما وقع في المفتاح اي فيكون من
قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاك معا فيكون
من قصر الافراد فلم يقل به احد انتهى ونحو قولك في النهي
لا يقم زيد لكن عمرو لمن توهم نهي عمرو عن القيام ايضا

فعلم

فعلم ان لكن لا تكون للقصر لا قلبا ولا افرادا ولا تعطف الجمل ولا تكون
عاطفة ان وقعت بعد ايجاب او اقترنت بالواو بل ان دخلت
على جملة او وقعت بعد ايجاب او وقعت بعد الواو فهي حرف
ابتدا اي تبتدا بعده الجملة وتستانف والغرض منه افادة مجرد
الاستدراك دون العطف فالاول اي ما دخلت فيه على جملة
كقوله اي زهير بن ابي سلمى بضم السين يمدح الحارث ان ابن
ورقا لا يخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر
فوقايعه مبتدا وتنتظر خبره والبوادر جمع بادرة وهي الحدة
ومثال ما وقعت فيه بعد ايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
ولا يجوز لكن عمرو الا بتقدير انه مبتدا محذوف الخبر للقرينة
وقد سكت عن ذلك المص والثاني اي ما وقعت فيه بعد
الواو كقوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن
رسول الله فرسول خبر لكان المحذوفة وليس معطوفا بالواو　اي ولكن كان رسول الله ع
الداخلة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالايجاب والسلب وزعم ابن الربيع ان لكن حين اقترانها
بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول س والثامن
من حروف العطف وهو الثاني من القسم الثاني بل
خلافا للجزولي حيث قال بل ليست من حروف العطف
فقد قيل لا سلف له في ذلك للاضراب اي التي للاضراب

لا يعطف بها الا بشرطين الشرط الاول افراد معطوفها و
الشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر فالايجاب نحو
قولك قام زيد بل عمرو والامر نحو ليقم زيد بل عمرو
وهي ح لازالة الحكم عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه محتمل
للاتصاف بذلك الحكم وعدمه واثباته لما بعدها وذهب ابن
الحاجب الى ان الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا
وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد التقرير
بعد النفي فالاول كقول الشاعر • وجهك البدر لا بل الشمس لو لم
يقض للشمس كسفة او افول • والثاني كقوله • وما هجرتك
لا بل زادني شغفا • هجر وبعد تراخى لا الى اجل ثم اشار الى
محترز الاول بقوله فان دخلت على جملة فهي ليست للعطف
خلافا لابن مالك بل هي حرف ابتدا اي تبتدأ بعده الجملة وتستانف
وهي حينئذ اما للابطال اي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها
نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالجائي بالحق
لا مجنون به واما للانتقال اي للانتقال عن اسلوب ما قبلها
الى اسلوب اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وفي هذا رد على الشيخ ابن
مالك حيث قال في شرح الكافية ان بل هذه اي الداخلة على
الجملة لا تكون في القران للابطال واجيب من جانبه ان بل

في

في الاية الاولى لا يتعين ان تكون للابطال بل يجوز ان تكون للانتقال
من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف النبي صلى الله عليه وسلم
وسكت المص عن محترز الثاني وهو وقوعها بعد النفي والنهي ومقتضاه
انها لا تكون ح عاطفة نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا
بل عمرا مع انها عاطفة وهي حسن لتقرير حكم ما قبلها واثبات
ضده لما بعدها خلافا للمبرد حيث ادعى انها كالواقعة بعد الايجاب
والامر لا يقال هي وان كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست للاضراب
بل لمجرد العطف والمقسم في كلام المص بل التي للاضراب لانا نقول
المفهوم من كلام الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع انها في الايجاب
والامر ليست للاضراب ايضا بل لمجرد العطف والمفهوم من
جمع الجوامع انها مع المفرد مطلقا اي موجبا او منفيا بعد امر
او نهي للاضراب والعطف معا فكلامه لا يوافق واحدا منهما
وتقسيم الاضراب مع الجملة الى ابطالي وانتقالي يقتضي انه
مع المفرد لا يكون الا ابطاليا ونظر فيه الشهاب ابن قاسم
بانه يجوز اجراء ذلك في المفرد ففي الايجاب ابطالي وفي
النفي انتقالي وهو كما علمت انما ياتي على انها مع المفرد مطلقا
للاضراب وقد علمت ما فيه التاسع من حروف العطف
وهو الثالث من القسم الثاني لا وهي موضوعة للنفي اي
لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قلبا او افرادا او يعطف

كذا ذكره ولم يتعقبه في شيخ الاسلام في حواشي شرح جمع الجوامع المذكور انقسام الاضراب الى ابطالي وانتقالي خاص بالجمل لانه مع المفرد لا يكون [illegible]

بها بشرطين بل بثلاثة الشرط الاول افراد معطوفها والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر او دعا او تخصيص دون
غيرها من انواع الطلب ومنع التخصيص شيخ المحققين ومثل الدعا
النداء والشرط الثالث ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر
فالايجاب نحو قولك جاء زيد لا عمرو ردا على من اعتقد وجود
مجي عمرو دون زيد او اعتقد اشتراكهما في المجي والامر نحو قولك
اضرب زيدا لا عمرا والدعا نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتخصيص
نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي فعلم
ان لا لا تعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث اجاز زيد قايم لا عمرو
قاعد وانها لا تعطف بعد النفي والنهي والاستفهام والعرض
والتمني والترجي وانها لا يعطف بها حيث يصدق احد متعاطفيها
على الاخر نحو جاءني رجل لا زيد لصدق الرجل على زيد كذا
جزم به الشيخ ابو حيان تبعا للسهيلي في نتايج الفكر وتوقف
فيه الشيخ بها الدين السبكي لانه مثل قام رجل وزيد في صحة
التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك
ان اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشي على نفسه تاكيدا
وهو سايغ اذا قصد الاطناب وان اريد به غيره كان
كعطف الشي على غيره ولا كلام فيه قال وعلى ما قالوه من
الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد

وكيف

كذا في عدة نسخ والظاهر انه سقط من قلم الناسخ لفظة بها والاصل ان لا لا تعطف بها

وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وقد
شرطوا في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين كقولنا زيد
كاتب لا شاعر واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد
انتهى ملخصا ورفع هذا التوقف لوالده فاجابه بان من شرط هذا
الشرط بين ان لا لا تدخل الا لتاكيد النفي فلا بد ان يكون الكلام
الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ومفهوم
الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي قيام المراة فاذا قلت
لا امراة دخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم [illegible] كذلك قام زيد
لا عمرو واقام زيد لا عمرو واقام رجل لا زيد [illegible] يقتضي المفهوم
نفي قيام زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتاكيد
النفي بل لتاسيسه وهذا هو السبب في ان احدا من النحاة
لم يذكر في امثلتها ما يكون الاول فيه محتملا ان يندرج فيه الثاني
اي ولا ما يكون الثاني يحتمل ان يندرج الاول فيه ولان العطف
يقتضي المغايرة وهي عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق
احدهما على الاخر ومن ثم جاز شاعر لا كاتب لان الوصف
باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لعدم صدق احدهما على الاخر
لان معنى الكتابة ليس في شي من معنى الشعر وعكسه وانما
صح قام رجل وزيد وجا زيد ورجل مع عدم وجود المغايرة
المذكورة فيه لصدق الرجل على زيد واحتماله انه هو واما قام

بين

لعله واما قام رجل الخ

الناس لا زيد فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم
واخراج زيد كما خطر لي انه يجوز بنا على ان الا من ادوات الاستثنا
ولم ار احدا من النحاة صرح به فاستقر رايي على الامتناع كما امتنع
الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جايزة
فيهما فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما فهو سوا في الامتنا ع
عند ارادة العموم وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تاتي
قرينة على ارادة الخصوص انتهى وقول البها السبكي انه كعطف
الشي على نفسه تاكيدا وهو سايغ ورد بان عطف الشي على
نفسه ممتنع ولذلك امتنع العطف في الفاظ التاكيد المعنوي
لكونه يشبه ذلك كما قدمناه واذا علمت ان هذه الاحرف التسعة
مشتركة في اللفظ الذي هو الاعراب و تعلم انك ان عطفت
انت ايها المخاطب بهذه التسعة على مرفوع رفعت المعطوف
بها موافقة لذلك المرفوع او عطفت بها على منصوب نصبته
اي ذلك المعطوف موافقة لذلك المنصوب او عطفت بها
على مجزوم جزمته اي ذلك المعطوف موافقة لذلك
المجزوم وهذا ذكر تتميما والا فكلامه في المعطوف من الاسما
و علم من ذلك اي من هذا الكلام انه يجوز عطف الاسم
على الاسم رفعا ونصبا وجزما حيث اتحد زمنهما وان — وخفضا وعطف الفعل على الفعل رفعا ونصبا ح
اختلفت صيغتهما و تقول في مثال عطف الاسم على
الاسم

الاسم في الرفع قام زيد وعمرو فعمرو مرفوع بقام بالعطف
على زيد و تقول في مثال عطف الفعل على الفعل في الرفع — وفي النصب رايت زيدا وعمروا فعمروا منصوب برايت بالعطف على زيد او في الخفض مررت بزيد وعمرو فعمرو مخفوض بالبا بالعطف على زيد ح
يقوم ويقعد زيد فيقعد مرفوع بالتجرد بالعطف على
يقوم وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد فيقعد منصوب
بلن بالعطف على يقوم وفي الجزم لم يقم ويقعد زيد
فيقعد مجزوم بلم بالعطف على يقم هذا في متحد الزمان والصيغة
ومثال متحد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة
فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن
دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فيجعل
معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة فعلم انه لا يعطف — ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه ح
ما زمنه مستقبل وصيغته صيغة الماضي على ما زمنه مستقبل
وصيغته صيغة المضارع وعكسه ثم الحكم على الفعل بانه
معطوف فيه تجوز لان المعطوف انما هو الجملة ولكن لما كان
الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب
العطف للفعل كذا قيل وفيه انه لو كان من عطف الجمل
لما ظهر الاعراب في المعطوف ويجوز عطف الفعل على
الاسم المشبه للفعل في المعنى كاسم الفاعل وعكسه لان
اسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل ولان

الفعل كما ان الفعل يؤول
باسم الفاعل اذا حل محله ح

اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل اسم الفاعل فالاول نحو قوله تعالى ان
المصدقين والمصدقات واقرضوا لان المعنى ان الذين صدقوا واقرضوا لان
حق الصلة من حيث هي ان تكون فعلا ومن ثم ذكر المحقق ان التحقيق
ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ
مقدر بالفعل والثاني نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن لان المعنى قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو
صافات حال والاصل في الحال ان يكون اسما ومثال عطف الاسم المذكور
على الفعل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي
فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا على فالق
والرابع من التوابع وبه تتم البدل وهو لغة العوض اى ما قام مقام
غيره لكن في كلام ابن جني البدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض
بدل وليس كل بدل عوضا انتهى واصطلاحا التابع المقصود
بالنسبة اي الحكم الثابت للمتبوع بغير واسطة قال ابن الانباري
والغرض منه الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع والمجاز انتهى
فالتابع جنس اي كالجنس لانه يشمل التوابع كلها والمقصود
فصل اي كالفصل لانه خرج به النعت و عطف البيان
والتاكيد فانها ليست مقصودة بالنسبة بل مكملات للمقصود
بالنسبة فان قيل مقتضى هذا ان المبدل منه غير مقصود بالنسبة
فيخالف ما نقله ابن الهواس عن الجمهور من انه مقصود بها اجيب

بانه

بانه مقصود بها لكن لا بالذات والمقصود بها بالذات انما هو التابع
وهذا هو محمل قولهم المبدل منه في نية الطرح اي ليس مقصودا بالنسبة
بالذات والا فليس المراد ان اعتباره ملغى من كل وجه بل لانه
مقصود لغيره ومن ثم قال شيخ المحققين لا بد في ذكر المبدل منه من
فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو بل يتوقف
عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وبغير واسطة
فصل اخر خرج به عطف النسق اي المعطوف نسقا لانه
وان كان المعطوف نسقا مقصودا بالنسبة اى الحكم الثابت للمتبوع ع
لكن بالواسطة التي هي حرف العطف فالمراد بالواسطة في كلامه
حرف العطف وهذا واضح في المعطوف بحرف مشرك في اللفظ والمعنى
مشرك ح نحو الواو واما المعطوف بحرف في اللفظ فالمعطوف عليه ليس
مقصودا بالنسبة الثابتة للمتبوع بل بنسبة اخرى نحو ما جاءني زيد
بل عمرو او ولكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو او بل عمرو فهو خارج
بقوله المقصود بالنسبة لما علمت وهو اي البدل من حيث هو
اربعة اقسام القسم الاول بدل كل من كل وهو الذي تكون
ذاته عين ذات الاول وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد
توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج ان يكون معه
رابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه نحو الى صراط العزيز الحميد
الله فيمن قرا بالجر فانه بدل من العزيز بدل كل من كل ونحو

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط
الثاني بدل من الاول بدل كل من كل ومسماهما الا ان
هما لعين واحدة واستفيد من المثال المذكور ان
تخالفهما اي البدل والمبدل منه بالصفة وهي هنا في المبدل منه دون
البدل وهي المستقيم والاضافة وهي هنا في المبدل منه وكذا التعريف
لا يضر كما قد يتوهم وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا البدل بالبدل المطابق
نظرا الى ان لفظ كل لا يطلق الا على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع
في اسم الله كما تقدم والقسم الثاني بدل بعض من كل وهو الذي
تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له كالنصف او اكثر
منه كالثلثين خلافا للكسائي حيث ادعى ان البعض لا يقع الا على
ما دون النصف ولا يشترط ان يكون مفهومه بعضا من مفهوم الاول
وهو يفيد ايضا توكيد النسبة وتقريرها لذكرها مرتين ولا بد
ان يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا
به او مقدرا فالاول نحو اكلت الرغيف نصفه او ثلثه وعند
الكسائي لا يسمى هذا بدل بعض لما علمت والثاني نحو ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع
بدل من الناس الصادق بالمستطيع وغيره بناء على ان ال في
الناس للاستغراق لا للعهد بدل بعض من كل والرابط
محذوف اي مقدر تقديره منهم وليس من اسم موصول فاعل

الحج

البدل دون ع

١٩٦

الحج ولا لزم ان يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم فاذا لم يحج
اثموا كلهم وذلك باطل لان فيه تكليف غير المستطيع ان يحج المستطيع
اذ التقدير ولله على الناس ان يحج الذي استطاع منهم ولا اي
وليس من شرطية والجواب محذوف وهو فليحج لدلالة ما تقدم
عليه لانه لا حاجة لدعوى الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه فان
جعلت ال في الناس للعهد وهم المستطيعون كان بدل كل من كل ومن
ثم قال الجمال بن هشام والحق انهما اي بدل البعض وبدل الكل محتملان
في الاية انتهى ثم الحكم على من بانها ليست فاعلا ولا شرطية انما هو
على القول الاصح فيهما ومقابل الاصح يجوز كونها فاعلا وبه
قال ابن السيد اي ويكون معنى تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع
انه يلزم غير المستطيع ان يامر المستطيع بالحج ويجوز كونها شرطية
وبه قال الكسائي واما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من
البعض فقد نقل الشيخ ابو حيان ثبوته وجعل منه لقيته غدوة
يوم الجمعة على ان يوم الجمعة بدل من غدوة ونظر فيه بعضهم
وذكر الجلال السيوطي ان ثبوته هو المختار قال وقد وجدت
له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى اوليك يدخلون الجنة
ولا يظلمون شيا جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة انتهى
ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل
بعض من كل واستشهد له بعضهم بقول القايل رحم الله اعظما

وهو عكس بدل الكل من البعض

دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فابدل طلحة وهي كل من الاعظم
وهي بعض واعترض بانه يجوز ان يكون اراد بالاعظم جملة طلحة
وانما خص الاعظم بالذكر لانها دعامة البدن واصل بنايه وحينئذ
يكون بدل كل من كل والقسم الثالث بدل الاشتمال وهو ما يكون
بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية وهو يفيد
ايضا توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولابد
معه من رابط يربطه بالمبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا به
او مقدرا ايضا فالاول نحو قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال وانما سمي
هذا البدل بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر في المثال
المذكور على البدل وهو قتال اشتماله بطريق الاجمال
لا كاشتمال الظرف على المظروف فانه ليس بلازم ان يكون
اشتمال المبدل منه على البدل من هذه الحيثية كما قد يتوهم من المثال
المذكور بدليل نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله ولا ان يكون البدل
مشتملا على المبدل منه من الحيثية المذكورة نحو سرق زيد ثوبه
فانه ليس بلازم بدليل ما سبق وقولك سرق زيد فرسه
بل اشتماله اي المبدل منه على البدل من حيث كونه مشعرا به
اي معلما به ومتقاضيا اي طالبا له في الجملة بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره اي البدل منتظرة
له

له لكون الحكم اي النسبة اليه لا متناسبه بحسب الظاهر غالبا
وانما تناسب البدل فيجيء هو اي البدل مبينا لما اجمل اولا
كالمثل المذكورة الا ترى ان المسئول عنه في الحقيقة القتال في الشهر
الحرام والنافع علم زيد والمسلوب ماله وبقولنا غالبا لا يرد
ان بدل الاشتمال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة للمبدل منه
حقيقة دون البدل نحو اكلت الجزر ورقه والثاني اي ما الرابط
فيه مقدر نحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من
الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه هذا ونقل
عن ابن جماعة انه نقل في حواشيه علي ابن المص ان المحققين
لعله
على ابن المص
لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا واستفيد من
المثال جواز ابدال النكرة من المعرفة فان المبدل منه معرف
والبدل منكر والقسم الرابع بدل الغلط اي بدل عن اللفظ
الذي ذكر اي سبق اليه اللسان غلطا لا ان ذلك البدل
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم نحو قولك رايت زيدا
الفرس فالفرس بدل من زيد بدل غلط لان زيدا
ذكر غلطا لانك اردت ان تقول ابتداء رايت الفرس
فغلطت اي سبق لسانك الى ذكر زيد فذكرت زيدا عوضا
عن الفرس ثم تبين لك غلطك اي سبق لسانك الى ذكر
زيد فرجعت عن ذكر زيد فابدلت الفرس منه

اي من زيد وهذا القسم لم يذكره اهل المعاني لانه لا يقع في
فصيح الكلام وهم لا يتكلمون الا على الكلمات الفصيحة بخلاف النحاة
فمن عاب على النحاة ذكره غير مصيب فقد علمت ان الغلط مرجعه
اللسان ولم يتعرض المص لبدل النسيان اي الذي ذكر بدلا للفظ
الذي جي به نسيانا ومرجعه الجنان اي القلب وذلك كقولك
وقد تصدقت بدينار ثم نسيت ذلك وظننت انك تصدقت
بدرهم فعند اخبارك بالتصدق بدرهم تذكرت انك انما
تصدقت بدينار فالدينار ذكر بدلا عن اللفظ الذي ذكر نسيانا تصدقت بدرهم دينار
فالمبدل منه وان ذكر عن قصد وروية لكن تبين فساد قصده
قال الجمال بن هشام في شرح القطر وربما اشكل على كثير من
الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وايضاح الفرق ان
الغلط في اللسان والنسيان في الجنان انتهى ولم يتعرض المص
ايضا لبدل البدا الذي يقال له بدل الاضراب اي الانتقال
وذلك كقولك وقد تصدقت بدرهم ودينار ثم بعد اخبارك
بانك تصدقت بدينار تصدقت بدرهم دينار فالمبدل منه بدرهم عن لك وبدا لك ان تخبر بانك تصدقت
مذكور عن قصد وروية ولم يتبين فساده كما تقدم في بدل
النسيان فالفرق بينهما واضح وشرط بدل البدا كما قال شيخ
المحققين ان يرتقي من الادنى الى الاعلى اى كالمثال المذكور وذكر
ان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة وان النوعين الاولين

لا يقعان

بلغ تصحيحه هذا الموضع ...

٢٣

القياس عليها وليس وهي فعل عند الجمهور وقيل بحرفيتها مطلقا
في باب الاستثنا خاصة ولا يكون وهي فعل وخلا وعدا وحاشا وهذه
الثلاثة مترددة بين الفعلية والحرفية كما سياتي في كلامه ولم يحفظ
سيبويه في عدا الفعلية وفي حاشا غير الحرفية وللمستثنى بها اي
بهذه الادوات الثمانية احكام فالمستثنى بالا ينصب وجوبا
اذا كان ما قبلها اي قبل الا تاما موجبا بفتح الجيم نحو قام الناس
الا زيدا فقام فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثنا وزيدا
منصوب بالا بذاتها على الاصح من اقوال ثمانية منها انه بالا
بمعنى استثنى اى لتضمنها هذا المعنى ورده ابن الانباري بخمسة
اوجه منها انه لو كان كذلك لوجب ان لا يجوز في المستثنى الا النصب
مع جواز الرفع والجر في النفي على البدل نحو ما جاني احد الا زيد
وما مررت الا بزيد ومنها انا اذا قلنا استثنى زيدا وهلا قدرتم
امتنع زيد قال وحكى عن ابي علي الفارسي انه كان مع عضد
الدولة في محل خارج البلد فساله عضد الدولة عن المستثنى بما
انتصب فقال ابو علي بالا لان التقدير فيه استثنى زيدا فقال
له عضد الدولة وهلا قدرت امتنع زيد فرفعته فقال ابو علي
اذا ذكرت الجواب الصحيح ان شا الله تعالى ثم قال والصحيح قول رجعا منه
اكثر البصريين ان العامل هو الفعل بتوسط الا لان هذا الفعل
وان كان لازما في الاصل الا انه قوي بالا فتعدى الى المستثنى

ونظيره نصب المفعول معه بالفعل قبله بواسطة الواو نحو استوى الما
والخشبة وعلق بقوله منصوب بالا قوله على الاستثناء هو واجب
النصب لانه مستثنى من كلام تام موجب اذ المراد بالتام ان
يكون المستثنى منه مذكورا في الكلام وقوله قبلها وقع التقييد به
لموافقة الغالب وليس معتبرا في معنى التمام كما سيعلم من كلامه
والمراد بالايجاب اى بكونه موجبا انه لا يتقدمه نفي او شبهه
وهو النهي والاستفهام وهذا الحكم ثابت سوا كان الاستثنا
متصلا ام منقطعا والمراد بالاستثنا المتصل ان يكون المستثنى
بعض المستثنى منه واما قوله ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه ففيه نظر لان نحو جاني بنوك الا ابني زيد منقطع
مع ان المستثنى من جنس المستثنى منه والاستثنا المنقطع
متلبس بخلافه اى بمخالفة المتصل واطلاق الاستثنا عليه
مجاز على الراجح وهو ان لا يكون بعض المستثنى منه واما
قوله ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ففيه نظر
علمته ومن ثم قال شيخ المحققين قد تبين ان المتصل ليس
هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم انتهى ولا بد ان يكون
المستثنى المنقطع بينه [وبين المستثنى منه] مناسبة فلا يقال جا القوم الا
ثعبانا مثلا فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا لان زيدا بعض
القوم والمنقطع نحو قام الخيل الا حمارا لان الحمار ليس بعض

الخيل وفي الاستثنا المتصل اشكال مشهور هو لا يخلوا اما ان يكون
زيد داخلا في القوم او لا فان كان الاول لزم التناقض لان المعنى ح
جا زيد مع القوم ولم يجي وان كان الثاني فهو خلاف اجماعهم
وللناس في الجواب عن هذا الاشكال مذاهب احسنها انه داخل
في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض اى فيقدر ان الاسناد
للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد منه وان كان
الاسناد الى المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكرا واما المستثنى
المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وعن حكمه معا وان
كان ما قبل الا من الكلام كلاما تاما غير موجب بان تقدم
عليه نفي او شبهه كما علمت فانه لا يخلوا اما ان يكون الاستثنا
متصلا او منقطعا فان كان الاستثنا متصلا جاز فيه وهو
الارجح الاتباع للمستثنى منه في اعرابه رفعا ونصبا وجرا
لفظا او محلا وجاز فيه النصب على الاستثنا اتفاقا الحجازيين
والتميميين فالاتباع لفظا نحو ما قام القوم الا زيد بالرفع
على الابدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين ولم
يحتج للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط
هنا لان الا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر
التخالف بين المبدل منه والبدل في كون الاول منفيا
والثاني مثبتا خلافا لثعلب وعلى انه عطف نسق عند

الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثنا
خاصة بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها و نحو
ما قام القوم الا زيدا بالنصب على الاستثنا و الاتباع محلا نحو ما
فيها احد الا زيد بالرفع ولا اله الا الله بالرفع وليس زيد بشي الا شيا سی ء
لا يعبابه بالنصب وان كان الاستثنا منقطعا فان لم يمكن تسلط
العامل على المستثنى وجب النصب على الاستثنا اتفاقا بين
الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا النقص بالنصب
لا غير على الاستثنا اي ما زاد هذا المال لكن نقص ولا يجوز
رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه
اذ لا يقال زاد النقص على معنى ان النقص يزيد المال اي يكثر
بسببه لا على معنى ان النقص زاد في نفسه وكثر لان البدل
على نية تكرار العامل فلابد ان يصح تسلط العامل على البدل
وذهب بعضهم الى النقص بالرفع على الابتدا وخبره محذوف ان ع
والتقدير ما زاد هذا المال لكن النقص شانه وان امكن
تسليط العامل على المستثنى ففيه خلاف بين الحجازيين و
التميميين فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون
النصب على الاستثنا ولا يجيزون فيه الاتباع لانه لا يصح فيه
الابدال حقيقة لان المستثنى ليس بعض المستثنى منه
والتميميون يجوزون فيه الاتباع للمستثنى منه لكن يرجحونه
نحو

نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب على الاستثنا واجبا عند
الحجازيين راجحا عند التميميين ويجوز عندهم الا حمار بالرفع
على انه بدل لصحة تسلط العامل عليه اذ يقال قام حمار ما لم
يتقدم المستثنى على المستثنى منه اي مع تاخيره عن العامل
فيهما اي في الاستثنا المتصل والمنقطع اي والقسم انه
من كلام تام غير موجب فان تقدم المستثنى على المستثنى
منه وجب نصبه على الاستثنا وامتنع اتباعه قولا واحدا
لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته
نحو ما قام الا زيدا القوم وعليه قول كميت بن زيد الاسدي
وما لي الا ال احمد شيعة . وما لي الا مذهب الحق مذهب
و نحو ما قام الا حمارا احد واعرابه اي تطبيق هذا التركيب
على القواعد النحوية ما نافية وقام فعل ماض والا حرف
استثنا وزيدا وحمارا نصبا يحتمل ان يكون فعلا وان يكون
مصدرا على الاستثنا والقوم واحد كل منهما فاعل واحترزنا
بقولنا مادام باقيا على تبعيته عن ما خرج عن التبعية
فانه يجوز ان يتقدم على المتبوع وحينئذ لا يجوز نصبه
على الاستثنا بل يعرب بحسب العوامل وذلك في مثل
ما مررت بمثلك احد بالجر فان المتبوع وهو احد اخر عن
تابعه وهو مثلك وصار تابعا له على انه بدل منه بدل كل من كل

وبذلك يوجه قولهم اي العرب على ما حكاه يونس مالي الا ابوك
ناصر برفع المستثنى وهو ابوك الذي لو كان منصوبا لكان
مستثنى مع تقدمه على المستثنى منه الذي هو ناصر اي الذي
لو نصب لفظ الاب لكان هو مستثنى منه وانما وجب الرفع
للفظ الاب لانه لم يبق على بل صار متبوعا وصار متبوعه تبعيته ع
وهو ناصر تابعا وحينئذ يكون اعرابه بالمعنى المتقدم
ما نافيه تميميه بناء على انه لا يجوز تقدم خبر الحجازية ولو ظرفا
على الاسم لا يقال ولا تنتقض النفي لانا نقول ذلك نفي
خبرها ولي خبر مقدم والا حرف استثناء ملغى لكون الاستثناء
مفرغا وابوك مبتدأ موخر ومضاف اليه وناصر بدل او عطف
بيان من ابوك بدل كل من كل لان ناصرا وان كان عاما في
سياق النفي لكنه اريد به خاص فصح ابداله لان الاعم لا
يبدل من الاخص ولا يجوز تقديم المستثنى على جزئي الكلام
جميعا اي كل على كل من المستثنى منه والعامل نحو الا زيدا
ما قام احد وان كان ما قبل الا من الكلام كلاما غير تام بان
لم يذكر فيه المستثنى منه وغير موجب بان تقدمه نفي او
شبهه كما تقدم كان ما بعد الا على حسب ما يقتضيه ما قبلها
من العوامل ويسمى هذا الاستثناء استثناء مفرغا لان
ما قبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها فان كان ما قبل

الا

الا يحتاج الى مرفوع لاقتضائه الرفع رفعنا ما بعد الا وقلنا
ما قام الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية بقام لاقتضائه
الرفع والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل
من ذلك المحذوف والتقدير في المثال المذكور ما قام احد الا زيد
لحذفوا المستثنى منه واشتغلوا العامل بالمستثنى وان كان ما قبل
الا يحتاج الى منصوب لاقتضائه النصب نصبنا ما بعد
الا وقلنا ما رايت الا زيدا فزيدا منصوب على المفعولية
برايت والاصل ما رايت احدا الا زيدا وان كان ما
كان ما قبل الا يحتاج الى مخفوض لاقتضائه الخفض
خفضنا ما بعد الا وقلنا ما مررت الا بزيد فزيد مخفوض بالبا
المتعلقة بمر والاصل ما مررت باحد الا بزيد فان قيل لم ترك
المص القسم الرابع وهو الموجب غير التام نحو قام الا زيد
اجيب بان هذا القسم غير جائز عندهم لانه لا يستقيم في
الاغلب لان معنى هذا التركيب قام جميع الناس الا زيدا وهو
بعيد فلذلك ترك في كلامهم ومن غير الغالب استقامته نحو
قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام
الا اليوم المعين هذا المتقدم كله حكم المستثنى بالا واما
حكم المستثنى بغير وسوى بلغاتها الاربع فهو الجر لان
المستثنى بهما مجرور دائما بهما وقوله بالاضافة ضعيف

وحكم لغير وسوى بما اى بالحكم الذى حكمنا به للاسم الواقع بعد
الا من وجوب النصب على الاستثنا مع التمام والايجاب مطلقا
متصلا او منقطعا نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد
وقام القوم غير حمار وسوى حمار بنصب غير لفظا وسوى
تقديرا ويجوز فى المعطوف على هذا المستثنى الجر مراعاة
للفظ والنصب مراعاة للمعنى تقول قام القوم غير زيد
وعمرو وعمرا ومن جواز الوجهين وهما النصب على الاستثنا
والاتباع للمستثنى منه اتفاقا بين الحجازيين والتميميين وذلك اذا
كان الكلام تاما غير موجب وقد اشار الى ذلك بقوله مع النفى اى
او شبهه والتمام وكان الاستثنا متصلا نحو ما قام القوم غير
وسوى زيد برفع غير وسوى على الاتباع ونصبهما على الاستثنا
فان كان منقطعا والحالة هذه فان لم يمكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب على الاستثنا اتفاقا بين الحجازيين والتميميين
نحو ما زاد هذا المال غير وسوى النقص وان امكن تسليط
العامل على المستثنى وجب نصبه على الاستثنا عند الحجازيين
وجاز فيه عند التميميين الاتباع برجوحية نحو ما قام القوم
غير وسوى حمار بالرفع والنصب لغير وسوى ما لم يتقدم
المستثنى على المستثنى منه باقيا على تبعيته والا وجب النصب
على الاستثنا وامتنع الاتباع اتفاقا نحو ما قام غير وسوى

زيد

زيد القوم وما قام غير وسوى حمار القوم ومن الاجرا على حسب
ما يقتضيه العوامل مع النفى اى او شبهه وعدم التمام وهو
الاستثنا المفرغ نحو ما قام غير زيد وسوى زيد برفع غير
لفظا وسوى تقديرا على الفاعلية لاقتضا العامل ذلك وما
رايت غير زيد وسوى زيد بنصب غير لفظا وسوى تقديرا
على المفعولية لاقتضا العامل ذلك واما حكم المستثنى بليس
ولا يكون فهو النصب وجوبا وهو المراد بقوله واجب النصب
لكونه خبرهما ولا يكون الا متصلا ولا يكون مفرغا واسمها
ضمير مستتر فيهما وجوبا عايد على اسم الفاعل او اسم المفعول
المفهوم من الفعل وشبهه السابق عند سيبويه او البعض
المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او على المصدر
المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين نحو قاموا ليس
زيدا ولا يكون اى هو اى القايم زيدا والتقدير فى نحو ضربوا
ليس زيدا ولا يكون زيدا ليس هو اى المضروب زيدا
او ليس هو او لا يكون هو اى بعضهم زيدا على الثانى او ليس
هو ولا يكون هو اى قيامهم قيام زيد على الثالث فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا يخفى ان جملة ليس
ولا يكون يجوز ان يكونا فى موضع نصب على الحال وان تكون
مستانفة ولا يخفى ان فيما قاله سيبويه والكوفيون

وما مررت بقوم زيد ... بجر غير وسوى بالباء

زيدا والتقدير فى ذلك على الاول ليس هو زيدا ولا يكون هو

قصورا لانه لا يشمل نحو القوم اخوتك ليس او لا يكون زيدا لانه
لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه واما حكم المستثنى بخلا وعدا
وحاشا فاما النصب واما الجر وقد اشار الى الاول بقوله
يجوز نصبه على المفعولية وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا
وفي تفسيره الخلاف السابق في اسم ليس ولا يكون ولا يجوز
نصبه الا ان قدرتها افعالا بتضمين خلا معنى جاوز والا
فهو قاصر لانه يقال خلت الدار فلا ينصب المفعول به بنفسه
والى الثاني اشار بقوله ويجوز جره بها ولا يجوز جره
بها الا ان قدرتها حروفا جارة للمستثنى المذكور نحو قام
القوم خلا زيدا وزيد وعدا زيدا وزيد وحاشا زيدا
وزيد بنصب زيد وجره في الامثلة المذكورة والجر
بالاولين قليل وبالثالث كثير وقد تتعين هذه الكلمات
الثلاث للفعلية وح يتعين نصب المستثنى بها ويمتنع
جره وذلك اذا اقترن بها ما المصدرية والى ذلك اشار
رحمه الله بقوله ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا
اي وحاشا وان كان اقترانها بما المصدرية قليلا ومن ثم
اقتصر على خلا وعدا اي محل جواز الوجهين ما لم تتقدم
ما المصدرية على خلا وعدا فان تقدمت عليهما وجب
النصب وامتنع الجر ومثلهما حاشا كما علمت لتعين

الفعلية

الفعلية وانتفا الحرفية ح باقتران ما المصدرية لان ما المصدرية
مختصة بالافعال اي لا تتصل الا بالافعال نحو قاموا ما خلا زيدا وما
عدا عمرا وما حاشا بكرا وفيه ان هذه الافعال جامدة لوقوعها موقع الحرف
وهو الا وما المصدرية لا تدخل على جامد كما في التسهيل فان لم تكن
ما مصدرية بان كانت زايدة لم تتعين هذه الكلمات للفعلية وحينئذ
يجوز الوجهان والى ذلك اشار بقوله ما لم يحكم بزيادة ما فان حكم
بزيادتها فانه يجوز الجر ح على تقدير الحرفية لانتفا تعين الفعلية
بعدم تقدم ما المصدرية ومن اجاز زيادة ما الجرمي وحكى عن العرب
ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر على زيادة ما ونازعه في المغني بانه
ان ادعى زيادتها قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو
فبما رحمة عما قليل وان ادعى ان ذلك سماعي فهو من الشذوذ بحيث
يحفظ ولا يقاس عليه وممن صرح بقلة اقتران حاشا بما المصدرية
ابن مالك في التسهيل فقال وربما قيل ما حاشا وعليه قول القايل
رايت الناس ما حاشا قريشا وبه يرد على من انكر اقترانها
بما وبنى عليه انها حرف جر لا غير وممن انكر ذلك س ولم
يحفظ فيها الا الحرفية كما قدمناه عنه وتبعه على ذلك البصريون
الا المبرد فانه وافق الكوفيين على انها تكون فعلا ومما استدلوا
به ان الجار والمجرور يتعلق بها في قولهم حاشا لله ورد بان
اللام زايدة لا تتعلق بشي وكلام ابن الانباري ان عدم اقترانها

وعدم

بما قدر متفق عليه بين البصريين والكوفيين لانه لم يذكر ذلك
في ادلتهم على الفعلية الحادي عشر منها اسم لا العاملة عمل ان
وهي لا النافية للجنس اي لصفته نصا لا ظهورا ومن ثم اختصت
بهذا الاسم لان العاملة عمل ليس وان نفت الجنس ايضا في بعض
الاحيان نحو قوله تعزى فلا شي على الارض باقيا ولا وزر مما قضى
الله واقيا لكن تنفيه ظاهرا لا نصا ومن ثم اشتهرت بالنافية
للوحدة فالنفي في العاملة عمل ان امكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة
كما تقدم وان كان حق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة
ما كانت لان البراءة هي النفي واطلاق التبرئة عليها من باب
زيد عدل ولا يكون اسم المذكورة اي النافية للجنس نصا الا نكرة
ولا يكون الا منصوبا لفظا او محلا فيكون منصوبا لفظا اذا كان
مضافا نحو لا غلام سفر حاضر فلا نافية للجنس اي لصفته وهو
الحضور فلا نافية للجنس اي لصفته وهو الحضور عن الغلام لا نفي
الغلام نفسه وغلام من غلام سفر اسمها منصوب بها لفظا لانه
مضاف وحاضر خبرها مرفوع بها او لم يكن مضافا لكن كان شبيها
بالمضاف في اصل العمل فيما بعده وان كان عملهما مختلفا وهو اي
الشبيه بالمضاف ما اتصل به شي من تمام معناه وكان ذلك
الشي الذي هو المعمول نحو لا قبيحا فعله حاضر فقبيحا صفة مشبهة
اسم لا منصوب بها لفظا لانه شبيه بالمضاف وفعله فاعلها

وحاضر

مرفوعا

اي من غلام مرفوعا مع كان ... و

وحاضر خبرها مرفوع بها او منصوبا بكان نحو لا طالعا جبلا مقيم
فطالعا اسم لا منصوب بها لفظا لانه شبيه بالمضاف وهو اسم فاعل
وفاعله ضمير مستتر فيه وجبلا مفعول به ومقيم خبرها او مخفوضا
كان ذلك المعمول بخافض يتعلق بمخفوضه به اي باسم لا نحو لا مارا
بزيد عندنا فمارا اسم فاعل وهو اسم لا منصوب بها لفظا لانه
شبيه بالمضاف وبزيد متعلق به اي بمار وفي كونه عاملا الجر
بواسطة الحرف نظر وعندنا خبرها ومثل الشبيه بالمضاف
وهو ما اتصل به شي من تمام معناه وكان ذلك الشي غير معمول
له كالمعطوف نسقا نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا لان المعطوف
عليه ليس عاملا في المعطوف وكالمنعوت بجملة نحو لا عظيما يرجى
لكل عظيم غير الله او بشبه الجملة نحو لا حليما عندك او في
الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وليس منه كما لا
يخفى وصف المعرفة بالجملة كما في يا عظيما يرجى فان لم يجعل
ما ذكر نعتا بل جعل حالا من فاعل عظيما او حليما كان من
الشبيه بالمضاف لا من الملحق به لكن سياتي في باب النداء
اعتبار النعت بالجملة او شبهها بعد النداء فيكون مبنيا نحو
يا عظيم يرجى لكل عظيم فهل يقال بمثله هنا فيقدر النعت بذلك
بعد بناء الاسم مع لا فيجوز لا عظيم يرجى او عندك او في الدار
لا يبعد نعم بل هو اولى من ذلك لسلامة هذا من وصف المعرفة

قف على توجيه لا مانع لما اعطيت

بالجملة وح يتخرج الحديث وهو لا مانع لما اعطيت بترك التنوين
بتقدير تعلق هذا الجار والمجرور بمانع بعد تركيبه مع لا ولا يحتاج
التخريج البغداديين له بانه منصوب ترك تنوينه اجراء له مجرى
المضاف ولا التخريج على قول البصريين ان هذا الجار والمجرور
متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت فان

القطاع المحذوف

لم يكن اسم لا مضافا ولا شبيها به بل كان اسم لا مفردا اى غير
مضاف ولا شبيه اي المضاف ولا الملحق به فانه لا يكون منصوبا
لفظا بل محلا فيبنى على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى على الفتح
اى الفتحة في نحو لا رجل ولا رجال لانهما ينصبان بالفتحة لو اعربا
ويبنى على نايب الفتحة اي اليا في التثنية اى المثنى وفي جمع
المذكر السالم فالاول اى المثنى نحو لا رجلين والثاني اى جمع المذكر
السالم نحو لا زيدين بكسر الدال لانهما ينصبان باليا لو اعربا نيابة
عن الفتحة كما علمت لا يقال زيدين مفرده زيد وهو علم وقد
ذكرت ان اسم لا لا يكون الا نكرة لانا نقول قدمنا ان العلم اذا اريد
جمعه هذا الجمع ينوى تنكيره فالجمع نكرة ويبنى على نايب الفتحة ايضا
اى الكسر اي الكسرة في الجمع بالالف والتا نحو لا مسلمات بالكسر
من غير تنوين لانه اي الجمع المذكور ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة
لو اعرب كما علم وقد يفتح اى يبنى على الفتح جوازا بناء على الاصل
المرفوض اجرا للباب على وتيرة اى طريقة واحدة ويكون

المراد

المراد بما ينصب به ما حقه ان ينصب به وذلك عند ابي عثمان
المازني دون غيره من البصريين فقد قال ابن جني لم يجز
اصحابنا اى البصريون الفتح الا شيا قاسه ابو عثمان والصواب
الكسر من غير تنوين والبنا على الفتح جري في الاوضح وفي سبك
المنظوم للشيخ ابن مالك انه يبنى على الكسر مع التنوين قال
فان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البنا اي ليس
تنوينه للصرف بل للمقابلة والمنافي للبنا الاول دون الثاني
وقيل يتعين بناوه على الفتح للخفة لان الحركة ليست للاسم
فقط بل للمجموع المركب وهو لا والاسم ورجحه في المغني وفي كلام
البدر الدماميني الحق ان الوجهين ثابتان عن العرب
مع ارجحية الفتح بنقل الثقاة فلا وجه بعد ذلك للاختلاف
ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا
انتهى واختلف الناس في علة بنا اسم لا فقيل وهو الارجح
هي تضمينه معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل في الدار
مثلا بمنزلة قولك لا من رجل في الدار ومن ثم صرح بها في
قول القايل وقال الا لا من سبيل الى هند وقيل هي لتركيبه
مع لا اي وتقدم ان علة بنا المركب كخمسة عشر تضمنه معنى
حرف العطف الثاني عشر منها المنادى بفتح الدال وهو المطلوب
اقباله اي توجهه ولو بقلبه ولو حكما بحرف مخصوص وهي يا

انتهى وعلم جواز الوجهين اي البناء على الكسر من غير تنوين

وهي ام الادوات واى وبه الغز الحريرى في قوله وما العامل الذى
يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله فان يا اخره متصل
باوله ومعكوسه وهو اى يعمل عمله كما علمت وايا وهيا وآ مخرج
بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو يا محراه فانه ليس مطلوبا اقباله
وفي كلام شيخ المحققين المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا
قلت يا محراه كانك تقول تعال فانا اليك كذا قال ودخل تعوّلنا مشتاق ع
ولو حكما نحو يا سما ويا ارض ويا الله ونحو يا زيد لا تقبل وخرج
بحرف مخصوص نحو قولك اطلب اقبال زيد فزيد ليس منادى
اصطلاحا وانما ينصب اى المنادى اى يكون منصوبا لفظا
اذا كان مضافا نحو يا عبد الله او كان شبيها بالمضاف في اصل
العمل فيما بعده وهو ما عمل فيما بعده اما الرفع نحو يا حسنا وجهه
فحسنا صفة مشبهة ووجهه فاعله او اما النصب نحو يا طالعا
جبلا فطالعا اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر وجبلا مفعوله
او اما الجر بخافض يتعلق به نحو يا رفيقا بالعباد فرفيقا من
امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل للمبالغة وفي كون
رفيقا عاملا الجر بواسطة الحرف نظر كما تقدم في اسم لا
وتقدم ان المتعلق انما هو المخفوض او كان نكرة غير مقصودة
اى اريد بها غير معين نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
ونحو قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه لان الاعمى

على ان التعلق في الجار والمجرور انما هو للمجرور [illegible]

والواعظ

والواعظ لا يقصدان رجلا بعينه اى شانهما وظاهر حالهما
ذلك فان كان المنادى مفردا اى ليس مضافا ولا شبيهه
اي شبيه المضاف ولا نكرة غير مقصودة فانه لا يكون منصوبا
لفظا بل محلا فيبنى على ما يرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم
اى الضمة في نحو يا زيد ويا رجال ويا هندات لانه اي زيدا
ونحوه مما ذكر يرفع بالضم اي الضمة لو اعرب كما علم ويبنى
على الالف في المثنى نيابة عن الضمة نحو يا زيدان لانه يرفع
بالالف نيابة عن الضمة لو اعرب ويبنى على الواو نيابة
عن الضمة في جمع المذكر السالم نحو يا زيدون لانه يرفع بالواو
نيابة عن الضمة لو اعرب كما علم وان كان نكرة مقصودة
اي اريد بها معين فانه يبنى على الضم اى الضمة من غير تنوين
نحو يا رجل لمعين اجرالها اي النكرة المقصودة مجرى العلم
في افادة التعيين وعلة بنا المنادى المذكور شبهه للحرف في
المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي
هي كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
ككاف ذلك ثم لا يخفى ان محل وجوب بنا النكرة المقصودة
على الضم ما لم توصف تلك النكرة المقصودة بجملة او شبهها
فان وصفت بجملة او شبهها وهو الظرف جاز فيها النصب
والضم ويترجح نصبها على ضمها لان النعت بما ذكر من تمام

المنعوت وان لم يكن عاملا فيه فان المنعوت ليس عاملا في
النعت فالحقت تلك النكرة لكونها غير عاملة فيما بعدها
بالشبيه بالمضاف في كونه عاملا فيما بعده بجامع ان ما اتصل
بها من تمامها فالمنادى المنصوب اما مضاف او شبيه به
او شبيه بذلك الشبيه وهو الملحق بالشبيه بالمضاف كما في تقدم
اسم لا الا ان هذا الثالث يجوز فيه مع النصب الضم فالموصوف
بجملة نحو قولهم في نداء البارى يا عظيما يرجى لكل عظيم وعظيم
في امثلة المبالغة كريمة فجملة يرجى في موضع نصب نعتا
لعظيما قبل ندائه فهو من ندا الموصوف هذا قول الشيخ ابن مالك
وقول الجمال ابن هشام الانصاري احترازا عن المختصر او يرجى
جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وهو هنا عظيما وعليه
فهي اي هذه النكرة المقصودة من امثلة الشبيه بالمضاف
لا من الملحق به لان ما اتصل بها معمول لها هذا توجيه النصب
الذي هو الراجح واما توجيه الضم الذي هو المرجوح وهو يا عظيم
يرجى لكل عظيم فلان جملة يرجى نعت لعظيم لكن نعت بها
بعد ندائه لا قبله فهو من وصف المنادى لا من ندا الموصوف
اي اعتبر الوصف بها بعد الندا ووجه مرجوحيته انه يلزم
عليه نعت المعرفة بالجملة لانه نكرة مقصودة مع ان الجمل بعد

المعارف

المعارف احوال لا صفات كما سياتي وفيه ان هذا اي وصف المعرفة
بالجملة لازم للشيخ ابن مالك ويقال في شبيه الجملة بما قيل به
في الجملة نحو قولك لمعين يا عظيما عند الناس او في الناس
او يا عظيم عند الناس او في الناس الثالث عشر منها خبر كاد
وخبر اخواتها اي نظايرها اعلم يا من يتاتى منه العلم
وفقك الله تقدم بيان التوفيق ان كاد واخواتها اي نظايرها
تسمى افعال المقاربة وهي اي هذه التسمية من باب تسمية
الكل اي المجموع اي افعال المقاربة وافعال الرجا وافعال الشروع
باسم جزئه اي باسم بعض ذلك المجموع الذي هو افعال
المقاربة فهو من باب التغليب لا من باب تسمية الكل باسم جزئه لان تسمية الكل باسم جزئه
جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية
المركب من كلمتين فاكثر كلمة وحقيقة الحال انها اي افعال
هذا الباب كما علمت ثلاثة اقسام القسم الاول ما وضع للدلالة
اي لاجل الدلالة على قرب الخبر اي المخبر به اي على قرب حصوله
فالموضوع له القرب لا الدلالة عليه اذ هي امر عارض لذلك
الموضوع له ويقال مثل هذا فيما ياتي بعد وهو اي هذا
القسم افعال ثلاثة احدها كاد وهي اشهر تلك الافعال
ومن ثم بدا بها ومعناها في اصل الوضع قرب ولا تستعمل
بهذا المعنى فلا يقال كاد زيد من الفعل اي قرب منه ولا

تكون الا ناقصة وقد يأتى منها المضارع واسم الفاعل والمصدر
نحو يكاد وكايد وكودا وكيدا بقلب الواو يا وثانيها اى تلك
الافعال الثلاثة كرب بفتح الرا افصح من كسرها وهى فى
الاصل بمعنى قرب وتستعمل بهذا المعنى فيقال كربت الشمس
من الغروب اى قربت منه وهى فى هذا المثال قاصرة تامة
وتاتى ناقصة وجا منها المضارع نحو كرب بالفتح يكرب بالضم
كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب وقيل هو من كرب التامة
ولم يجى منها المصدر وثالثها اى تلك الافعال اوشك وهى فى
الاصل بمعنى اسرع وتستعمل بهذا المعنى فيقال اوشك فلان فى السير
اذا اسرع فيه فتكون تامة وتستعمل ناقصة فكل من كرب واوشك
يستعمل تاما وناقصا بخلاف كاد لانه تستعمل الا ناقصة وقد جا منها
المضارع نحو يوشك وهو اكثر استعمالا من ماضيها وجا منها
اسم الفاعل نحو موشك وحكى المصدر وهو ايشاك والقسم الثانى
ما وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على رجايه اى الخبر اى رجا
المتكلم له وتضمنه معنى الرجا وانه فى الحقيقة يستعمل الاشفاق
وهو بهذا المعنى هو المراد هنا وهو افعال ثلاثة ايضا احدها
حرى بالحا والرا المهملتين وهى بفتح الرا وقد تكسر وتستعمل
تامة وناقصة مستندة الى ان والفعل ولم تتصرف وثانيها
اى تلك الافعال الثلاثة عسى وتستعمل تامة وناقصة مستندة

الى

الى ان والفعل غالبا وتصرفت تصرفا ناقصا وقد جا منها المضارع والفعل
وهو عسى ويعسو والقسم الثالث ما وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على ويعسي ح
الشروع فيه اى فى الخبر اى التلبس باول اجزايه وهو كثير ومنه انشا
وطفق بفتح الفا وكسرها فهو من باب ضرب يضرب او من باب علم
يعلم او فرح يفرح وقد جا منها المضارع والمصدر وهو يطفق
بالكسر طفقا بفتح الفا على ان ماضيه طفق بالفتح ويطفق ولم مالفتح
يجى منه اسم الفاعل وجا منه المصدر وهو من باب فرح وجا على
طفوقا على ان ماضيه طفق بالفتح ايضا لكن من باب قعد لا من
باب ضرب وعلق بكسر اللام وجعل وقد جا منه المضارع وهو
يجعل ولم يجى منه اسم فاعل ولا مصدر واخذ وقام وهلهل
وهب بالتشديد وكلها اى هذه الاقسام الثلاثة تعمل عمل كان ولغوا
وهى رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرها يجب كونه جملة وشذ
مجيئه مفردا بعد كاد وعسى كقوله فابت الى فهم وما كدت آيبا
وكقول الزبا عسى الغوير ابؤسا ولابد ان تكون تلك الجملة
فعلية وشذ مجيئها اسمية بعد جعل فى قوله وقد جعلت قلوص بنى
زهير من الاكوار مرتعها قريب ولابد ان تكون تلك الفعلية
فعلها مضارع وشذ مجيئه ماضيا بعد جعل فى قول ابن عباس
رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل
رسولا ولابد ان يكون ذلك رافعا الضمير الاسم ولا يجوز

ان يرفع السببي لا بعد عسى خاصة كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
على رواية الرفع وذلك الذى استوفى هذه الشروط نحو قولك كاد زيد
يقرا وحيث كانت هذه الافعال مثل كان فيقال فى اعرابها مثل
ما قيل فى اعراب كان واخواتها كاد فعل ماض ناقص وتقدم معنى
النقصان فى الكلام وزيد اسمها مرفوع بها وجملة يقرا فى موضع
نصب خبر كاد وكذا الباقى من هذه الافعال يقال فى اعرابه مثل
ما ذكر بلا فرق نحو كرب القلب من هواه يذوب واوشك زيد
ان يفعل كذا وحرى زيد واخلولق ان يقوم وعسى زيد ان
يزورنا وانشا زيد يتكلم وطفق زيد يفعل كذا وعلق زيد يسمع
وجعل زيد يقول واخذ زيد يتكلم وقام بكر ينشد وهلهل عمرو
وهب زيد يفعل الا ان لهذه الافعال افتراقا من وجه وذلك
فى اقتران الخبر اى خبرها بان المصدرية فانها فى ذلك اى بالنسبة لذلك
اربعة اقسام ما يمتنع اقتران خبره بها وما يجب اقتران خبره بها وما
يغلب اقتران خبره بها وما يقل اقتران خبره بها فيمتنع اقترانه
بها مع افعال الشروع لانها للحال وان للاستقبال وبينهما تناف
ويجب اقترانه بها مع حرى واخلولق من افعال المقاربة ويغلب
اقترانه بها مع عسى التى هى من افعال الرجا وكان القياس الوجوب
ومن ثم قال بعضهم جمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى
ضرورة واوشك التى هى من افعال المقاربة الحاقا لها بعسى وفى

فيقال في صح
على كان في صح

التصريح

التصريح عن الشلوبين ان خبر اوشك لا يغلب اقترانه بان الا
ان جعلت للترجى كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا ويقل
اقترانه بها مع كاد وكرب من افعال المقاربة لان المضارع ظاهر
فى الحال وان تخلصه للاستقبال وبينهما تناف فان قيل الاخبار
بما اقترن بان المصدرية يودى الى الاخبار بالحدث عن الذات
اجيب بانه من باب زيد عدل او فى الكلام مضاف محذوف
يقدر قبل الاسم او قبل الخبر ثم لا يخفى ان فى تصريحه بان خبر
هذه الافعال يجب ان يكون جملة مع قوله بان خبر بعض هذه
الافعال يقترن بان المصدرية نظر ظاهر لان مع اقتران الفعل
بان المصدرية لا جملة فكان الاولى ان يقول يشترط فى خبر هذه
الافعال ان يكون فعلا مضارعا الرابع عشر منها اى المنصوبات
خبر ما الحجازية فان اهل الحجاز اعملوها اما النافية عمل ليس لقوة
شبهها بها فى نفى الحال والدخول على المعارف والنكرات وفى
دخول الباء فى الخبر نحو قوله تعالى ما هذا بشرا فهذا اى ذا اسمها
وبشرا خبرها وانما تعمل اى ما الحجازية هذا العمل اى رفع الاسم
ونصب الخبر الذى هو خلاف القياس لانها من الحروف المشتركة
بين الاسما والافعال كما تقدم بشروط ثلاثة احدها ان لا يقترن
الاسم بان الزايدة وثانيها ان لا ينتقض نفى الخبر بالا وثالثها
ان لا يتقدم الخبر على الاسم ولو ظرفا فان اقترن الاسم بان الزايدة

نحو قولك ما ان زيد ذاهب او انتقض نفي الخبر بالا نحو قوله تعالى وما محمد الا
رسول قد خلت من قبله الرسل او تقدم الخبر على الاسم نحو ما في الدار رجل بطل
العمل في الامثلة الثلاثة ولذلك وجب رفع الجزئين بعدها وانما بطل العمل
في ذلك لانها اي ما انما عملت حملا على ليس وليس لا تزاد بعدها ان فكذا ينبغي
ان لا يعمل ما حمل عليها اذا وردت ان بعده لكن روي العمل مع ان الزايدة في قول
القايل بني غدانة ما ان انتم ذهبا على رواية النصب وخرج على ان
ان نافية موكدة لما لا زايدة وقد تهمل اي ليس اذا انتقض نفي الخبر
اي خبرها بالا نحو ليس الطيب الا المسك بالرفع حملا على ما حيث لا تعمل
عند انتقاض النفي وهو اصل مقيس عليه لانهم قد يحملون الاصل على
الفرع كما يحملون الفرع على الاصل حكى بعضهم قال دخل بعضهم على (وهو عيسى بن عمر)
ابي عمرو ابن العلا فقال له يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك انك تجيزه قال
وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو (انك)
هيهات نمت وادلج الناس ثم قال ابو عمرو لخلف الاحمر وللشخص (وهو اليزيدي) (ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب)
اذهبا امضيا الى ابي مهدية اي الحجازي فلقناه النصب فانه يا باه
قالا فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قايما يصلي فلما قضى صلاته
اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا له جينا لنسالك عن شي من
كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك
ورفعنا فقال اتامراني بالكذب على كبرسني واين الا النصب
قالا ثم جينا الى ابي المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب

لا

الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به
انه ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده الرجل لم يبرح
فاخبرناه بما لحقنا فاخرج الرجل خاتمه من يده ودفعه الى ابي عمرو
وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو ولا يخفى عليك ان هذه القصة
تضمنت ان اهل الحجاز لا يهملون ليس في هذه الحالة ويرضون
النصب والمفهوم من كلام المص ان اهل الحجاز يهملونها في هذه
الحالة ويوافقون بني تميم في الرفع ح ولضعف ما هذه في العمل
حيث عملت بطريق الحمل لا يتصرف فيها فلذلك اشترط الترتيب
في معموليها واجاز الفرا تقديم خبرها مطلقا وابن عصفور
تقديمه اذا كان ظرفا ويعلم من عدم جواز تقديم الخبر على
الاسم عدم جواز تقديم معموله ومن ثم اهملت في قول القايل
وما كل من وافى منى انا عارف بنصب كل على انه مفعول عارف
نعم استثني منه ما اذا كان المعمول ظرفا فلا يضر تقديمه نحو ما
عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسعهم في الظرف وهو
واضح عند من يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا واما عند من يمنعه
فيطلب الفرق بين المعمول والخبر حيث يجوز تقديم الاول دون
الثاني وقد يفرق بان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع
واما بنو تميم فيهملون ما ولا يعملونها مطلقا كما هو القياس
كما علمت ومن ثم قيل على لسانهم

وم‌هفهف الاعطاف قلت له انتسب • فاجاب ما قتل المحب حرام •
اى انا تميمى لاحجازى قال الاصمعى إِنَّما لم تجى فى الشعر الا
على لغة تميم اى ماخلا ابيات قليلة وفى كلام بعضهم ان ما
لم تجى فى القران الا على لغة الحجاز ماخلا وما انت تهدي العمى عن
ضلالتهم على قراءة حمزة فـايدة مما يعمل هذا العمل اى رفع الاسم
ونصب الخبر بطريق الحمل على ليس عند الحجازيين ايضا بالشروط المذكورة
غير الشرط الاول لعدم تاتيه فيها فلا معنى لاشتراطه وفيه
ما تقدم فى الكلام على اسما الستة ويزاد على الشرطين الباقيين
تنكير معموليها لا النافيه للوحدة او للجنس ظهورا واشتهرت بالنافية
للوحدة لكون عملها قليل جدا ولذلك لا تعمل الا فى الشعر خاصة ولم اقف
على مثال للاول فى شعر وتقريبه نحو ان يقال لا رجل فى الدار بالرفع بل
رجلان او رجال فان لم تقل بل رجلان بان قيل لا رجل فى الدار بالرفع
احتمل ان يكون لنفي الجنس وان يكون لنفى الوحدة ويقال فى توكيده
على الاول بل امراة وعلى الثانى بل رجلان او رجال ومن الثانى
اى من نفي الجنس ولابد قول القايل تعز فلا شى على الارض باقيا
فشى اسمها وباقيا خبرها وقد رد على كثير من الناس زعموا ان
لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير وقد رد على
من قال بلزوم حذف خبرها بل هو الغالب ومنه قول جحدرة بن
العيد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لى فراح

اسمها

تنقل ع

اسمها ولى المحذوف خبرها وعن الجزولى بنو تميم لا تلفظ بخبر
لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين وهذا استثنا ظريف لا اعلمه
عن احد وان كان له وجه من اتساعهم فى الظروف ومن النوادر
مجى احد معموليها معرفة كقول المتنبى فلا الحمد مكسوبا ولا المال
باقيا ومما يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على ليس باتفاق من العرب
وهم الحجازيون والتميميون لات وهى لا النافية زيدت عليها
التا لتانيث اللفظ والمبالغة وعند الجمهور من النحاة لم يعملها بل
قال ان جا بعدها مرفوع فهو مبتدا محذوف الخبر او منصوب فهو
معمول لفعل محذوف ولا تعمل الا فى اسم الزمان خاصة ويكثر
عملها فى لفظ الحين ويقل فى غيره كالساعة والاوان ولا يجمع بين
اسمها وخبرها والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص بالنصب ولات الحين حين
بالرفع اى ولات حين مناص حينا ومما يعمل العمل المذكور عند
اهل العالية وهم ما فوق نجد الى ارض تهامة ان النافية واكثر عملها
من النحاة اهل البصرة سمع من اهل العالية ان احد خيرا من
احد الا بالعافية ومن ثم ذكر الشيخ ابن مالك ان عملها نادر
ولا ينافيه قول بعضهم ان عملها اكثر من عمل لا لان مع ندوره
هو اكثر من عمل لا لان عمل لا خاص بالشعر كما علمت الخامس
عشر منها اى المنصوبات التابع للمنصوب وهو اى التابع
اربعة النعت حقيقى او سببى نحو رايت زيدا الفاضل

مناص وقرئ ولات حين مناص ع

وجا زيد القايم ابوه والعطف نسقا او بيانا نحو رايت زيدا
وعمرا ورايت ابا حفص عمر والتوكيد لفظيا او معنويا نحو رايت
زيدا زيدا ورايت زيدا نفسه والبدل باقسامه نحو رايت
زيدا اخاك واكلت الرغيف ثلثه واظهر الله زيدا علمه
وركبت زيدا الفرس فهذه التوابع الاربعة منصوبة وناصبها
ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه
ولذلك اخر السادس عشر منها اى المنصوبات وبه تتم
الفعل المضارع ولا يكون منصوبا لفظا الا اذا دخل عليه
ناصب ولم يتصل باخره شي يوجب بناه كنون النسوه
اى الموضوعة للنسوة وان استعملت في غيرهن او نون
التوكيد ثقيلة او خفيفة والا لم يكن منصوبا لفظا وكان
منصوبا محلا على ما تقدم ونواصبه اى الفعل المضارع المتفق
عليها عند نحاة البلدين اربعة احدها ان بفتح الهمزة
وسكون النون اى المصدرية لتبادرها عند الاطلاق وقيل
لها المصدرية لانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر ومن ثم
تسلط عليها وعلى مدخولها العامل فوقعت مع مدخولها مبتدا في
نحو وان تصوموا خير لكم وخبر المبتدا في نحو الراى ان تفعل كذا
وفاعلا في نحو بدا لى ان اقوم ومجرورا بالحرف نحو عجبت من ان
تفعل ومفعولا به في نحو اردت ان افعل وتقدم بعض ذلك في

ان

ان المفتوحة المشددة وان هذه الساكنة ام الباب ومن ثم بدا بها
وخرج بقولنا المصدرية المخففة من الثقيلة وهي التى فصلت
السين بينها وبين الفعل نحو علم ان سيكون منكم مرضى اي علم
انه اى الشان والحال سيكون منكم مرضى وقد الغز في هذا الحريري بقوله
واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان تجامل فان
السين كما علمت اذا دخلت بين ان والفعل المضارع ارتفع الفعل
بعدها وعزلت عن عملها في النصب وثانيها لن وهو حرف
بسيط لا ابدال فيه وقيل مركب اصله لا ان حذفت الهمزة مع حركتها
تخفيفا والالف لخوف التقا الساكنين وقيل فيه ابدال اصله لا ابد
لت الالف نونا ورد بان المعروف ابدال النون الفا لا العكس
وثالثها اذن وهو حرف بسيط وقيل مركب فقيل اصله اذا ان
نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت تلك الهمزة وقيل اذ ان اصله
لانها تفيد معنى اذ او هو الربط ومعنى ان وهو النصب حذفت
همزة ان مع حركتها تخفيفا ثم الف اذ الخوف التقا الساكنين
وعليها فرسم النون واضح وقال شيخ المحققين الذي يلوح لي ويغلب
على ظني ان اصله اذا حذفت الجملة المضاف هو اليها وعوض
منها التنوين وعليه قيل برسم ذلك التنوين نونا مطلقا وبه قال
المبرد حتى قال المبرد حتى قال اشتهى ان تكوى يد من يكتب اذن
بالالف لانها مثل ان ولن وقيل الفا مطلقا وقيل ان نصبت

يرسم ذلك التنوين الفا والا رسم نونا للفرق بينهما وبين اذا
الظرفية لئلا يقع الالتباس كما رسموا نون التوكيد الخفيفة نونا اذا
حصل لبس بسبب رسمها الفا كما علمت وقيل ان وصلت بالكلام
رسم نونا عملت اولا مثل وعن واذا وقف عليها رسم الفا نحو يلا
ودما وّرابعها كى المصدرية المرادفة عند الاطلاق وما اقتضاه
كلامه من ان هذه الاربعة مجمع عليها عند نحاة البلدين فيه نظر فان
كلا من اذن وكى انما هو ناصب على الاصح عند البصريين لا اتفاقا منهم
ومقابل الاصح عندهم ان الناصب للمضارع بعدها ان مضمرة
لزوما مثال ان المصدرية نحو قوله تعالى ان تقول نفس فان حرف
نصب واستقبال اما انها حرف نصب فواضح لانها تعمل النصب
اي تنصب المضارع لفظا او محلا واما انها حرف استقبال فلانها
تخلص المضارع للاستقبال اى تعين زمان المضارع بعدها للاستقبال
بعد ان كان محتملا له وللحال اما على الاشتراك كما قال المحقق
انه الحق او على الحقيقة والمجاز اى حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
كما قال شيخ المحققين انه الاقوى قال لانه اذا خلا عن القرائن
يحمل على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز قال السيوطى وهو المختار عندى واختاره ايضا
ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولى انتهى ونقول فعل مضارع منصوب لفظا بان المصدرية

مطلب على ان الراجح ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال

باتفاق

باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وربما جزمت
ومنه قول الشاعر تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب وقد تهمل
فيرتفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر ان تقرأن على اسما
ويحكما منى السلام ومثال لن نحو قوله تعالى لن نبرح فلن حرف نفي
ونصب واستقبال اما النفي فلانها عند التجرد عن القرينة
لمجرد نفي الحدث اي تدل على انتفاء حدث المضارع في الزمن
المستقبل ولا تفيد حينئذ توكيده ولا تابيده وحينئذ يكون قولك
لن افعل كذا مساويا لقولك لا افعل كذا واما النصب والاستقبال
فمعلومان مما تقدم قريبا في الكلام على ان المصدرية ونبرح فعل
مضارع منصوب لفظا بلن باتفاق اهل البلدين وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة وربما جزمت المضارع ومنه قول الشاعر
فلن يحل للعينين بعدك منظر وتاتى لن للدعا عند ابن عصفور
تمسكا بقول الشاعر لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود
الجبال ولم يثبته ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال
ان يكون خبرا وفيه بعد لمنافته للسياق وعدم التناسب بين
المعطوف والمعطوف عليه ومثال اذا نحو قولك اذا اكرمك
جوابا لمن قال انا غدا ازورك فاذا حرف جواب دايما اى تقع في
كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا به او مقدرا فالجواب في الحقيقة
هى الجملة التى وقعت اذن فيها ولا تقع في كلام مقتضب ليس

مطلب في ان ان المصدرية قد تجزم المضارع وقد تهمل

مطلب على ان لن تاتي جازمة

جوابا عن شي وليس المراد انها من احرف الجواب كما قد يتوهم فيقال
لو كانت من احرف الجواب لجاز الاقتصار عليها وترك الجملة بعدها كنعم
ولا وهي حرف جزا ايضا لكن غالبا وقيل دايما اي يقصد بما بعدها
المجازاة على فعل ما قبلها كما في المثال فانك قد اجبته وجعلت اكرامك
جزا زيارته وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال لك انا احبك
اذا اصدقك فانه لا يتصور هنا الجزا لان المعنى على الحال والجزا
لا يكون الا في المستقبل او الماضي وصاحب الثقيل تكلف مجي
الجزا في نحو هذا وهي حرف نصب ايضا اي ينصب المضارع
واكرمك فعل مضارع منصوب لفظا باذا على الاصح عند اهل
البصرة وقد علمت ما يقوله ما يقابله وعلامة نصبه فتح الميم
التي هي اخر المضارع ويشترط لنصبها اي لجوازه شروط ثلاثة
احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب وثانيها ان يكون الفعل المضارع
الداخلة عليه بعدها زمنه مستقبلا وثالثها ان يكون ذلك
الفعل متصلا بها بان لا يفصل بينه وبينها فاصل غير القسم فانه
لا يضر فصله منها بالقسم وقد علمت انه مع استيفا هذه الشروط
الثلاثة يجوز اهمالها ورفع المضارع بعدها وهو الاكثر اذا وقعت
بعد الواو او الفا ومن ثم قرا السبعة واذا لا يلبثون خلفك الا
قليلا فاذا لا يوتون الناس نقيرا قال بعضهم وليس في نواصب
الفعل ما يلغى سوى اذا فان لم تستوف اذا الشروط المذكورة

مطلب
انه لا يهمل من نواصب المضارع الا اذا

بان لم

بان لم تكن مصدرة بان وقعت متاخرة نحو اكرمك اذن او وقعت
حشوا اي معتمدا ما بعدها على ما قبلها بان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذا اكرمك واني اذا اكرمك او جزا لشرط قبلها نحو ان تاتني
اذن اكرمك او جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن اكرمك قال شيخ
المحققين ولا يقع المضارع بعدها معتمدا على ما قبلها بالاستقرا في غير هذه
المواضع الثلاثة انتهى او كان الفعل الداخلة عليه زمنه غير مستقبل
بان كان للحال نحو قولك اذن تصدق جوابا لمن قال لك اني احبك
اذا المراد تصديقه في الحال او كان ذلك الفعل غير متصل بها بان
فصل بينهما فاصل غير القسم وغير لا النافية ولو ظرفا او ندا
نحو اذا في الدار او يوم الجمعة او يا زيد اكرمك اهملت وجوبا في
الامثلة الثلاثة اي مثال عدم التصدر ومثال عدم الاستقبال
ومثال القسم ومثال لا النافية وح يجب رفع المضارع بعدها
لضعفها بتاخرها او بوقوعها حشوا او بالفصل بينها وبين معمولها
بغير القسم وانما اغتفر الفصل بالقسم لانه موكد للكلام فلا يعد
فاصلا نحو اذا والله اكرمك بالنصب جوابا لمن قال لك اريد
ان ازورك وقدمنا ان مثل القسم لا النافية وهو ما ذكره الجمال
بن هشام في الشذور والمغني قال نحو قوله اذا لا اهينك جوابا
لمن قال ما تقدم وعلله بان النافي كالجز من المنفي فلا يعد
فاصلا وظاهره ان غير لا من ادوات النفي مثلها في ذلك

معتمدا

الفصل بغير

وفي كلام الشيخ ابي حيان لا يجوز ان يفصل بينهما فيبقى عملها الا بالقسم
ولا النافية خاصة انتهى وفي كلام بعضهم لم يسمع الفصل بشي
من الذا او الظرف فالصحيح منعه ومثال كي نحو قوله تعالى لكيلا
تاسوا فكي حرف مصدري ونصب اما انها مصدرية فلانها تؤول
مع الفعل بعدها بمصدر اى وتقديره في الاية لعدم اسائكم بالمثناة
التحتية لا الفوقية اى حزنكم لان مصدر تاسوا الاسى اي الحزن
لا الاساة ففي القاموس اسيت كرضيت اى حزنت واما انها حرف
نصب فلعملها النصب وعلامة كونها مصدرية تقدم لام التعليل
عليها لفظا او تقديرا ولم تظهر ان بعدها في الصورتين فالاول
كالاية المذكورة والثاني نحو قولك كيلا تاسوا ان قدرت اللام
قبلها وتاسوا فعل مضارع منصوب بكي المصدرية وعلامة نصبه
حذف النون فان ظهرت ان بعدها في الصورتين نحو جئت لكي
او كي ان تكرمني جاز كونها مصدرية وان موكدة لها وجاز
كونها تعليلية موكدة لتلك اللام الملفوظ بها او المقدرة قبلها ويترجح
كونها تعليلية على كونها مصدرية لان ان ام الباب كما علم وما
كان اصلا في باب لا يجعل موكدا لغيره قال الجمال ابن هشام ولان
تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري
هذا وفي كلام شيخ بعض شيوخنا كي بعد اللام بمعنى ان اي
لانها مصدرية فتكون ان بعدها بدلا منها اى لا تاكيدا لها

وخ

وخرج بالمصدرية التعليلية وسياتي الكلام عليها وما جا منصوبا
من الافعال المضارعة ولم يذكر معه شي من هذه النواصب الاربعة
فالناصب له ان مضمرة اما وجوبا واما جوازا وتضمر ان مطلقا
بعد سبعة احرف اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف
وانما خصت ان بالاضمار لانها ام النواصب كما علمت وهم يخصون
الامهات بزيادة الاحكام اظهارا للمزية اما حروف الجر الاربعة
فاحدها لام التعليل ومنها اللام الموكدة ومثلها لام العاقبة وتضمر
ان بعدها جوازا او بعد الثلاثة الباقية وجوبا نحو قوله تعالى لتبين
للناس فتبين فعل مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام
التعليل عند اهل البصرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
ونحو قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
ونحو قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وانما لم تكن اللام في مثل هذا للتعليل لان ال فرعون لم يلتقطوه
ليكون لهم عدوا وحزنا ومحل اضمار ان اذا لم يقترن الفعل
بلا الزايدة او النافية والا وجب اظهار ان وادغامها في لا
نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا يكون للناس وثانيها لام
الجحود اى النفي وفي كلام بعضهم الجحد انكار ما تعرفه لا مطلقا
فنوع من اطلاق الخاص وارادة العام وهي المسبوقة بكون كان ع
ناقص منفي بما او لم نحو ما كان او لم يكن وتضمر ان بعدها وجوبا

فالاول نحو قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم على الغيب والثاني نحو قوله تعالى
لم يكن الله ليغفر لهم فيطلع في الاول ويغفر في الثاني منصوبان بان مضمرة
وجوبا بعد لام الجحود عند اهل البصرة اي ما كان الله مريدا
لاطلاعكم او للغفران لهم فالخبر محذوف متعلق به ذلك المنسبك من
ان ومعمولها وقد جاء الخبر مصرحا به قال الشاعر سموت ولم تكن
اهلا لتسموا وخرج بالكون غيره من اخوات كان واجازه بعضهم
في ذلك نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا قال الشيخ ابو حيان
ولم يسمع فيجب منعه انتهى وخرج بالناقص التام فلا تضمر ان بعد
كان او يكون التامة وخرج بما او لم غيرهما من ادوات النفي
وثالثها حتى الجارة التي بمعنى الى بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها
او بمعنى كي التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها او بمعنى الا
بان لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها او مسببا عنه وتضمر ان
بعدها وجوبا ولا ينصب الفعل بعدها الا اذا كان الفعل زمنه
مستقبلا بالنسبة لما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن
التكلم او لا بان كان ماضيا بالنسبة لزمن التكلم فالاول اي
المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها وبالنسبة لزمن التكلم ايضا
نحو قوله تعالى حتى يتبين لك اي الى ان يتبين فيتبين فعل
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى عند اهل البصرة
ومثل ذلك اسلم حتى تدخل الجنة اي كي تدخل الجنة وقوله

في الثاني ح

واجازه بعضهم في باب ظن نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا ح

ح

في الحديث وكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه او ينصرانه اي الى ان يكون ابواه كذا قال ابن هشام الخضراوي
وقال ابن هشام الانصاري في المغني بعد حكايته ما تقدم ولك
ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى
يكون انتهى والنصب في هذا القسم واجب والثاني اي المستقبل زمنه
بالنسبة لما قبلها الماضي بالنسبة لزمن التكلم نحو قولك سرت
امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا وقت التكلم
الا انه وقت وجود السير كان مستقبلا فحكي بصيغة المضارع
نظرا لذلك لان السامع بواسطة تلك الصيغة كالمعاين لذلك الامر
ومن قوله تعالى وزلزلوا اي ازعجوا بانواع البلاء حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه متى نصر الله فان قول الرسول والذين امنوا
معه كان منقضيا وقت التكلم اي نزول الاية واخبارنا به
الا انه كان وقت الزلزال مستقبلا فحكي بصيغة المضارع
نظرا لذلك لما تقدم والنصب في هذا القسم جائز لا واجب
ومن ثم قرا نافع حتى يقول بالرفع ورابعها كي التعليلية اي التي
هي نص في التعليل وهي التي لم تتقدم عليها اللام لفظا ولا
تقديرا او ظهرت ان او اللام بعدها نحو جئتك كي ان تكرمني
او كي لتكرمني وان لم تتقدم عليها اللام لفظا ولم تظهر ان
ولا اللام بعدها جاز كونها مصدرية وتعليلية باستوا نحو

جيتك كى تكرمنى فان قدرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة
للفعل بنفسها وان لم تتقدم قبلها كانت تعليلية ويكون الفعل
منصوبا بعدها بان مضمرة اضمارا لازما كما فى قوله تعالى كى تقر
عينها اذا لم يذكر قبلها لام العلة فتقر فعل مضارع منصوب بان
مضمرة بعد كى اضمارا لازما فعلم ان كى لها ثلاثة احوال اما ان
تكون مصدرية لاغير واما ان تكون تعليلية لاغير واما ان تكون
محتملة لهما وحينئذ اما ان يترجح كونها تعليلية واما يكون الامران ان ح
فيها على حد سوا ومن التعليلية ما اتصل بها ما الاستفهامية او
المصدرية مجردة من اللام فالاول كقولك فى السوال عن علة الشى
كيمه اى لمه والثانى كقول الشاعر وانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع
اى للضر والنفع ليضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع
وقد تستعمل كى اى هذا اللفظ اسما مختصرا من كيف فيرفع
المضارع بعدها وفى المعنى ويقال فيه اى كيف كى كما يقال فى
سوف سو قال الشاعر كى تجنحون الى سلم واما حروف العطف
الثلاثة اى التى تضمر ان بعدها ايضا اذا اردت معرفتها فالاول
او العاطفة التى تصلح موضعها الى او كى التعليلية او الا ان
واضمار ان بعدها لازم ويصلح لهذه المعانى الثلاثة نحو قولك
لالزمنك او تقضينى حقى اى الى او كى او الا وتكون بمعنى كى
خاصة نحو قولك لارضين الله او يغفر لى اى كى يغفر لى وتكون

لمعنى

لمعنى الا ان خاصة نحو قولك لاقتلن الكافر او يسلم اى الا ان
يسلم وكل من يقضينى ويغفر ويسلم فعل مضارع منصوب
بان مضمرة بعد او اضمارا واجبا وان وما بعدها فى تاويل مصدر
معطوف باو على مصدر ايضا لكن مقدر مفروض لعدم وجود السابك
والتقدير فى المثال الاول ليكونن منى لزوم لك او قضا منك لحقى وفى
المثال الثانى ليكونن منى ارضا لله او غفران منه لى وفى المثال الثا لث
ليكونن منى قتل للكافر او اسلام منه وربما ظهرت ان بعد او فى
الضرورة ومنه قول الشاعر او ان تلوم لحاجة لوامها فان لم يصلح
موضعها شى مما ذكر بان سبقت باسم خالص من التاويل بالفعل
اضمرت ان بعدها جوازا لا وجوبا والاظهار احسن من عدم الاظهار
نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع بان مضمرة جوازا وان
وما بعدها فى تاويل مصدر معطوف باو على ذلك الاسم الخالص
والتقدير الا وحيا او ارسالا وثانيها وثالثها فالسببية اى
العاطفة المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها فى زمان واحد حالة
كونهما واقعتين فى جواب الطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم
الفعل والطلب له انواع اشتهر انها ثمانية ومن ثم قال المصنف فى
الاجوبة الثمانية الاول من تلك الاجوبة الثمانية جواب الامر وسيانى
انه طلب الاعلى من الادنى رتبة الفعل نحو قولك تعالى فاحسن

وواو المعية العاطفة المفيدة
للمعية او مصاحبة ما قبلها لما
بعدها ح

اليك اوواحسن اليك فاحسن اليك فعل مضارع منصوب بان
مضمرة وجوبا بعد الفا التى للسببية والواو التى للمعية فى جواب الامر
وان وما بعدها اسم تاويلا معطوف بتلك الفا والواو على اسم مؤول
فرضا وتقديرا من الكلام السابق والتقدير ليكن منك مجيئ فاحسان
اوواحسان اليك ويقال بمثل ذلك فى جميع ما ياتى والثانى من تلك
الاجوبة جواب النهى وسياتى انه طلب ترك الفعل من الاعلى للادنى
رتبة نحو قولك لا تخاصم زيدا فيغضب اوويغضب فيغضب
فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو
المذكورتين فى جواب النهى والثالث من تلك الاجوبة جواب
التمنى وهو كما تقدم محبته اى ميل النفس الى حصول الشى الغير
الواجب مستحيلا كان وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب حصوله
وتعلقه به اكثر ~~او ممكنا غير مترقب حصوله وتعلقه به~~ قليل ولما
كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شى يطلب حصوله
قيل فى التمنى انه طلب ما لا طمع فيه فى حصوله لاستحالته او ما
فيه اى فى حصوله عسر فلا تترقبه النفس فالاول اى ما لا
طمع فى حصوله نحو قول من هو فى زمن الشيخوخة ليت الشباب
يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب والثانى اى ما فى حصوله
عسر نحو قول منقطع الرجا ليت لى مالا فاحج منه اوواحج
والرابع من تلك الاجوبة جواب الترجى وهو كما تقدم ميل

النفس

النفس الى حصول الشى الممكن غير الواجب حصوله المحبوب
للنفس المترقب حصوله الذى لا وثوق بحصوله ولما كان الغالب ان
من مالت نفسه الى حصول شى يطلب حصوله قيل فى الترجى هو
طلب الامر المحبوب نحو قولك لعلى اراجع الشيخ فيفهمنى اوويفهمنى
والخامس من تلك الاجوبة جواب العرض بفتح العين المهملة وسكون
الرا وبالضاد المعجمة وهو الطلب بلين ورفق اى طلب غير موكد
نحو قولك الا تنزل عندنا فنكرمك اوونكرمك والسادس
من تلك الاجوبة جواب التحضيض بحا مهملة فضادين معجمتين
وهو الطلب بحث وازعاج اى طلبا متوكدا نحو قولك هلا احسنت
اوالا احسنت الى زيد فيشكرك اوويشكرك والسابع من تلك
الاجوبة جواب الاستفهام وهو طلب التفهيم ولو لغير المتكلم
بالاستفهام من المخاطب به ان يحصل مضمون ذلك للمتكلم بالا ستفهام
اولغيره واما قول المص فى تفسير الاستفهام اى طلب الفهم
ففيه مسامحة لانه لما كان الفهم هو المقصود فى الحقيقة عبر
به والا فالمطلوب من المخاطب بالاستفهام كما علمت انما هو
التفهيم لانه هو المقدور له لا تحصيل الفهم لانه غير مقدور له فالاول
اى طلب التفهيم للمتكلم بالاستفهام نحو قولك هل لزيد صديق
فيركن اليه اوويركن اليه والثانى اى طلب التفهيم لغير المتكلم
بالاستفهام نحو قوله تعالى خطابا لسيدنا عيسى صلى الله

عليه وسلم أانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فانه سبحانه
طلب بهذا الكلام اقرار عيسى صلى الله عليه وسلم فى ذلك المشهد
العظيم بانه لم يقل ذلك فيتقرر عند النصارى كذبهم فيما ادعوه
فقد طلب التفهيم لغير المتكلم بالاستفهام فهذا من الاستفهام
الحقيقى كما حققه ابن السبكى الثامن من تلك الاجوبة جواب الدعا
وسياتى ما يعلم منه انه طلب الفعل او عدمه من الادنى للاعلى
رتبة نحو قولك رب وفقنى فاعمل صالحا او واعمل صالحا ونحو قولك
رب لا تواخذنى فافوز او وافوز والدعا من اقسام الامر والنهى
فلو سكت المص عنه لاستغنى عن ذكره وحيث ذكره وفا بالطريقة
المعروفة وهى طريقة جمهور المعتزلة جرى عليها بعض الاصوليين
لغرض التادب وجرى عليها النحاة وجعلوها مذهبا كان المناسب لهم ٤
ان يذكر جواب الالتماس وهو طلب المساوى رتبة الفعل او عدمه
من مساويه وفا بذلك وكان المناسب ايضا ان يذكر جواب الاشفاق
حيث لم يجعل الترجى شاملا له نحو قولك لعل الرقيب ينظر الى
فاهلك او واهلك وقد قدمنا ان الترجى شامل له لان الاشفاق
يرجع الى طلب لام المحبوب وبعد النفى المحض اى الخالص من معنى
الاثبات نحو قولك لا يقضى على زيد فيموت او ويموت فقد انتفى
الموت بسبب انتفا القضا لان بانتفا السبب ينتفى المسبب بخلاف
نحو قولك لم تاتنى فاحسن او واحسن اليك فلا يجب النصب

بل

بل يجوز الرفع لان هذا النفى ليس خالصا من معنى الاثبات بل فيه
معنى الاثبات لانه استفهام تقديرى وبخلاف نحو قولك ما زال تاتينا
فتحدثنا او وتحدثنا اوما تاتينا الا فتحدثنا او وتحدثنا فانه
يجب الرفع ولا يجوز النصب لان فيه نفى النفى فى الاول والثانى فيه
انتقاض النفى بالا قبل الفعل فلو انتقض النفى بالا بعد الفعل لم يوثر
فى وجوب النصب نحو قولك ما تاتينا فتحدثنا الا فى الدار وقد لحق
بالنفى المحض امور مذكورة فى المطولات لا نطيل بذكرها وظاهر
كلامهم ان نصب المضارع بعد فا السببية او واو المعية فى الاجوبة
المذكورة مسموع عن العرب وفى كلام الشيخ ابى حيان ما يخالفه
حيث ذكر انه لم يسمع النصب بعد واو المعية الا بعد اربعة النفى
والامر والنهى وجواب التمنى والباقى من الاجوبة المذكورة بالقياس
عليها وخرج بالفا الفا العاطفة المفيدة للسببية الفا التى لمجرد
العطف المجردة عن السببية فان المضارع يرفع بعدها وجوبا
نحو ما تاتينى فاكرمك بالرفع اما فى الاولى فيكون المضارع
مستانفا مبنيا على مبتدا محذوف اى فانا اكرمك بسبب عدم
اتيانك تقول ذلك اذا كنت كارها لمجيئه فالنفى خاص بما
قبل الفا واما الثانية فلكون المضارع يصير شريكا للاول
فى الرفع والنفى بالعطف اى ما تاتينى فما اكرمك ومن هذا قوله
تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون اى لا يوذن لهم فلا يعتذرون

اى الفا الاستينافية والفا التى لمجرد العطف المجردة عن السببية وفيه ال ع

وكذا منه ولا يقضى عليهم فيموتون على قراة الرفع فيموتون معطوف على
يقضى وليس جوابا اى لا يقضى عليهم فلا يموتون اى انتفى الامران
معًا وكذا ان جعلت الواو لمجرد العطف او للاستيناف لم ينتصب
المضارع بعدها بل يجزم على الاول ويرفع على الثانى نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب بالعطف على تاكل وبرفعه
على الاستيناف وخرج بالطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم
الفعل الطلب بذلك فلا ينصب المضارع فى جوابه بل يجب رفعه
فالطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام او وينام الناس
بالرفع والطلب بالمصدر نحو ضربا زيدا فيهابك او ويهابك بالرفع
والطلب باسم الفعل نحو نزال فنكرمك او ونكرمك بالرفع وقد
علمت من كلام المولف ان ان لا تضمر جوازا بعد شئ مما ذكره الا
بعد لام التعليل ولا يخفى انه يضم الى ذلك ما لم يذكره ثلاثا ناسيا
وهى الواو والفا وثم العاطفات المسبوقة خالص من التاويل باسم
بالفعل فان ان تضمر بعدها جوازا فالاول نحو قول ميسون
زوج معاوية ام ولده يزيد ولبس عباة وتقر عينى والثانى
نحو قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه والثالث نحو قول
الشاعر انى وقتلى سليكا ثم اعقله بنصب المضارع فى ذلك
بان مضمرة جوازا وهى وذلك الفعل فى تاويل اسم معطوف
على ذلك الاسم الخالص من التاويل بالفعل والتقدير فى الاول
ولبس

ولبس عباة وقرة عينى وفى الثانى لولا توقع معتر فارضاى
اياه وفى الثالث انى وقتلى سليكا ثم عقلى اياه وخرج بالخالص
من التاويل بالفعل الاسم المأول بذلك فلا ينتصب المضارع
بعد تلك الواو والفا وثم بل يجب رفعه فالفا نحو قولهم الطاير
فيغضب زيد الذباب برفع يغضب لان الاسم المعطوف
عليه وهو الطاير مأول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى
يطير ومن ثم عطف عليه الفعل ثم لما ذكر نواصب الفعل
المضارع اراد تتميم الفايدة بذكر الجوازم له بقوله وجوازم
الفعل المضارع احد عشر جازما ولا يخفى ان الجزم فى
اللغة القطع لان هذه الجوازم تقطع الحركة وما ناب عنها
وتلك الجوازم قسمان ما اى قسم يجزم فعلا واحدا وما
اى قسم وما يجزم فعلين فالذى يجزم فعلا واحدا اربعة
احرف احدها لم وتجزم المضارع لفظا او محلا فلفظا نحو
لم يلد ولم يولد وربما رفع المضارع بعدها ومنه قول
الشاعر لم يوفون بالجار وهو ضرورة وقيل لغة وربما نصب
المضارع بعدها نحو الم نشرح نقيلها وقيل لا والاصل نشرحن
بنون التوكيد الخفيفة حذفت فبقيت دليلا عليها ورد بان فيه
شذوذا من وجهين احدهما توكيد المنفى بلم الثانى حذف نون
التوكيد لغير وقف ولا ساكنين وثانيها لما بتشديد الميم اختها

على ان المضارع سمع عدم جزمه وسمع نصبه بعد لم

لما الحينية

لما الايجابية

اى اخت لم فى النفى وجزم المضارع والاختصاص به وهى المرادة عند الاطلاق
نحو قوله تعالى لما يأتكم والاكثر على انها مركبة من لم الجازمة وما الزايدة
وقيل بسيطة بخلاف لما الحينية ويقال لها لما الرابطة اى وهى حرف
وجود لوجود على الاصح ومقابله انها اسم من الظروف فقيل بمعنى حين
وقيل بمعنى اذ نحو قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت وبخلاف لما الايجابية
اى التى بمعنى الا نحو قولك اقسمت عليك لما فعلت كذا اى الا فعلت كذا
اى لا اطلب منك الا فعل كذا فانهما اى لما الحينية ولما الايجابية لا يدخلان
على المضارع بل يدخلان على الماضى دون المضارع وتدخل الثانية على
الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراة من شدد الميم وثالثها
لام الامر نحو قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعا نحو قوله
تعالى ليقض علينا ربك ولام التماس كقولك لمساويك رتبة لتفعل
كذا ورابعها لا فى النهى نحو قوله تعالى لا تخف ولا تحزن ولا فى الدعا
نحو قوله تعالى لا تواخذنا ولا فى الالتماس نحو قولك لمساويك لا تفعل
كذا هذا بيان عمل هذه الاحرف واما بيان معانيها اى هذه الاحرف
فلم حرف لنفى اى انتفا حدث الفعل المضارع فى الزمن الماضى مطلقا
اى سوا اتصل ذلك الانتفا بالحال الذى هو زمن التكلم اولا فانه
قد يكون مستمرا متصلا كما تقدم فى المثال وهو لم يلد وقد يكون
منقطعا كما فى قوله تعالى لم يكن شيا مذكورا اى ان المعنى ثم كان شيا
مذكورا ولا يدل على توقع حصول ما بعده ولا يشترط ان يكون زمن

الفعل

الفعل بعده قريبا من الحال فيقال لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما
ولا يحذف مجزومها لقرينة اختيارا فلا تقول فى جواب هل دخلت البلد
قاربتها ولم تريد ادخلها واما قول الشاعر احفظ وديعتك التى
استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اى وان لم تصل فضرورة
وتقترن بان الشرطية نحو فان لم تفعلوا ولما حرف لنفى اى انتفا
حدث الفعل المضارع فى الزمن الماضى لكن متصلا ذلك الانتفا
بالحال الذى هو زمن التكلم ويدل غالبا على ان ما بعده متوقع
حصوله ويشترط ان زمنه قريبا من الحال ولا يقال لما يكن زيد
فى العام الماضى مقيما وقال الشيخ بن مالك انا لا اشترط كون
منفى لما قريبا من الحال ولا يقال لما يكن زيد فى العام الماضى مقيما
بل ذلك هو الغالب انتهى فالمتصل بالحال نحو قوله تعالى لما يذوقوا
عذابى اى الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ومن غير الغالب ان
لا تدل على التوقع كقولهم ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويحذف
مجزومه لقرينة اختيارا فتقول فى جواب هل دخلت البلد
قاربتها ولما تريد ادخلها ولا تقترن بان الشرطية فلا يقال
ان لما قال شيخ المحققين لانه لكونها فاصلة قوية بين العامل
الحرفى ومعموله انتهى فقد علمت مما تقرر ان لم ولما يشتركان
فى الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفى حدثه وقلب زمانه
للمضى وجزمه ومما يشتركان فيه ايضا انه قد يلحقهما همزة الاستفهام

يكون

الظاهر كانه

وقد اشار الى ذلك بقوله وقد تلحقهما همزة الاستفهام اى التقريرى وهو
حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفى ومن ثم قال فيتقرر الكلام معهما
وحينئذ يجاب ببلى دون نعم نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والما
يقم زيدا والحقيقى كقولك لمن قال لم افعل كذا الم تفعله اى احق انتفا
فعلك له فيجاب بنعم او لا واقتران همزة الاستفهام بلم اكثر من اقترانها
بلما وعلمت مما تقرر ايضا انهما يتخالفان فى ان النفى بلم لا يجب ان يكون
مستمرا الى زمن التكلم بخلاف النفى بلما فيقال لم يقم زيد ثم قام ولا
يقال لما يقم زيد ثم قام للتناقض وان لم لا ايذان لها بتوقع حصول
ما بعدها بخلاف لما فانها تؤذن بذلك كثيرا وان لم لا يشترط ان يكون
زمن ما بعدها قريبا من الحال بخلاف لما وان مجزوم لم لا يحذف اختيارا
لقرينة بخلاف لما ولام الامر والدعا والالتماس كل منها حرف موضوع
لطلب الفعل من الدون فى الاولى ومن الاعلى فى الثانية ومن المساوى
فى الثالثة رتبة وقد تستعمل فى غير الطلب كالخبر نحو فليمدد له الرحمن
مدا والتهديد نحو فمن شا فليؤمن ومن شا فليكفر وقد تحذف هذه
اللام ويبقى معمولها فى ضرورة الشعر خاصة كقول ابى طالب محمد تفد
نفسك كل نفس ولا النهى والدعا والالتماس كل منها حرف موضوع
لطلب الترك من الدون فى الاولى ومن الاعلى فى الثانية ومن
المساوى فى الثالثة رتبة وقد تستعمل فى غير الطلب كالتهديد
وذلك كقولك لولدك لا تطعنى وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح

قبلها

قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة لكنه قليل وفى كلام شيخ المحققين ولا
يبعد ان تجعل لا فى مثل هذا التركيب للنهى فعلم ان الطلب من الاعلى الى
الادنى رتبة امر ان كان الطلب للفعل ونهى ان كان الطلب لعدم الفعل
وان الطلب للفعل ولعدمه من الادنى الى الاعلى رتبة دعا ومن المساوى
رتبة التماس وهذه التفرقة طريقة سلكها جمهور المعتزلة وتبعهم بعض
الاصوليين للمناسب وجرى عليها النحاة كما تقدم والاصح كما فى جمع
الجوامع وغيره ان ذلك يسمى امرا ونهيا هذا ما يتعلق بما يجزم فعلا
واحدا واما الذى يجزم فعلين فهو قسمان حرف واسم فالحرف قسمان
متفق على حرفيته ومختلف فيها فالحرف المتفق على حرفيته ان بكسر الهمزة
وسكون النون الشرطية بقرينة المقام ولانها المرادة عند الاطلاق
مجردة عن ما او مقرونة بها فان حرفيتها باتفاق وهى ام ما يجزم
فعلين ومن ثم قدمها والحرف المختلف فى حرفيته اذما فان حرفيته
انما هى على القول الاصح الذى جرى عليه الجمال بن هشام فى الاوضح
وهى بسيطة وقيل هى اسم وعليه جرى فى القطر وهى مركبة من
اذ الظرفية وما الزائدة الكافة لها عن الاضافة واستدل لاسميتها
بان اذ كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقا الشئ على ما كان عليه
ورد بانه ثبت لها التغير بدخول ما فانها كانت قبل دخول ما للماضى
وصارت بعده للمستقبل فقد تحقق التغير فدل ذلك على انها انسلخت
عن الاسمية بدخول ما كما انسلخت حيث من الفعلية فى حبذا

للفعل لسبق
بعدها فانها على الفعل فعلا
بحيثما فعل وما بعدها
وقال بعضهم ان حين
وهو مذهب سيبويه
فيجعلها وان ذا فاعلها
والاصح انها باقية على
عن التغير وجه
وفيها انه حرف وجه

بتركبها مع ذا ورد بانه لا يلزم من تغير زمان اذ بدخول ما انسلاخها
عن الاسمية بذلك بدليل انه لم تغير زمن المضارع بدخولها عليه
وتصييره ماضيا كما علمت ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمى مضارعا وكذا
ان تغير زمن الفعل الماضي وتصييره مستقبلا بدخولها عليه ولا يخرجه
ذلك عن كونه يسمى ماضيا وهما اى ان واذما موضوعان لمجرد الدلالة
اى لاجل الدلالة على تعليق الجواب على الشرط ولفظ الدلالة ساقط فى بعض
النسخ وسقوطه اوضح لان الدلالة عارضة للوضع وليست
الموضوع لها وقد تجزم ان فعلا واحدا وذلك اذا جى بها فى مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطى نعمة لئيم فقد صرح كثير بان لا جواب لان الخ وقد يحذف
كل من شرطها وجوابها فى الضرورة ومنه قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان لان المعنى قالت بنات العم يا سلمى
اترضين بهذا البعل وان كان فقيرا معدما قالت رضيت به وان
كان فقيرا معدما وخرج بالشرطية النافية والمخففة من الثقيلة
والزايدة فانها لا تجزم والاسم قسمان متفق على اسميته ومختلف فيها
ايضا فالمتفق على اسميته ما عدا مهما والمختلف فى اسميته مهما
والصحيح انها اسم والاسم مطلقا نوعان ظرف وغير ظرف فغير
الظرف خمسة اشيا من بفتح الميم وما ومهما واى وكيفما والظرف ايضا
خمسة اشيا وهو نوعان زمانى ومكانى فالظرف الزمانى شيان

بيانا ان التى لمجرد الوصل والربط لا جزالها وانما تجزم فعلا واحدا

متى

متى وايان والظرف المكانى ثلاثة اشيا اين وانى وحيثما وهى اى ادوات
الشرط تنقسم باعتبار الموضوع له ستة اقسام احدها ما وضع
للدلالة اى لاجل الدلالة على مجرد من يعقل وبهذا المعنى كانت اسما
لانه معنى فى نفسه مستقل بالمفهومية كما فى قولك انسان ثم
ضمن معنى الشرط اى معنى هو الشرط وهو تعليق الجواب على
الشرط اى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها وهذا
معنى فى غيرها غير مستقل بالمفهومية ولذلك بنى كما بنى للشبه
الوضعى وهو من بفتح الميم الشرطية فقد ظهر الفرق بين حرف الشرط
واسمه وربما خفى على بعض الافهام حتى اورد ذلك الامام السبكى
على الجمال بن هشام فقال اجمعوا على اسمية من الشرطية وعلى
حرفية ان الشرطية فكيف تختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية
مع تساويهما فى المفهوم وقد علمت الجواب عنه وقد تستعمل فى غير
العاقل فى مقام التغليب وخرج بالشرطية الاستفهامية والموصولة
والنكرة الناقصة والنكرة التامة فانها لا تجزم والقسم الثالث
ما وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى
الشرطية فلذلك يبنى كما يبنى للشبه الوضعى وهو ما الشرطية
وقد تاتى للعاقل قليلا فيسئل بها عن صفة من يعقل وعن
الحقيقة المجهولة فاذا قيل زيد ما هو كان سوالا عن صفته
فيجاب بعالم مثلا واذا قيل ما هذا كان سوالا عن حقيقته

على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهذا معنى فى الغير غير مستقل بالمفهومية وهو ان واذما كما علمت والقسم الثاني ما وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على

بيانا للفرق بين حرف الشرط واسمه

وما رب العالمين يحتمل ان يكون من الاول والجواب بموسى في قوله

فيجاب بانسان مثلا وقول فرعون لموسى صلى الله عليه وسلم رب
السموات الخ واضح ويحتمل ان يكون من الثانى وحينئذ يكون
الجواب من موسى صلى الله عليه وسلم تنبيها لفرعون على انه تعالى
لا يعرف الا بالصفات لان حقيقته غير معقولة للبشر وخرج بالشرطية
الاستفهامية والموصولة والنكرة الموصوفة والنكرة التامة والزائدة
فانها لا تجزم وما يبنى لتضمن المعنى المذكور فقط وهو مهما
وهى بسيطة على وزن فعلى فحقها ان تكتب باليا وقيل مركبة
من ما الشرطية وما الزائدة فاصلها ماما وابدلوا الفها الاولى
ها كراهة توالى المثلين وانما ابدلت ها لمجانسة الها للالف
والقسم الرابع ما وضع للدلالة فكذلك بنى اى لاجل الدلالة
على الزمان ثم تضمن معنى الشرط فلذلك بنى وهو متى مجردة
عن ما او مقرونة بها وهى للعموم فى الزمان وهذيل تجر بمتى فهى
عندهم حرف جر بمعنى من قال شاعرهم فى وصف السحاب شربن
بما البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وقد تهمل فيرتفع المضارع
بعدها ومنه قول سيدتنا عايشة رضى الله عنها ان ابا بكر رجل
اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وايان بفتح الهمزة
وتشديد اليا وفتح النون وسليم تكسرها وكما تكون مجردة من ما
تكون مقرونة بها وهى للعموم فى الزمان قال ابن جنى وينبغى
ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع اليا الثانية فبقى

ايوان

ايوان فادغمت فى الواو بعد القلب يا فى اليا فهى مركبة والقسم
الخامس ما وضع للدلالة اى لاجل الدلالة على المكان ثم ضمن معنى
الشرط فلذلك بنى وهو بفتح الهمزة وسكون اليا وفتح النون
مجردة عن ما او مقرونة بها وهى للعموم فى المكان وانى بفتح الهمزة والنون
المشددة وبعدها الف مجردة من ما وهى للعموم فى المكان وحيثما ولا
تفارقها ما وهى كافة لها عن الاضافة وهى للعموم فى المكان والقسم
السادس ما هو متردد بين الاقسام الخمسة صوابه الاربعة وهى من
يعقل وما لا يعقل والزمان والمكان وهى اى بفتح الهمزة وتشديد
اليا الشرطية بقرينة المقام مجردة عن ما او مقرونة بها فانها
بحسب ما تضاف اليه من العاقل وغيره من زمان او مكان او غيرها
ثم ضمن معنى الشرط وانما لم يبن لذلك لانه عارض ذلك ملازمتها
للاضافة الى المفرد فهى فى قولهم ايهم يقم اقم معه من باب من اى
للعاقل وفى قولك اى الدواب تركب اركب من باب ما اى لغير العاقل
وفى قولك اى يوم تصم اصم من باب متى اى للزمان وفى قولك اى
مكان تجلس اجلس من باب اين اى للمكان وخرج بالشرطية الموصولة
والاستفهامية فلا تجزمان ولا يخفى ان هذه الاقسام الستة خلت
عن كيفما مع ذكرها فيما يجزم وسيمثل لها امثلة ذلك اى هذه
امثلة ادوات الشرط مطلقا اى الجازمة لفعل واحد او لفعلين
فهذه ترجمة ولا يخفى انه قدم امثلة ما يجزم فعلا واحدا ولعله

ايتح

فعلين

انما ذكر امثلة ذلك هنا ثانيا لبيان كيفية الاعراب فيها فقال مثال لم نحو
قوله تعالى لم تكن امنت من قبل اعرابه لم حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع
وجزم وتكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ومثال لما
نحو قوله تعالى لما يذوقوا عذاب اعرابه لما حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع
وجزم ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون لانه
من الافعال الخمسة وقد علمت انها تجزم بحذف النون ثم ذكر مثال لام
الامر ومثال لام الدعا المذكور بعينه فيما سبق فقال ومثال لام الامر
نحو قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته اعرابه اللام لام الامر وينفق فعل
مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون وذو فاعل وسعته
مضاف اليها ومثال لام الدعا نحو قوله تعالى ليقض علينا ربك واعرابه
اللام لام الدعا ويقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعا وعلامة جزمه
حذف اليا لانه من الافعال المعتلة التي اخرها حرف علة وقد علمت
انها تجزم بحذف اخرها وعلينا جار ومجرور متعلق به اي بيقض وربك
فاعل يقض والكاف مضاف اليها ومثال لا في النهي لا تخف ولا تحزن
فلا حرف نهي وجزم وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة جزمهما
السكون ومثال لا في الدعا نحو قوله تعالى لا تؤاخذنا فلا حرف دعا وجزم
وتؤاخذ فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول به ومثال ان نحو ان
تومنوا وتتقوا يؤتكم فان حرف شرط جازم يجزم فعلين

الاول

الاول فعل الشرط والثاني جواب الشرط وجزاوه كما سياتي وصرح
قال وتومنوا فعل الشرط وهو مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون
لانه من الافعال الخمسة وتتقوا معطوف على تومنوا فهو مجزوم وعلامة
جزمه حذف النون ويوتكم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف اليا لانه من الافعال المعتلة وقد تقترن ان بلا النافية
فيجب قلبها لاما وادغامها في لا فيصير مجموعهما في اللفظ
كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه ان لا تنفروا ان لا تفعلوه فيظن
من لا معرفة له انها الا الاستثنائية وقد ظن ذلك من بعض يدعي
الفضل فقال في ان لا تفعلوه ما هذا الاستثنا امتصل ام منقطع
قال بعضهم وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا الذي تخيلته
متصل بالجهل منقطع عن الفضل ومثال اذما قول الشاعر وانك
اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا فاذما حرف
شرط جازم يجزم فعلين وتات فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه حذف اليا لانه من الافعال المعتلة وتلف بمعنى تجد من
المعنى كذا اذا وجده جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف اليا لانه من الافعال المعتلة ومثال من نحو قوله تعالى
من يعمل سوء يجز به فمن اسم شرط جازم يجزم فعلين محلها
رفع على الابتدا ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على من ويعمل وفاعله ذلك

مطلب يتعلق بخبر اسم الشرط اذا وقع مبتدا وفيه اربعة اقوال

العايد على من فى موضع رفع على الخبرية لمن على الصحيح وانما
توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث
الخبرية ومن ثم لم تفتقر الى ضمير يرجع من الجواب الى اسم الشرط
الذى هو المبتدا قال صلى الله عليه وسلم من ملك ذا رحم محرم
فهو حر فان هو عايد الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك
ذكره الجمال بن هشام وقيل الخبر جواب الشرط لان به تتم الفايدة
ولا شك ان الخبر محط الفايدة ومن ثم ادعى شيخ المحققين
ان جملة جواب الشرط كلام كما سياتى وقد علمت جواب هذا
وهو ان الفايدة انما توقفت على الجواب من حيث التعلق
لا من حيث الخبرية وقيل الخبر هما وقيل لا خبر له وهذه الاقوال
جارية فى كل اسم شرط وقع مبتدا ويجز جواب الشرط
وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الالف ومثال ما نحو قوله
تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم يجزم
فعلين وموضعها نصب على المفعولية للفعل بعدها فهو
اى الفعل عامل فى محلها اى فى محل ما النصب وهى اى ما عاملة
فى لفظه اى الفعل الجزم وعلامة جزمه حذف النون لانه من
الافعال الخمسة ومن خير بيان لما او فى محل نصب نعتا لمصدر
محذوف فالتقدير وما تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه جواب
الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ومثال مهما نحو

قول

قول الشاعر وانك مهما تامرى القلب يفعل فمهما اسم شرط يجزم فعلين
مبتدا محله رفع وجملة تامرى اى تامر مع فاعله الذى هو الضمير
المستتر العايد على مهما خبرها وهو اى تامرى مجزوم بها لانه فعل
الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة ويا
المونثة محذوفة لالتقا الساكنين والقلب مفعول به لفعل الشرط
الذى هو تامر ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه السكون وكسر لموافقة حركة الروى وهو الذى تعزى
اليه القصيدة والشرط وجوابه خبر ان ومثال اى نحو قوله تعالى
ايا ما تدعو فله الاسما الحسنى فاى اسم شرط يجزم فعلين
مفعول فهو منصوب بتدعو مقدما عليه وجوبا وفى بعض النسخ
وما صلة اى زايدة وتدعو مجزوم بها اى باى فالفعل
الذى هو تدعوا عامل فى لفظ اى النصب وهى عاملة
فى لفظه الجزم وفى هذا ونظايره الغز بعضهم بقوله واى
عامل يعمل فيه معموله ولا ينقطع ما موله وعلامة جزمه حذف
النون وفله اى فله جار ومجرور خبر مقدم والاسما مبتدا
موخر والحسنى نعت الاسما ومحل الجملة الابتدائية اى
المصدرة بالمبتدا الذى هى فله الاسما جزم على انها جواب الشرط
ومثال كيفما هى كيف مع ما الزايدة وتقارنهما وتستعمل مع ما
ومجردة عنها شرطا غير جازم عند البصريين غير قطرب بشرط

موافقة جوابها الشرط لها لفظا ومعنى نحو كيف او كيفما تصنع اصنع بالرفع
وتستعمل شرطا جازما عند الكوفيين وقطرب بالشرط المذكور
نحو كيفما تجلس اجلس بالجزم ولا يجوز كيف او كيفما تجلس اذهب كيف او مو
بالجزم اتفاقا من اهل البلدين وقيل لا تجزم الا ان اقترنت بما
ومن هذا التقرير يعلم ان تمثيل المص للجزم بكيفما بقوله كيفما تتوجه
تصادف خيرا لا يجوز بصري ولا كوفي فكيفما اسم شرط يجزم فعلين
كما هو سياق كلامه في محل نصب بالفعل بعده وهو تتوجه
الذي هو فعل الشرط مجزوم بها فهي عاملة معمولة وتصادف
جواب الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه السكون ولم اقف له اي
للجزم بها على شاهد من مستشهد من شعر ولا نثر من كلام من
يحتج بكلامه وانما قاس الجزم بها الكوفيون وقطرب على بقية
ادوات الشرط باشتراط الشرط المذكور فلا يحسن القياس ومثال
متى نحو قول الشاعر متى اضع العمامة تعرفوني فمتى اسم شرط يجزم
فعلين في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده
وهو اضع واضع فعل الشرط وهو مجزوم به وعلامة جزمه
السكون وكسر لالتقا الساكنين فهو سكون مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بالحركة العارضة لخوف التقا الساكنين وتعرفوني
جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل
تعرفونني ومثال ايان نحو قول الشاعر ايان نؤمنك تامن

ادوات الجزم [illegible] بها ما [illegible] تضمن معنى [illegible]

غيرنا

غيرنا واذ لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا فايان اسم شرط يجزم
فعلين وهو في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه الفعل بعده
وهو نؤمنك ونؤمنك فعل الشرط وتامن جواب الشرط وهما مجزومان
وعلامة جزمهما السكون وغيرنا مفعول به ومنا حال ولم تزل جواب
اذا وحذرا خبر لم تزل ومثال اين نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت فاين اسم شرط يجزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية
المكانية وناصبه الفعل بعده وهو تكونوا وما صلة وتكونوا فعل
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون والموت فاعل يدرك
ومثال انى نحو قول الشاعر فاصبحت انى تاتها تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا اصله تتاججن بنون التوكيد الخفيفة
خفف بحذف التاء وقلب نون التوكيد الفا وقفا والجملة صفة
نار فانى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة اسم شرط
يجزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية وناصبها
الفعل بعدها وهو تات من تاتها وتاتها فعل الشرط وهو
مجزوم وعلامة جزمه حذف اليا وتستجر بدل منه بدل
اشتمال وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون
ومثال حيثما قول الشاعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا
في غابر الازمان اي فوزا في مستقبل الازمان لان الغابر كما

يطلق على الماضي يطلق على المستقبل فهو من الاضداد فحيث من حيثما
اسم شرط يجزم فعلين وهو في موضع نصب على الظرفية المكانية
وناصبه الفعل بعده وهو تستقم وما زايدة وتستقم فعل الشرط ويجله
جوابه اى جواب الشرط مجزومين وعلامة جزمهما السكون فقد علمت
مما تقرر ان ادوات الشرط بالنسبة للخلاف في حقيقتها اربعة
اقسام ماهو حرف باتفاق وهو ان وماهو اسم كذلك وهو الباقي ما عدا
اذما ومهما وما فيه خلاف والاصح انه اسم وهو مهما وما فيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذما وبالنسبة لاقترانها بما على ثلاثة اقسام
ما لا يعمل الا معها وهو اذ وحيث ومنها ما لا يقبلها وهو من وما
ومهما وان وما يجوز فيه الامران وهو اين ومتى واى وايان وانى
وكيف ويسمى الاول من الفعلين كما علمت فعل الشرط اى فعل هو الشرط
لان المتكلم جعله شرطا وسببا لتحقق الثاني وان لم يكن كذلك خا
رجا وذهنا ويسمى الثاني منهما اى الفعلين جواب الشرط لانه
يقع بعد وجود الاول كما يقع الجواب بعد السوال ويسمى ايضا جزا
الشرط لانه مبني على الاول ابتنا الجزا في الاخرة ثوابا او عقابا على
العمل في الدنيا وفي كلام بعضهم ان تسميته جوابا وجزا مجاز سوا
اكانا اى فعل الشرط وجوابه مضارعين كما مثلنا او ماضيين
لفظا نحو وان عدتم عدنا ولا يجوز ان يكون الشرط ماضيا معنى فلا
يقال ان قام زيد امس قت الاباويل ان بتين او الاول من الفعلين

مضارعا

مضارعا والثاني منهما ماضيا نحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له او بالعكس اى الاول منهما ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان
يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ثم لما تكلم على المرفوعات ثم المنصوبات
شرع يتكلم على المجرورات فقال باب اى هذا باب المجرورات
والترجمة ساقطة في اكثر النسخ المجرورات المشهورة عند النحاة
قسمان لا غير اما مجرور بالحرف واما مجرور بالمضاف لا مجرور بالا
ضافة ولا بالحرف المقدر على الاصح وقيل ما يقال فيه انه مجرور بالمضاف
هو مجرور بالاضافة التي هي النسبة بين المضاف والمضاف اليه ورده
شيخ المحققين بانه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول
النسبة بينهما وبين الفعل ولا قايل به ورده بعض شيوخ
مشايخنا بانه انما لم يقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لانه اذا
جاء نهر الله بطل نهر معقل وقيل ما يقال فيه انه مجرور بالمضاف
هو مجرور بالحرف المقدر اى الذى تكون الاضافة على معناه
وزاد بعضهم على القسمين المذكورين الجر اى الجرور بالتبعية
وسياتي الجواب عنه وزاد بعضهم على القسمين المذكورين
ذلك ايضا الجر اى الجرور بالتوهم وسياتي الجواب عنه ايضا
فالقسم الاول من القسمين وهو المجرور بالحرف ما يجر بمن
وهي تجر الظاهر والمضمر ومن معانيها الابتدا الجزى اى
ابتدا المسافة زمانا او مكانا او غيرهما وما يجر بالى وهي تجر الظاهر

[illegible]

انتهآ

والمضمر ايضا ومن معانيها الانتها لجزء اى المسافة زمانا او مكانا
اوغيرها فالابتدا والانتها المكانيان والمجرور ظاهر نحو قوله تعالى من
المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والابتدا والانتها الزمانيان والمجرور
ظاهر نحو سرت من اول الليل والموا الصيام الى الليل وغيرهما فى
من والى والمجرور ظاهر نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم
وغيرهما فى من والى والمجرور مضمر نحو الكل منه واليه وتستعمل
من فعل امر من مان بمعنى كذب وتستعمل اسما قال الزمخشرى فى قوله تعالى
فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهى حينئذ
موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله وتستعمل الى اسما بمعنى النعمة
وجمعها حينئذ آلآء بالمد ومن ثم عدّ من بلاغات الزمخشرى قوله
لطعم الآلاء احلا من المن وهو امر من الالاء عند المن فانه اراد بالآلاء
الاولى النعم واحدها الى وبالثانية الشجر المر ولا تدل الى على
دخول ما بعدها فيما قبلها الا بقرينة ولو كان من الجنس وما
يجر بعن وهى تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها المجاوزة حسية
وهى بعد شى عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى
بها فالحسية نحو رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس
بسبب الرمى ومعنوية نحو رضى الله عن المومنين ورضوا
عنه وما يجر بعلى وهى تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها
الاستعلا حقيقة او حكما استعلا ما قبلها على ما بعدها فالحقيقى

نحو

مطلب
انّ من قد تستعمل اسما وفعل
امر

نحو زيد على الفرس والحكمى نحو قولك توكلت على الله واقبلت
عليه اسما كقول الشاعر غدت من عليه وتستعمل فعلا ماضيا كقوله تعالى
ان فرعون علا فى الارض وما يجر بفى وهى تجر الظاهر والمضمر ايضا
ومن معانيها الظرفية حقيقية او حكمية فالظرفية الحقيقية ان يكون
مدخولها له احتوا والمظروف له تحيّز نحو المال فى الكيس والحكمية
تخالف ذلك نحو النعيم فى الجنة ونحو قوله تعالى وفيها ما تشتهى
الانفس وزيد فى البرية وانت اخى فى الله اى فى رضاه وفى
صدر زيد علم وفى نفس زيد كبر وتستعمل اسما بمعنى الفم
فى حالة الجر ومنه الحديث حتى ما تجعل فى فى امراتك وتستعمل
فعل امر للمونثة من وفا يفى وما يجر برب بضم الرا وتشديد
البا اشهر لغاتها المتكثرة وهى للتكثير كثير وللتقليل
قليل بل قيل لا تفيد التقليل الا بقرينة ولا تكون الا صدرا
ولا تجر الا نكرة ولو معنى موصوفة غالبا نحو رب رجل
شجاع يكشف هذه الغمة ونحو ربه رجلا قليل بل قيل ان
الضمير فى ذلك نكرة ومن لغاتها رب بفتح الرا وتستعمل
اسما بمعنى المالك وما يجر بالبا الموحدة اى سماها
وهو ب وهى تجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها
التعدية اى تصيير الفاعل مفعولا لا ايصال معنى الفعل الى الاسم
لانه مشترك بين سائر حروف الجر غير الزائدة وشبهها نحو اعتصمت

ونستعمل ح

بالله واستعنت به وما يجر بالكاف اى مسماها وهوك ولا يجر الا
الظاهر ومن معانيها التشبيه اى الدلالة على ان شيا شارك مدخولها
فى شى ما نحو الادمى كالنخلة اذا قطع راسه مات وتستعمل اسما
بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد اى مثل البرد وما يجر باللام اى فى نحو
مسماها وهول وتجر الظاهر والمضمر ايضا ومن معانيها الملك فى نحو
المال لزيد والاختصاص والاستحقاق نحو الذل للبغاة ولهم سوء
المنقلب وفى كلام ابن الخشاب ان اللام مع ما لا يصلح للتمليك
للاختصاص ومع ما يصلح للتمليك واضيف اليه ما ليس بمملوك للا
ستحقاق ومع ما عدا ذلك للملك وذكر المص فى التصريح ان التى
للاستحقاق ما كانت بين معنى وذات ومعنى كالعمارة للدار والتى للاختصاص
ما كانت لغير ذلك كالسرج للدابة وتستعمل فعل امر تقول يا زيد ل
عمرا كما تقدم وما يجر بحروف القسم بفتح القاف والسين اى اليمين
البا الموحدة اى مسماها وهى ب وهى بالجر بدل من حروف وهى ام
حروف القسم ومن ثم لم تختص بالظاهر ويذكر معها فعل القسم
نحو بالله وبه واقسم بالله او به والواو بالجر عطفا على البا اى
مسماها وهو و وقد تبدل ها فيقال ها الله بقطع الهمزة وها الله
بوصلها ولا تجر المضمر بل تختص بالظاهر وهى فرع البا لانها بدل
منها لقرب المخرج ولا يضر فى كونها فرعا عن البا كونها اكثر استعمالا
فى القسم من البا ذكره الاندلسى فى شرح المفصل وقد الغز الحريرى

فى ذلك بقوله واى عامل نايبه ارحب منه وكرا واعلم منه مكرا و
اكثر لله تعالى ذكرا نحو والله والرحمن والخالق ولا يوتى معها بفعل
القسم لما قيل انها عوض عنه فلا يقال اقسم والله والتا المثناة
فوق اى الفوقية اى مسماها وهى ت وهى بالجر عطفا على البا
ولا تجر الضمير ولا كل ظاهر بل تختص بنوع منه وهو لفظ الجلالة
على الاشهر وهى فرع الواو لانها منها فهى بدل من بدل ومن ثم بدل فى
ضاق التصرف فيها واختصت بلفظ الجلالة وليحصل لها الجبر
بجر اشرف الاسما وفى كلام ابن الخشاب التا وان ضاق تصرفها
قد بورك فيها فى الاختصاص باشرف الاسما واجلها انتهى
نحو بالله ووالله وتالله ما رايت فتنة اعظم من هذه الفتنة
الواقعة فى اخر سنة اثنين وتسعماية وذلك فى عشر ذى القعدة
واستمرت الى اخر ذى الحجة بين اقبردى الدويدار ومن معه من
العساكر وبين قانصوه خال السلطان الملك الناصر ابى السعادات محمد
ابن المرحوم قايتباى وكان خاله المذكور مع السلطان بالقلعة
واقبردى محاصرا لها حصارا شديدا بحيث منع من يصعد لها
ان يصحب لها شيا من جنس ما يوكل واشتغل الناس بالهم والغم
وارتفعت الاسعار وبطلت الحسبة وانقطع الجالب وقفلت
الاسواق وكان ابتدا القتال بين الطايفتين فى اول يوم من
ذى الحجة وترك السلطان الخروج من حريمه وترك الطايفتين

وماهم فيه واتهم بانه مع اقبردى باطنا على خاله وقتل بين الطايفتين خلق
كثير ثم انكسر اقبردى ومن معه من الامرا والجند ونهبت دورهم
وكثير من دور العامة واطلقت فيها النيران واحرقت الجيران بذنب
الجيران واعوذ بالله من شر سنة ثلاث وفيها ارتفعت الاسعار
وعزت الاقوات ومات فيها جماعات من الجوع وقويت شوكة طايفة من
يقال لهم الجلبان اشتد اذاهم على الناس حتى هجموا الحمامات
واخذوا النسا منها وفعلوا بهن ما حرم الله وصاروا يخطفون العمايم
فى الشوارع ويوذون من بها بانواع الاذى وقبحوا اجدا ثم ان السلطان
استدعاهم ودفع لكل واحد منهم عشرين دينارا على ان يكفوا عن تلك
فما انكفوا وكان ذلك استخفافا بالسلطان الملك الناصر محمد ابي
السعادات ابن السلطان المرحوم قايتباي فانه لما تولى بعد وفاة والده
فى اواخر سنة واحد وتسعماية صدرت منه حركات مستبشعة وخرافات
مستقبحة تقضي بسفهه ومجونه بل بذهاب عقله وجنونه منها ما يضحك
ويبكي ومنها ما لجراحات القلوب ينكي اختل بها نظام الملك وانحلت بها
عرى السلطنة وسقط من اعين العساكر وسطى عليه جماعة من مماليك
والده بالسيوف والخناجر فى يوم خرج فيه منفردا عن حزبه متباعدا
عن خوله وحشمه واسقوه كاس الحمام مترعا وقطعوه قطعا قطعا وذلك
فى سنة اربع وتسعماية وقد سمع جر التا للفظ رب مضافا للكعبة
وهو قليل نحو ترب الكعبة وفى الاوضح ومما يختص بالله ورب

مضافا

مضافا للكعبة او ليا المتكلم وهو التا انتهى وظاهره مساواة ذلك
للفظ الجلالة وسمع جرها للفظ الرحمن وهو نادر ففي الاوضح
وندر تالرحمن وحياتك وفى المغنى وربما قالوا تربي وترب
الكعبة وتالرحمن انتهى والقسم الثاني من القسمين وهو
المجرور بالمضاف ثلاثة اقسام ما يقدر باللام الملكية مع
المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا له وهي الاكثر نحو غلام
زيد وقنديل المسجد ويد زيد ووجه عمرو وذي مال وعند
زيد ومع عمرو وما يقدر بمن الجنسية اى يستفاد من ذلك
ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه بان يكون المضاف
اليه جنسا للمضاف وهي كثيرة نحو خاتم فضة وما يقدر
بفي الظرفية اى يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر في
بان اضيف الى زمان المضاف نحو مكر الليل او اضيف الى
مكان المضاف نحو اعتكاف المسجد وهي قليلة فالاول من
هذه الامثلة الثلاثة على معنى غلام لزيد وقنديل للمسجد
ويد لزيد ووجه لعمرو والمعنى فيما بعده صاحب لمال ومكان
لزيد ومصاحب لعمرو والثاني منها على معنى خاتم من
فضة والثالث منها على معنى مكر في الليل واعتكاف في
المسجد قال الشهاب السمين والمشهور ان الاضافة اما
على معنى اللام او على معنى من وكونها على معنى في غير صحيح

بان لا يكون المضاف اليه

ان الاضافة بمعنى في ثابتة
وما اوردوه مما يوهمها فهو مؤول بالتجوز

واما قوله تعالى مكر الليل فلا دلالة فيه لان هذا من باب البلاغة
وهو التجوز في ان جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في
كثرة وقوعه منهم فيهما نظيره قولهم نهاره صايم وليله قايم
فانه لما كانت هذه الاشيا لكثرة وقوعها في هذه الظروف
وصفوها بها مبالغة في ذلك وهو مذهب حسن مشهور في
كلامهم انتهى وفي كلام بعضهم الاضافة لا تكون الا على معنى
اللام فقط ويقدر في ثوب خز ثوب لخز لان الثوب مستحق
للخز لان اصله اي ومثله خاتم فضة وبعضهم وهو
الشيخ ابن الحاجب لم يجعل المجرور قسمين بل قسما واحدا
حيث حصر المجرورات في المضاف اليه فقط وهو كل
اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا كالقسم الاول
اي وهو الذي تقدم انه المجرور بالحرف وتسمية المجرور
بالحرف الظاهر مضافا اليه خلاف المشهور او نسب اليه
بواسطة حرف الجر تقديرا كالقسم الثاني اي وهو الذي
تقدم انه المجرور بالمضاف وعلى هذا فالعامل في زيد
من غلام الحرف المقدر ان يكون مرادا في الكلام احترازا عن
المفعول فيه والمفعول له قال لان حرف الجر وان كان مقدرا
فيهما لكنه غير مراد وقد اغفل المص هذا القيد من كلام
هذا البعض واما تابع المخفوض اي المخفوض بالتبعية

زيد الجر الحرف المقدر لا المضاف فالعامل عند هذا البعض اعتبر

الذى

لسا نفيهما

الذى زاده بعضهم على القسمين كما تقدم فلا وجه لزيادته
لانه لا يتوهم خروجه عن القسمين بل هو داخل فيهما اذ
الصحيح في التابع للمجرور في غير البدل انه مجرور بما جر
متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل ابي بكر نفسه
وزيد فالفاضل اي وما عطف عليه من التوابع مجرور
بالبا اي بتلك البا الجارة لمتبوعه الذي هو زيد او من
مضاف نحو غلام هند الفاضلة ام عمرو نفسها وغلامها
في الدار فالفاضلة اي وما عطف عليها من التوابع مجرور
باضافة الغلام في المعنى لانه مضاف لمتبوعها اي لما هي
صفته او عطف بيان عليه او توكيد او معطوف عليه نسقا
فكانه مضاف الى ذلك واما في البدل فالعامل فيه مقدر
مشابه للمذكور وهو الحرف او المضاف نحو مررت بابي حفص
عمر وجاني غلام ابي حفص عمر لان البدل على نية تكرار
العامل واما الجر اي المجرور بالمجاورة الذي زاده بعضهم
على القسمين ايضا نحو خرب من قول بعض العرب هذا
جحر ضب خرب بجر خرب للمجاورة لضب المجرور بجحر
وكان حقه اي خرب الرفع اي ان يكون مرفوعا لانه
نعت لجحر المرفوع على الخبرية لاسم الاشارة والجر اي المجرور
بالتوهم الذي زاده بعضهم على القسمين ايضا نحو لست

اليها

قايما ولا قاعد بالجر عطفا على قايما المنصوب على توهم
انه مجرور بدخول البا لانه يكثر دخول البا في خبر ليس فلا
وجه لزيادتهما لانه لا يتوهم خروجها عن القسمين ايضا
بل هما داخلان فيهما فانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف
والى الجر بالحرف كما قاله الجمال ابن هشام في شرح لمحة ابي
حيان وهذا لف ونشر مرتب فالاول في المجرور بالمجاورة
لان الجر في حزب جا بالمجاورة لضب والجر الحاصل في ضب انما
هو بالمضاف الذي هو جحر فكان الجر في خرب بالمضاف والثاني
في المجرور بالتوهم الذي هو جحر فكان الجر في خرب بالمضاف
والثاني في المجرور بالتوهم لانه مجرور بحرف غاية الامر انه متوهم
ولما انهى المص الكلام على انواع المعربات شرع يتكلم على — الجملة واقسامها
حقيقة الجملة واقسامها تكثيرا للفايدة فقال ذكر الجملة
اي بيان حقيقة الجملة وذكر اقسامها هذه ترجمة الجملة اي
حقيقتها كل مركب اسنادي اي ما وجد فيه اسناد ولو بحسب
الاصل بدليل قوله افاد نحو قام زيد ام لم يفد نحو ان قام زيد
وقد علمت مما سبق انه لابد في الكلام من الفايدة فالجملة اعم
من الكلام مطلقا فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما ويدل
لذلك قولهم جملة الشرط جملة الصلة جملة الخبر جملة الجواب
الى غير ذلك مما ليس كلاما لعدم الفايدة فيه وقيل الكلام

والجملة

فيهما

والجملة مترادفان فترد الجملة للكلام فلابد فيها من الفايدة قال
ابن ناظر الجيش وهو الذي يقتضيه كلام النحاة واما قولهم جملة
الشرط فالطلاق مجازي باعتبار ما كان انتهى ورد بان الاصل
في الاطلاق الحقيقة وقيل يرد الكلام للجملة اي لا يشترط
في الكلام الفايدة وفي كلام شيخ المحققين جملة جزا الشرط وجملة
جواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية انتهى
وفي كلام سيد المحققين ان الكلام هو مجموع المركب من الشرط — ن الحقيقي
والجزا لا الجزا وحده واما جواب القسم فكلام بلا نزاع ووجه ذلك
بما يطول وقد قدمنا ذلك وهي اي الجملة تنقسم بالنسبة
الى التسمية الى قسمين اما ان تكون فعلية واما ان تكون اسمية
اي منسوبة الى الفعل المصدرة به او منسوبة الى الاسم
المصدرة به فالاسمية هي المصدرة باسم مسند اليه غيره او
مسند الى غيره ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم لفظا اي
ملفوظا به صريحا نحو زيد قايم مثال للاسم الصريح المسند
الى غيره وفي بعض النسخ قايم زيد بدون همزة الاستفهام
وفيه نظر ظاهر لان الوصف لا يرفع الفاعل الا ان اعتمد
على الرابع لا يقال هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدا لانا نقول
تكون الجملة حينئذ مصدرة بالمسند اليه لا بالمسند الى غيره
ويبعد ان يمثل لاحد القسمين بمثالين ويترك القسم الاخر

مثال للاسم الصريح المسند اليه غيره او المسند الى غيره

بغير مثال او يكون غير ملفوظ به صريحا بان يكون تقديرا
اى مقدرا مؤولا من ان والفعل نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
فان تصوموا مؤول من ان والفعل باسم تقديره صيامكم او صومكم
خير لكم والفعلية هى المصدرة بفعل لفظا اى ملفوظا به نحو قام زيد
او تقديرا المصدرة بفعل لفظا اى مقدرا نحو يا عبد الله فعبد
الله مفعول بفعل محذوف اى مقدر تقديره ادعو عبد الله والمراد
بكون الاسم او الفعل صدرا انما هو بحسب الرتبة والاصالة لا بحسب
الذكر فلذلك قال والمعتبر من الصدر ما هو صدر فى الاصل
لا فى اللفظ وح فجملة كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لا اسمية
لان الاسم المتقدم فيها المصدرة به وهو كيف وفريقا فى نية
التاخير لانه معمول للفعل فان قلت بقى من التقسيم جملتان
ليستا اسميتين ولا فعليتين وهما الجملة الشرطية وهى المصدرة
اى المبدوءة باداة الشرط والجملة الظرفية وهى المصدرة
اى المبدوءة بالظرف نحو اعندك او فى الدار مال لانها لم تصدر
باسم ولا بفعل قلت فى الجواب عن ذلك انا لا نسلم خروج
كل من الجملة الشرطية والجملة الظرفية المذكورتين عن الاسمية
والفعلية ونمنع انهما لم يصدرا بما ذكر اما الشرطية فانها ان
صدرت بحرف شرط اى جازم كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا
يرد ان لو حرف شرط وهو مختص بالجملة الاسمية على ان

ابن

ابن جماعة توقف فى كون لو ولولا من ادوات الشرط قال لانهما
للربط دون الشرط قال لا يقال الربط مستلزم للشرط لانى اقول ممنوع
لانه اذ هو اعم مطلقا اللهم الا ان يقال جعلهما من ادوات الشرط مجاز لوجود
الربط اى ومنه كلام المص الاتى فى الكلام على الجملة الواقعة جوابا
لشرط جازم فهى فعلية نحو ان قام زيد قمت لانه سياتى انه ينظر
لما بعد الحرف المصدر به الجملة وان صدرت باسم اى باسم شرط
فهى اسمية ان كان ذلك الاسم مسندا اليه بان يكون مبتدا نحو من
يقم اقم معه والا يكن مسندا اليه بان لا يكون مبتدا بل مفعولا
فهى اى تلك الجملة فعلية نحو ما تصنع اصنع فلم تخرج الجملة
الشرطية عن الاسمية والفعلية وهذا التفصيل واضح وبه يرد
اطلاق قول المغنى الصواب انها اى الجملة الشرطية من قبيل
الفعلية واما الجملة الظرفية فان قدرت ان فيها الظرف متعلقا
بفعل محذوف كاستقر اى وجعلت مالا فاعلا بذلك الفعل
فهى فعلية والا بان قدرته متعلقا باسم محذوف كمستقر اى وجعلت
مال فاعلا بذلك الاسم فهى اسمية فلم تخرج الجملة الظرفية عن
الاسمية والفعلية وكذا لا تخرج ان جعلت مال مبتدا مخبرا
عنه بالظرف لان الجملة ح اسمية ولا بد وان جعل متعلق الظرف
فعلا كاستقر وعلى ما حملنا كلامه عليه لا يرد ما يقال اذا اعرب
مال مبتدا والظرف خبرا عنه متعلقا باستقر مثلا فهى جملة

اسمية بلا مرية وصدق على ذلك ان الظرف يتعلق بفعل لما علمت
ان كلامه فيما اذا جعل مال فاعلا لا مبتدأ وفيه ان في المغني
ما يفيد ان مالا اذا جعل فاعلا بنفس الظرف لاعتماده على
الاستفهام فالجملة ظرفية ولا يقال فيها فعلية ولا اسمية وان كان
الظرف اسما فنعلم ان جملة اعندك وافي الدار مال يحتمل ان تكون
اسمية وذلك اذا جعل مال فاعلا بذلك الاسم الذي قدر متعلقا
به الظرف واما اذا جعل مال مبتدا والظرف خبره فالجملة اسمية
ولابد وان جعل متعلق الظرف فعلا واما اذا جعل مال فاعلا
بنفس الظرف لاعتماده على الاستفهام لا بمتعلقه المقدر فالجملة
ظرفية ولا يقال فيها اسمية ولا فعلية وان كان الظرف اسما فان
صدرت بحرف نظرت الى ما بعد ذلك الحرف فان كان ما بعده
اسما نحو ان زيدا قايم فهي جملة اسمية نظرا الى مدخول ذلك
الحرف ولا عبرة بذلك الحرف وان كان ما بعد الحرف فعلا نحو
ما ضربت زيدا فهي جملة فعلية نظرا الى مدخول ذلك الحرف
ولا عبرة بذلك الحرف ثم هي للترتيب الذكري تنقسم الجملة ثانيا
بالنسبة الى الوصفية الى الجملة الصغرى والجملة الكبرى
فان قلت النظر في الجملة الصغرى الى العجز لانها التي تقع خبرا
عن المبتدا كما سياتي وفي الجملة الكبرى الى الصدر لانها التي
تقع خبر المبتدا فيها جملة كما سياتي فلاي شي قدمت ما يراعى

فيه

وان تكون فعلية وذلك اذا جعل مال فاعلا بذلك الفعل الذي قدر متعلقا به الظرف ح

فيه العجز الذي هو الجملة الصغرى على ما يراعى فيه الصدر وهو
الجملة الكبرى قلت الجملة الصغرى جزء والجملة الكبرى كل
واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعا فوضع الجزء ثم
الكل ليوافق الوضع الطبع وفيه انه كان مقتضى هذا الجواب
ان يقدم بيان حقيقة الجملة الكبرى وقد عكس ذلك فان
قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بال ولم تقل صغرى
وكبرى بالتنكير كما قال الجمال ابن هشام في القواعد قلت لانها
اي صغرى وكبرى من باب اسم التفضيل اي ان صغرى مونث
اصغر وكبرى مونث اكبر وكل من اصغر واكبر اسم تفضيل واسم
التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة الى معرفة يجب ان يكون
مفردا مذكرا دايما ولو كان موصوفه الذي هو المفضل مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا فيقال زيد او هند او الزيدان
او الهندان او الزيدون او الهندات اصغر او اكرم من عمرو كما تقدم
واذا قرن اسم التفضيل بال يجب مطابقته لموصوفه الذي
هو المفضل مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا فيقال زيد الاصغر
او الاكبر وهند الكبرى والزيدان الاصغران او الاكبران والهندان
الصغريان او الكبريان والزيدون الاصغرون او الاكبرون
والهندات الصغر او الكبر فتانيث المجرد مما ذكر لحن ومن
ثم قال الجمال ابن هشام في المغني انما قلت صغرى وكبرى

كذا فيما راينا من النسخ وصوابه الصغرى كما يعلم بالتامل

الصغرى او صح

موافقة لهم اى النحويين وانما الوجه استعمال فعلى أفعل بال
والاضافة ولذلك لحن من قال وهو ابو نواس فى وصف الخمرة
كان كبرى وصغرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا
مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم
ما اقام الايم اى لئام فعلى ذلك يتخرج البيت المذكور وقول
النحويين اى جملة صغرى وجملة كبرى وكذلك قول العروضيين
فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى منه المقصود منه وان اضيف
اسم التفضيل فان الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ايضا لكن
يلزم فى المضاف اليه ان يطابق الموصوف تقول زيد افضل
رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال
وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات
افضل نساء وان كان الى معرفة فتارة تجب المطابقة وتارة
تجوز فالاول نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى
عادلاهم والثانى نحو اكابر مجرميها ولتجدنهم احرص الناس
واذا اردت معرفة الكبرى والصغرى فالكبرى ما كان الخبر
فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا لجملة زيد قام ابوه من
زيد الى ابوه اى زيد وابوه وما بينهما ونحو ظننت زيدا يقوم
ابوه جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وهى كبرى لا غير وذلك ان

وقع

زيد

كان ج

الناقص هو اليزيد ابن الوليد سمى بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج هو عمر ابن العزيز رضى الله عنه سمى بذلك لانه كان به اثر شجة

زيد مبتدا وجملة قام ابوه من الفعل والفاعل خبر عنه وجملة
قام ابوه من الفعل وهو قام والفاعل وهو ابوه جملة صغرى
لانها وقعت خبرا عن زيد وهى صغرى لا غير وكبر الجملة وصغرها
بحسب كثرة الكلمات وقلتها وقد تكون الجملة الواحدة كبرى
وصغرى باعتبارين مختلفين نحو زيد ابوه غلامه منطلق
فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثانى وغلامه مبتدا ثالث ومنطلق
خبر المبتدا الثالث والمبتدا الثالث الذى هو غلامه وخبره
الذى هو منطلق خبر المبتدا الثانى وهو ابوه والرابط بينهما
الهاء من غلامه لان الخبر جملة ليست عين المبتدا والمبتدا
الثانى الذى هو ابوه وخبره الذى هو جملة غلامه منطلق
خبر المبتدا الاول الذى هو زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه
لما تقدم والروابط فيها طريقان احدهما ان يضاف كل من
المبتدات غير المبتدا الاول الى ضمير متلوه والمبتدا الاول
يبقى بحاله ولا يضاف اليه غيره كما فى مثال المص وعليه فالمعنى
اى التقدير زيد غلام ابيه منطلق لا غلام ابى زيد منطلق
كما زعم المص فى شرح القواعد لان القصد الاخبار عن زيد
بان غلام ابيه منطلق لا مجرد الاخبار عن غلام ابى زيد
بالانطلاق فزيد الى منطلق اى زيد ومنطلق وما
بينهما جملة كبرى لا غير لان خبرها جملة وجملة غلامه منطلق

جملة صغرى لا غير لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو ابوه وجملة
ابوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وهو
ابوه منطلق وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد وفي لا غير لحن
وانما يقال ليس غير ورد بان لا غير مسموع فقد اورد ابن مالك
قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير
تسال وثاني الطريقتين ان تاتي بعد خبر المبتدا الاخير وتاتي بها
مرتبطة فتوصل كلا بضمير ما قبله حتى المبتدا الاول نحو زيد
هند الاخوان الزيدون ضاربوها عندها باذنه والى ذلك اشار
بقوله وقس على ذلك اي على ما تقدم في الروابط في الطريقة
الاولى ما تقدم فيها في الطريقة الثانية نحو زيد عمرو بكر مقيم
عنده في داره فبكر مقيم جملة وهي خبر عن عمرو والرابط بينهما
الهاء من عنده وعمرو وخبره الذي هو الجملة خبر عن زيد والرابط
بينهما الهاء من داره قال المص في شرح القواعد ويتفرع من
هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي ان تجعل
بعض الروابط مع المبتدا وبعضها مع الخبر نحو زيد عبده
الزيدون ضاربوها باذنه انتهى وقد تكون الجملة لا صغرى
ولا كبرى لفقد الشرطين السابقين اي شرط الكبرى وهو كون
الخبر جملة وشرط الصغرى وهو كونها خبرا نحو زيد قايم وقام
زيد اذ لا يقال في ذلك انه جملة صغرى لانها لم تقع خبرا ولا كبرى

في المغني

في الروابط

لان

لان خبرها ليس جملة وقد يحتمل ان تكون الجملة كبرى وان لا
تكون كبرى ولا صغرى نحو قوله تعالى انا اتيك به فانه يحتمل ان
يكون آتيك فعلا مضارعا فالجملة كبرى وان يكون اسم فاعل
فلا تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى ورجح الثاني قال في المغني ويؤيد
الثاني ان الاصل في الخبر الافراد ذكر الجمل التي لا محل لها من محال
الاعراب هذه ترجمة وقدم التي لا محل لها من الاعراب موافقة لما
في المغني ومخالفة لما في القواعد مع ان ما فيه الاعراب اشرف
لجي ما لا محل له من الاعراب على الاصل في الجمل وهو الاستقلال
وعدم حلولها محل المفرد فقال الجمل التي لا محل لها من الاعراب
سبع الجملة الاولى الابتدائيه اي المبتدا بها الكلام اسمية
كانت او فعلية وليس المراد بها المبدوءة بمبتدا كما استعمله المص
فيما سبق ولا ما يشمل ذلك لان المبدوءة بالمبتدا قد يكون لها
محل ورح كان الاولى التعبير بالمستانفة وهي نوعان مبتدا بها
الكلام حقيقة نحو انا انزلناه او حكما نحو الا ان اولياء الله
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وفسر البيانيون المستانفة بما
كانت جواب سوال ينشا عن الكلام السابق نحو فقالوا سلاما
قال سلام فان جملة المقول الثانية جواب نشا عن الكلام
السابق تقديره فماذا قال لهم ومن ثم لم تعطف على الاولى
الجملة الثانية الصلة لموصول اسمي او حرفي فالاولى اي الصلة

في الجمل

في سوال

الموصول اسمي نحو قوله تعالى الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب
فجملة انزل صلة الذى فلا محل لها من الاعراب واما الموصول نفسه
ففى محل جر صفة للجلالة والثانية اى الصلة لموصول حرفى
نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب فجملة نسوا صلة ما المصدرية
ويفترق الموصولان اي الموصول الاسمي والحرفى بان الموصول
الاسمي لا يسبك مع صلته بمصدر بخلاف الموصول الحرفى فانه
يسبك مع صلته بمصدر وتقديره فى المثال بنسيانهم وتفترق
صلتاهما بان صلة الموصول الاسمي تحتاج الى رابط يربطها
بالاسم الموصول كما تقدم وصلة الموصول الحرفى لا تحتاج اليه
اى الى ذلك الرابط بل لا يصح تعلق الرابط به اذ لا يعود الضمير
الا على الاسما وبافتراق صلتاهما يفترقان ايضا ويفترقان
ايضا من حيث انه يصح ان يقال فى الموصول الحرفى مع صلته
فى محل كذا كالجر فى المثال المذكور لانهما كالكلمة الواحدة ولا
يقال ذلك فى الموصول الاسمي حتى يكونا فى محل جر فى المثال
المذكور وان كان مع صلته كالكلمة الواحدة ولا يقال ذلك بحث
لان الموصول الحرفى لا اعراب له لا لفظا ولا محلا بخلاف الاسمي فانه
معرب محلا قال الجمال ابن هشام فى المغنى وبلغنى عن بعضهم
انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول اى الاسمي وصلته فى
محل كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمته لكن اى انه لا يقال ذلك

وانما يقال الموصول فى محل كذا والصلة لا محل لها بدليل ظهور الاعراب
فى نفس الموصول قال تعالى ربنا ارنا اللذين وقال الطائى فحسبى من
ذى عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا
الجملة الثالثة المعترضة بكسر الرا كعيشة راضية وبفتحها على انه
من باب الحذف والايصال وهى الواقعة بين شيئين متلازمين
اي متطالبين يطلب كل الاخر كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل
والفعل والمفعول والشرط وجوابه والقسم وجوابه والصفة
والموصوف والصلة والموصول والتاكيد وموكده وقد والفعل
وهذا عند النحاة واما البيانيون فلا يشترطون ذلك بل يجوزون
الاعتراض فى اخر الكلام وكثيرا ما يستعمله الزمخشرى بهذا المعنى
فقد جوز ان تكون جملة ونحن له مخلصون اعتراضية اى ومن حالنا
انا له مخلصون التوحيد قال فى المغنى ويرد عليه اى على الزمخشرى
مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابى حيان توهما منه انه لا اعتراض
الا ما يقوله النحوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين انتهى
والغرض من الاعتراض بالجملة اما تقوية الكلام او تحسينه ثم
ان هذين الشيئين الذين يقع بينهما الاعتراض اما ان يكونا
مفردين او مفرد او جملة او جملتين سوا اقترنت تلك الجملة
المعترضة بواو الاعتراض فيهن اى المفردين والمفرد والجملة
والجملتين ام لا اي ام لا تقترن بها فالمقترنة اى امثلة المقترنة

بالواو باقسامها الثلاثة نحو علي رضي الله عنه وان لم يحمل السلاح
شجاع فجملة وان لم يحمل السلاح جملة معترضة بين مفردين وهما
المبتدا والخبر وهما علي وشجاع وتلك الجملة مقترنة بالواو ونحو
وقول الشاعر ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
فجملة وبلغتها جملة دعائية لا حالية لان شرط الحالية ان تكون خبرية
والدعائية انشائية وهي معترضة بين اسم ان وهو مفرد الذى
هو الثمانين وخبرها وهو جملة احوجت فهي بين مفرد وجملة
مقترنة بالواو ونحو قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار فجملة ولن تفعلوا معترضة بين جملتين جملة الشرط وجملة
جوابه مقترنة بالواو وغير المقترنة بالواو باقسامها الثلاثة
اى بين مفردين او مفرد وجملة او جملتين اى امثلة ذلك نحو قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجملة لو تعلمون معترضة بين مفردين
وهما الموصوف وصفته وهما قسم وعظيم غير مقترنة بالواو ونحو
قوله تعالى فلا اقسم اى اقسم بمواقع النجوم الى قوله تعالى انه لقرآن
كريم وما بينهما وهو قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض
بجملة في ضمن تلك الجملة اعتراض بجملة وهو لو تعلمون كما تقدم
وتلك الجملة التى ضمنها جملة معترضة بين جملتين اى جملة القسم
وهي لا اقسم بمواقع النجوم وجملة جوابه وهي انه لقرآن كريم.
وفي هذا التمثيل نظر لان تلك الجملة المعترضة التى هي وانه

لقسم

[illegible]

لقسم مقترنة بالواو فقد علمت ان قوله وانه لقسم لو تعلمون
عظيم اعتراض بجملة في ضمن هذا الاعتراض بهذه الجملة اعتراض
بجملة وهي لو تعلمون فليس اعتراضا واحدا بجملتين بين شيئين
فقط كما في قوله تعالى في سورة ال عمران رب اني وضعتها انثى والله
اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم حيث اعترض
فيه بجملتين الاولى الجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت
والثانية الجملة الفعلية وهي وليس الذكر كالانثى بين شيئين
فقط وهما الجملة المعطوفة والمعطوف عليها المصدرتان باني
بل هما اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين
للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الآخر الاعتراض الاول بين
القسم وجوابه والثاني بين الموصوف والصفة ومن ثم اعترض
في المغني على الزمخشري فيما افهمه كلامه من مساواة ما هنا
لما في سورة ال عمران حيث قال في المغني قال الزمخشري اى في
سورة ال عمران هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنظير نظر لان الذى في الاية
الثانية التى هي وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراضان كل منهما
بجملة اى كل منهما بين شيئين مخالفين للشيئين الذين بينهما
الاعتراض الآخر لا اعتراض واحد بجملتين انتهى اى بين شيئين
فقط وهما المعطوف والمعطوف عليه وبهذا يعلم ما في كلام المص

الاعتراض

في شرح القواعد وقد مثل فيه لبقية ما قدمناه انه يقع فيه فراجعه
الجملة الرابعة المفسرة لغير ضمير الشان لانها الفضلة الكاشفة
لحقيقة ما تليه وهي لا محل لها مطلقا اي سوا كان لما تفسره حظ
اي محل من الاعراب ام لا فالاولى اي المفسرة لما له حظ من الاعراب
نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب
اي لا من بين ابوين فشان عيسى كشان ادم من حيث الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين اب وام لا من حيث كونه خلق من
تراب كما يعطيه ظاهر اللفظ وفي الكشاف ان هذا من تشبيه
الغريب بالاغرب لان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق
للعادة من الوجود من غير اب وذلك اقطع للخصم واحسم
لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغرب فجملة خلقه
من تراب اي ما بعدها تفسير لمثل المجرور بالكاف والثانية اي
المفسرة لما لا حظ له من الاعراب نحو قولك زيدا ضربته فجملة
ضربته مفسرة لجملة مقدرة وهي ضربت وتلك المقدرة لا محل
لها من الاعراب لانها ابتدائية اي مستانفة وفصل ابو علي
الشلوبين بفتح المعجمة واللام او بضم اللام وهو بلغة الاندلس
الابيض الاشقر فقال التحقيق ان الجملة ان فسرت ما لا محل
له كما تقدم في المثال الثاني فلا محل لها لانها تابعة لما تفسره
في عدم اعرابه والا بان فسرت ما له محل كما تقدم في المثال

الاول

الاول فهي لها محل لانها تابعة لما تفسره في اعرابه واتفق الجميع من
النحاة على ان المفسرة لضمير الشان لها محل من الاعراب لانها
خبر ففي نحو انه زيد قايم في محل رفع على الخبرية لان وفي كان
هو زيد قايم في محل نصب على الخبرية لكان ومن ثم استثناها
المص واحترزنا عنها في التعريف بقولنا الفضلة لانها كما علمت
عمدة وقولنا الكاشفة لحقيقة ما تليه يخرج صلة الموصول
فانها وان كانت كاشفة للموصول لكن لا تكشف حقيقته
بل تشير اليها بحال من احوالها وفي المغني المفسرة ثلاثة اقسام
مجردة من حرف التفسير اي كما في الامثلة المتقدمة ومقرونة
باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة
بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اذا لم تقدر الباء قبل
ان الجملة الخامسة الواقعة جوابا للقسم اي لفعله سوا
ذكر فعله وحرفه ام لا بل ذكر حرفه فقط او لم يذكر واحد منهما
فالاول نحو قولك اقسمت بالله ان الصلح خير من اقامة
الشرور والفتن الواقعة في هذا الزمن يعني زمن تاليف
هذا الكتاب وهو زمن السلطان الملك الناصر ابي السعادات
محمد بن المرحوم السلطان قايتباي كما تقدم فجملة ان الصلح
خير جواب لفعل القسم والثانية حم والكتاب المبين انا انزلناه فجملة
انا انزلناه جواب والكتاب اي للفعل المتعلق به الذي

هو القسم لان فعل القسم كما علمت لا يجامع الواو والمثالثة نحو قوله تعالى
واذ اخذ ناميثاقكم لا تسفكون دماكم الجملة السادسة الواقعة
جوابا لفعل شرط غير جازم كاذا واخواتها اى نظايرها فى افادة
الشرطية من غير جزم وهى لو ولولا الشرطيتان وكيف على ماتقدم
فيها مطلقا اى سوا اقترن الجواب بالفا واذا الفجايية اولا او واقعة
جوابا لفعل شرط جازم نحو كان واخواتها اى نظايرها فى افادة
الشرطية والجزم للفعلين ولم يقترن الجواب بالفا ولا باذا
الفجايية مثال الاولى اى الواقعة جوابا لشرط غير جازم نحو قولك
اذا جا زيد فاكرمه فجملة اكرمه جواب اذا مقترنة تلك الجملة
بالفا ونحو قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فجملة انتم تخرجون جواب اذا مقترنة باذا الفجايية ونحو اذا جا زيد
اكرمته فجملة اكرمته جواب اذا غير مقترنة بالفا ولا باذا الفجايية
ومثال الثانية اى الواقعة جوابا لشرط جازم نحو ان جا زيد
اكرمته فجملة اكرمته جواب ان الشرطية اى جواب فعلها غير
مقترنة تلك الجملة بالفا ولا باذا الفجايية وتقديرنا المضاف
فى كلامه وهو لفظ فعل متعين لان ظاهر ان المراد بالشرط
الاداة لوصفه بكونه جازما وغير جازم ومن المعلوم ان الشرط
بمعنى الاداة لا جواب له الا ان يجعل فى كلامه استخدام بان يراد
بالشرط فعل الشرط وبالضمير فى قوله جازم وغير جازم الشرط

جواب (margin)

صنعه (margin)

بمعنى (catchword)

[illegible] (red marginal note)

بمعنى الاداة الجملة السابعة لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد
وقعد عمرو فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام
زيد ابتدايية اى مبتدا بها الكلام اى مستانفة لا محل لها من
الاعراب فان جعلت الواو للحال لا للعطف كانت الجملة فى محل نصب
على الحال من زيد وكانت قد مقدرة قال ابن جماعة ويرجح الاول ان
الاصل فى الواو كونها عاطفة هذا مايتعلق بالجمل التى لا محل لها من
الاعراب واما الجمل التى لها محل من الاعراب فلا يخفى انها سبع
ايضا هو مصدر امن اذا رجع يقال اض ايضا اذا رجع رجوعا
اى رجع المص الى تعداد مواضع استعمال الجمل التى لها محل من
الاعراب بعد تعداد مواضع استعمال الجمل التى لا لها من الاعراب
الجملة الاولى الواقعة خبر مبتدا فى الحال او فى الاصل اى لم ينسخ
او نسخ فالاولى اى الواقعة خبر المبتدا لم ينسخ نحو زيد ابوه
منطلق فجملة ابوه منطلق من المبتدا والخبر خبر زيد والرابط
الها من ابوه ومحلها الرفع وهو خبر غير منسوخ والثانية اى
الواقعة خبر مبتدا نسخ نحو كان زيد ابوه قايم فجملة ابوه قايم
من المبتدا والخبر خبر كان محلها النصب وهو خبر منسوخ
الجملة الثانية الواقعة حالا مرتبطة بالواو فقط او بالضمير
فقط او بالواو والضمير معا فالاولى اى المقترنة بالواو فقط
نحو جا زيد والشمس طالعة فجملة والشمس طالعة من المبتدا والخبر

لا محل صح (margin)

محلها النصب على الحال من زيد الذى هو فاعل جا والثانية اى المقترنة
بالضمير فقط نحو جا زيد يده على راسه فجملة يده على راسه من المبتدا
والخبر فى محل نصب على الحال من زيد الذى هو فاعل جا والثالثة اى
المقترنة بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى الم تر الى الذين
خرجوا من ديارهم وهم الوف قيل سبعون الفا فجملة هم الوف
من المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من الواو فى خرجوا التى هى
فاعلة الجملة الثالثة الواقعة مفعولا للقول الخالص ذلك القول
من معنى الظن اى المحكية بالقول المذكور نحو قال انى عبد الله فجملة
انى عبد الله من اسم ان وخبرها محلها النصب على المفعولية للقول
اى على انها مفعول به وقيل مفعول مطلق مبين للنوع لانها دالة على
نوع مخصوص ورده فى المغنى ولا يكون محلها نصبا الا اذا لم تنب عن
الفاعل نحو ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون وكما تقع الجملة
مفعولا به فى باب الحكاية بالقول تقع مفعولا به فى باب ظن واعلم
على انها مفعول ثان لظن وثالث لاعلم وفى باب التعليق للفعل القلبى
وصرح ثم الملق فى المغنى فقال الجملة الثالثة الواقعة مفعولا فان كان
القول بمعنى الظن فانه لا يعمل شيا فى محل الجملة وانما يعمل فى
مفرداتها نحو اتقول زيدا عالما اى اتظن فزيدا مفعول اول و
عالما مفعول ثان الجملة الرابعة المضاف اليها اسم زمان او مكان
فالاولى اى المضاف اليها اسم زمان نحو اذا جا نصر الله فجملة

جا

جا نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها والثانية اى المضاف اليها
اسم مكان نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته فجملة يجعل رسالاته
من الفعل والفاعل محلها الجر باضافة حيث اليها الجملة الخامسة
الواقعة جوابا لفعل شرط جازم وهو اى ذلك الشرط الجازم
ان الشرطية واخواتها اذا كانت تلك الجملة الواقعة جوابا مقترنة
بالفا او باذا الفجائية مثال الاولى وهى المقرونة بالفا نحو قوله
تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم فجملة فان الله به عليم
محلها الجزم لانها جواب ما الشرطية ومثال الثانية وهى المقرونة
باذا الفجائية نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية وفى المغنى ان فجملة هم يقنطون صح
اذا فى هذه الاية نائبة عن الفا بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم
او جازما ولم يقترن بالفا ولا باذا الفجائية فان الجملة الواقعة
فى جوابه لا محل لها من الاعراب كما تقدم فى الكلام على الجمل التى لا محل
لها والسر فى ذلك ان الفا واذا الفجائية يهيئان الجملة لربطها بالاداة
فاذا خلت الجملة عنها توجهت الاداة بنفسها للفعل فتجزمه لانه
المطلوب بالاداة لا الجملة الجملة السادسة التابعة لمفرد فان محلها
تابع لذلك المفرد فى اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع نحو قوله
تعالى من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبر ها
محلها الرفع لانها نعت ليوم الواقع فاعلا ليأتى والنصب نحو قوله تعالى

واتقوا يوما ترجعون فيه فجملة ترجعون فيه من الفعل وفاعله محلها
النصب لانها نعت ليوم الواقع مفعولا لو اتقوا والجر نحو قوله تعالى
ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها محلها الجر لانها
نعت ليوم ويوم مجرور باللام الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل
من الاعراب قال في المغني ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة
واعترض هذا الحصر بان قولك زيد قام ابوه قام ابوه فيه الجملة الثانية
في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر وليست في واحد من البابين
فالمعطوفة نسقا نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة قعد اخوه من
الفعل والفاعل محلها الرفع ان كانت معطوفة على الفعلية الصغرى
اى الواقعة خبرا عن زيد الذى هو المبتدا وهى جملة قام ابوه
فان كانت معطوفة على الجملة الكبرى باسرها اى جميعها وهى
زيد قام ابوه اى فانها لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة
ابتدائية اى مستانفة والاول من هذين الوجهين اولى لان فيه
عطف جملة فعلية على مثلها ومن المعلوم ان تناسب الجملتين (المتخالفتين)
اولى من تخالفهما اللازم على الثاني وهو عطف جملة فعلية على جملة
اسمية والواقعة بدلا وشرطها ان تكون اوفى بتادية المعنى من
الاولى كقول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان الجملة
الثانية اوفى بتاد المعنى المراد وهو اظهار الكراهة لاقامته
عندهم من الجملة الاولى فان الثانية تدل على ذلك بالمطابقة

والاولى تدل عليه بالالتزام كذا في المغني ومثل له ايضا بقوله تعالى
واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون ونظر في ذلك الدماميني واعتذر عنه بما فيه نظر ايضا
ثم ذكر ضابطا للجملة التى لها محل من الاعراب والجملة التى لا محل
لها من الاعراب في الاغلب فقال والضابط في الاغلب هو ان
كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب بحسب ما يستحقه
ذلك المفرد من الاعراب وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من
الاعراب ومن غير الاغلب فيهما اى في الاول والثاني الجملة الواقعة
بعد الفا او بعد اذا الفجائية اذا كانت تلك الجملة جوابا لفعل
شرط جازم فانها اى تلك الجملة لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم اصلا
لا لفظا ولا محلا لان اذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية والفا
لا تدخل الا على ما لا يصلح ان يكون شرطا فكان ينبغى ان لا
يكون لها محل من الاعراب مع ان محلها من الاعراب الجزم كما
تقدم ولا يخفى ان هذا انما هو من غير الاغلب في الثاني لا في الاول
ايضا ثم ذكر حكم الجمل الخبرية بعد المعرفة او بعد النكرة بقوله
حكم الجمل الخبرية المحضة (الا) المتمحضة للخبرية اى الخالية عن شائبة
الانشا وهى الخبرية لفظا ومعنى الواقعة بعد معرفة محضة
اى متمحضة للتعريف اى خالية عن شائبة التنكير وهى المعرفة
لفظا ومعنى ومنها النكرة المخصوصة كما يدل عليه كلامه فهى اى

بعد المعارف والنكرات
هذه ترجمة اذا وقعت الجملة
المذكورة

تلك الجملة حال من تلك المعرفة حيث لا مانع يمنع من ذلك وذلك
نحو قوله تعالى وجاوا اباهم عشاا اى بين المغرب والعشا وقيل اخر الليل
يبكون فجملة يبكون حال من الواو في جاوا اى جاوا باكين اى متباكين
فان منع من وقوعها حالا مانع بان صدرت تلك الجملة بدليل استقبال
كالسين ولن لم تكن حالا نحو ارنى زيد ساكافيه ولن انسى له ذلك للتنافى
واذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة اى متمحضة للتنكير اى خالية عن
شايبة التعريف وهى النكرة لفظا ومعنى اى لم تخصص بشى من
المخصصات فهى اى تلك الجملة نعت لتلك النكرة نحو ليوم لا ريب
فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها نعت ليوم كما تقدم فان منع من
وقوعها نعتا مانع لم تكن نعتا نحو قوله تعالى او كالذى مر على قرية وهى
خاوية على عروشها لان الواو لا يعترض بها بين الصفة وموصوفها
خلافا لابن جنى وان تبعه الزمخشرى فقال في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ان جملة ولها كتاب معلوم صفة
قرية قال وتوسطت الواو ايذانا بالصاق الصفة بالموصوف انتهى
وح تكون جملة وهى خاوية حال من قرية لوصفها بقوله على عروشها اى
ساقطة على عروشها قدمت الحال على تلك الصفة واما جملة يرجى
لكل عظيم فقد تقدم عن الجمال بن هشام انها حال لا صفة لانه
معرفة محضة لانه منادى مقصود ومن ادعى انها صفة كالشيخ
ابن مالك لا يتخلص من ذلك لكونه قدرها صفة قبل النداكما

سبق

سبق لبعض الاوهام لان ذلك انما هو مصحح للنصب لا مخلص من
وصف المعرفة فان قلت كيف تقع الجملة نعتا وحالا مع ان الحال ونعت
النكرة واجبا التنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت في
الجواب عن ذلك الجملة وان لم تتصف بذلك حقيقة الا انها اذا
وقعت موقع المنكر نزلت منزلته اى منزلة المنكر فكانت في حكم
النكرة فهى نكرة حكما لقيام موجب التنكير وانتفا مقتضى التعريف
واذا وقعت اى الجملة بعد ما ليس معرفة محضة ولا نكرة محضة
بل بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت اى تلك الجملة الحالية
نظرا للتعريف واحتملت الوصفية نظرا للتنكير نحو قوله تعالى كمثل
الحمار يحمل اسفارا فجملة يحمل من قوله يحمل اسفارا يحتمل ان تكون
حالا من الحمار نظرا الى التعريف الحاصل للفظ الحمار فانه معرف
بال الجنسية ويحتمل ان تكون صفة نظرا الى التنكير الحاصل لمعناه
لانه نكرة بحسب المعنى فان المراد به الجنس لان ال فيه جنسية
كما علمت فالمراد من الحمار ماهيته وحقيقته مطلقا او في ضمن
فرد اى فرد كان لا في ضمن جميع الافراد ولا حمار معين اى
الماهية المذكورة في ضمن فرد معين والاسفار جمع سفر بالكسر
وهو الكتاب الكبير فالاسفار الكتب الكبار اى يحمل كتبا كبارا
والتقييد بالكبار لم اقف عليه لغيره من كتب العلم فهو يمشى بها
ولا يعلم ما فيها الا ما يمر بجنبيه من الكل والتعب وهذا مثل

صنو به الله تعالى لمن يعلم ولا يعمل بعلمه وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا
مثله لان علم هذا العالم جهل والحاصل له من تعلم العلم انما هو مزيد
التعب وعظيم النصب وقد اشار الى هذا المعنى بعض العارفين
وهو ابن عروس بقوله حمار العنب وايش معناه حامل ثقيل الاحمال
غير ملتذ بحلواه وهو حامل لحمل بالملل وخرج عن ذلك اى عن الخبرية
المحضة الجملة الانشائية لفظا ومعنى والجملة الخبرية لكنها غير الجملة
الخبرية المحضة اى المتمحضة للخبرية بان تكون انشائية ولو معنى
فانهما لا يكونان حالا من معرفة ولا يكونان نعتا لنكرة ثم شرع فى
حكم الظروف والمجرورات بعد المعارف والنكرات بقوله حكم
الظروف الزمانية والظروف المكانية والمجرورات بالحروف الاصلية
التى لا تشبه الزايدة كحكم الجملة الخبرية المحضة وح تكون تلك
الظروف او المجرورات احوالا ونعوتا او محتملة لهما فهى بعد المعارف
المحضة اى المعرفة لفظا ومعنى احوال نحو جاء زيد على الفرس
او فوق الناقة او عشا فالمجرور وهو الفرس واما قوله فالجار
والمجرور اى وهما على الفرس ففيه تسمح والظرف وهو فوق حالان
من زيد لانه اى زيد معرفة محضة اى معرفة لفظا ومعنى كما
تقدم وهى بعد النكرات المحضة اى النكرات لفظا ومعنى اى
التى لا تخصص بوجه من وجوه التخصيص ومنه النكرة المقصودة
فى باب النداء فهى صفات نحو مررت برجل فى داره او تحت السقف

فالجار

فالجار والمجرور وهما فى داره وفيه ما علمت والظرف وهو فوق
يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرفة لفظا لانه معرف بال
الجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه اى الثمر فانه نكرة معنى
فان المراد به الجنس اى ماهية الثمر ~~فانه نكرة~~ وحقيقته مطلقا او فى
ضمن فرد ما لا فى ضمن جميع الافراد ولا فى ضمن فرد معين كما علمت فى نظيره
والحكم على نفس الظرف او المجرور بانه حال او صفة خلاف الصحيح
كما نبه عليه فى قوله فان قلت اذ اوقعا اى الظروف والمجرورات
حالا او صفة تعلقا بعامل محذوف وجوبا بنا على وجوب تقديره
عاما مطلقا وليس كذلك بل محل وجوب تقديره عاما اذا لم توجد
قرينة على الخصوص والا جاز تقديره خاصا وح يكون جائز الحذف
كما تقدم وسياتى ايضا وذلك العامل المحذوف وجوبا او جوازا
هو الحال او النعت اى الصفة على الصحيح لا نفس الظرف والمجرور
ولا مجموع المحذوف وذلك الظرف او المجرور فان قدر اى المحذوف
فعلا كانا اى الظروف والمجرورات من قبيل الجمل وان قدر اسما كانا
من قبيل المفردات فلا يخرجان عن الجملة والمفرد وقد تقدم حكم كل
منهما فما وجه افرادهما بالذكر المقتضى ذلك لكونهما قسما ثالثا
قلت فى الجواب عن ذلك ان هذا التقدير الذى ذكرناه اى
تقدير الفعل او الاسم ليس قولا مجمعا عليه فان الاكثرين قدروه
فعلا وغيرهم قدروه اسما وفيه ان من قدر الفعل لا يمنع تقدير الاسم

٢ وهو نعت صفتان لرجل وهى بعد ما الى هى معرفة محضة ولا نكرة محضة بل ما يحتمل التعريف والتنكير احتملا لهما اى الظروف
والمجرورات الحالية والوصفية نحو يعجبنى الثمر على اغصانه او فوق الشجر فالجار والمجرور وهما على اغصانه وفيه ما علمت والظرف صح

والخلاف بين الاكثرين وغيرهم انما هو في الاولى منهما كما قدمناه بما فيه
في الكلام على خبر المبتدا فكان الاولى للمص ان يقول بدل هذا قلت كون
المقدر هو الحال او النعت ليس مجمعا عليه بل هو الصحيح كما نبهنا عليه
ومقابل الصحيح ان نفس الظرف او المجرور هو النعت وهو ما اشتهر
على السنة المعربين وقيل الحال او النعت هو مجموع ذلك المتعلق المحذوف
والظرف او المجرور وقد قدمنا ثم ايضا عن تحقيق بعضهم ان هذا
الخلاف لفظي ويقال بمثله هنا فعدم ذكرها والسكوت عنه
بالكلية فيه اخلال بالعلم بحكمها في الجملة اي من بعض الوجوه وهو
الوجه المتقدم الذي صار اليه المخالف للصحيح لاسيما على المبتدين
التي لا يهتدي الى رجوعهما الى الجملة او المفرد وقد قدمنا ثم هذا
السوال والجواب عنه فان قلت هذه القاعدة الذي ذكرتها وهي ان
الظروف والمجرورات بعد المعرفة المحضة احوال وبعد النكرة المحضة
صفات منتقضة بمثل قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
فاذ ظرف وقع بعد معرفة محضة وهي مريم وليس حالا بل هو بدل
اشتمال من مريم اي اذكر مريم حين انتباذها لان الاحيان كما قال
القاضي عياض مشتملة على ما فيها انتهى ونظر فيه الكواشي بان
الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا وصفا لها
لم يكن بدلا منها انتهى ومنتقضة ايضا بمثل قولك ضربت رجلا
بسيف فالجار والمجرور يعني بسيف وقع بعد نكرة محضة وهي

واضفنا اليه سوالا اخر
والجواب عنه ح

فليتامل ح

رجلا

رجلا وذلك المجرور متعلق بضربت فهو لغو وليس نعتا لرجل
قلت في الجواب عن ذلك هذه القاعدة مشروطة بوجود المقتضي
وانتفا المانع وما اوردته ونقضته به من المثالين ليس كذلك
اي لم يوجد فيهما المقتضي ولم ينتف فيهما المانع فان المقتضي
للحالية والوصفية هو التخصيص اي الغرض منهما التخصيص ولا
فالمقتضي للحالية التعريف والمقتضي للوصفية التنكير وهو اي
التخصيص منتف في المثالين لعدم افادتهما له والمانع موجود
فيهما وهو العامل الخاص المذكور وهو اذكر في المثال الاول
وضربت في المثال الثاني وقد علمت ان الظرف والمجرور
اذا وقعا حالا او صفة لابد ان يتعلقا بعامل محذوف وجوبا
وهذا عامل مذكور ولما كانت الظروف والمجرورات بالحروف
الاصلية التي لا تشبه الزايدة غير مستقلة كان لابد اي
لا فراق للظروف والمجرورات بالحروف الاصلية التي لم تشبه
الزايدة من عامل يعمل فيها وتتعلق تلك الظروف والمجرورات
به اي بذلك العامل ويسمى ذلك العامل فيهما المتعلق به بفتح
اللام اي اسم مفعول لتعلقهما ولابد ان يكون ذلك المتعلق
فعلا او ما يشبهه او ما يوول بما يشبهه او ما يشير الى معناه
واحترزنا بالحروف الاصلية عن الحروف الزايدة وقولنا
التي لم تشبه الزايدة احترازا عما يشبهها فانها اي الزايدة

اى وما يشبهها لا تتعلق بشى نحو الزايدة البا ومن فى نحو قوله تعالى
كفى بالله شهيدا وهل من خالق وما يشبه الزايدة لعل فى لغة عقيل
ومن ثم حكموا على مجرورها بانه فى محل رفع على الابتدا او فى محل
نصب على المفعولية فى نحو رب رجل عالم لقيته على حد زيدا ضربته
ثم تارة يكون متعلقها مذكورا نحو صليت فى الجامع خلف الامام
وتارة يكون غير مذكور بان يكون محذوفا وسياتى مثاله والمحذوف
تارة يكون عاما والعام لا يخلو منه فعل كالحال الاستقرار اى حال
هى الاستقرار والحصول وتارة يكون خاصا وهو ما ليس كذلك
كالقيام والقعود والمحذوف تارة يكون واجبا اى واجب الحذف
وذلك اذا كان عاما وتارة يكون جايزا اى جايز الحذف وذلك
اذا كان خاصا وسياتى مثالها اى مثال واجب الحذف ومثال
جايز الحذف وبدا بالمتعلق المحذوف فقال فان كان اى
المتعلق المحذوف عاما واجب الحذف اى ولا يكون العام الا واجب
الحذف يسمى الجار والمجرور حينئذ اى حين اذ كان متعلقه عاما
مستقرا بفتح القاف اسم مفعول وانما يسمى بذلك لاستقرار
الضمير المنتقل من ذلك المتعلق العام المحذوف بعد حذفه اليه
اى الى ما ذكر من الظرف والجار والمجرور واستقراره فيه وح
فالاصل ان يقال مستقر فيه فحذفت منه تلك الصلة وهى فيه
تخفيفا على المتكلم وذلك الضمير هو فاعل ذلك المتعلق المحذوف

وذلك

وذلك اى تقديره عاما واجب الحذف فى مواضع اربعة وعد واجب
الحذف لا بقيد كونه عاما فى المغنى ثمانية منها اى من تلك المواضع
الاربعة الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة للموصول الاسمى نحو
جا الذى عندك او فى الدار ومنها ما اشار اليه بقوله او وقعا خبرا
عن المخبر عنه فى الحال او فى الاصل نحو الحمد لله والركب اسفل منكم
وكان زيد فى الدار او عندك وان زيدا فى الدار او عندك ومنها
ما اشار اليه بقوله او وقعا صفة نحو مررت برجل عندك او فى الدار
وفى كلام المحقق ان الجار اذا كان من التبعيضية فالمجرور بها لا يقع
صفة وهو خلاف ما فى كلام شيخ المحققين وغيره ومنها ما اشار
اليه بقوله او وقعا حالا نحو جا زيد على الفرس او فوق الناقة
او عشا وهما اى الظرف والجار والمجرور فى هذه المواضع الاربعة
متعلقان بعامل محذوف وجوبا وهو عام اى لوجوب تقديره
عاما فعلا او اسما ولذلك قال وتقديره استقر او حصل او ثبت
او نحوها من الافعال العامة او تقديره مستقر او ثابت او حاصل
او نحوها من الاسما العامة فكل من الامرين جايز والخلاف انما
هو فى الاولى منهما وقدمنا فى الكلام على الخبر ما لا يختص به بل
يشركه ما ذكر معه وهو ان الجمال ابن هشام قال فى المغنى الحق عندى
انه لا يترجح تقديره فعلا ولا اسما بل بحسب المعنى وذكر فيه انه
اذا قدر فعلا بان اريد المعنى قدر الماضى وان اريد الحال

اوالاستقبال قدر المضارع وقد اغفلوه وجواز الامرين فيما ذكر
محله فى غير صلة الموصول اى غير ال امافى الصلة المذكورة فيتعين
تقدير الفعل ويمتنع تقدير الاسم وقد اشار الى ذلك بقوله الا فى
الصلة للموصول الاسمى غير ال فانه لا يقدر اسما بل يتعين تقديره
فعلا فيقدر استقر بلا خلاف كما فى المغنى لان الصلة لا تكون فى
الموصولات غير ال الا جملة وقد علمت مما سبق ان فى ذلك العامل
المتعلق ضمير مستقر وبحذف ذلك العامل وحيث حذف انتقل
الضمير الذى كان فيه وسكن فى الظرف او الجار والمجرور ويبقى
الضمير مرتفعا بذلك الظرف او المجرور كما كان مرتفعا بذلك لنيابة الظرف
او المجرور عن ذلك العامل ومن ثم لم يجز اظهار ذلك العامل وسمى
كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد
حذف عامله وكان الاصل ان يقال مستقر فيه فحذفت فيه تخفيفا
على المتكلم على ما تقدم ثم لا يخفى ان هذا اى القول بوجوب تقدير
المتعلق فى هذه المواضع عاما مطلقا وانه لا يسمى الظرف مستقرا
الا حينئذ اى حين تقدير ذلك المتعلق عاما تبع فيه المص اطلاق
غالب النحاة ولا معول عليه فلا يجب فى هذه المواضع تقدير المتعلق
عاما مطلقا بل يجوز تقديره خاصا حيث قامت قرينة على الخصوص
فيقدر فى نحو زيد من العلما معدود وحينئذ يكون ذلك المتعلق
جائز الحذف لا واجبه وفى المغنى وتوهم جماعة امتناع حذف

الكون

لا مستقر

العامل

الكون الخاص ثم ابطله بما يطول واذا حذف ذلك الخاص لم ينتقل منه
ضمير الى الظرف والمجرور بل حذف مع ضميره كما تقدم فلا يقال
لذلك الظرف والمجرور مستقر بناء على ان المستقر ما انتقل اليه
الضمير من عامله بعد حذفه واستقر فيه وهو ما استقر واما اذا قلنا
ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه فيسمى ذلك الظرف
والمجرور مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله الخاص ويفهم منه كما
يستقر فيه معنى عامله العام كما قدمنا ويفهم منه وفى كلام سيد المحققين
تقدير النحاة للمتعلق عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب اى لا انه
متعين فانك اذا قلت زيد على الفرس او من العلما او فى البصرة كان
المقدر اى جاز ان يكون المقدر راكب ومعدود ومقيم اى لقيام القرينة
على الخصوص فمحل وجوب تقدير المتعلق عاما ما لم تقم قرينة على
الخصوص والا جاز تقديره خاصا وفى المغنى ولا يجوز تقدير الكون
الخاص كقائم وجالس الا لدليل فيكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
وفى كلام سيد المحققين وانما سمى هذا القسم من الظروف اى الذى
قدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم
منه وتقدير خصوص الافعال لا يخرج الظروف عن كونها ظروفا مستقرة
لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا قال ولما كان تقدير الافعال ل
العامة هنا ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله
محذوف عام انتهى وانما كان العام ضابطا مطردا لانه لو صرح فى

مطلب تقدير النحاة لمتعلق الظرف عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب

كل محل بالفعل المطابق لاتسع الامر على افهام المتعلمين فجى بالامور العامة
تقريبا عليهم وهذا خلاصة توضيحنا فى حيز الكلام على بسملة شيخ الاسلام
وان كان عامله خاصا اى فى غير تلك المواضع الاربعة لما علمت انه فيها لايكون
الا عاما واجب الحذف عند المص ونحو زيد بك اى بالخاص ان يكون غير
الاستقرار والحصول سمى كل من الظرف والجار والمجرور لغوا او ملغى لالغايه
عن الضمير ولايسمى مستقرا لعدم استقرار الضمير فيه وانتقاله اليه من
ذلك المتعلق سواء ذكر اى ذلك المتعلق به وهو واضح لانه لم يحذف حتى
يتوهم انتقال الضمير منه بعد حذفه نحو صليت عند زيد فى المسجد فالظرف
وهو عند والجار والمجرور وهما فى المسجد متعلقان بصليت وهو عامل خاص
مذكور ولو كان العام مذكورا فى غير تلك المواضع الاربعة نحو استقريت عند العامل ح
زيد فى المسجد سمى كل من الظرف والجار والمجرور لغوا لعدم استقرار
الضمير فيه على قياس ما ذكر ام حذف ذلك المتعلق الخاص وسواء حذف
وجوبا لوجود ما هو كالعوض منه نحو يوم الخميس صمت فيه فيوم من يوم
الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور على
سبيل الاشتغال بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد
قولك زيدا ضربته ولا يجوز ذكر عامله اى اليوم لان العامل المذكور وهو
صمت كالعوض منه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض وعلى قياسه
يقال فى العامل العام نحو يوم الخميس استقريت فيه ام حذف ذلك
المتعلق الخاص جوازا لعدم وجود ما هو كالعوض منه نحو قولك يوم

الجمعة

الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت اى وحينئذ يكون المقدر قدمت يوم الجمعة وعلى
قياسه يقال فى العامل العام يوم الجمعة جوابا لمن قال متى استقريت ثم رايت
المشايخ ح بعض قال انما ترك المص العامل العام المذكور لانه لا يتعلق به غرض ثم شرع
يتكلم على اعراب الاستعاذة واعراب جملة من السور القرانية تدريبا للمتعلم
فقال اعراب الاستعاذة لا يخفى ان الاستعاذة ليست من القران اتفاقا
وهى مندوبة وقيل واجبة والاصح فى كيفيتها الصيغة المشهورة وهى اعوذ
اى اعتصم والتجى وهو فعل مضارع اصله اعوذ نقلت ضمة الواو للساكن
قبلها لثقلها مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على الاصح وفاعله ضمير المتكلم
مستتر فيه اى فى ذلك الفعل وجوبا لا يجوز اظهاره وهو احد المواطن السبعة
التى يجب فيها استتار الضمير لعدم حلول الاسم الظاهر او الضمير المنفصل
محله حتى لو برز كان تاكيدا لذلك المستتر تقديره اى ذلك المستتر انا بالله
جار ومجرور متعلق باعوذ الباء للاستعانة من الشيطان جار ومجرور متعلق
ايضا باعوذ ومن للتعليل او لابتداء الغاية اى والتجى مستعينا بالله من اجل
او مبتدا ذلك من الشيطان والشيطان هو المتمرد من الجن قيل او من الانس
او الحيوان والجمهور على انه مشتق من الشطن اى البعد لبعده من رحمة الله
وقيل من الشيط اى الاحتراق وضعف بوجود النون وسقوط الالف فى
تصاريف هذه الكلمة فعلى الاول يكون مصروفا اذا سمى به وعلى الثانى يكون
ممنوعا من الصرف واما اذا لم يسم به يكون مصروفا قولا واحدا لفقد
العلمية كما علم ذلك من الكلام على ما لا ينصرف والرجيم فعيل بمعنى مفعول

مطلب النحت

اى مرجوم بالطرد او بالشهب او بمعنى راجم لانه يرجم غيره بالاغوا نعت للشيطان
مفيد للذم اى الغرض منه افادة ذم منعوته اعراب البسملة مصدر بسمل اذا قال
بسم الله وهذا من باب النحت لان العرب تنحت اى تجمع من الكلمتين كلمة واحدة
كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة وهو نوع من الاختصار ومنه ايضا
حمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداك وسبحل اذا قال سبحان الله
وحيعل اذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح وحيهل اذا قال حيهلا وطلبق
اذا قال اطال الله بقاك ودمعز اذا قال ادام الله عزك وحسبل اذا قال
حسبي الله وسمعل اذا قال السلام عليكم وربما نسبوا الى الاسم الماخوذ
من اسمين كقولهم رجل عبشمي نسبة لعبد شمس وتيملي نسبة الى تيم الله وعبدري
نسبة الى عبد الدار بسم جار ومجرور وكل مجرور بحرف اصلى لم يشبه الزايد
لابد له من عامل يعمل فيه ويتعلق به من فعل او اسم فيه رايحة الفعل عام او خاص
مذكور او محذوف على ما تقدم انما متعلق بمحذوف وما في بعض النسخ من قوله
وجوبا فيه نظر ظاهر لكثرة الاستعمال تقديره اقرا اى فعلا خاصا وعليه يكون
الظرف لغوا او تقديره قراتى اى اسما خاصا وحينئذ يكون ذلك الاسم مبتدا
وعليه يكون الظرف اما خبرا او متعلقا بمحذوف ذلك المحذوف هو الخبر لذلك المبتدا
المقدر والتقدير قراتى كائنة او مستقرة ببسم الله ولا يلزم عليه حذف المصدر
وابقا معموله اى عمل المصدر محذوفا كما بينته في خير الكلام وبينت فيه ايضا انه
لا يحسن ان يكون الجار والمجرور متعلقا بذلك المبتدا المقدر لان الخبر او متعلق
الخبر لا يقال له انه متعلق بالمبتدا اصطلاحا بل على معنى انه له نوعا من التعلق

فعلم

فعلم من هذا ان الحكم على الجار والمجرور بانه متعلق بذلك المحذوف واضح في الاول
دون الثاني الا على المعنى المذكور فليتامل ولا تغتر بما وقع لبعضهم هنا الله
مجرور بلفظ اسم لانه مضاف اليه لفظ اسم الرحمن الرحيم نعتان لله لانهما
صفتان مشتقتان من الرحمة وقيل اى قال الاعلم الرحمن علم بالغلبة
لا صفة فهو بدل من الله لا نعت له والرحيم ح نعت للرحمن لا لاسم الله
لان البدل لا يتقدم على النعت اذا اجتمعا كما تقدم اعراب بقية سورة الفاتحة
اى فاتحة الكتاب العزيز لانها مفتتحه ومن ثم سميت ام القران لانها اصله
ولها اسما كثيرة الحمد مبتدا ولله جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا لتقديره
عاما لعدم قرينة الخصوص تقديره مستقر اى اسما عاما او تقديره استقر
اى فعلا عاما ذلك المحذوف خبر المبتدا على التحقيق اى الحمد مستقر او استقر
لله فهو ظرف مستقر رب بالجر نعت اول لله وهو اى رب مضاف والعا لمين
مضاف اليه فهو مجرور به وقرى شاذا بالنصب وبالرفع وفيهما القطع
ثم الاتباع لان قوله الرحمن بالجر نعت ثاني لله والرحيم كذلك نعت ثالث لله
ومالك كذلك نعت رابع له الا ان يقال من رفع او نصب رب فعل كذلك
بالرحمن والرحيم ومالك لوجود القراة فيها بذلك ايضا فلا اتباع بعد القطع
ومالك قرابه عاصم والكساى وقرا غيرهما ملك قال ابو شامه وقد اكثر
المصنفون في القراة والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراتين حتى
ان بعضهم يبالغ في ذلك الى حد يكاد يسقط وجه القراة الاخرى وليس هذا
محمودا بعد ثبوت القراتين حتى اني اصلى بهذه في ركعة وهذه في ركعة انتهى

ومما رجحت به قراءة مالك انها امدح لعموم اضافته اذ يقال مالك الانس والجن

والطير ولا يقال ملك الطير وكون ملك نعتا واضح لانه معرفة بالاضافة

المضي فكذلك لما ذكر ويؤيده قراءة ملك بصيغة الماضي وان اريد به ح

لان اضافته محضة واما مالك فان اريد به الحال او الاستقبال فيشكل

وقوعه نعتا فان اضافته غير محضة واجيب بان اسم الفاعل هنا اريد

به الثبوت والدوام من غير نظر الى مضي ولا الى غيره ولذلك قال المص وصح

ذلك اي وقوع مالك نعتا لله لدلالته على الدوام والاستمرار لا التجدد

والحدوث لكونه من صفات الباري تعالى فالمعنى انه تعالى متصف بانه مالك

يوم الدين مطلقا وهو اي مالك مضاف ليوم اضافة محضة فيتعرف

بها فصح وقوعه نعتا للمعرفة كما علمت ويوم مضاف اليه مالك او ملك

فهو مجرور به وهو اي يوم مضاف ايضا اي كما انه مضاف اليه الدين

مضاف اليه يوم فهو مجرور به والاضافة هنا على معنى اللام اياك

ايا ضمير منفصل والكاف حرف خطاب على الاصح من اقوال اربعة

وذلك الضمير مفعول مقدم لنعبد لافادة الاختصاص والحصر لان

العبادة غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال والعبودية

باظهار التذلل والخضوع ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب

والجازم على الاصح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لا يجوز اظهاره

وهذا ايضا من المواطن السبعة التي يجب فيها استتار الضمير

كما تقدم تقديره نحن وفيه التفات من الغيبة للخطاب اذ كان

مقتضى الظاهر ان يقال اياه نعبد واياك فيه ما تقدم وهو

مفعول

مفعول مقدم لنستعين ونستعين فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا لما تقدم تقديره نحن معطوف على نعبد واصل نستعين نستعون

استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى الساكن قبلها فسكنت الواو بعد النقل

وانكسر ما قبلها فقلبت ياء نحو ميزان وميقات وقرئ نستعين بكسر حرف

المضارعة وهي لغة مطردة في نحو هذا اي في المضارع الذي ماضيه مبدوء بهمزة

وصل وهو هنا استعان وقدم سبحانه العبادة على الاستعانة لانها وصلة

لطلب الحاجة اهدنا فعل دعاء اي صيغة معناها الدعاء وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا تقديره انت ونا مفعول اول الصراط مفعول ثان المستقيم نعت

الصراط والاصل اهدنا للصراط او الى الصراط لانه يتعدى للاول بنفسه

وللثاني باللام او الى قال تع وانك لتهدي الى صراط مستقيم وقال

يهدي للتي هي اقوم صراط بدل من الصراط بدل كل من كل لغرض التاكيد

وهو مضاف والذين مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة

وعائد انعمت فعل وهو انعم وفاعل وهو التاء والجملة صلة الذين وعليهم

على الذين غير نعت الذين وفيه ان غير نكرة لا تتعرف بالاضافة ح

جار ومجرور متعلق بانعمت والهاء والميم اي والهاء ضمير عائد كبقية اخواتها وهي مثل

وشبه وخدن والذين معرفة واجيب بان غير اذا وقعت بين ضدين كما

هنا تعرفت بالاضافة لانحصار الغيرية او ان الموصول مستثنى من المعارف

لانه يشبه النكرة من حيث ابهامه فصح وصفه بالنكرة او غير بدل منه اي

من الذين وغير مضاف والمغضوب مضاف اليه وال في المغضوب اسم

موصول لا حرف ومغضوب صلة ال وهو اسم مفعول والتقدير غير الذين

غضب عليهم استغنى عن جمعه بجمع الضمير بعده لانه فعله غضب وهو لازم
واسم المفعول يحتاج الى مرفوع ينوب عن فاعله واسم المفعول لايبنى من اللازم
الا بعد تعديته عليهم جار ومجرور متعلق لمغضوب فى موضع رفع على انه نايب
الفاعل ولا الواو عاطفة ولا صلة لتوكيد النفى المستفاد من غير لئلا يتوهم
عطف الضالين على الذين انعمت قال الكوفيون هى بمعنى غير قال الشهاب السمين
وهذا قريب من كونها زايدة اى صلة فانه لو صرح بغير كانت للتاكيد ايضا وقد
قرى بذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه الضالين معطوف على المغضوب اى
وغير الضالين واما امين فليست من القران اجماعا اسم فعل مبنى على الفتح كاين
وكيف لاجتماع الساكنين ومعناه استجب وفيه المد والقصر والمد افصح واشهر
وحكى معه الامالة وتشديد ميمه اى مع المد والقصر روى عن الحسن وجعفر الصادق
وذكر الجوهرى انه خطا اعراب سورة لايلاف قريش بسم الله الرحمن الرحيم
تقدم اعرابها فلا عود ولا اعادة لايلاف جار ومجرور اختلف الناس فى المتعلق
به فقيل متعلق بقوله فى السورة قبلها فجعلهم كعصف ماكول وايد بانهما
كانا سورة واحدة من غير فصل فى مصحف ابى وقرءهما عمر رضى الله عنه فى الركعة
الثانية من صلاة المغرب بعد ان قرا فى الاولى سورة والتين ورد بانهم اجمعوا
على الفصل بينهما وقيل متعلق بمقدر تقديره فعلنا ذلك اى اهلاكهم اصحاب الفيل
لايلاف قريش وقيل متعلق بيعبدوا وايلاف مضاف قريش وهم اولاد النضر
ابن كنانة على الاصح مضاف اليه ايلافهم توكيد لفظى وقيل بدل من ايلاف الاول
بدل كل من كل ولا يضر كون الاول مطلقا والثانى مقيدا اذ هو على حد قولك اعجبت

من

احسانك ح

من احسانك الى زيد وهو اى ايلاف مصدر الف بالمد مضاف الى فاعله وحذف
مفعوله وهو مضاف والشتا مضاف اليه وهذه الرحلة كانت الى الشام فليعبدوا
فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعله
والفا زايدة وقيل دخلت الفا لما فى الكلام من معنى الشرط اى فان لم
يعبدوه لساير نعمه عليهم التى لا تحصى فليعبدوه لاجل ايلافهم فانه اظهر
نعمة عليهم وهذا بنا على ان لايلاف متعلق بيعبدوا رب مفعوله اى
مفعول بيعبدوا وهو مضاف وذا من هذا او نعت له الذى نعت لرب
اطعمهم فعل وهو اطعم وفاعل وهو الضمير المستتر ومفعول وهو الها
والجملة من الفعل والفاعل صلة الذى والعايد الى الموصول ذلك الضمير
المستتر فى اطعمهم المرفوع اى الذى فى محل رفع اى على الفاعلية من جوع
عظيم اى من اجله متعلق باطعمهم وامنهم فيه ما تقدم فى اطعمهم وهو
معطوف على اطعمهم من خوف عظيم اى من اجله متعلق بامنهم اعراب
سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم ارايت فعل وهو راى وفاعل
وهو التا اى ابصرت او عرفت ونظر فيه ابو حيان بان رايت لا يعرف
كونها بمعنى عرفت الذى مفعول به لرايت يكذب فعل وفاعل وهو الضمير
المستتر فيه جوازا والجملة من الفعل والفاعل صلة الذى وعايدها
اى تلك الصلة ذلك الضمير المستتر فى يكذب بالدين اى بالجزا والحساب
الجار والمجرور متعلق بيكذب فذلك الفا فا جواب شرط مقدر اى ان لم
تبصره او تعرفه فهو ذلك وقيل عاطفة وذا اسم اشارة الى الذى يكذب

الى اليمن والصيف معطوف معطوف على الشتا وهذه الرحلة كانت ح

هذا مضاف اليه البيت عطف بيان على ذا من

صح

موضعه رفع على الابتدا واللام للبعد للنبي والكاف حرف خطاب لا موضع لها
من الاعراب الذى خبر ذا من فذلك يدع اى يدفع بعنف اليتيم فعل وهو
يدع وفاعل وهو الضمير المستتر فى يدع جوازا محله رفع ومفعول وهو
اليتيم والجملة من الفعل المذكور وفاعل صلة الذى وعايد هاذلك الضمير
المستتر فى يدع المرفوع وهو فعل وفاعل ومفعوله محذوف تقديره ولا
يحض غيره على طعام اى اطعام متعلق بيحض وهو مضاف والمسكين مضاف
اليه فويل للمبتدا للمصلين متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف خبر
ذلك المبتدا وهو ويل على ما تقدم الذين نعت اول للمصلين هم مبتدا
عن صلاتهم متعلق بساهون وساهون اى غافلون خبر المبتدا الذى
هو هم وجملة المبتدا وخبره صلة الذين والذين نعت ثان للمصلين
وهم مبتدا يراون الناس باعمالهم خبره والجملة من المبتدا والخبر
صلة الذين ويمنعون معطوف على يراون الماعون مفعول يمنعون
والماعون فاعول من المعن وهو الشئ القليل ومن ثم فسر بنحو الابرة والفاس
ولم يذكر المفعول الثانى ليمنعون الذى هو الناس اما للعلم به او لان
الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تنبيها على من يد خستهم اعراب
سورة الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا اى المشددة ان حرف
توكيد ونصب ونا اسمها والاصل اننا بثلاث نونات الاولى مشددة
بنونين حذفت النون الثانية منها لتوالى الامثال وادغمت الاولى
فى نون نا اعطيناك فعل وهو اعطى وفاعل وهو نا ومفعول اول وهو

الكاف

اي الذين في محل رفع على الفاعلية ولا يحض معطوف على يدع

الكوثر مفعول ثان وهو حوض الله صلى الله عليه وسلم

الكاف والخطاب له صلى الله عليه وسلم الذى ترد عليه امته وهو نهر
فى الجنة وجملة اعطيناك اى جملة الفعل والفاعل من ذلك خبر ان
فصل الفا عاطفة وهى للسببية اى بسبب هذه النعمة العظيمة صلى
وفيه عطف جملة فعلية انشائية على جملة اسمية خبرية وصل
فعل امر لربك والمنعم عليك جار ومجرور متعلق بصل وفيه لربيك
التفات من التكلم الى الغيبة وانحر فعل امر وفاعله ضمير مستتر
معطوف على صلى وحذف متعلقه لدلالة ما قبله عليه ان حرف توكيد
ونصب شانئك اى باغضك اسم ان وهو مضاف والكاف مضاف
اليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب الابتر مقطوع العقب وليس
ضمير الفصل موكدا لشانئك كما قد يوهمه قول ابى البقا يجوز ان
يكون هو للتاكيد لانه لا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر
قوى ويمكن ان يكون مراد ابى البقا انه تاكيد للضمير المستتر فى شانئك
لا لنفس شانئك وهو واضح نبه عليه فى المغنى خبر ان اعراب
سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت يا حرف نداء ايها منادى مبني
على الضم وها حرف تنبيه الكافرون نعت اي لا حرف نفى اعبد
فعل مضارع زمنه مستقبل اى لا اعبد فيما يستقبل من الزمان
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا ما اسم موصول بمعنى
الذى فى موضع نصب على المفعولية باعبد تعبدون فعل مضارع

زمنه حاضر الذى هو تعبد وفاعله الذى هو الواو والمفعول محذوف
والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد هو المفعول وهو الذى
محذوف كما تقدم تقديره اعبده اى ولا انتم عابدون فى المستقبل الذى اعبده الان
ولا نافية انا مبتدا عابد فى المستقبل خبره اى خبر انا ما اسم موصول
فى موضع نصب على المفعولية بعابد عبدتم فيما مضى وعبد من
عبدتم فعل ماض والتا فاعله وهو اى ذلك الفعل وفاعله صلة ما
والعايد الذى هو مفعول عبدتم محذوف تقديره عبدتموه اى ولا
انا عابد فى المستقبل الذى عبدتموه فيما مضى ولا حرف نفى انتم
مبتدا عابدون فى المستقبل خبره ما موصول اسمى مفعول عابدون
اعبد فعل مضارع زمنه حاضر اى الان وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره انا والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذى
هو المفعول محذوف تقديره اعبده اى ولا انتم عابدون
فى المستقبل ما اعبده الان لكم جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف
خبر مقدم دينكم اى دين من دينكم مبتدا موخر وهو مضاف اليه يا
المتكلم المحذوفة عند السبعة اى دينى من دينى وتسمية الاول من
المتضافين مضاف اليه خلاف المشهور وفايدة تكرار العطف اختلاف
المعانى من ماض وحال واستقبال كما علمت فقد قيدت كل جملة بزمان
غير الزمان الاخر وقيل ان قوله ولا انا عابد ما عبدتم تاكيد لقوله
لا اعبد ما تعبدون وقوله ولا انتم عابدون ما اعبد تاكيد لقوله

ولا

تعبدون اى لا اعبد فى المستقبل الذى تعبدونه الان ولا الواو حرف عطف لا حرف نفى انتم مبتدا عابدون خبره فى المستقبل ما اسم موصول فى موضع نصب على المفعولية بعابدون اعبد فعل مضارع زمنه حاضر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا ومفعوله محذوف والجملة من الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذى هو المفعول محذوف كما تقدم تقديره

[illegible] وهو مضاف ومضاف اليه [illegible]

ولا انتم عابدون ما اعبد والغرض من ذلك قطع اطماع الكفار وتحقيق
الاخبار بانه لا يعبد الهتهم فى زمن من الازمنة ردا عليهم حيث قالوا
له اعبد الهتنا سنة ونحن نعبد الهك سنة فنزلت وانهم لا يسلمون
ابدا وقد جا فى الحديث ان هذه السورة تعدل ربع القران اعراب
سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان
اعترض فى المغنى هذه العبارة بانها توهم ان اذا محل للمستقبل كما
تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا نحو
كتبته فى يوم الخميس فى عام كذا وذلك الظرف خافض لشرطه منصوب
بجوابه وهو قول الاكثرين وهو الصحيح وقيل الناصب لها شرطه
وهو قول المحققين وهو جا وهو فعل ماض نصر من نصر الله فاعل
وهو اى نصر مضاف والله مضاف اليه والمفعول محذوف اى نبيه
والمومنين على اعدايهم وجملة الفعل الذى هو جا والفاعل الذى
هو نصر فى محل جر باضافة اذا اليها وهذا معنى كونها خافضا لشرطه
والفتح اى فتح مكة معطوف على نصر ورايت ابصرت فعل وفاعل
معطوف على جا والناس مفعول برايت ويدخلون فعل وهو يدخل وفاعل
وهو الواو والجملة من الفعل والفاعل فى موضع نصب على الحال من
الناس اى حالة كونهم داخلين فى دين الله جار ومجرور وهو مضاف
والله مضاف اليه متعلق اى ذلك الجار والمجرور بيدخلون افواجا
جماعات بعد ان كان يدخل فيه الواحد بعد الواحد وهى حال من

فاعل يدخلون في حال متداخلة لما علمت في باب الحال ويجوز ان تكون
جملة يدخلون في محل نصب على انها المفعول الثاني لرايت بجعلها علمية فسبح
فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقرن بالفا لانه جواب
اذا وهو العامل فيها النصب على الصحيح كما تقدم بحمد الباجار وحمد مجرور
متعلق ذلك الجار والمجرور بسبح او حال اى حال كونك ملتبسا بحمد ربك
وحمد مضاف ورب من ربك مضاف اليه ورب مضاف اى كما هو مضاف ايضا
اليه والكاف مضاف اليه واستغفره معطوف على سبح وهو فعل وفاعل
مستتر فيه وجوبا تقديره انت ومفعوله وهو الها انه ان حرف توكيد ونصب
والها اسمها في محل نصب كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها
يعود على ربك توابا خبر كان وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر
ان اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت خسرت تبت
فعل ماض والتا حرف تانيث يدا فاعل تبت مرفوع به وعلامة رفعه الالف
لانه مثنى يد والمراد جملته وخص اليدين بالذكر لان اكثر الافعال تزاول
بهما والمزاولة كالمحاولة والمعالجة كذا في الصحاح ويدا مضاف وابى
مضاف اليه ومضاف ايضا اى كما هو مضاف اليه ولهب مضاف اليه
وفي الاتقان ليس في القران من الكنى غير ابى لهب واسمه عبد العزى
ولذلك لم يذكر باسمه لانه حرام شرعا وقيل للاشارة الى انه جهنمي
انتهى وفي الاول نظر لان الحرمة انما هي على الواضع لا على المستعمل وتب
خسر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ابى لهب والجملة من

الفعل

النعل والفاعل معطوفة عليها قبلها اى الجملة قبلها وفيه عطف الخبرية على
الانشائية فهو على حد قولهم اهلكه الله وقد هلك ما نافية اغنى فعل ماض
عنه عن منه جار والها مجرور متعلق ذلك الجار والمجرور باغنى ماله فاعل
اغنى ومال مضاف والها مضاف اليه ويجوز ان تكون ما استفهامية فيها
معنى النفي والتقدير اى شئ اغنى ماله اى لم يغن عنه شيا وما يحتمل
ان يكون موصولا اسميا بمعنى الذى في موضع رفع بالعطف على ماله وجملة
كسب من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما لا محل لها من الاعراب
والعايد الذى هو المفعول محذوف والتقدير والذى كسبه ويحتمل ان
تكون اى ما موصولا حرفيا تسبك مع صلتها بمصدر وجملة كسب صلتها
في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله والتقدير وكسبه ويجوز ان
تكون ما استفهامية فيها معنى النفي والتقدير واى شئ كسب اى لم يكسب
شيا سيصلى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير
مستتر فيه يعود على ابى لهب نارا مفعول يصلى ذات بمعنى صاحبة
نعت نار وذات مضاف ولهب مضاف اليه وامراته بالرفع يحتمل ان تكون
معطوفة على فاعل يصلى الذى هو الضمير المستتر فيه لوجود الفصل
بالمفعول وصفته وان سيصلى ابو لهب وامراته نارا وحينئذ لا يحسن الوقوف
على ذات لهب حمالة على هذا الوجه فيها اوجه احدها انه نعت امراته
ثانيها انها عطف بيان ثالثها انها بدل رابعها انها خبر لمبتدا محذوف

[illegible]

اى هى حمالة ويجوز ان لا تكون معطوفة على فاعل يصلى بل ان تكون امراته
اى امراة من امراته مبتدا وهو مضاف والها مضاف اليه حمالة خبره
وحمالة مضاف والحطب مضاف اليه فى جيدها فى جار وجيد مجرور
وجيد مضاف والها مضاف اليه يتعلق ذلك الجار والمجرور باستقرار
محذوف لانه خبر مقدم حبل مبتدا موخر وجملة المبتدا والخبر خبر ثان
لامراة على الثانى او نعت او حال لحمالة على جعلها بمعنى الحال او الاستقبال
لانه ورد انها يوم القيمة تحمل النار كما كانت تحمل من حطب الدنيا واضافة
الوصف بالمعنى المذكور لفظية فهى نكرة بعدها صفة على الاول من
امراته او من حمالة بنا على ان معناها المضى انها كانت تحمل الشوك
وتطرحه فى طريقه صلى الله عليه وسلم اذا خرج للصلاة واضافة
الوصف بالمعنى المذكور حقيقية والجملة بعد المعرفة تكون حالا هذا كله
على قراة امراة بالرفع واما على قراتها بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف
واجب الحذف اى اذم حمالة الحطب وحينئذ يحسن الوقف على ذات
لهب من مسد متعلق باستقرار محذوف لانه صفة لحبل اعراب سورة
الاخلاص بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره انت هو ضمير شان لان المقام مقام
تعظيم محله رفع على الابتدا وجملة الله احد خبره محلها رفع ولا يحتاج
لرابط لانها عين المبتدا كما علم الله الصمد مبتدا وخبر لم يلد
لم فيه جازم ويلد مجزوم ولم يولد لم فيه جازم ويولد مجزوم معطوف

على

على ما قبله ولم يكن لم فيه جازم ويكن مجزوم معطوف ايضا على
ما قبله اى كالذى قبله له جار ومجرور يحتمل ان يكون متعلقا بكفوا
وكفوا خبر يكن مقدم واحد اسم يكن موخر والتقدير لم يكن احد
كفوا له ويحتمل ان يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية
ليكن وكفوا منصوب على الحال لانه فى الاصل نعت لاحد واحد
نكرة ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال والتقدير
ولم يكن احد مستقرا له حال كونه مكافيا قال الجمال ابن هشام
فى شرح الشذور والظاهر الاول وعليه المعول وفى الحديث
ان هذه السورة تعدل ثلث القران اعراب سورة الفلق بسم الله
الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت
اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا
برب البا فيه جار ورب مجرور متعلق اى ذلك الجار والمجرور
باعوذ ورب مضاف والفلق مضاف اليه من شر جار ومجرور
متعلق باعوذ ايضا ما يحتمل ان يكون موصولا اسميا مجرور
المحل باضافة شر اليه اى بلفظ شر المضاف اليه وجملة خلق
من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما والعايد الذى هو المفعول
محذوف والتقدير من شر الذى خلقه ويحتمل ان تكون اى ما
موصولا حرفيا يوول مع صلته بمصدر وجملة خلق صلتها
ولا عايد فى تلك الصلة عليها اى على ما وهى اى ما وصلتها

في تاويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه ومن شر من
فيه جار وشر مجرور معطوف على من شر غاسق مضاف اليه
شر اذا ظرف للمستقبل من الزمان وهو مضاف وجملة وقب
من الفعل والفاعل المستتر فيه مضاف اليه ومن شر معطوف
على من شر النفاثات مضاف اليه شر في العقد جار ومجرور
متعلق بالنفاثات ومن شر جار ومجرور معطوف على من شر ايضا
وحاسد مضاف اليه شر اذا ظرف لما يستقبل من الزمان
وهو مضاف وجملة حسد من الفعل والفاعل المستتر في محل جر
باضافة اذا اليها اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم
قل فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت اعوذ فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا برب الباء فيه جار ورب
مجرور متعلق باعوذ ورب مضاف والناس مضاف اليه الا نعت
بعد نعت لرب وهو مضاف والناس مضاف اليه واظهر المضاف
اليه فيهما لمزيد البيان من شر جار ومجرور متعلق باعوذ وشر
مضاف والوسواس اليه الخناس نعت للوسواس الذي اسم موصول
في موضع جر نعت للوسواس ايضا وجملة يوسوس من الفعل والفاعل
المستتر فيه صلة الذي وعايدها اي تلك الصلة فاعل يوسوس
المستتر فيه في صدور جار ومجرور متعلق بيوسوس وصدور
مضاف والناس مضاف اليه من الجنة متعلق ايضا بيوسوس
والناس

قوله نعت لرب وهو مضاف والناس [illegible]

مضاف

٢٧٩
مفتاح الاعراب

والناس معطوف على الجنة وفيه ان الناس لا يوسوسون في صدور الناس
وانما يوسوسون في صدورهم الجن ومن ثم جعل بعضهم الناس معطوفا
على الوسواس اي من الوسواس والناس واجيب بان الناس يوسوسون
ايضا في صدور الناس بمعنى يليق بهم في الظاهر ثم تصل وسوستهم
الى القلب وتثبت فيه بالطريق المودي الى ذلك قال الجلال المحلي وفي هذا
القدر كفاية اي الذي اوردناه والمنهل الذي سلكناه للمبتدي الى المقصود
تدريبه والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والله اعلم بالصواب ولكن هذا اخر ما اردنا ايراده في شرح هذا الكتاب
واسال لي ولجميع الاحباب من هو اكرم مسئول واعظم مامول ان يرزقنا النعيم
المقيم وان يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم وان يسلك بالمشتغل به
الطريق القويم فيلحق الخالف بالسالف والجاهل بالعارف ولا بدع
فانه فوق القصور ودون الاسهاب يفتح للطلاب مغلق الابواب ويذلل
الابيات الصعاب جانب القشور واختار اللباب ولعمري لقد تماثلت
به عقود فوايد نحوه ودرارى اسلاك نغره واعوذ بالله من بليد جاهل
وغبي غافل يمد بصر بصيرته لمحاسنه الباهره فتنكر عينه ضوء شمس
احسانه الظاهره ومن ذي فهم قويم وطبع مستقيم يلحظه لا بعين
الانصاف لحسد اركبه طرق الاعتساف فحط من قدره تكلفا وعنا كمن ابدى
الحسنا وعدهما عذى معقول وموضوع قولهما على راسي محمول وقد
قيل في هذا المعنى وذو النقص في الدنيا بذي الفضل مولع فليقف الحسود

حيث اوقفه الدهر ولم يتيسر حيث ادركه العجز وهذه نفثة مصدور
ضاقت به الامور في هذا الزمان الذى به ثوب العلم اخلقت جدته واملقت
ثروته وتكدرت صفوته لا معلم يفيد ولا متعلم يستفيد ولكن الامر
بالعلم بالمطلع لذى العفو المألوف المعروف بالمعروف ولله الحمد اولا واخرا
باطنا وظاهرا والصلاة والسلام على من ارسله من ابعد البرية همما
واطهرها شيما واغزرها ديما وعلى اله واصحابه ايمة الاقتدا ونجوم الاهتدا
ما وقب غاسق ونفث مارق صلاة بالقبول موسومة وبالوصول مختومة
والحمد لله وحده تم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه على يد العبد الحقير
الى الله الملك القدير محمد ابن المرحوم السيد عبد الحي الحسيني القدسي اصلا
الدمشقي وطنا وذلك نهار الثلاثا سادس عشر شهر جمادى الاخره سنة ١٢٩٠
احسن الله تعالى ختامها وضاعف بالخير لياليها وايامها بمنه ويمنه وكرمه
امين

وقد نجزت مقابلة هذه النسخة مقابلة تدبر على ثلاثة اصول مع مراجعة
غيرها عند التوقف فصحت ان شاء الله تعالى بحسب الامكان الا اماكن قليلة
توافقت فيها النسخ على التحريف وقد اشير الى بعضها بالتنقيط وكان ذلك
في عدة مجالس اخرها نهار الثلاثاء ثاني افتتاح شهر محرم الحرام سنة اربع
وعشرين ومائة والف على يد مالكها الفقير الى عفو ربه احمد بن علي بن عمر الطرابلسي
ثم المنيني عفا الله عنهم اجمعين بمنه وكرمه والمسلمين بجاه محمد صلى الله عليه وسلم امين امين


جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات